



المملكة المغربية

حقوق الإنسان في الخطاب والرسائل الملكية السامية

1999 - 2016

حقوق الإنسان في الخطاب والرسائل الملكية السامية

«...إذا كان لا ينبغي التشكيك في كونية حقوق الإنسان، فالكونية لا تعني أبدا التعبير عن فكر أو نمط وحيد، بل يجب أن تشكل في جوهرها، نتاجا لدينامية انخراط تدريجي، عبر مراحل تصل بها إلى درجة من التملك الفردي والجماعي، تجد فيه التقاليد الوصية والثقافية مكانها الطبيعي، حول قاعدة قيم غير قابلة للتقييد، دون تعارض أو تناقض معها. ومن هنا، فإن الكونية تكتسب مشروعية أكبر، حينما تمثل التنوع الإنساني وتحميه، وعندما تتبناها كل شعوب وثقافات العالم، وتساهم في صنعها وبلورتها...»

مقتطف من الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المشاركين والمشاركين في أشغال الدورة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان المنعقدة بمراكش ما بين 27 و30 نونبر 2014

بسم الله الرحمن الرحيم
وصلّى الله على سيدنا محمد
وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً



المملكة المغربية

حقوق الإنسان في الخطاب والرسائل الملكية السامية

2016 - 1999

المنروبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان



صاحب الجلالة الملك
محمد السادس نصره الله وأيده

المحتويات

- 15 تقديم الأستاذ المحجوب الهيبة، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان
- 21 الجزء الأول - الخطاب والرسائل الملكية السامية المخصصة لحقوق الإنسان
- 23 أولا- الخطاب والرسائل الملكية السامية المتعلقة بقضايا عامة في مجال حقوق الإنسان
- 25 1 - الخطاب الملكية السامية بخصوص قضايا عامة في مجال حقوق الإنسان
- 27 - الخطاب الملكي السامي أثناء استقبال أعضاء المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان وأعضاء هيئة التحكيم المستقلة للتعويض بمناسبة الذكرى العاشرة لإحداث المجلس التي تصادف ذكرى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، 9 دجنبر 2000
- 30 - الخطاب الملكي السامي بمناسبة تعيين وتنصيب الأعضاء الجدد في المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ووالي ديوان المظالم، 10 دجنبر 2002
- 33 2 - الرسائل الملكية السامية بخصوص قضايا عامة في مجال حقوق الإنسان
- 35 - الرسالة الملكية السامية بمناسبة الذكرى الواحدة والخمسين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، 10 دجنبر 1999
- 37 - الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المشاركين في الورش الدولي الخامس للمؤسسات الوطنية لإنعاش وحماية حقوق الإنسان، 13 أبريل 2000
- 41 - الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المشاركين في المؤتمر الدولي الرابع والثلاثين للفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، 10 يناير 2001
- 44 - الرسالة الملكية السامية بمناسبة الاحتفال بالذكرى الثالثة والخمسين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والإعلان عن إحداث مؤسسة ديوان المظالم، 9 دجنبر 2001
- 46 - الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى الاجتماع الأول للجنة المتابعة المنبثقة عن مؤتمر الهيئات الحكومية المكلفة بحقوق الإنسان في الفضاء الفرنكفوني، 27 فبراير 2004
- 50 - الرسالة الملكية السامية بمناسبة الاحتفال بالذكرى الستين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تليت أمام جلسة خاصة عقدها المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، 10 دجنبر 2008
- 54 - الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المشاركين في أشغال الدورة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان المنعقدة بمراكش، 27 نونبر 2014

ثانيا- الخطاب والرسائل الملكية السامية المتعلقة بقضايا خاصة ذات صلة

61

بحقوق الإنسان

63

1 - الخطاب الملكية السامية المتعلقة بقضايا خاصة في مجال حقوق الإنسان

65

أ- المفهوم الجديد للسلطة

67

- الخطاب الملكي السامي الموجه إلى المسؤولين عن الجهات والولايات والعمالات والأقاليم من رجال الإدارة وممثلي المواطنين، 12 أكتوبر 1999

71

ب- الثقافة الأمازيغية

73

- الخطاب الملكي بمناسبة تأسيس المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، 17 أكتوبر 2001

75

- الخطاب الملكي السامي بمناسبة استقبال أعضاء المجلس الإداري للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، 27 يونيو 2002

77

ج- الأسرة

79

- الخطاب الملكي السامي بمناسبة تنصيب اللجنة الاستشارية الخاصة بمدونة الأحوال الشخصية، 27 أبريل 2001

81

د- العدالة الانتقالية

83

- الخطاب الملكي السامي بمناسبة تنصيب هيئة الإنصاف والمصالحة، 07 يناير 2004

85

هـ- إطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

87

- الخطاب الملكي السامي الموجه إلى الأمة بمناسبة إطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، 18 ماي 2005

93

و- تقديم نتائج العدالة الانتقالية وخلصات دراسة حول حصيلة وآفاق التنمية البشرية

95

- الخطاب الملكي السامي بمناسبة انتهاء مهمة هيئة الإنصاف والمصالحة وتقديم الدراسة حول حصيلة وآفاق التنمية البشرية بالمغرب، 6 يناير 2006

99

ز- الجهوية والحكم الذاتي

101

- الخطاب الملكي السامي بمناسبة إحداث المجلس الملكي الاستشاري للشؤون الصحراوية، 25 مارس 2006

104

- الخطاب الملكي السامي بمناسبة تنصيب اللجنة الاستشارية للجهوية، 3 يناير 2010

ح- الإصلاح الدستوري

107

109

113

114

123

125

127

129

132

134

137

139

141

143

145

147

149

- الخطاب الملكي السامي المتعلق بالإعلان عن إجراء تعديل دستوري، 9 مارس 2011

- الخطاب الملكي السامي بمناسبة حفل تنصيب اللجنة الاستشارية لمراجعة الدستور، 10 مارس 2011

- الخطاب الملكي السامي حول مشروع الدستور الجديد، 17 يونيو 2011

2 - الرسائل الملكية السامية المتعلقة بقضايا خاصة في مجال حقوق الإنسان

أ- حقوق الطفل

- الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى الدورة الوطنية لبرلمان الطفل، 25 ماي 2000

- الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى اللجنة الوطنية المكلفة بالتحضير للدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة لمتابعة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، 5 يناير 2001

- الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المشاركين في المنتدى الإقليمي العربي لمنظمات المجتمع المدني حول الطفولة، 15 فبراير 2001

- الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى الدورة الوطنية الثالثة لبرلمان الطفل، 25 ماي 2001

- الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المشاركين في الدورة الوطنية الرابعة لبرلمان الطفل والدورة التاسعة للمؤتمر الوطني لحقوق الطفل، 25 يونيو 2002

- الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المنتدى الأوروبي-متوسطي حول حقوق الطفل والأمن الإنساني، 22 أكتوبر 2002

- الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المشاركين في الدورة العاشرة للمؤتمر الوطني لحقوق الطفل، 25 ماي 2004

- الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المشاركين في الدورة الوطنية الخامسة لبرلمان الطفل، 07 يناير 2006

- الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المشاركين في الدورة الحادية عشرة للمؤتمر الوطني لحقوق الطفل، 02 يونيو 2006

- الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المشاركين في الدورة الوطنية السادسة لبرلمان الطفل، 15 نونبر 2008

- الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المشاركين في أشغال الدورة الوطنية السابعة لبرلمان الطفل، 23 أكتوبر 2010

ب- قضايا المرأة

151

- الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المشاركين في الندوة الإسلامية الدولية حول موضوع «المرأة المسلمة والعلوم»، 22 مارس 2000

153

- الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المشاركات في القمة العالمية للنساء بمراكش، 28 يونيو 2003

157

- الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المشاركين في الدورة الواحدة والستين لمؤتمر النساء رئيسات المقاولات العالمية، 27 سبتمبر 2013

161

167

ج- حقوق المهاجرين

- الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المشاركين في الملتقى العالمي الأول لمجالس ومؤسسات ومنتخبي المهجر لدى بلدان العالم، 3 مارس 2009

169

171

د- حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

- الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المشاركين في الندوة الدولية حول موضوع «العلاج والوقاية من أجل تخفيض الإعاقة»، 28 أكتوبر 2000

173

175

هـ- العمل الإنساني

- الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المشاركين في مؤتمر الجمعيات الوطنية للهلال الأحمر والصليب الأحمر لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، 15 ماي 2006

177

181

و- النهوض بحقوق الإنسان

- الرسالة الملكية إلى المشاركين في اجتماع شبكة حقوق الإنسان التابعة للأكاديميات والجمعيات العلمية حول موضوع « دور الأكاديميات والجمعيات العلمية في إنعاش حقوق الإنسان»، 21 ماي 2009

183

187

ز- العمل الجمعوي

- الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المشاركين في اليومين الدراسيين حول «التدبير الجمعوي»، 41 فبراير 2002

189

193

ح- التنمية البشرية

- الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المشاركين في أشغال منتدى المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، 1 نونبر 2010

195

199

ط- العدالة الاجتماعية

- الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المشاركين في أشغال المنتدى البرلماني للعدالة الاجتماعية، 19 فبراير 2016

201

207 الجزء الثاني : مقتطفات مختارة من خطب ورسائل ملكية سامية بمناسبة
وطنية ولقاءات دولية متضمنة لفقرات ذات صلة بحقوق الإنسان

209 أولا - مقتطفات من خطب ملكية سامية بمناسبة وطنية رسمية

211 1 - مقتطفات من خطب ملكية سامية بمناسبة عيد العرش المجيد

213 - مقتطفات من الخطاب الملكي السامي بمناسبة اعتلاء جلالة الملك محمد السادس
عرش أسلافه المنعمين، 30 يوليوز 1999

215 - مقتطفات من الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى الأولى لعيد العرش،
30 يوليوز 2000

219 - مقتطفات من الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى الثانية لعيد العرش،
30 يوليوز 2001

225 - مقتطفات من الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى الثالثة لعيد العرش،
30 يوليوز 2002

227 - مقتطفات من الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى الرابعة لعيد العرش،
30 يوليوز 2003

230 - مقتطفات من الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى الخامسة لعيد العرش،
30 يوليوز 2004

232 - مقتطفات من الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى السادسة لعيد العرش،
30 يوليوز 2005

236 - مقتطفات من الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى السابعة لعيد العرش،
30 يوليوز 2006

240 - مقتطفات من الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى التاسعة لعيد العرش،
30 يوليوز 2008

243 - مقتطفات من الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى العاشرة لعيد العرش،
30 يوليوز 2009

246 - مقتطفات من الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى الحادية عشرة لعيد
العرش، 30 يوليوز 2010

252 - مقتطفات من الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى الثانية عشرة لعيد
العرش، 30 يوليوز 2011

257 - مقتطفات من الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى الرابعة عشرة لعيد
العرش، 30 يوليوز 2013

260 - مقتطفات من الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى الخامسة عشرة لعيد
العرش، 30 يوليوز 2014

- 264 - مقتطفات من الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى السادسة عشرة لعيد العرش، 30 يوليوز 2015
- 270 - مقتطفات من الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى السابعة عشرة لعيد العرش، 30 يوليوز 2016
- 277 - 2 - مقتطفات من خطاب ملكية سامية بمناسبة ثورة الملك والشعب
- 279 - مقتطفات من الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى السادسة والأربعين لثورة الملك والشعب، 20 غشت 1999
- 281 - مقتطفات من الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى السابعة والأربعين لثورة الملك والشعب، 20 غشت 2000
- 282 - مقتطفات من الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى الحادية والخمسين لثورة الملك والشعب، 20 غشت 2004
- 284 - مقتطفات من الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى الثانية والخمسين لثورة الملك والشعب، 20 غشت 2005
- 286 - مقتطفات من الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى الرابعة والخمسين لثورة الملك والشعب، 20 غشت 2007
- 288 - مقتطفات من الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى الخامسة والخمسين لثورة الملك والشعب، 20 غشت 2008
- 290 - مقتطفات من الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى السادسة والخمسين لثورة الملك والشعب، 20 غشت 2009
- 293 - مقتطفات من الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى التاسعة والخمسين لثورة الملك والشعب، 20 غشت 2012
- 296 - مقتطفات من الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى الستين لثورة الملك والشعب، 20 غشت 2013
- 297 - مقتطفات من الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى الحادية والستين لثورة الملك والشعب، 20 غشت 2014
- 298 - مقتطفات من الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى الثانية والستين لثورة الملك والشعب، 20 غشت 2015
- 299 - مقتطفات من الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى الثالثة والستين لثورة الملك والشعب، 20 غشت 2016
- 305 - 3 - مقتطفات من خطاب ملكية سامية بمناسبة ذكرى المسيرة الخضراء المظفرة
- 307 - مقتطفات من الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين للمسيرة الخضراء، 6 نونبر 2000

- 309 - مقتطفات من الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى السادسة والعشرين للمسيرة الخضراء، 6 نونبر 2001
- 311 - مقتطفات من الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى السابعة والعشرين للمسيرة الخضراء، 6 نونبر 2002
- 313 - مقتطفات من الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى الثلاثين للمسيرة الخضراء، 6 نونبر 2005
- 315 - مقتطفات من الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى الحادية والثلاثين للمسيرة الخضراء، 6 نونبر 2006
- 317 - مقتطفات من الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى الثانية والثلاثين للمسيرة الخضراء، 6 نونبر 2007
- 319 - مقتطفات من الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى الرابعة والثلاثين للمسيرة الخضراء، 6 نونبر 2009
- 321 - مقتطفات من الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى الخامسة والثلاثين للمسيرة الخضراء، 6 نونبر 2010
- 324 - مقتطفات من الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى السادسة والثلاثين للمسيرة الخضراء، 6 نونبر 2011
- 326 - مقتطفات من الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى السابعة والثلاثين للمسيرة الخضراء، 6 نونبر 2012
- 327 - مقتطفات من الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى الثامنة والثلاثين للمسيرة الخضراء، 6 نونبر 2013
- 331 - مقتطفات من الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى التاسعة والثلاثين للمسيرة الخضراء، 6 نونبر 2014
- 335 - مقتطفات من الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى الأربعين للمسيرة الخضراء، 6 نونبر 2015
- 339 - 4 - مقتطفات من خطاب ملكية سامية بمناسبة ترأس جلالة الملك لافتتاح الدورات الأولى للبرلمان
- 341 - مقتطفات من الخطاب الملكي السامي بمناسبة الدورة الأولى من السنة التشريعية 2003-2004 من الولاية التشريعية السابعة، 10 أكتوبر 2003
- 345 - مقتطفات من الخطاب الملكي السامي بمناسبة الدورة الأولى من السنة التشريعية 2008-2009 من الولاية التشريعية الثامنة، 10 أكتوبر 2008
- 346 - مقتطفات من الخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية 2010-2011 من الولاية التشريعية الثامنة، 8 أكتوبر 2010

- مقتطفات من الخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية 2011-2012 من الولاية التشريعية الثامنة، 14 أكتوبر 2011 348
- مقتطفات من الخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية 2012-2013 من الولاية التشريعية التاسعة، 12 أكتوبر 2012 352
- مقتطفات من الخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية 2013-2014 من الولاية التشريعية التاسعة، 11 أكتوبر 2013 355
- مقتطفات من الخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية 2015-2016 من الولاية التشريعية التاسعة، 9 أكتوبر 2015 362
- مقتطفات من الخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية 2016-2017 من الولاية التشريعية العاشرة، 14 أكتوبر 2016 366

ثانيا- مقتطفات من خطب ورسائل ملكية سامية موجهة إلى قمم ومؤتمرات دولية 373

- 1 - مقتطفات من خطب ورسائل ملكية سامية موجهة إلى قمم دولية 375
- مقتطفات من الخطاب الملكي السامي الموجه إلى القمة الحادية والعشرين لرؤساء دول افريقيا وفرنسا المنعقدة بياوندي بالكاميرون، 18 يناير 2001 377
- مقتطفات من الخطاب الملكي السامي الموجه إلى الدورة الاستثنائية السابعة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة المخصصة للطفل، 9 ماي 2002 380
- مقتطفات من الخطاب الملكي السامي أمام الدورة العاشرة لقمة المؤتمر الإسلامي المنعقدة ببوتراجايا بماليزيا، 16 أكتوبر 2003 382
- مقتطفات من الخطاب الملكي السامي أمام قمة منتدى خمسة زائد خمسة بتونس، 5 دجنبر 2003 384
- مقتطفات من الخطاب الملكي السامي الموجه إلى القمة الفرنكوفونية المنعقدة بواغادوغو ببوركينا فاسو، 26 نونبر 2004 386
- مقتطفات من الخطاب الملكي السامي الموجه إلى قمة الجنوب الثانية لمجموعة السبع والسبعين والصين المنعقدة بالدوحة بقطر، 15 يونيو 2005 388
- مقتطفات من الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المشاركين في القمة الإفريقية الثانية للشباب الرائد المنعقدة بإفران بالملكة المغربية، 18 غشت 2005 390
- مقتطفات من الخطاب الملكي السامي الموجه إلى الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة المنعقد بنيويورك، 15 شتبر 2005 392

- 395 - مقتطفات من الخطاب الملكي السامي الموجه إلى قمة حركة عدم الانحياز
المنعقدة بهافانا بكوبا، 15 شتبر 2006
- 397 - مقتطفات من الخطاب الملكي السامي الموجه إلى القمة الحادية عشرة
للفرنكوفونية ببوخاريسست برومانيا، 28 شتبر 2006
- 400 - مقتطفات من الخطاب الملكي السامي الموجه إلى مؤتمر القمة الثاني لرؤساء
دول إفريقيا والاتحاد الأوروبي المنعقدة بلشبونة بالبرتغال، 8 دجنبر 2007
- 404 - مقتطفات من الخطاب الملكي السامي الموجه إلى قمة حركة عدم الانحياز
المنعقدة بشرم الشيخ بمصر، 15 يوليو 2009
- 406 - مقتطفات من الخطاب الملكي السامي الموجه إلى الدورة الخامسة والستين
للجمعية العامة للأمم المتحدة المنعقدة بنيويورك، 27 شتبر 2010
- 408 - مقتطفات من الخطاب الملكي السامي الموجه إلى الدورة الرابعة للقمة
الأفريقية الأوروبية المنعقدة في بروكسيل ببلجيكا، 3 أبريل 2014
- 410 - مقتطفات من الخطاب الملكي السامي الموجه إلى الدورة التاسعة والستين
للجمعية العامة للأمم المتحدة المنعقدة بنيويورك، 26 شتبر 2014
- 414 - مقتطفات من الخطاب الملكي السامي الموجه إلى قمة القادة حول مكافحة
تنظيم «داعش» والتطرف العنيف المنعقدة بنيويورك بالولايات المتحدة
الأمريكية، 29 شتبر 2015
- 417 - مقتطفات من الخطاب الملكي السامي الموجه إلى الدورة السبعين للجمعية
العامة للأمم المتحدة المنعقدة بنيويورك، 1 أكتوبر 2015
- 420 - مقتطفات من الخطاب الملكي السامي الموجه إلى القمة الثالثة عشرة لمنظمة
التعاون الإسلامي المنعقدة بإسطنبول بتركيا، 14 أبريل 2016
- 422 - مقتطفات من الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المشاركين في
أشغال القمة العالمية الأولى للعمل الإنساني المنعقدة بإسطنبول
بتركيا ما بين 23 و 24 ماي 2016

2 - مقتطفات من رسائل ملكية موجهة إلى ملتقيات ومؤتمرات دولية

- 425 - مقتطفات من الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المشاركين في ملتقى
برلماني ببروكسيل حول «حقوق الانسان وحرية العقيدة»، 5 غشت 2004
- 427 - مقتطفات من الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المشاركين في الاجتماعات
السنوية للبنك الإفريقي للتنمية المنعقدة بأروشا بتانزانيا، 31 ماي 2012

تقديم

بكل فخر واعتزاز، أتشرف بتقديم هذا الإصدار المتعلق بحقوق الإنسان في الخطب والرسائل الملكية السامية، والذي يندرج، بالنسبة للمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، في إطار رؤية استراتيجية - استشرافية تعتبر أن الخطب والرسائل الملكية بمثابة خارطة طريق للسياسات العمومية، باعتبارها توجيهات صادرة عن زعيم دولة، ومن خلال أثرها ووقعها المباشر وغير المباشر على الأوراش والإصلاحات التي يقودها رئيس الدولة، في إطار مكانته الرمزية والتاريخية والفعالية ووظائفه وصلاحياته السياسية والدستورية.

ومما لا شك فيه أن الخطب الملكية السامية قد شكلت، عبر تاريخ المملكة، ليس فقط توجيهات وتعليمات سامية تؤطر وتوجه مختلف مؤسسات الدولة، بل اعتبرت دائما كإطار مرجعي للتوجه العام للفكر السياسي للدولة؛ مما كان له تأثير على خطاب مختلف الفاعلين السياسيين، وأصبح بذلك مذهباً في التدبير العمومي، وموجها رئيسيا للسياسات والخطط والبرامج العمومية، وكذا مرجعا أساسيا لتقييم حصيلة المنجزات واستشراف الآفاق.

وقد حظي مجال حقوق الإنسان بعناية خاصة في الخطب والرسائل الملكية السامية وانشغالات قائد البلاد، باعتباره من مداخل الإصلاحات الهيكلية التي أطلقها جلالة الملك المغفور له الحسن الثاني، طيب الله ثراه، وواصلها وعززها جلالة الملك محمد السادس، حفظه الله وسدد خطاه. ففلسفة وروح ومضامين الخطب الملكية السامية جعلت من حقوق الإنسان أحد أهم ركائزها، بما تضمنته من رؤية ونظرة فلسفية متبصرة تساهم بحق في أنسنة وظائف السلطة وتجلياتها. كما أنها تتبع من تفكير عميق وشمولي حول قضايا حقوق الإنسان، باعتبارها مكونا أساسيا في رؤية جلالة الملك الذي لا تخلو خطبه ورسائله السامية من إشارات قوية ذات صلة بهذا المجال، لدرجة اعتبار حقوق الإنسان من الركائز والقيم الكبرى التي تبني عليها فلسفة الحكم لدى جلالة الملك محمد السادس.

وفي هذا السياق، خصص جلالة الملك، حفظه الله، مجموعة من خطباته ورسائله السامية، بشكل حصري، لحقوق الإنسان، كما هو الشأن مثلا بالنسبة للرسالة الملكية السامية بمناسبة الذكرى الواحدة والخمسين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في 10 دجنبر 1999، والخطاب الملكي السامي بمناسبة استقبال أعضاء المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان وأعضاء هيئة التحكيم المستقلة للتعويض وذكى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بتاريخ 9 دجنبر 2000، وكذا خطاب صاحب الجلالة عند تعيين وتنصيب الأعضاء الجدد في المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ووالي ديوان المظالم بتاريخ 10 دجنبر 2002، والخطاب الملكي السامي بمناسبة تنصيب أعضاء هيئة الانصاف والمصالحة بتاريخ 7 يناير 2004، والرسالة الملكية السامية بمناسبة الاحتفال بالذكرى الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تليت أمام جلسة خاصة عقدها المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، بتاريخ 10 دجنبر

2008، والرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المشاركين في الدورة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان المنظمة بمراكش ما بين 27 و30 نونبر 2014.

كما أن جلالة الملك، حفظه الله، خصص فقرات عديدة من خطبه ورسائله السامية، في مختلف المناسبات الوطنية الرسمية، كما هو الشأن بالنسبة لعيد العرش المجيد، وثورة الملك والشعب، وذكرى المسيرة الخضراء المظفرة، وبمناسبة افتتاح الدورات الأولى للبرلمان، وكذا في افتتاح القمم والمؤتمرات الدولية المنعقدة بالمملكة المغربية وخارجها، لعرض تصور ورؤية جلالته في مختلف القضايا ذات الصلة بحقوق الإنسان.

ومن الواضح، من خلال تحليل الخطابات الملكية واستخلاص فلسفتها وغاياتها والانشغالات الواردة فيها، أن الفكر السياسي الملكي جعل من حقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالميا رافدا أساسيا موجهها ومؤطرا لفلسفة الحكم الملكي، حيث أن الاهتمام الملكي بحقوق الإنسان لم يكتفي بالإعلان عن التزام المملكة المغربية بحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالميا،¹ بل ساهم في إغناء النقاش الدولي حول المفاهيم المركزية في هذا المجال، عندما اعتبر أن «الكونية لا تعني أبدا التعبير عن فكر أو نمط وحيد، بل يجب أن تشكل في جوهرها، نتاجا لدينامية انخراط تدريجي، عبر مراحل، تصل بها إلى درجة من التملك الفردي والجماعي، تجد فيه التقاليد الوطنية والثقافية مكانها الطبيعي، حول قاعدة قيم غير قابلة للتقييد، دون تعارض أو تناقض معها». كما اعتبر التصور الملكي أن «الكونية تكتسب مشروعية أكبر، حينما تمثل التنوع الإنساني وتحميه، وعندما تتبناها كل شعوب وثقافات العالم، وتساهم في صنعها وبلورتها». مبرزا أن «الكونية منظومة مشتركة بين الجميع. أما المسار الذي يؤدي إليها فيتسم بالخصوصية».²

ولم يتوقف التصور الملكي عند مستوى النقاش الذي شغل العالم حول كونية حقوق الإنسان ومكانة الحقوق المدنية والسياسية وعلاقتها بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية،³ بل قدم رؤية متقدمة واستشرافية حول مستقبل حقوق الإنسان، من خلال الانشغال «بالحقوق الناشئة والقضايا الجديدة من قبيل حماية حقوق الأشخاص المسنين، وحقوق الإنسان في العصر الرقمي، والمقاولة وحقوق الإنسان، والتأهيل القانوني للفقراء، وقابلية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للتقاضي»، مستحضرا بدقة التحولات التي يعرفها النظام الدولي لحقوق الإنسان وسياقاتها، ومستشرفا آفاقها، ومقدما أسسا وعناصر أصلية من شأنها إيجاد الحلول لمستجداتها.

كما أن العديد من القضايا الجوهرية التي تستقطب اهتمام النظام الدولي لحقوق الإنسان تشكل موضوع انشغال وعناية خاصين في الخطب والرسائل الملكية السامية المتعلقة بحقوق الإنسان، من قبيل المساواة بين الجنسين والتنمية والهجرة واللجوء وحقوق الطفل وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

1 الرسالة الملكية السامية بمناسبة الاحتفال بالذكرى 60 للإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

2 الرسالة الملكية الموجهة إلى المشاركين في الدورة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان المنظمة ما بين 27 و30 نونبر 2014.

3 الخطب الملكية شددت على التكاملية بين الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ولم تقف الخطب والرسائل الملكية السامية بخصوص حقوق الإنسان عند هذا الحد، بل خصصت جانبا مهما، في تحليلاتها المعمقة، لإثارة الانتباه لبعض التحديات التي تواجه مسارات تكريس حماية حقوق الإنسان والنهوض بها، من قبيل الإرهاب والانطواء على الذات ورفض الآخر. كما أنها ساهمت في تقديم حلول وأجوبة ومقترحات وجيهة لبعض القضايا الإشكالية ذات الصلة بمجال حقوق الإنسان، كما هو الشأن بالنسبة لمكافحة الإرهاب والتطرف والتعصب وقضايا الهجرة والتنمية وقضايا البيئة.

وبالرغم من أن لكل خطاب ورسالة ملكية خصوصيات تتعلق بسياقها والمناسبة المرتبطة بها، إلا أن أهم ما ميزها، فيما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان، بشكل عام، هو أنها جاءت في إطار رؤية ملكية شمولية، متكاملة الأبعاد، ومتناسقة من حيث المجالات، ومنسجمة من حيث المضامين، ورائدة من حيث القوة الاقتراحية، تعكس تصورا ملكيا يجعل من حقوق الإنسان اختيارا ملكيا استراتيجيا للدولة ومؤسساتها الدستورية. وهذا ما يبرزه الاهتمام الملكي بقضايا حقوق الإنسان في الخطب والرسائل الملكية. فبالإضافة إلى تخصيص خطابين ملكيين ساميين مباشرين وعامين لموضوع حقوق الإنسان، خصص جلالة الملك سبع رسائل ملكية مباشرة لمجال حقوق الإنسان تليت بمناسبات متنوعة، فضلا عن تخصيص جلالته لخطب ورسائل ملكية أخرى لمواضيع خاصة ذات صلة بحقوق الإنسان، كما هو الشأن بالنسبة للمفهوم الجديد للسلطة والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية وغيرهما. كما يلاحظ أنه لم تخلو الخطب الملكية بمناسبات وطنية رسمية وقارة من اهتمام وإشارات ترتبط بقضايا حقوق الإنسان.

والملاحظ كذلك فيما يخص أسس ومرجعيات القضايا التي نالت اهتمام الخطب والرسائل الملكية أنها شكلت مناسبة وآلية، في آن واحد، للتجاوب والتواصل المستمرين ما بين انشغالات وانتظارات المواطنين والهيئات السياسية والمدنية، من جهة، وطموحات وتطلعات قائد البلاد، من جهة أخرى، بل إن بعض الخطابات الملكية، بقدر ما شكلت استجابة لمطالب وانتظارات مختلف الفرقاء والفاعلين السياسيين والاجتماعيين والحقوقيين، بقدر كانت بمثابة خارطة طريق وإطار مرجعي أساسي للإصلاح المنشود، كما هو الشأن بالنسبة لقضايا الأسرة، والعدالة الانتقالية، والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، والجهوية المتقدمة، والإصلاح الدستوري، والسياسة الجديدة في مجال الهجرة. كما أنها شكلت، على المستوى الدولي، وسيلة للدفاع عن القضايا الوطنية والمصالح العليا للمملكة المغربية ومواقفها الثابتة تجاه القضايا المصيرية والعادلة لمحيطها العربي والإسلامي والإفريقي والمتوسطى.

وإذا كانت الخطب والرسائل الملكية السامية وسيلة للتأطير السياسي للمؤسسات الدستورية، فإنها أصبحت تشكل، بالنسبة لكل المؤسسات الدستورية وكذا المواطنين، مناسبة للتواصل السياسي المباشر بين الملك وشعبه ومختلف مكوناته، حيث يحرص جلالة الملك في خطبه ورسائله السامية على إصدار تعليماته وتوجيهاته السامية إلى مختلف الفاعلين المعنيين، باعتباره رئيس الدولة، وممثلها الأسمى، ورمز وحدة الأمة، وضامن دوام الدولة واستمرارها،

والحكم الأسمى بين مؤسساتها، والساھر على احترام الدستور، وحسن سير المؤسسات الدستورية، وعلى صيانة الاختيار الديمقراطي، وحقوق وحريات المواطنين والمواطنات والجماعات، وعلى احترام التعهدات الدولية للمملكة. كما أن الخطب الملكية المتعلقة بتخليد المناسبات الوطنية القارة أصبحت بمثابة ذاكرة وطنية قوية لاسترجاع الأحداث والمحطات التي ميزت تاريخ المملكة المغربية المجيد، ومناسبة لوضع لبنات الإصلاح والبناء والتحديث، ومرجعا لتقديم حصيلة المنجزات وتقييمها وتقويمها.

وباستقراء خصائص الخطب والرسائل الملكية السامية، من خلال القيام بتحليل أولي لبنيتها ووضعها في سياقاتها، يمكن القول بأنها تمتاز بالقوة والرمزية على مستوى الإقناع والتواصل والتأثير، بحيث أنها تعتمد أسلوبا تواصليا مباشرا ومحكما، وتعكس انسجاما وتناغما على مستوى الرؤية والتصور ومحتويات الرسائل التواصلية التي تحملها، إضافة إلى توظيفها لمعطيات دقيقة وحجج مضبوطة تمنحها كل مقومات الجودة والمصداقية والفاعلية والتفاعلية.

فبالرجوع إلى الخطب الملكية يمكن معرفة الديناميات السياسية التي تعرفها البلاد، كما يمكن معرفة الأوراش الإصلاحية التي أطلقت في هذا الإطار، فضلا عن كون الخطب الملكية تعد وسيلة لتقدير حجم المنجزات ومتابعتها، وأيضا لتقييمها من خلال تحديد الخصائص والتحديات. إضافة إلى أن هذه الخطب تقدم للدارسين والمتابعين نظرة واضحة حول النظام الدستوري المغربي والوظائف والأدوار الاستراتيجية للمؤسسة الملكية، ومساهماتها القيادية في عمليات التشييد والبناء الديمقراطي والتموي الوطني، وأدوارها الريادية على مستوى تعزيز الشراكة والتعاون والتضامن الدولي والإقليمي، وبالخصوص على مستوى القارة الأفريقية والفضاء العربي والمتوسط.

لهذه الاعتبارات، وانطلاقا من التراكم الذي حصل على مستوى حجم وأثر الخطب والرسائل الملكية السامية التي تعتبرها المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان مرجعا مهما في عملها وأنشطتها؛ ومساهمة منها في النهوض بثقافة حقوق الإنسان، وترسيخها لدى الأجيال الحالية والمقبلة، تبلورت فكرة تجميع الخطب والرسائل الملكية السامية لجلالة الملك محمد السادس، حفظه الله، من أجل نشرها على نطاق واسع وتعميم فائدتها على كل الفاعلين المعنيين، وجعلها مرجعا مساعدا ومرشدا مؤطرا للسياسات العمومية ذات الصلة بمجال حقوق الإنسان.

وانطلاقا من التراكم الحاصل من تجميع الخطب والرسائل الملكية السامية، وبالخصوص ما ميزها من سمو على مستوى فلسفتها، وغنى فيما يخص مضامينها، وعلو بالنسبة لمكانتها، وتعدد الفاعلين المعنيين بها؛ تم التفكير في إعداد وإصدار كتاب ثان يتعلق بقضايا البيئة في الخطب والرسائل الملكية السامية، لاسيما وأن اهتمام جلالة الملك بقضايا البيئة تجلّى منذ كان جلالته وليا للعهد، حيث شارك آنذاك في العديد من المحطات التاريخية التي طبعت مسار الحركة البيئية الدولية، وهي الإرادة الملكية السامية التي تواصلت وتعززت لدى جلالته منذ اعتلائه عرش أسلافه المنعمين.

وبذلك يمكن اعتبار مناسبة نشر هذين الإصدارين فرصة لاستحضار المقاربة الملكية الشمولية حول تكاملية حقوق الإنسان والتنمية والديمقراطية والبيئة، في إطار فلسفة ملكية متتورة في التدبير الحديث تجمع ما بين حماية الحقوق الفردية، وحماية الحقوق الجماعية، ومراعاة الحقوق التضامنية، ومنها الحقوق البيئية.

وتطمح المندوبية إلى أن يكون حدث استقبال بلادنا للدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن التغيرات المناخية «كوب 22» وفي بداية ولاية رئاسة المغرب لهذه الدورة لمدة سنة كاملة» مناسبة لنشر هذين الإصدارين على نطاق واسع، وضمان استفادة الفاعلين المعنيين من روح وفلسفة خطب ورسائل جلالة الملك، ومن عمق تحليلاتها، وغنى المعطيات والمعلومات الواردة فيها ومن قوتها الاقتراحية، وجعل هذه المناسبة فرصة سانحة لإثراء النقاش حول القضايا التي تناولتها.

والله ولي التوفيق.

المحجوب الهيبة
المندوب الوزاري المكلف
بحقوق الإنسان



الجزء الأول

الخطيب والرسائل الملكية السامية المخصصة لحقوق الإنسان





أولا

**الخطب والرسائل الملكية السامية المتعلقة بقضايا عامة
في مجال حقوق الإنسان**





1 - الخطب الملكية السامية بخصوص قضايا عامة في مجال حقوق الإنسان



الخطاب الملكي السامي أثناء استقبال أعضاء المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان وأعضاء هيئة التحكيم المستقلة للتعويض بمناسبة الذكرى العاشرة لإحداث المجلس التي تصادف ذكرى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

الرباط - 9 دجنبر 2000

«الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه».

حضرات السيدات والسادة؛

لقد عاهدنا شعبنا الوفي منذ اعتلائنا عرش أسلافنا الميامين للسير على نهجهم القويم في جعل العدل قوام نظام حكمنا ومبتغاه، وباستكمال بناء الدولة العصرية للحق والقانون والمؤسسات التي أجمعت الإرادة المشتركة لكل من جدنا ووالدنا المنعمين الملكيين محمد الخامس والحسن الثاني قدس الله روحيهما وكافة مكونات الأمة المغربية على تشييدها في نطاق ملكية دستورية واجتماعية قائمة على التثبث بحقوق الإنسان كما هو متعارف عليها عالميا.

واعتبارا لكون صيانة حقوق الإنسان وحرريات المواطنين والجماعات والهيئات وضمان ممارستها تعد أمانة دستورية من صميم مهامنا السامية فقد أَلينا على أنفسنا مواصلة العمل على النهوض بحقوق الإنسان وتعزيز كرامة المواطن ضمن مفهوم شمولي لحقوق الإنسان باعتبارها رافعة قوية للتنمية مترابطة في أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وما لبثنا أن أحدثنا حياة مستقلة للتحكيم انكبت على تعويض أضرار الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي. ونود بهذه المناسبة أن نعرب عن كبير تنويعنا بما تحلى به أعضاؤها من حكمة وتجرد وموضوعية في معالجتهم لقضية شائكة، مؤكدين عزمنا الراسخ على تعزيز هذه الهيئة بجميع الوسائل المادية والبشرية من أجل الطي النهائي العادل والمنصف والحضاري لهذا الملف، وتعبئة كل الطاقات لاستكمال بناء دولة الحق والقانون الذي يعد خير حصانة ضد كل أشكال التجاوزات.

حضرات السيدات والسادة؛

لقد ساهم المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان الذي نسعد باستقبال أعضائه وأعضاء الأجهزة المنبثقة عنه في هذا اليوم المبارك، منذ إحداثه من قبل والدنا المنعم قدس الله روحه قبل عشر سنوات خلت، من خلال آرائه الاستشارية النابعة من فضائل الحوار والنزاهة والتمسك

بالحق والإنصاف، في مساعدة خديم المغرب الأول على صون الحقوق المدنية والسياسية، وأضحى لبنة أساسية في النسيج المؤسساتي الوطني ومؤسسة محترمة على الصعيد الدولي. وإننا لنعرب لجميع أعضائه عن سابغ رضانا وعظيم مسرتنا بما راكمه من رصيد إيجابي في هذا الشأن.

وفي نطاق سعيينا الدائب لتحديث وعقلنة كل المؤسسات وتأهيلها لرفع تحديات مغرب القرن الحادي والعشرين، وتفعيلا لما أعلننا عنه في خطاب العرش من إعادة النظر في الظهير الشريف المؤسس للمجلس، فإننا نغتتم مناسبة تخليد ذكرى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان كي نبرز التوجهات الكبرى التي استقر عليها نظرنا فيما نحن مقبلون عليه من إصلاح يتوخى توسيع اختصاصات المجلس وتجديد تركيبته وعقلنة طرق عمله وتأهيله على نحو أفضل لترسيخ الحقوق المدنية والسياسية، وإيلاء الأهمية الكبرى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ولهذه الغاية يتعين توسيع صلاحيات المجلس لتشمل، علاوة على القضايا التي نعرضها عليه للاستشارة، التصدي لحالات خرق حقوق الإنسان وتقديم توصيات بشأنها، وبحث ملاءمة التشريع الوطني مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، ونشر ثقافتها، وتيسير التعاون الدولي للمملكة في هذا المجال، فضلا عن الاعتناء بحقوق رعايانا الأوفياء المحتجزين بتدوفا ورفع الحصار عنهم، والتنسيق مع الهيئات المماثلة المختصة الأجنبية من أجل صيانة كرامة المغاربة المهاجرين.

ومن شأن تخويل المجلس رفع آراء استشارية وتوصيات وتقرير سنوي إلى جلالتنا عن حالة حقوق الإنسان أن يمكننا من أخذ صورة موضوعية عن مكان التقدم لتعزيزها والدفع بها إلى الأمام، وتشجيعا منا للعمل النبيل في هذا المجال فقد أبينا إلا أن نحدث جائزة سنوية لحقوق الإنسان على أن يتولى المجلس اقتراح الشخصية أو الهيئة الوطنية أو الأجنبية المؤهلة لنيلها .

وحتى يتسنى للمجلس النهوض بهذه المهام الجليلة فإن الإصلاح المنشود ينبغي أن يتناول إعادة النظر في تركيبته وفي شروط عضويته، مراعيًا في ذلك جعل المجلس هيئة مختصة بالتفكير وتقديم المشورة والنهوض بحقوق الإنسان، تضم نخبة من الشخصيات يراعى في اختيارها واقتراحها أن يكون مشهودا لها بالتجرد والنزاهة الخلقية والكفاية الفكرية والتشبث المخلص بحقوق الإنسان والعطاء المتميز في سبيل تعزيزها .

حضرات السيدات والسادة؛

لاشك أن إصلاحا من هذا القبيل مدعوما بعقلنة أجهزة المجلس وطرق عمله سيجعل بلدنا في صلب دينامية عصره، منسجما مع الالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان، في وئام تام مع تراثه الخالد القائم على التكريم الإلهي للإنسان.

إن تجسيد حقوق الإنسان على أرض الواقع معركة طويلة النفس ومجهود ضخم يتعين على الجميع الإسهام فيه على اختلاف الانتماءات والمشارب الفكرية والسياسية ودقة القضايا وتعتدها، ومن منطلق عدم اختزال حقوق الإنسان في تصفية مخلفات بعض الظروف المرحلية، ومن منظور السمو بها لمنزلة اعتبارها ثقافة يتطلب ترسيخها جهادا يوميا وبناء موصول الحلقات.

وحتى يتسنى للمجلس، في تركيبته وصلاحياته الجديدة، أن يكون خير معين لنا على صون كرامة الإنسان وإحقاق الحق ورفع الظلم واستكمال بناء مجتمع ديمقراطي لا مجال فيه لمظلوم أو محروم، فإننا نهيب بكافة الهيئات المدعوة لتقديم اقتراحات العضوية بالمجلس أن تراعي استجابة هذه الاقتراحات للمواصفات المشار إليها والتوجهات العامة التي أعلننا عنها، والتي سينص عليها الظهير الشريف الذي سنسهر على بلورته في القريب العاجل إن شاء الله.

وستجدون جلالتنا على الدوام في طليعة المدافعين عن تعزيز حقوق الإنسان والملاذ الأمين لصونها، والضامن لتفعيل الآراء الاستشارية للمجلس من خلال الإلزامية التي تضيفها مصادقتنا عليها.

«والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

الخطاب الملكي السامي بمناسبة تعيين وتنصيب الأعضاء الجدد في المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ووالي ديوان المظالم

الرباط - 10 دجنبر 2002

«الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه»

حضرات السيدات والسادة؛

إننا بتعييننا لكل من ديوان المظالم والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، لا نستهدف فقط تعزيز الأجهزة المكلفة بمساعدة جلالتنا على حماية حريات المواطنين وإنما نرمي إلى تزويد بلادنا بمؤسسات كفيلة بتقويم الاختلالات، وردع الانتهاكات التي قد تمس حقوقهم، مساهمة باقتراحاتها العملية في الإصلاح التشريعي والقضائي والإداري.

وإذا كان المجلس في هيأته الأولى، قد كرس جهوده لحل القضايا العالقة في حقوق الإنسان، فإنه، في تركيبته الجديدة، يتوجه نحو مغرب المستقبل، الذي نريد له أن يكون مغرب الترسيخ النهائي لحقوق الإنسان.

لذلكم راعينا في التغيير النوعي لهيأته، واختيارنا للمجموعة الأولى من أعضائه، التحلي بالتجرد والتشبث المخلص بحقوق الإنسان، والعطاء المتميز في سبيل تعزيزها.

ونود أن نشيد بكل الهيئات والأشخاص الذين تجاوبوا مع توجهنا بصدق وحماس، مؤكدين بأن المجلس سيظل مفتوحا أمام كل الفاعلين الذين يبرهنون على حسن استعدادهم للانخراط في دينامية الإصلاح، واستكمال بناء دولة القانون.

وقد اخترنا لرئاسة هذا المجلس السيد عمر عزيزمان لما عهدناه في شخصه من توافر للخصال التي تقتضيها هذه المسؤولية كما عينا السيد إدريس بنزكري في منصب الأمين العام للمجلس، لتحليه بالمواصفات اللازمة للنهوض بهذه المهمة.

وإننا لننتظر من كل مكونات المجلس أن تنصهر في عمل جماعي مخلص، من شأنه تعزيز المكتسبات التي حققتها هذه المؤسسة، منذ إحداثها على يد والدنا المنعم، جلالة الملك الحسن الثاني، خلد الله في الصالحات ذكره.

وعندما نقول المكتسبات، فإن تقديرنا لأهمية ما حققه المغرب، خلال العقد الأخير، من تقدم كبير، مشهود به وطنيا ودوليا، لا ينبغي أن ينسينا أن الديمقراطية معركة دائمة ونضال يومي، وأن مسار حقوق الإنسان لانهاية له، ولا حد لكماله وهذا ما يقتضي أن نكرس

جهودنا لما يجب تحقيقه، بقدر ما كرسناها لما تحقق بالفعل؛ ذلكم أن ما بلغناه اليوم، يشكل رصيда حضاريا، يؤسس لتجربة مغربية متميزة في النهوض بحقوق الإنسان، سواء على مستوى الطريقة التي تمت بها تسوية قضية المعتقلين السياسيين والمنفيين، أو على صعيد ما اتخذ من تدابير وقائية لتحسين بلادنا من أي انتهاك لحقوق الإنسان، فضلا عن إدماج التربية على هذه الحقوق في منظومة التعليم والتكوين.

وهذا ما مكن المغرب من أن يصبح قدوة في مجال معالجة قضايا حقوق الإنسان، في جانبها الأكثر حساسية وصعوبة وتعقيدا، وتسوية ملفاتها الشائكة، بما يكفل الحق والإنصاف وجبر الضرر.

وإن مجلسكم لدعو إلى الاجتهاد في ابتكار مقاربة حكيمة وواقعية لإحقاق الحقوق، تجعل منه فضاء رحبا للتفاعل الإيجابي، بين المجتمعين السياسي والمدني والسلطات العمومية، من أجل مساعدتنا، من خلال آرائه الاستشارية، النابعة من فضائل الحوار والنزاهة، على نصرته الحق والإنصاف، وفتح صفحة جديدة أمام اندماج كل الطاقات في بناء مغرب ديمقراطي.

وبالنظر لما لحقوق الإنسان من وزن متزايد في العلاقات الدولية، فإننا ندعو المجلس، بالتعاون مع الهيئات الاستشارية المماثلة، التي يتولى المغرب رئاستها العالمية، إلى الاعتراف بحقوق رعايانا الأوفياء، المحتجزين بتدويف، ضدا على كل المواثيق الدولية، وكذا التنسيق مع الهيئات المماثلة من أجل صيانة كرامة المغاربة المقيمين بالخارج.

وتفعيلا لمفهومنا للسلطة، فقد قمنا بإحداث ديوان المظالم، ليجسد بدوره حرصنا على تنمية تواصلها مع المواطن، في التزام تام بضوابط سيادة القانون والإنصاف، منوهين في هذا السياق بالجهود التي بذلها وزيرنا الأول السابق، السيد عبد الرحمان اليوسفي، من أجل انبثاق هذه المؤسسة.

وقد عينا مولاي سليمان العلوي واليا للمظالم، اعتبارا لما يتوافر له من مؤهلات لأداء هذه الأمانة، داعين إياه ألا يدخر جهدا في إقامة هذه المؤسسة، في أقرب الآجال، محاطا بمساعدين مؤهلين للنظر، بكامل الإنصاف، فيما يرفع إليه من تظلمات، ومدعوما بتعاون كل السلطات، وفي مقدمتهم وزيرنا الأول، وكافة أعضاء حكومتنا.

وإننا لنتنظر منكم أن تكونوا خير من يعمل على حماية حقوق الإنسان، وإشاعتها، ثقافة وممارسة، ضمن مسار طويل وشاق، مدعوم بعزمنا القوي على المضي به لبلوغ مقاصده النبيلة، في ترسيخ العدل والإنصاف، والوعي بالتزامات المواطنة، وفتح مجال أرحب أمام المشاركة الديمقراطية.

وعملا على تجسيد تطلعاتنا إلى الانخراط الواسع للشباب المغربي في إنجاز مشروعنا المجتمعي الديمقراطي الحداثي، فقد قررنا تخفيض سن التصويت إلى ثماني عشرة سنة، داعين الحكومة إلى إعداد كل التدابير اللازمة لذلك.

ولنا اليقين بأن شبابنا، الذي نشاطه انشغالاته، ونعمل على تحقيق تطلعاته، سينهض بهذه الأمانة، بما هو معهود فيه من مثالية وحماس، واثقين بأن الشباب المغربي سيكون بمثابة شحنة قوية للمواطنة المسؤولة، ودم جديد للممارسة الديمقراطية، التي ستجدون جاللتنا، على الدوام، في طليعة حمايتها.

«والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».



2 - الرسائل الملكية السامية بخصوص قضايا عامة في مجال حقوق الإنسان



الرسالة الملكية السامية بمناسبة الذكرى الواحدة والخمسين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

الرباط - 10 دجنبر 1999

«الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله».

تحل ذكرى الاعلان العالمي لحقوق الانسان والعالم مقبل على ألفية جديدة يتوزع البشرية فيه آمال عراض وتساورها مخاوف وأخطار من طبيعة جديدة ثم هي تصادف بداية خمسينيتها الثانية وقد انصرمت خمسينية أولى تحققت فيها مكتسبات واكبتها تحولات مذهلة وتطورات هائلة في ميدان الحريات والديمقراطية. وتحل ونحن مطوقون بطوق المسؤولية الكبرى مؤتمنون على رعاية مصالح شعبنا وصون كرامة أبنائه واحترام حرياتهم وضمان حقوقهم.

وما فتئنا ندعو منذ أن تولينا عرش أسلافنا المنعمين بالتزامنا باحترام حقوق الانسان وضمان الحريات الفردية والجماعية في إطار دولة الحق والقانون وما لبثنا أن دعونا إلى مفهوم جديد للسلطة تكون فيه هذه في خدمة المواطن قريبة من همومه وحاجاته في علاقة لا تطبعها الرغبة أو الرهبة ولكن الاحترام المتبادل والتكامل بين الحاكمين والمحكومين. فليست العلاقة بينهما علاقة تنافر وتصادم ولكن علاقة انسجام وتكامل. كل تجاوز أو شطط من قبل الأفراد أو الجماعات أو الادارة يحكمه القانون وفق القواعد الجاري بها العمل.

لقد انخرطت مملكتنا منذ حصولها على الاستقلال في دينامية احترام الحقوق والحريات بفضل تبصر جدنا محمد الخامس رضوان الله عليه وخيار والدنا الحسن الثاني طيب الله ثراه من خلال ارساء قواعد الملكية الدستورية بما يضمن الحقوق ويحمي الحريات العامة والفردية وتكريس الدساتير للتعددية السياسية وفصل السلط وسيادة القانون. ومكن بعد نظر والدنا جلالة الملك الحسن الثاني طيب الله ثراه من جعل هذا التوجه ركنا أساسيا في بناء الدولة الحديثة. وتبلور ذلك في المصادقة على العديد من المواثيق الدولية وإحداث البنيات المؤسساتية واتخاذ العديد من الإجراءات العملية لما كرسه دستور المملكة من تشبث بحقوق الانسان كما هي متعارف عليها عالميا.

ونريد في هذه المناسبة أن نجدد التزامنا بحقوق الانسان وبقيم الحرية والمساواة. ذلك أننا نؤمن ايمانا راسخا أن احترام حقوق الانسان والالتزام بالمواثيق الدولية المكرسة لهذه الحقوق ليس ترفا أو موضوعة بل ضرورة تفرضها مستلزمات البناء والتنمية. لقد اعتبر البعض أن الأخذ بالإعلان العالمي لحقوق الانسان قد يعطل

التنمية والتقدم وقد يصطدم بخصوصية ثقافية حقيقية أو مفترضة تتنافى وهذه الخصوصية. ونحن نرى من جهتنا أن لا تنافر بين دواعي التنمية واحترام حقوق الإنسان ونرى ألا تضارب بين الاسلام الذي كرم بني آدم وبين حقوق الانسان. من أجل ذلك كله نرى أن القرن المقبل سيكون قرن احترام حقوق الانسان أو لن يكون. ولا جدال أن من وسائل احترام حقوق الانسان الالتزام بالمواثيق الدولية المرتبطة بها ووضع آليات لاحترام الحقوق وصونها، بيد أن تلك الأدوات القانونية والمؤسسية تظل قاصرة إن لم يكن احترام حقوق الانسان سلوكا متواترا على جميع المستويات أو بتعبير آخر إن لم يكن ثقافة مشتركة.

لذلك لم تقتصر نظرتنا لحقوق الانسان إلى الجانب الحقوقي أو المؤسسي أو في اتخاذ تدابير وإجراءات معينة بل كذلك في صرف الاهتمام إلى الجوانب الاجتماعية التي هي من صميم صون كرامة الإنسان. وما زلنا نولي اهتمامنا بإدماج المحرومين والمُعوقين والاعتناء بالمرأة القروية التي تعاني أشد ظروف التهميش ايماننا منا أن ذلك يندرج في صلب حقوق الانسان.

إن إشاعة ثقافة حقوق الانسان تفترض إشاعة نور العلم. إن دور المدرسة يظل مركزيا في غرس قيم حقوق الإنسان لدى الناشئة حتى تضحي حقوق الإنسان جبلة وطبعا، ولذلك فإن من أولى الأولويات التي تشغل بالنا هي محاربة الأمية لأن القضاء على الجهل هو انتصار للمعرفة ولحقوق الانسان.

ونهيىب بمجتمعنا المدني الانغمار في قضايا مجتمعنا والعمل على الرقي بمختلف شرائح شعبنا. ومما يثلج الصدر روح المسؤولية التي أبان عنها والدينامية التي أظهرها.

إن الاعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي نحتفل به اليوم هو مستوحى من روح الديانات السماوية التي تدعو إلى تكريم الإنسان من حيث هو إنسان واحترام الآخر. وينبغي هاهنا في هذا اليوم الأبرك من شهر رمضان أن نستحضر تلك القيم الخالدة التي يدعو اليها ديننا الحنيف بالجنوح إلى التسامح والميل للجدال بالتي هي أحسن والدعوة إلى السلم كافة. إن من تلك القيم الرائعة الصفح الجميل. إن مما يسمو بالإنسان هو الارتفاع عن دواعي القصاص. إن القصاص والانتقام هو حِجْرٌ للذكاء وتكبير للطاقات الفعالة التي يزخر بها مجتمع ما.

إن ما نرومه هو تفعيل طاقات شعبنا وصون كرامته في ظل دولة الحق والقانون واحترام حقوق الإنسان.

وإن اجتماعنا على هاته القيم وتوافقنا حولها من شأنه أن يمهد السبيل لبلدنا نحو التقدم والرقي والعيش مع محيطنا في سلام ووثام.

«والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المشاركين في الورش الدولي الخامس للمؤسسات الوطنية لإنعاش وحماية حقوق الإنسان

الرباط - 13 أبريل 2000

«الحمد لله وحده والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه..»

حضرات السيادات والسادة؛

إنه لمن دواعي البهجة والارتياح أن تحتضن مملكتنا، أرض الحرية والحوار والتفتح، والتعايش والتسامح، أشغال الملتقى الدولي الخامس للمؤسسات الوطنية لتطوير وحماية حقوق الإنسان الذي هبت فعالياته إلى هذا البلد الأمين من ربوع القارات الخمس؛ وإنه لحدث نقدره كامل قدره، ونسبغ عليه سامي رعايتنا، كما نخص ضيوفنا بجميل ترحيبنا وفائق عنايتنا، تقديرا من جلالتنا لتفانيهم في خدمة الرسالة الإنسانية النبيلة الهادفة إلى تدعيم كرامة الإنسان بصون حقوقه وتطويرها؛ وإيماننا منا أن من كرم إنسانا فكأنما كرم الناس جميعا.

كما نود أن نعرب عن تقديرنا الخاص للمفوضية الأممية السامية لحقوق الإنسان التي أبت إلا أن تشارك مجلسنا الاستشاري لحقوق الإنسان تنظيم هذا الملتقى الهام، منوهين بما تبذله هذه الهيئة، بتوجيه حكيم من السيدة ماري روبنسون، من أعمال جليلة ومجهودات هادفة لنصرة الحق وإعلاء كلمته وصون الكرامة الإنسانية وحماية حقوق الإنسان والنهوض بالحرريات، استجابة لانشغالات المجتمع الدولي التواق إلى الديمقراطية والسلم والرفاهية.

إن رعايتنا للقائكم الدولي هذا، نابعة من المكانة البارزة التي تحظى بها قضايا حقوق الإنسان ضمن اهتماماتنا واختياراتنا في بناء دولة الحق والقانون، كما أنها تثمين للدور الذي تضطلع به المؤسسات الوطنية في النهوض بهذه الحقوق. وإنه لمن دواعي سرورنا أن يتزامن احتضان هذا الملتقى من طرف المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان مع احتفاله بالذكرى العشرية لإنشائه من طرف والدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني طيب الله ثراه.

إن المشورات البناءة التي قدمها هذا المجلس لوالدنا المنعم و لجلالتنا قد كان لها دور إيجابي في مسيرة بلدنا الهادفة إلى الارتقاء بحقوق الإنسان والنهوض بها إلى المكانة اللائقة بها في نظام ملكيتنا الدستورية والديمقراطية والاجتماعية. إن تبويء المجلس مكانة عالية، يجعله مؤسسة عاملة بجانب جلالتنا، نابع من كون صون الحقوق وضمانها، والعمل على تطويرها، أمانة دستورية من صميم مهامنا السامية، ومن الوظائف الأساسية للإمامة العظمى، كما أنه تجسيد لأسس حضارتنا وثقافتنا ولقيمنا الإسلامية السمحة. باعتبارها مرجعية أساسية اعتمدتها مملكتنا إلى جانب التشريعات الدولية لحماية حقوق الإنسان وصونها وتطويرها.

إن عالمنا اليوم يواجه تحديات جسيمة تدعونا جميعا إلى التشاور والتعاون لبلورة أفضل

السبل خدمة للإنسان وتوفيراً للعدل والطمأنينة. وإننا مقتنعون بأن القرن المقبل سيكون جهود الأمم في هذا المنحى، وسيعزز الاختيار الديمقراطي الذي نحرص باستمرار على ترسيخه في الفكر والممارسة، حتى يصبح من مكونات ذاتية الأفراد والجماعات، بكل ما يقتضيه ذلك من حرية ومسؤولية.

حضرات السيدات والسادة،

لقد عقدنا العزم، منذ تولينا عرش أسلافنا المنعمين، على مواصلة بناء الدولة الحديثة بما يصون الحقوق والحريات، ويقوي ركائز نظام الحكم المبني على فصل السلط وسيادة القانون، وهو ما أكدناه في أول خطاب للعرش بتاريخ 30 يوليو 1999، حيث عبرنا عن تشبثنا أعظم ما يكون بنظام الملكية الدستورية والتعددية الحزبية في إقامة دولة الحق والقانون وصيانة حقوق الإنسان والحريات الفردية والجماعية. وفي هذا الإطار حرصت مملكتنا على التصديق على عدد من الاتفاقيات في ميدان حقوق الإنسان، وعلى إحداث المؤسسات وتطوير القوانين وتوفير الضمانات الكفيلة بالحماية من الشطط، وتوسيع فضاء الحريات والحرص على أمن الأفراد والجماعات، وفاء لتعهداتنا والتزاماتنا في مجال حقوق الإنسان كما هي متعارف عليها دولياً.

وإننا لمقتنعون بأن هذا الاختيار يجعل بلادنا في صلب دينامية عصرها، متفاعلة بروح مبدعة مع تحولات محيطها، ومؤهلة لشق طريق المستقبل في وئام مع تاريخها وحضارتها. وإن هويتنا الثقافية والدينية قادرة اليوم، كما كانت عبر التاريخ، على الإسهام في إثراء الكونية بكل مقومات حقوق الإنسان، وممارسة الحريات والاندماج في مسيرتها دون أي تناف أو تضارب؛ ذلك أن المحافظة على الخصوصية والهوية لا يعني الانكماش على الذات، بل العمل من أجل حركية متجددة لمفهوم الأصالة في إطار المعاصرة، الملتزمة بالقيم المقدسة التي تدعو إلى التسامح والجدل بالتي هي أحسن والدعوة إلى السلم كافة.

لقد ساهم المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بمملكتنا، من خلال آرائه الاستشارية التي أكسبناها القوة الزامية في صون الحقوق المدنية والسياسية وتطويرها؛ وإننا لحريصون على أن يولي الاهتمام الأوفر للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فالحق في التعليم والصحة والغذاء والسكن والبيئة السليمة وغيرها من الحقوق مظهراً أساسياً لصون كرامة الإنسان ورفعته. إن الفقر المدقع بمختلف تجلياته يشكل خرقاً لأبسط حقوق الإنسان، وامتهاناً لكرامته. لذلك لا زلنا، كما أكدنا على ذلك بمناسبة الذكرى الحادية والخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان يوم 10 دجنبر 1999، نولي بالغ اهتمامنا لإدماج المحرومين والمعوقين، والاعتناء بالمرأة القروية، التي تعاني أشد ظروف التهميش، في صلب الممارسات المتعلقة بحقوق الإنسان. وإن قيم التضامن والتكافل الراسخة في المجتمع لمن شأنها تعزيز الابتكار وروح المبادرة للنهوض بمختلف الفئات والشرائح، خاصة تلك التي تعيش أوضاعاً صعبة.

إنه لمن دواعي الاعتزاز أن نلاحظ دينامية المجتمع المدني وتعدد مجالات عمله، وتنامي أشكال الشراكة والتعاون بينه وبين السلطات العمومية والمؤسسات المختصة، مما يساهم في تعبئة الطاقات ويساعد على الرفع من وثيرة الاقتراح والعمل في إطار الحرية والمسؤولية.

وإذا كان الملتقى الأول للمؤسسات الوطنية لحوض البحر الأبيض المتوسط، الذي احتضنته مملكتنا في ربيع 1998 بمدينة مراكش، قد أعطى لموضوع الهجرة وحرية تنقل الأشخاص كامل اهتمامه؛ فإن هذا الموضوع يطرح من جديد في إيماننا بشكل أكثر حدة لمسأله بحقوق الانسان، إذ تجلى ذلك في العودة لبعض أشكال العنصرية وكراهية الأجانب وما ينتج عنهما من سلوكات متطرفة في مجتمعات العالم المصنع، وهو ما يحملنا على التفكير في ضخامة الجهود الذي لا يزال ينتظر الإنسانية من أجل التوصل إلى أعمال فعلي وحقيقي لحقوق الانسان، باقتناع حضاري ينبذ كل أصناف المفاضلة والتمييز. ونغتنم مناسبة هذا الملتقى الدولي لنعبر لكم عما يساور المغرب من قلق من جراء تنامي خروقات حقوق الانسان بالنسبة للعمال المهاجرين في مختلف انحاء العالم؛ مهيبين، من خلال ملتقاكم، بكل دول وحكومات العالم إلى الإسراع بالانضمام إلى الاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين وجميع أفراد عائلاتهم، وإلى أعمال مقتضيات تصريح مراكش للمؤسسات الوطنية لحوض البحر الأبيض المتوسط لسنة 1998.

إن حكومة جلالتنا تبذل الكثير من المساعي الحميدة في هذا الشأن، ونأمل أن تلعب المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الانسان دورا بارزا لتعبئة الرأي العام وحث الحكومات، على الانضمام لهذه الاتفاقية الدولية الهامة، خاصة أن القرن الجديد الذي نحن على عتبه سيشهد، تحت ضغط العولمة؛ تصاعد حركات، وموجات الهجرة والانتقال عبر المناطق والقارات لذلك فإننا جميعا مدعوون، في الشمال والجنوب، إلى اعتماد مقاربات شاملة وإرادية لقضايا الهجرة بما يقوي التواصل والتضامن والتعاون فيما بين شعوب الإنسانية جمعاء.

حضرات السیادات والسادة؛

إن التطور الهائل الذي يعيشه العالم في مختلف المجالات، والتحولات الكبيرة التي يشهدها، تستدعي من الجميع الإسهام في توطيد التعاون لبناء عالم يسوده الاستقرار والعدل والحرية والسلم.

إن ثقل المديونية وتفشي الأمية وضعف وثيرة التنمية تشكل معوقات، في العديد من مناطق العالم، لصون كرامة الانسان وضمان تمتعه بحقوقه الأساسية.

وإننا على يقين من أن جمعكم هذا الذي يضم ممثلي المؤسسات الوطنية ومنظمات غير حكومية وخبراء ونشطاء، مدرك للتحديات التي تواجهها حقوق الانسان عبر العالم، ولتطلبات النهوض بها وحمايتها.

فبالرغم من تراكم مكتسبات كبيرة في جهات متعددة من العالم، خصوصا في ميدان الحقوق المدنية والسياسية، بفعل الاتفاقيات الدولية والآليات المحدثه وجهود المنظمات المختلفة؛

فإن كسب الرهان يدعونا إلى تكثيف الجهود لتحقيق الممارسة الفعلية في ميدان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما يدعونا باستمرار إلى مواصلة البناء وتوفير الشروط الضرورية لتحسين ما تحقق، وعدم تكرار مآسي الماضي.

وفي هذا السياق، فإن التربية على حقوق الانسان وإدماج هذه الثقافة ضمن مناهج التعليم وضمن أسلاك تكوين عديد من أصناف الموظفين من المقدمات الضرورية لتأمين المناعة بشكل قبلي ضد كل أشكال الخروقات المحتملة.

وإن دوركم يكتسي أهمية بالغة في جعل مسيرة الإنسانية تتواصل نحو عالم يسوده الإخاء والسلم والحرية وتسان فيه كرامة الانسان.

وستجدون في جالاتنا وفي المملكة المغربية خير نصير لكم، انطلاقا من حرصنا على جعل بلدنا منارة مشعة لحقوق الإنسان.

وفقكم الله، وسدد خطاكم، وجعل أعمالكم الإنسانية النبيلة مرفوقة بالتأييد والنجاح لخدمة الفضيلة والإنسانية جمعاء، «والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المشاركين في المؤتمر الدولي الرابع والثلاثين للفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان

الدار البيضاء - 10 يناير 2001

«الحمد لله وحده والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه».

السيدات والسادة؛

يسعدنا أن نرحب بكم في المملكة المغربية التي تفضلتم باختيارها مكانا مناسباً لاحتضان مؤتمركم الدولي الرابع والثلاثين الذي نأمل أن يشكل لبنة إضافية تستحضر التحديات التي تواجهها الإنسانية في مطلع هذا القرن الجديد وطموحها للعيش الكريم والحرية والنماء المادي والروحي في ظل تحولات هائلة يشهدها النظام الدولي على المستويات الاقتصادية والمالية والتكنولوجية والثقافية وغيرها.

ولا شك أن المشاركين في مؤتمركم هذا يستحضرون هذه التحديات وهذه الطموحات بحكم عملكم المتواصل من أجل الرقي بمجتمعاتهم نحو الأفضل وضمان كرامة المواطن وحقوقه لتمكينه من المساهمة الفعالة في البناء، ونعتقد أن هذا المسعى يتطلب تظافر الجهود وتكامل الإرادات الهادفة إلى النهوض بحقوق الإنسان بروح إيجابية توفر الضمانات القانونية والمؤسسية والعملية الضرورية لذلك، كما توفر الشروط الموضوعية اللازمة للتمتع من استقرار وتنمية وعدالة، لأن تكامل البعدين هو الكفيل بتجنيبنا مآسي الاضطرابات والتطرف والتعصب والانغلاق التي نشهد في بقاع متعددة مدى تقويضها لأبسط مقومات الوجود الإنساني.

وما انتماؤكم لحقول ثقافية وفضاءات جغرافية ودينية ومدارس متنوعة إلا حلقة إضافية لهذا الغنى المتواصل ولخصائص التحديات التي تواجهها البشرية. وإننا نؤمن بكون قضايا حقوق الإنسان هي ملك للإنسانية جمعاء لا فضل ولا سبق فيها لأحد لأنها تمخضت عن مسار تاريخي ساهم الفكر البشري بمختلف ثقافته وحضاراته في بنائه، كما أدت مختلف شعوب العالم التواقفة للحرية والعدل ثمنا غاليا للوصول إليه عبر الكفاحات والمآسي التي مثلتها الحروب الكونية والحروب الاستعمارية وموجات العنصرية والتعصب والإرهاب والانتهاكات عبر العالم.

وقد استطاعت هذه المسيرة أن تثمر مكتسبات هامة انتصرت للديمقراطية وحقوق الإنسان، وفتحت آفاقا واعدة للأمل والتبصر والإيمان القوي بمستقبل الإنسان. إلا أن تحديات جسيمة لازالت تقف في طريق هذه المسيرة وتعرض بناء أسس صلبة للسلام والتآخي في عدة بقاع من العالم، كما تدل على ذلك المأساة اليومية التي يعيشها الشعب

الفلسطيني التواق إلى الحق في الوجود وإقامة دولته المستقلة على أرضه كمدخل لا محيد عنه للسلام في الشرق الأوسط، ومعاناة الشعب العراقي من جراء حصار يحصد أرواح أبناء هذا البلد بالآلاف ويهدم مقومات التمتع بأبسط شروط العيش الضرورية للكائن البشري، دون أن ننسى التصفيات العرقية التي تشهدها مناطق إفريقيا وأروبا نفسها، إضافة إلى موجات العنصرية ومعاداة الأجانب التي تنتعش هنا وهناك، وحتى في قلب دول ديمقراطية عريقة.

السيدات والسادة؛

إن عالمنا في حاجة إلى إقامة أسس جديدة للتعاون والشراكة والتعاقد خدمة للإنسانية جمعاء حتى نتمكن من بناء فضاء يسوده العدل والحرية وترسيخ الديمقراطية وضمن حقوق الإنسان. فكيف نستطيع ربح هذا الرهان ومئات الملايين من الناس لا تجد لقمة عيشها ولا أبسط الحاجيات الضرورية من صحة وماء وتعليم وشغل وسكن وما إلى ذلك. وكيف نضمن الحق في التنمية المستدامة في ظل عولمة زاحفة ودول الجنوب ترزح تحت ثقل المديونية وتواجه منافسة غير متكافئة في ظل انفتاح السوق العالمي والثروات التكنولوجية الهائلة في الشمال. وكيف نبني كونية حقوق الانسان دون أن نفقر الشعوب من ذاتيتها الثقافية وارثها الحضاري ومقومات تاريخها الذي انبنى على امتداد قرون.

إننا نؤمن بأن القرن الجديد يدعونا جميعا إلى مواصلة الجهود لتحقيق العدل والنماء والتمتع بحقوق الانسان حتى نجعل الأفراد والشعوب يقررون مصيرهم بأنفسهم ويضطلعون بدورهم الفاعل ومسؤوليتهم في بناء الحاضر والمستقبل، بما يقتضيه ذلك من وعي ودراية بكامل أبعاد وتحديات الواقع المحلي والدولي.

منذ تولينا عرش أسلافنا المنعمين أعلننا بكل حزم ووضوح انحيازنا للقضايا العادلة وللديمقراطية وإشراك أبناء شعبنا في معركة التنمية المستدامة والشاملة. وقد أولينا عناية خاصة لقضايا حقوق الانسان تجسدت في العديد من الإجراءات والخطوات الهادفة إلى مصالحة المغاربة مع تاريخهم وتسوية ما شابها من تجاوزات وانتهاكات.

وكان هدفنا ولا يزال هو توفير الشروط الضرورية لتأمين المستقبل عبر جبر الضرر ورد الاعتبار للضحايا وإعادة التأهيل وإرساء الضمانات الكفيلة بالوقاية والحماية من عدم تكرار الماضي. كما أن دعوتنا إلى تجاوز الضغينة وإرساء ثقافة التسامح مع الإنصاف لمن شأنها أن تفتح آفاق المستقبل ومتطلبات بنائه بكامل الاعتزاز والمسؤولية، وشكل هذا الاختيار حلقة من مشروع متكامل يتوخى توسيع فضاء الحريات وإصلاح التشريعات وتطوير الآليات وتدعيم التربية على حقوق الانسان وبناء علاقات جديدة بين الإدارة والمواطن قوامها المصلحة العامة والثقة المتبادلة والمسؤولية في الأداء والتضامن مع الضعفاء والمهمشين وإشراك كافة مكونات المجتمع المدني في هذه المعركة المتواصلة.

ونحمد الله أن المغاربة أبانوا عن قدرات خلاقة ومبادرات مبتكرة في عطاءاتهم وبذلهم للنهوض بمجتمعهم. وإن إيماننا بدور جميع الفاعلين يهدف أيضا إلى تأسيس ثقافة جديدة تعزز المشاركة وتربي على المسؤولية وترسخ المبادرة الحرة وتقوي قيم الديمقراطية.

ولنا اليقين أن العناية بالعمل التربوي والسلوكي لمن شأنها أن تسهم في نشر ثقافة حقوق الإنسان بما تحفل به من تضامن وتسامح وحرية ومسؤولية لأن التشريعات والآليات والسياسات تحتاج بالضرورة إلى مواطن ملم بأبعادها ومتشبع بقيمها ومبلور لروحها على مستوى السلوكات والمعاملات.

وإن إيماننا بدور المجتمع المدني وبدوركم كفاعلين في هذا المجال هو الذي جعل مملكتنا تساهم بدور فعال في احتضان وتبني أحداث آليات دولية لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان. وإذ نقوم بذلك فإننا ندري التحديات التي تواجه العمل التطوعي خاصة في حقول تتنازعها الصراعات والحساسيات. ونأمل أن يشكل لقاءكم هذا محطة تغني مسيرة النهوض بحقوق الإنسان في العالم وتقف إلى جانب القضايا العادلة وتعزز متطلبات بناء عالم يسوده السلم والإخاء والتعاون البناء وتحترم فيه كرامة الإنسان وحقوقه.

وفقكم الله لما فيه خير البشرية جمعاء، «والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

الرسالة الملكية السامية بمناسبة الاحتفال بالذكرى الثالثة والخمسين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والإعلان عن إحداث مؤسسة ديوان المظالم

الرباط - 9 دجنبر 2001

«الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه».

حضرات السيدات والسادة؛

إنه لمن دواعي اعتزازنا أن يكون تخليدنا هذه السنة لذكرى اليوم العالمي لحقوق الإنسان مطبوعا بختم ظهيرنا الشريف المحدث لديوان المظالم معززين به الأجهزة المكلفة تحت رعايتنا برفع المظالم وإحقاق الحقوق وحماية الحريات التي تعد من أقدس مهام الملك أمير المؤمنين.

ونحن في هذا كله سائرون على نهج أسلافنا الميامين الذين عملوا دوما على إحداث مؤسسات بجانبهم تتولى اطلاعهم على ما قد يلحق رعاياهم من مظالم وإصلاح ما قد يصدر عن بعض المسؤولين الإداريين من أخطاء وتقصفات موطنين بذلك ما حققه والدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني قدس الله روحه من مكاسب في مجال صيانة حريات المواطنين وحقوقهم بتوفيره لحماية قضائية عصرية لها، من خلال المحاكم الإدارية، وحماية سياسية بواسطة المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان.

كما أننا نعطي من خلال إحداثنا لمؤسسة «ديوان المظالم» بعدا آخر ملموسا لمفهومنا للسلطة القائم على جعلها في خدمة المواطن والتنمية وعلى قربها منه والتزامها بضوابط سيادة القانون والانصاف.

وقد حرصنا على أن نجعل من هذه المؤسسة أداة فعالة لتطوير التواصل بين المواطن والادارة ووسيلة مرنة وتوفيقية ومبسطة للنظر في شكايات وتظلمات رعايانا الأوفياء وملاذا آمنا للذين يعتبرون أنفسهم ضحايا أي قرار أو عمل مخالف للقانون أو مشوب بعدم الانصاف صادر عن أي إدارة أو هيئة عهد إليها بممارسة صلاحيات السلطة العمومية، مستهدفين تخفيف عبء الشكايات الإدارية عن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، مدعمين الدور الهام الذي تنتظر منه النهوض به، من خلال تركيبته المقبلة، في مجال حماية الحريات والحقوق.

وإن هذا النهج القائم على استلزام مقاصد شريعتنا السمحة وتقاليدينا الحضارية في إيجاد حلول مغربية لقضايا مغربية لم يمنعنا من الانفتاح على القيم المثلى للتراث الإنساني المشترك والإفادة مما يعرفه من مؤسسات مماثلة في النظم المعاصرة ضامنين لديوان المظالم، من خلال وضعه بجانبنا، كل التجرد والاستقلال.

وتوخيا لتقريب ديوان المظالم من المواطنين قررنا أن يكون له مندوبون لدى وزيرنا الأول وسائر الوزارات، حريصين على أن يتوفر مستقبلا على مندوبين جهويين ومندوبين خاصين.

وكي لا يكون ديوان المظالم مجرد مكتب للشكايات بل قوة اقتراحية للإصلاح التشريعي والإداري والقضائي الذي نحن فيه ماضون، فقد حولنا والي المظالم أن يرفع تقريرا سنويا لجلالتنا في هذا الشأن، فضلا عن تقديم ملاحظاته وتوصياته وتقاريره الدورية إلى وزيرنا الأول وإلى المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان.

وبإحداثنا لهذه المؤسسة الذي يأتي في سياق التدابير التي اتخذناها لتحقيق مصالحه المواطن مع الإدارة ووضع حد لشعوره بعدم تواصل السلطة معه والحد من ثقل البيروقراطية وتخليق المرفق العام، نعطي شحنة قوية لمفهوم المواطنة، سائلين الله تعالى أن يوفقنا إلى أن نخطو بشعبنا العزيز خطوات متواصلة نحو ما نتطلع إليه من استكمال بناء دولة الحق والقانون وتحكيم قيم العدل والإنصاف ورفع الحيف مهما كان مصدره.

«والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى الاجتماع الأول للجنة المتابعة المنبثقة عن مؤتمر الهيئات الحكومية المكلفة بحقوق الإنسان في الفضاء الفرنكفوني

مراكش - 27 فبراير 2004

« الحمد لله وحده والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه ».

معالي الأمين العام للمنظمة الدولية للفرنكفونية؛

أصحاب المعالي والسعادة؛

حضرات السيدات والسادة؛

يطيب لنا أن نرحب بالمسؤولين عن الأجهزة الحكومية المكلفة بحقوق الإنسان في المجال الفرنكفوني بمناسبة انعقاد الاجتماع الأول للجنة المتابعة المنبثقة عنها، معربين عن كامل تقديرنا للمنظمة الدولية للفرنكفونية التي تفضلت بتنظيم هذا اللقاء الهام في المملكة المغربية، منوهين بالعمل المتميز الذي تضطلع به، بتوجيه سديد من أمينها العام فخامة الرئيس عبدو ضيوف الصديق الكبير والمخلص للمغرب ورجل الدولة الأفريقي الحصيف.

إن اجتماعكم اليوم يندرج ضمن أهداف هذه المنظمة التي تسعى إلى جعل الفرنكفونية أداة في خدمة تقدم الدول الأقل نمواً، وإلى تجسيد المبادئ والقيم التي تدعو لها وتعمل من أجلها، وفي صدارتها التضامن والطموح إلى ترسيخ مجال ثقافي متميز بحضوره الوازن وقيامه على التنوع واحترام التعددية والإرث المشترك للثقافة الفرنكفونية المتشعبة بحقوق الإنسان والمستوحاة من الإعلان التاريخي لحقوق الإنسان والمواطن الذي شكل، إلى جانب المرجعيات الحضارية لكل مكون من مكونات هذه المنظمة، رافداً خصباً تمخضت عنه مبادئ متسمة بالبعد الكوني الذي أضحى تراثاً مشتركاً للإنسانية.

وقد اعتمد المغرب هذه الأسس والمبادئ كخيار استراتيجي جاعلاً منها ركيزة ملكيته الدستورية الديمقراطية التي يتولى الملك فيها أمانة ضمان وحماية الحقوق والحريات الفردية والجماعية، مشكلاً بذلك نموذجاً رائداً وفريداً للبلدان النامية في دسرة حظر نظام الحزب الوحيد وتكريس التعددية وحرية المبادرة والعمل الدؤوب على البناء المتواصل لدولة عصرية للمؤسسات مهما كانت دقة الظروف وشدة التحديات، بفضل القيادة الحكيمة لجندنا ووالدنا المنعمين جلالة الملكين محمد الخامس والحسن الثاني خلد الله في الصالحات ذكراهما.

ولم نفتأ، منذ اعتلائنا العرش، نواصل العمل على ترسيخ دولة القانون، والنهوض بحقوق الإنسان وتوسيع فضاء الحريات، وحل كل القضايا العالقة في هذا الشأن، وتدعيم وتحديث التشريعات والمؤسسات الكفيلة بإضفاء المزيد من صون كرامة المواطن، ضمن منظور شمولي

لحقوق الانسان تتكامل فيه أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في إطار ديمقراطية المشاركة والقرب، معبئين، لهذه الغاية، كل القوى الحية للأمة والسلطات العمومية، مشجعين القوة الاقتراحية البناء والعمل الميداني الهادف لمنظمات المجتمع المدني، منطلقنا في ذلك اعتبار الديمقراطية والتنمية متلازمتين، مؤكدين أن مرجعيتنا الإسلامية القائمة على تكريم الإنسان ومبادئ الحرية والمساواة والانصاف والتضامن تتسجم في جوهرها مع المرجعية الكونية لحقوق الانسان. وهو ما جسدها في العديد من الاصلاحات الجريئة التي هي محط إجماع وطني وتقدير دولي كبير، وفي طليعتها إيجاد مدونة حديثة للأسرة قائمة على انصاف المرأة ورفع كل أشكال الحيف عنها بمساواتها مع شقيقها الرجل في الحقوق والواجبات، وضمان حقوق الطفل، وصيانة كرامة الرجل، ضمن أسرة قائمة على المسؤولية المشتركة والتماسك القوي.

وبفضل هذه الحركة الإصلاحية ذاتها تمكنا كذلك من بلورة أجهزة وهيئات تنظيمية جديدة، خدمة للمواطن وتعميقا للممارسة الاجتماعية لحقوق الانسان.

وقد حرصنا في السياق ذاته على تحديث وتوسيع صلاحيات واستقلالية المؤسسات والأجهزة التي تتولى حماية حقوق الانسان وحرية التعبير وضمان التعددية وتحسين المسار الديمقراطي، من خلال إحداث هيئة عليا للاتصال السمعي - البصري، وإعادة تنظيم المجلس الاستشاري لحقوق الانسان، وتعزيز حضور المجتمع المدني والعنصر النسوي داخل المؤسسات الدستورية كالبرلمان والحكومة والمناصب السامية للدولة، فضلا عن إحداث « ديوان للمظالم»، باعتباره جهازا وسيطا بين المواطن والإدارة لتنمية تواصلهما وإحقاق الحقوق ورفع المظالم في نطاق القانون والانصاف.

كما عملنا على إحداث « هيئة للإنصاف والمصالحة» منبثقة عن المجلس الاستشاري لحقوق الانسان مفتوحة على مختلف المشارب والتخصصات الأكثر تمثيلية ومصادقية وتعددية، يقينا منا بأنها ستستفيد أحسن ما تكون الاستفادة من المنجزات التي تم تحقيقها من قبل اللجنة المستقلة للتحكيم لجبر أضرار ضحايا الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري، غايتنا المثلى استجلاء الحقيقة بكل موضوعية، واستخلاص العبر بكامل التجرد، وإيجاد تسوية عادلة ومنصفة إنسانية وحضارية، والطبي النهائي بكل جرأة وحكمة والتزام للملف الشائك للانتهاكات الماضية لحقوق الانسان.

وإيماننا منا بأن التشبع بثقافة حقوق الانسان رهين بالتربية عليها في مختلف مستويات التعليم فقد اعتمدنا، في نطاق الميثاق الوطني العشاري للتربية والتكوين، برنامجا مضبوطا في هذا الشأن. كما كلفنا المجلس الاستشاري لحقوق الانسان بوضع مشروع ميثاق وطني لحقوق وواجبات المواطن. وأنطنا بحكومة جلالتنا جعل صيانة كرامة المواطن محور عملها ليكون التشبع والالتزام بالمواطنة الفاعلة وبحقوق الانسان الدرع الواقى من مخاطر ما يتجاذب العالم من نوازع الإرهاب بكل مظاهره الإجرامية والفكرية المقيتة ومناهضة كل أشكال التزمت، موفرين لبلدنا كل أسباب ووسائل التنشئة على احترام الآخر والحق في الاختلاف وإيثار الحل السلمي لكل الخلافات على ما سواه، وذلك في نطاق تعارف

الشعوب وتفاعل الثقافات والحضارات وتآخي الأمم والديانات.

وفي كل هذه الإصلاحات وغيرها مما تم انجازه أو يجري التخطيط له اعتمد المغرب دوما مقاربة تقوم على التزامنا الراسخ بمبادئ حقوق الانسان وإشاعة الثقافة الديمقراطية داخل المجتمع، منفتحين على التجارب والتشريعات الأكثر تقدما.

وإن المغرب المتمسك بوحدة هويته الغنية بتعدد روافدها الإسلامية والعربية والأمازيغية والإفريقية والأورو متوسطية قد ظل عبر تاريخه منفتحا على كل الثقافات، وملتقى خصبا للتفاعل الإيجابي والتعايش الديني مع كل الديانات السماوية والحضارات الإنسانية، وعلى هذا الأساس فإن بلدنا لا يختزل الفرنكفونية في اللغة الفرنسية، كما هو شأن الاعتقاد الخاطئ والبالى لبعض العقليات، بل يعتبر قيمها المثلى المشتركة ورصيدها الثقافى والانساني ميراث مرحلة تاريخية استطاعت العبقرية الفرنسية والمغربية تجاوز جانبها السلبي، بترجمتها إلى شراكة نموذجية استراتيجية تعتمد تعددية اللغات وتفاعل الثقافات وتنوع مجالات الفرنكفونية، إلى فضاء رحب للتعاون الاقتصادي والتضامن السياسي والبناء الديمقراطي والتموي ضمن نظام عالمي متكافئ.

معالي الأمين العام؛

أصحاب المعالي والسعادة؛

إن المشاركة الفاعلة للمنظمة الفرنكفونية في قمة جوهانسبورغ حول التنمية المستدامة والقمة العالمية حول مجتمع الإعلام، والتزامها الثابت بتنظيم مجال التنوع الثقافي، يعد دليلا على طموح وعمل أعضائها لجعل الفرنكفونية وسيلة جديرة بخدمة التنمية على أساس التضامن الفعال والدائم. ونود، في هذا الصدد، التأكيد على عزمنا الراسخ على دعم هذا التوجه القائم على شمولية حقوق الانسان بكل أبعادها، منوهين بالتقدم الحاصل في السنين الأخيرة في مجال ترسيخ الديمقراطية وحقوق الانسان داخل المجموعة الفرنكفونية المدعوة للانخراط في تفعيل إعلان باماكو ومقررات مؤتمر برازافيل، ومن خلال توطيد المسار الديمقراطي لكل بلد، وإيجاد مؤسسات ديمقراطية قوية بنزاهة انتخابها، وسيادة القانون، وروح التشاور والتشارك، والتعاون بين جميع الفاعلين، من سلطات عمومية ومؤسسات منتخبة وقطاع خاص ومجتمع مدني، وتعزيز كل الشبكات المكلفة بحماية حقوق الانسان وآليات حمايتها ودعمها، باعتبارها أفضل وسيلة لكفالة السلم وتحرير الطاقات لتحقيق التقدم.

ومن منطلق حرص المغرب على التمسك بفضائل تبادل الخبرات ومواصلة التشاور والحوار فإننا نضع تجربتنا المتواضعة رهن إشارة كل أشقائنا، مستحضرين أنه إذا كانت لكل تجربة مرجعيتها الثقافية الخاصة بها فإن جميع هذه التجارب تشكل روافد غنية تصب في التيار الذي يهدف إلى ترسيخ كونية حقوق الانسان، مستشعرين بأن التطور الديمقراطي يعد الوسيلة الفعالة لرفع تحديات عصرنا والغاية المثلى لعملنا من أجل تحقيق الطموحات

المشروعة لأجياننا الحاضرة والصاعدة، واثقين من أن لقاءكم اليوم يشكل مساهمة لكسب هذا الرهان داخل الفضاء الفرنكفوني الذي تتقاسم ثقافتنا قيمه المثلى، سائلين الله تعالى أن يكلل جهودكم بالسداد والتوفيق لما فيه خير شعوبنا الشقيقة والصديقة.

«والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

الرسالة الملكية السامية بمناسبة الاحتفال بالذكرى الستين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تليت أمام جلسة خاصة عقدها المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان

الرباط - 10 دجنبر 2008

« الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه ».

حضرات السيدات والسادة؛

يخلد المغرب الذكرى الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وهي مناسبة نجدد فيها تشبثنا الراسخ بحقوق الإنسان في كونيتها وشموليتها، جاعلين من تجسيدها في مواطنة كريمة لكل المغاربة، مذهبنا في الحكم.

كما نؤكد التزام المغرب الثابت بالقيم والمبادئ النبيلة التي كرستها هذه الوثيقة التاريخية، إذ شكلت مصدرا لمواثيق دولية وإقليمية، جعلت من حقوق الإنسان إرثا مشتركا للبشرية جمعاء، من أجل بناء عالم يسوده الإخاء والسلام، والعدل والكرامة والمساواة.

وإذ نثمن اختيار شعار « الكرامة والعدالة للجميع » لهذه الذكرى، فإننا لا نعتبره مجرد شعار يرفع في مناسبة، بل مطلبا جوهريا للإنسانية جمعاء، ولاسيما منها الفئات والجهات، التي تعاني المهانة والقهر والفقر.

لذا، فإن تجسيده على أرض الواقع يقتضي الالتزام الوثيق، والانخراط الملموس، والنضال الصادق، للنهوض بالإصلاحات والتغييرات اللازمة، بكل حكمة وشجاعة وإقدام.

ومن هذا المنطلق، حرصنا على أن نجعل من تخليد بلادنا لهذه الذكرى الستينية، تعبيرا عن مواصلة السير قدما، على درب استكمال بناء دولة الحق والقانون والمؤسسات.

غايتنا المثلى تمكين المغرب، دولة ومجتمعا، من مراكمة المزيد من المكتسبات التي تؤهله للارتقاء بانتقاله الديمقراطي، إلى أعلى المستويات.

وإن لنا في الإنجازات التي حققناها، بإرادة وطنية خالصة، رصيда مشرفا، يعد مبعث اعتزاز وطني مجمع عليه، ومحط تقدير دولي.

إنه رصيـد غني، إن لم تكن هذه الرسالة تتسع لاستعراضه، على سبيل التفصيل، فحسبنا منه بعض معالمه البارزة، وفي طليعتها توطيد الحقوق السياسية والمدنية، وعلى رأسها تعزيز مساواة الرجل بالمرأة، وهو ما جسده مدونة الأسرة، التي ما تزال رائدة في بابها، والتي ما فتئت تعطي ثمارها، مؤكدين حرصنا الموصول على تكريس توسيع فضاء حرية التعبير

والرأي، بجميع أنواعه، وذلك في نطاق سيادة القانون.

ويأتي في المقام الموالي، نجاح المغرب في تحقيق العدالة الانتقالية، ضمن تجربة فريدة في محيطنا الجهوي والقاري، والخامسة من نوعها عالميا، بشهادة الأمم المتحدة.

وقد وفقنا، من جهة، في إنجاز أهدافها الكبرى، المتمثلة في استجلاء الحقيقة، وإجراء المصالحة، وتحقيق الإنصاف، وجبر الضرر، الفردي والجماعي، ومن جهة أخرى، فإن بلادنا ماضية قدما، في التزام مع كل القوى الحية للأمة، في تفعيل ما فتحتة من مسارات هيكلية، مؤسسية وتشريعية واسعة، ذات الصلة بتحسين وتعزيز حقوق الإنسان والبناء الديمقراطي.

وفي هذا الصدد، فإن عزمنا راسخ على ضمان التعددية، والحق في الاختلاف، ضمن ديمقراطية تشاركية.

ومن ثم، كان تشبثنا بفتح المجال واسعا أمام الطاقات الخلاقة، والمبادرات البناءة للمجتمع المدني، منوهين بما أبان عنه من دينامية في مختلف مجالات العمل الوطني.

كما عملنا على تأمين النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها، بالنسبة لكافة المغاربة على حد سواء، داخل الوطن وخارجه، وذلك من خلال إعادة هيكلة وإحداث عدة مؤسسات مختصة.

وفي هذا السياق، نجدد حرصنا على صيانة حقوق مواطنينا المقيمين بالخارج، وحمايتهم من كل أشكال التمييز.

وإيماننا منا بأنه لا يمكن ترسيخ المواطنة الكريمة، بمجرد سن تشريعات، أو إقامة مؤسسات، على أهميتها، فقد اعتمدت بلادنا، مخططات واعدة للتربية على حقوق الإنسان، باعتبار أن التنشئة عليها، والتوعية بها، خير ضمان لإشاعتها ثقافة وممارسة، دولة ومجتمعاً.

وبفضل هذه المكاسب الحقوقية، فقد تمكنت بلادنا، ولله الحمد، من ملاءمة التشريعات الوطنية مع الاتفاقيات الدولية، ذات الصلة.

وتعزيزا لهذا المسار، نعلن عن سحب المملكة المغربية للتحفظات المسجلة، بشأن الاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، التي أصبحت متجاوزة، بفعل التشريعات المتقدمة، التي أقرتها بلادنا.

كما نعلن عن المصادقة على الاتفاقية الدولية، الخاصة بحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وصون كرامتهم، تأكيدا للعناية الفائقة التي نحيط بها هذه الفئة من مواطنينا.

وبفضل هذه التطورات، والمسارات والأوراش المفتوحة، والوفاء بالالتزامات، غدت بلادنا فاعلا دوليا، مشهودا لها بالتقدم والمبادرات المقدمة في هذا المجال.

وفي هذا الصدد، ما فتئ المغرب يواصل التعاون الوثيق، والحوار البناء، مع الهيئات والآليات الدولية، العاملة في مجال حقوق الإنسان.

ولهذه الغاية، فإن المملكة تبذل قصارى جهودها، للمساهمة الفاعلة في مسار إصلاح منظومتها

الأممية، في مجالات متعددة، نذكر منها الانخراط القوي لبلادنا، في تعزيز آليات المجلس الأممي الجديد لحقوق الإنسان، وكذا الاقتراح الذي تقدمت به لاعتماد «إعلان عالمي حول التربية والتكوين، في مجال نشر ثقافة حقوق الإنسان»، علاوة على إيداع توصية بشأن دور المؤسسات المعنية بالوساطة، لتشجيع وحماية حقوق الإنسان.

حضرات السيدات والسادة؛

مهما يكن حجم المكاسب التي أنجزناها، فإن الحقوق السياسية والمدنية لن تأخذ أبعادها الملموسة، في الواقع المعيش للمواطن، إلا بتكاملها مع النهوض بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، التي نوليها الأسبقية في السياسات العمومية للبلاد.

لذا، جعلنا في صدارة انشغالاتنا، التصدي للفقر والتهميش، والجهل والأمية، المنافية لما نبتغيه من مواطنة كاملة، لكل مغربي ومغربية.

ومن ثم، أطلقنا المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، غايتها تأمين شروط العيش الكريم للفئات المهمشة، والجهات المحرومة.

ومن نفس المنظور، يساهم المغرب، بجدية وصدق، في سائر المحافل الجهوية والدولية، في تكريس هذه الرؤية الشمولية، حتى تتحمل المجموعة الدولية مسؤوليتها كاملة، في تفعيل المواثيق والعهد الدولي، ذات الصلة، واعتماد آليات جديدة ناجعة، كفيلة بالنهوض بالتنمية البشرية والمستدامة.

حضرات السيدات والسادة؛

لا يفوتنا ونحن نخلد هذا الحدث التاريخي، بما يحمله من معاني العدالة والحرية، والكرامة الإنسانية، التنديد بما يتعرض له المغاربة المحتجزون في مخيمات تندوف، من معاناة ومهانة، في خرق سافر لأبسط قواعد القانون الدولي الإنساني.

وإن المغرب ليدين الاستغلال الدنيء والسخيف لنبل قضية حقوق الإنسان، من لدن خصوم وحدته الترابية، للتملص من مسؤوليتهم، في التجاوب مع الجهود الدؤوبة، المبذولة من قبل المنتظم الدولي، للوصول إلى حل سياسي نهائي، للنزاع الإقليمي حول مغربية الصحراء، من خلال مفاوضات جوهريّة، تقوم على الواقعية وروح التوافق.

ومهما تمادوا في غيهم، وهم من أشد منكري حقوق الإنسان وأعدائها، بحكم ممارساتهم العدوانية، وإجهازهم عليها في معسكرات الاعتقال السري والقسري، فإن مناوراتهم اليائسة، لن تنال من إرادتنا الراسخة، في صيانة الحريات العامة، الفردية والجماعية، على كامل التراب الوطني، ومن التشبث بنهج الانفتاح الإيجابي، والحوار الجاد.

وإذ نجدد تضامننا مع كافة أبناء أقاليمنا الجنوبية المغتربين، حيثما كانوا، فإننا لن ندخر جهدا من أجل تمكينهم من حقهم المشروع في العودة الحرة، للعيش في كرامة، مع الغالبية الساحقة من أهاليهم وذويهم، المستقرين بوطنهم الأم.

ومن أجل وضع حد لهذا النزاع المفتعل، المغيق لحقوق الشعوب المغاربية في التنمية المندمجة، فإن المغرب قد تقدم بمقترح شجاع للحكم الذاتي، جوهره احترام حقوق الإنسان، وتنمية قدراته الخلاقة، مما جعل المجتمع الدولي والمنتظم الأممي، يصفه بالجدية والمصادقية، لانسجامه مع المعايير الدولية.

وفي جميع الأحوال، فإننا نؤكد أن المغرب سيظل سائرا على نهج الديمقراطية وحقوق الإنسان، الذي لا رجعة فيه، في وطن موحد، متضامن ومتقدم.

حضرات السيدات والسادة؛

إن مسار النهوض بحقوق الإنسان يظل شاقا وطويلا، ولا حد لكماله، مما يتطلب انخراطا جماعيا، بإرادة لا تعرف الكلل.

وبالتالي، فإن حقوق الإنسان ليست أفقا محدودا، وإنما هي حركية مستمرة، ومنظومة مترابطة، في أبعادها الديمقراطية والتنمية. كما أنها تقتضي إيجاد مؤسسات وآليات ناجعة، للنهوض بها وحمايتها.

لذا، فإننا مصممون على تدعيمها بفتح أورش هيكليّة كبرى، نتوخى منها صيانة كرامة مواطنينا، وتحقيق العدالة بمفهومها الشامل، القضائي والاجتماعي والاقتصادي، في تقوية مجهود الإنتاج، وتوزيع ثمار النمو.

كما أننا عازمون على الإصلاح الجوهري والعميق للقضاء، وإرساء الجهوية المتقدمة، باعتبارهما الركيزة الأساسية للحكمة الجيدة، لفصل السلط، وصيانة الحريات الفردية والجماعية، وسيادة القانون ومساواة الجميع أمامه.

إن هذه المقاصد المثلى ليست أهدافا وطنية فحسب، وإنما هي جوهر القيم الديمقراطية، المؤسسة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وباعتبارها ثمرة لنضالات كل الأمم والشعوب، فإنها ينبغي أن تشكل عنصر تقارب ووئام، في احترام لاختلاف وتنوع مكونات المجتمع الدولي.

ومن هذا المنظور، نؤكد انخراط بلادنا، في الإجماع العالمي حول هذا الإعلان، الذي غدا مرجعية عالمية مضيئة للمجموعة الدولية، في حقبة مطبوعة باهتزاز الإيديولوجيات، وتسارع التحولات، وتعدد الأزمات، وتفاقم التحديات الأمنية، ومركزية الرهانات التنموية.

ولنا في فضائل «الكرامة والعدالة للجميع» ما يقوي تشبثنا، المكرس دستوريا، بحقوق الإنسان، كما هو متعارف عليها عالميا.

فعلاوة على كونها محط إجماع، من لدن مختلف الأديان والثقافات والحضارات، فإن هذه الفضائل تعد من صميم قيم ديننا الإسلامي الحنيف، الجامعة لكل حقوق الإنسان، في قوله تعالى: «ولقد كرّمنا بني آدم». صدق الله العظيم.

«والسلام عليكم ورحمته تعالى وبركاته».

الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المشاركين في أشغال الدورة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان المنعقدة بمراكش ما بين 27 و30 نونبر 2014

مراكش - 27 نونبر 2014

«الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه».

أصحاب المعالي والسعادة؛

حضرات السيدات والسادة؛

يطيب لنا أن نتوجه بالخطاب إلى المشاركين في هذا المنتدى العالمي لحقوق الإنسان، الذي يلتئم فيه آلاف المدافعين عن هذه القضية، من مختلف القارات، معربين لهم عن تقديرنا واحترامنا لنضالهم النبيل، من أجل حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

كما نعبّر لهم، بهذه المناسبة، عن عميق اعتزاز المملكة المغربية باستضافة الدورة الثانية لهذا المنتدى العالمي، في مدينة مراكش، أرض الحوار والتنوع، والتفاعل المثمر بين الثقافات والحضارات. فنحن نعتبر ذلك تكريما لبلدنا ولقارتنا.

ونود هنا أن نشيد بجمهورية البرازيل التي بادرت، في دجنبر 2013، إلى إطلاق هذه الدينامية الجديدة، التي تتكامل مع المنتديات الاجتماعية الإقليمية والعالمية.

كما نتوجه بالشكر لجمهورية الأرجنتين، التي كان من المقرر أن تحتضن هذه الدورة الثانية، ثم ساندت، إلى جانب البرازيل، طلب المغرب لاستضافتها.

أصحاب المعالي والسعادة؛

حضرات السيدات والسادة؛

إن اجتماع المدافعين عن حقوق الإنسان اليوم، يكتسي أهمية خاصة، لاسيما وأنه يأتي في سياق التحولات والتحديات التي يشهدها العالم، والتي تتطلب إجابات شاملة ومدرسة وجماعية.

فالنظام الدولي لحقوق الإنسان يشهد تحولات عميقة. كما أن إشعاع القيم العالمية لحقوق الإنسان وتملكها، يمر اليوم عبر انخراط أوسع لبلدان الجنوب، ولهيئات المجتمع المدني وللمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، في مسار تطوير الآليات الدولية والإقليمية لحماية

هذه الحقوق والنهوض بها. كما تعززت الأنظمة القانونية الداخلية بنصوص دستورية تدعم الضمانات الخاصة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

وبموازاة مع هذا التطور، فإن هناك العديد من التحديات التي تسائلنا بإلحاح. ويشكل متناكم فرصة متميزة للتداول حولها، ولتناقشة الرهانات الطارئة في مجال حقوق الإنسان. وهنا تتجلى دقة ووجهة المواضيع التي اخترتموها لهذا المنتدى، والتي تعكس فعلا، التطور الذي عرفه القانون الدولي لحقوق الإنسان، منذ المصادقة على إعلان وخطة عمل فيينا سنة 1993.

وفي هذا الإطار، فقد عرفت الأجندة العالمية لحقوق الإنسان تحولات عميقة. فإذا كان الجيلان الأول والثاني من حقوق الإنسان لازالا يتبوآن مكانة الصدارة، فقد برزت مواضيع جديدة، من قبيل حماية حقوق الأشخاص المسنين، وحقوق الإنسان في العصر الرقمي، والمقاولة وحقوق الإنسان، والتأهيل القانوني للفقراء، وقابلية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للتقاضى.

وكما لا يخفى عليكم، فإن حقوق الإنسان ازدادت أهميتها منذ مؤتمر فيينا، وأضحت من المحددات الجوهرية التي لا محيد عنها في حياة الأمم، وفي العلاقات الدولية.

غير أن هذا الطابع الكوني، الذي ما فتئ يعرف اتساعا، قد أصبح يواجه بعض الانحرافات، وتحديات غير مسبقة يجب رفعها.

ففي مناطق عديدة من العالم، يؤدي الانطواء على الذات، ورفض الآخر والتعصب، بسبب مبررات عرقية، أو قراءة منحرفة لنبل رسالات الأديان، إلى انتهاكات صارخة للحقوق الأساسية، بما فيها أقدس هذه الحقوق، ألا وهو الحق في الحياة.

وإذ نعبر عن تضامننا وتعاطفنا تجاه كل ضحايا هذه الآفات، ندعو المجتمع الدولي لتعبئة أقوى، من أجل هؤلاء الضحايا.

ومن جهة أخرى، إذا كان لا ينبغي التشكيك في كونية حقوق الإنسان، فالكونية لا تعني أبدا التعبير عن فكر أو نمط وحيد، بل يجب أن تشكل في جوهرها، نتاجا لدينامية انخراط تدريجي، عبر مراحل، تصل بها إلى درجة من التملك الفردي والجماعي، تجد فيه التقاليد الوطنية والثقافية مكانها الطبيعي، حول قاعدة قيم غير قابلة للتقييد، دون تعارض أو تناقض معها.

ومن هنا، فإن الكونية تكتسب مشروعية أكبر، حينما تمثل التنوع الإنساني وتحميه، وعندما تتبناها كل شعوب وثقافات العالم، وتساهم في صنعها وبلورتها.

أصحاب المعالي والسعادة؛

حضرات السيدات والسادة؛

إن الدول النامية، وإفريقيا بصفة خاصة، تطمح إلى لعب دور فاعل في عملية إنتاج القوانين في مجال حقوق الإنسان، ولا ترضى بأن تظل مجرد مواضيع للنقاش والتقييم، أو حقل للتجارب.

فمن المعروف تاريخيا، أن إقرار الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، قد تم في فترة كانت فيها إفريقيا غائبة عن الساحة الدولية. فإبان إصدار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة 1948، لم تكن هناك سوى أربع دول إفريقية مستقلة، بينما لم يتجاوز عدد بلدان القارة التي تحررت من الاستعمار الثلاثين، خلال فترة إعداد العهدين الدوليين سنة 1966.

وبما أن إفريقيا لم تساهم في وضع القانون الدولي لحقوق الإنسان، فإنها مطالبة بإغنائها، بثقافتها وتاريخها وعبقريتها، ليسهل عليها تبنيه.

وإن إفريقيا لا يمكنها أن تظل مجرد مستهلك لقوانين دولية، تمت صياغتها في غياب تام للقارة. كما أنها لا ينبغي أن تظل، دائما، موضوع تقارير دولية وتقييمات خارجية. فإفريقيا بلغت درجة من النضج، تؤهلها لاحتلال المكانة التي تستحقها ضمن الهندسة الدولية لحقوق الإنسان، والنهوض بدورها كاملا في هذا المجال.

إن الكونية منظومة مشتركة بين الجميع. أما المسار الذي يؤدي إليها فيتسم بالخصوصية. ذلكم هو الشعار الذي ترفعه إفريقيا المسؤولة والمتشعبة والملتزمة بحقوق الإنسان.

فإفريقيا لا ينبغي أن تظل إلى الأبد محط سجلات ونقاشات بشأن حقوق الإنسان. كما أنها تطمح إلى إسماع كلمتها، وتقديم مساهمتها في بلورة قواعد وقيم ذات طابع كوني حقيقي. كما أن إفريقيا لا تريد ولن ترضى بأن تكون على هامش قضية هي أيضا قضيتها.

أصحاب المعالي والسعادة؛

حضرات السيدات والسادة؛

يلتزم هذا المنتدى في سياق عدد من الاستحقاقات الدولية الهامة. وستتيح اعتماد مقاربة شمولية وغير انتقائية لحقوق الإنسان، من تقديم إضافة نوعية لها.

ونظرا لكثرة هذه الاستحقاقات، فإننا نود أن نتقاسم مع الفاعلين في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان، المجتمعين هنا، أفكارنا وتصوراتنا بشأن ثلاث من هذه الإشكاليات.

ويتعلق الرهان الأول بمسألتي المساواة والمناصفة، المدرجتين في دستور المملكة، باعتبارهما أهدافا ذات طبيعة دستورية، منذ المراجعة الدستورية ليوليوز 2011.

فمنذ عشرين سنة خلت، وتحديدًا عام 1995، أقرت 189 دولة عضوا في الأمم المتحدة، إعلان بكين وأرضية العمل الخاصة به، لتأطير إدماج مقاربة النوع الاجتماعي ضمن

السياسات والاستراتيجيات والبرامج المتبعة في كافة الدول.

وقد دعا الإعلان الدول الأعضاء إلى النهوض بالأهداف المتمثلة في المساواة والتنمية والسلم، لفائدة كافة النساء، وذلك من خلال التأكيد على أن الحقوق الأساسية للنساء والفتيات في شموليتها، غير قابلة للتصرف، وهي جزء لا يتجزأ من المنظومة الكونية لحقوق الإنسان.

وبعد مرور عشرين سنة على هذا المؤتمر، فإن المعطيات المتوفرة والواقع اليومي للنساء والفتيات في العديد من مناطق العالم، يعكسان حجم العراقيل التي تحول دون تحقيق الأهداف المسطرة في إعلان بكين، وبرنامج العمل الخاص به. فعلى الرغم مما تحقق من تقدم في هذا المجال، فإن الإنجازات ما تزال بعيدة كل البعد عن الطموحات التي تم تحديدها.

وكما تعلمون، تتم حالياً، وفق مقاربة تشاركية، على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، عملية تقييم النتائج المحققة، والتحديات التي ظلت قائمة منذ مؤتمر بكين، وذلك في أفق انعقاد قمة قادة ورؤساء الدول المقررة من لدن الأمم المتحدة، خلال شهر شتبر 2015.

وفي هذا الصدد، ننوه باختيار منتدى مراكش لموضوع المساواة والمناصفة، كأحد المحاور الرئيسية المطروحة للنقاش. وإننا على يقين بأن النقاش وتبادل الرؤى فيما بينكم، خلال هذا الملتقى، سيشكل إسهاماً نوعياً وهاماً في المسار التقييمي الجاري حالياً على الصعيد الدولي. إن المغرب يعتبر هذه المسألة من المحاور الرئيسية لسياساته العمومية، لاسيما من خلال اعتماد ميزانيات تأخذ بعين الاعتبار البعد الخاص بالنوع. وهي نفس المقاربة التي أقرتها الأمم المتحدة كآلية رائدة.

كما أننا نعرف أن أماننا الكثير مما ينبغي القيام به. فهناك قانون الخدمة في البيوت الذي يعني بالأساس الفتيات، والذي يوجد حالياً قيد التداول داخل البرلمان. كما تتكبد الحكومة على إعداد قانون خاص بمناهضة العنف ضد النساء، فيما سيتم قريباً تنصيب هيئة للمناصفة ومناهضة كافة أشكال التمييز، باعتبارها هيئة دستورية.

وأما الرهان الثاني، فهو مرتبط بأهداف التنمية لما بعد 2015.

فقد توجت قمة الألفية المنعقدة في شتبر 2000 في نيويورك، باعتماد الدول الأعضاء 189 لإعلان الألفية، الذي تم التنصيص فيه على الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية.

وتعكس هذه الأهداف رغبة المجموعة الدولية في الالتزام بتقليص نسبة الفقر إلى النصف، وتوفير التعليم الابتدائي للجميع، وكذا النهوض بالمساواة بين الجنسين، وتمكين النساء من الاعتماد على الذات، وذلك في أفق 2015.

ومنذ ذلك الحين، وبمناسبة انعقاد القمم المتعاقبة المخصصة لقضايا التنمية، تمت التوصية باتخاذ عدة تدابير، لتعزيز ما تم إنجازه من تقدم في هذا المجال، وتمديد الأهداف الإنمائية

للألفية إلى ما بعد 2015. كما تم إعداد نصوص مرجعية كالوثيقتين المعنوتين : «المستقبل الذي نريده»، و«حياة كريمة للجميع»، فضلا عن وضع آليات للتشاور لتحديد أجندة ما بعد 2015.

وفي هذا الإطار، قررت المجموعة الدولية جعل دورة الجمعية العامة لشتبر 2015 تجسيدا لهذا المسار، من خلال اعتماد أجندة جديدة تتألف من أهداف التنمية المستدامة.

وإنه لمن دواعي ارتياحنا أن تكون المناظرات الموضوعاتية العديدة، المنظمة في إطار هذا الملتقى، متجاوبة مع الانشغالات المعبر عنها من طرف المجتمع المدني، ووكالات الأمم المتحدة، والخبراء المخبرين في تقييم أهداف الألفية، وتحديد الأهداف الجديدة للتنمية المستدامة.

وإن المملكة المغربية تؤيد التوجه الرامي إلى وضع حقوق الإنسان في صلب هذه الأهداف الجديدة، مما يستوجب انخراطا أقوى في اللقاءات الإقليمية والدولية، المبرمجة إلى غاية شتبر 2015.

أصحاب المعالي والسعادة؛

حضرات السيدات والسادة؛

يتعلق الرهان الثالث بحركات الهجرة الدولية وطالبي اللجوء.

فمع بلوغ عدد المهاجرين 240 مليون مهاجر سنة 2012، فإن حركات الهجرة أصبحت تشكل، في جل أنحاء العالم، موضوع انشغال ونقاش متواصلين، يسائلان السلطات العمومية وهيئات المجتمع المدني والمجموعة الدولية.

وقد ظلت المقاربات المثيرة للجدل تتواصل وتتفاقم، بالرغم من كون تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 2009، قد شدد على الدور المحوري للتحركات البشرية داخل المجتمع، في تحقيق التنمية البشرية.

إن تطور تدفق الهجرة جنوب جنوب، أصبحت تواكبه تدفقات متوالية للهجرة النسوية، وبروز شبكات جد متطورة متخصصة في المتاجرة بالبشر، وكذا تنوع مواصفات المهاجرين واللاجئين، وارتفاع مستوياتهم الاجتماعية والثقافية، علاوة على ظاهرة هجرة القاصرين.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الحروب الأهلية تجبر الملايين من البشر على سلوك طريق المنفى، حيث يتم استقبالهم في غالب الأحيان ببلدان الجوار، كما هو الشأن بالنسبة لإخواننا السوريين، لينضاف لاجئون جدد إلى اللاجئين الفلسطينيين، الذين تستمر معاناتهم منذ عقود من الزمن.

وفي الكثير من الدول، ما فتئ إقصاء المهاجرين وأبنائهم، يتطور ويتفاقم، بتحريض من التيارات السياسية المتطرفة. كما أصبحت إشكاليات التعايش والتساكن مطروحة وبالحاح،

في جميع المجتمعات.

وفي الوقت الذي تتواصل فيه هذه التطورات، فإن الاتفاقية بشأن حقوق المهاجرين وأسرهم، كآلية رئيسية لحقوق الإنسان في هذا المجال، لم يتم التوقيع والمصادقة عليها إلا من طرف بعض دول الجنوب.

في هذا السياق، اختارت بلادنا تفعيل سياسة جديدة للهجرة، تركز على مقاربة إنسانية، وتتماشى مع دستورنا الجديد ومع التزاماتنا الدولية. وقد انطلقت عملية استثنائية لتسوية وضعية المهاجرين في يناير 2014، على أن تنتهي في متم دجنبر. وتتوخى هذه العملية تسوية أوضاع كل الأشخاص المتوفرة لديهم الشروط الضرورية.

كما ندعو المجتمع الدولي إلى استئناف المفاوضات بطريقة أكثر فاعلية، بهدف تحقيق حكمة دولية وجهوية لحركات الهجرة، في أعقاب الحوار رفيع المستوى، الذي أطلقه الأمين العام السابق للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان.

ويعد التحالف الإفريقي للهجرة والتنمية، الذي أطلقناه في شتبر 2013، مساهمة في هذا المجهود.

أصحاب المعالي والسعادة؛

حضرات السيدات والسادة؛

إن المملكة المغربية تعتز باحتضان هذه التظاهرة العالمية، وبالمساهمة في تحقيق الطموح المشترك لقارتنا ولكافة البلدان في طريق النمو، في جعل شعوبنا فاعلين أساسيين، وليس فقط مستهلكين للضوابط والأحكام التقييمية بشأن حقوق الإنسان.

لقد اختارت بلادنا، بمحض إرادتها السيادية الخالصة، الشروع في إصلاحات عميقة وإرادية، تستجيب لتطلعات وانتظارات مواطنينا. وقد مكن هذا المسار المتجدد والشامل، الذي توج باعتماد دستور جديد، من تعزيز دولة الحق والقانون والديمقراطية، كخيار لا رجعة فيه.

وإن المغرب وهو يتقدم بخطى حثيثة على درب الديمقراطية، الذي لا حد لكماله، لجدير بأن يفتخر، بعد خمس عشرة سنة من الجهود المشتركة، بحصيلة مشرفة من الإنجازات، تشمل ميادين حيوية، من قبيل العدالة الانتقالية، وحقوق المرأة، والتنمية البشرية، ورد الاعتبار للثقافة الأمازيغية كمكون أساسي للهوية المغربية، وتوطيد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وتديير الحقل الديني، على أساس المبادئ والتعاليم والمقاصد السمحة للإسلام.

كما أن أورشنا ذات تأثير كبير على حماية حقوق الإنسان، توجد قيد الإنجاز في مجال العدالة والصحافة، والمجتمع المدني، والحكمة الترابية، وحماية الفئات الهشة.

وتماشيا مع هذا التوجه، ووفاء منها بتعهداتها المدرجة في ميثاقها الأساسي، فإن المملكة

المغربية ما فتئت تعمل على تعزيز ممارساتها المعيارية.

فبعد انخراطها في الآليات الأساسية لحقوق الإنسان، أقدمت المملكة على الرفع التدريجي للتحفظات التي كانت قد قدمتها خلال التصديق على هذه الآليات.

واليوم، فإن المغرب يوطد هذا الاختيار، الذي لا رجعة فيه، لفائدة حماية حقوق الإنسان والنهوض بها. وفي هذا الصدد، فإننا قمنا في بداية هذا الأسبوع، بتقديم أدوات تصديق المملكة المغربية على البروتوكول الاختياري للاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا-إنسانية أو المهينة، وذلك بهدف إحداث آلية وطنية للوقاية، في غضون الأشهر القادمة. وهكذا سيصبح المغرب ضمن الثلاثين بلدا التي تتوفر على آلية من هذا القبيل.

كما نشيد بالنقاش الدائر حول عقوبة الإعدام، بمبادرة من المجتمع المدني، والعديد من البرلمانيين ورجال القانون. وسيمكن هذا النقاش من إنضاج وتعميق النظر في هذه الإشكالية. وتشكل مسألة توفير الحماية من كل أشكال انتهاك حقوق الأطفال، انشغالا دائما لدينا. وهو ما يجسده الدعم المستمر الذي تقدمه لعمل المرصد الوطني لحقوق الطفل.

وقد صادقت المملكة على الاتفاقية المتعلقة بحقوق الطفل، وبالبروتوكولين الاختياريين لهذه الاتفاقية، الخاصين بإقحام الأطفال في النزاعات المسلحة وبيع الأطفال، ودعارة الأطفال، وأفلام الخلاعة المستغلة للأطفال.

كما شكلت الحماية الدستورية للأطفال، منعطفا حاسما في مسلسل تعزيز المنظومة الوطنية للحماية القانونية للطفل.

ومواصلة لهذا التوجه، فإننا نعتزم المصادقة على البروتوكول الاختياري الثالث للاتفاقية المتعلقة بحقوق الطفل، الذي يحدد المسطرة اللازمة لتقديم العروض.

أصحاب المعالي والسعادة؛

حضرات السيدات والسادة؛

إننا إذ نرحب بكم مجددا بالمغرب، نعرب عن يقيننا بأن تبادل الرأي والنقاش بينكم، وعملكم اليومي لصالح حقوق الإنسان، في شموليتها، حقوق الجميع وفي كل مكان، ليشكل مساهمة أساسية في انبثاق عالم أكثر أمنا للبشرية جمعاء، وأكثر إنصافا تجاه أشد الناس هشاشة وعوزا، عالم أكثر أريحية وإخاء نحو الجميع.

«والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».



ثانيا

الخطب والرسائل الملكية السامية المتعلقة بقضايا خاصة ذات
صلة بحقوق الإنسان





1 - الخطب الملكية السامية المتعلقة بقضايا خاصة في مجال حقوق الإنسان



أ - المفهوم الجديد للسلطة

الخطاب الملكي السامي الموجه إلى المسؤولين عن الجهات والولايات والعمالات والأقاليم من رجال الإدارة وممثلي الموالهين

الدار البيضاء - 12 أكتوبر 1999

«الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه».

خدامنا الأوفياء ورعايانا المخلصين ولاية وعمالا ورؤساء مجالس وسائر المنتخبين المحليين؛

حضرات السيدات والسادة؛

يطيب لنا أن نلتقي بكم في هذا الجمع المبارك الذي يضم المسؤولين عن الجهات والولايات والعمالات والأقاليم من رجال الإدارة وممثلي المواطنين.

وإنه لمن حسن الطالع أن ينعقد هذا الاجتماع في مدينة الدار البيضاء عاصمة المغرب الاقتصادية التي تحضي بمكانة خاصة لا لأنها القطب الاقتصادي للمملكة فحسب ولكن لأن دواعي التحديث ومستلزمات المنافسة لم تصرفها عن أصالتها وروحها.

فقد اجتمعت فيها، بتوافق وتلاؤم، عوامل كثيرة جعلتها صورة ملخصة لواقع الوطن المتجدد باستمرار، بدءا من سكانها الوافدين إليها من مختلف أنحاء، إلى ما تضمه من مهن وحرف وصناعات ومراكز إنتاج متنوعة، وما تضمه من بنيات تحتية متعددة، مما بوّأها الموقع المرموق الذي تحتله.

وإن مما زاد هذا الموقع رفعة ما تحتله هذه المدينة في قلبنا وقلوب جميع المغاربة من دور في الكفاح من أجل كرامة المغرب وحرية الذي قاده بطل التحرير جدنا المنعم جلالة المغفور له محمد الخامس حتى أنه لقب بـ«ملك الكريان سنطرا». وقد كان والدنا المنعم صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني طيب الله ثراه يخص مدينتكم بعطف سابغ ويوليها عناية فائقة، وكان يراها قاطرة اقتصادية للمغرب قاطبة، وقد بادلتها الدار البيضاء وساكنتها حبا بحب وعطاء بعرفان وجميلا بوفاء.

وإغناء لهذه المكانة المتميزة بالدار البيضاء أبى أكرم الله مثواه إلا أن يضيف عليها طابعا روحيا بإقامة معلمة دينية وحضارية هي محط فخر للمغرب ألا وهي مسجد الحسن الثاني.

حضرات السيدات والسادة؛

إننا لمبتهجون لهذا اللقاء بين القائمين على الشؤون المحلية الذين أختارهم السكان والساهرين على المصالح العمومية الذين هم ممثلون عن حكومتنا في دوائر عملهم.

إن مسؤولية السلطة في مختلف مجالاتها هي أن تقوم على حفظ الحريات وصيانة الحقوق وأداء الواجبات وإتاحة الظروف اللازمة لذلك على النحو الذي تقتضيه دولة الحق والقانون، في ضوء الاختيارات التي نسير على هديها، من ملكية دستورية وتعددية حزبية وليبرالية اقتصادية وواجبات اجتماعية، بما كرسه الدستور وبلورته الممارسة.

ونريد في هذه المناسبة أن نعرض لمفهوم جديد للسلطة وما يرتبط بها، مبني على رعاية المصالح العمومية والشؤون المحلية وتدبير الشأن المحلي والمحافظة على السلم الاجتماعي. وهي مسؤولية لا يمكن النهوض بها داخل المكاتب الإدارية التي يجب أن تكون مفتوحة في وجه المواطنين، ولكن تتطلب احتكاكا مباشرا بهم، وملامسة ميدانية لمشاكلهم في عين المكان، وإشراكهم في إيجاد الحلول المناسبة والملائمة.

إن على إدارتنا الترابية أن تركز اهتمامها على ميادين أضحت تحظى بالأهمية والأولوية، مثل حماية البيئة والعمل الاجتماعي، وبأن تسخر جميع الوسائل لإدماج الفئات المحرومة في المجتمع وضمان كرامتها.

وإذا كان خيارنا للامركزية راسخا فإننا في منظور إعطائها محتوى جديدا نصدر أمرنا إلى حكومتنا لتعرض على أنظارنا مشروع إصلاح لقانون يمكن من تكييف النظام الجماعي مع مستجدات الحياة المحلية، وذلك على ضوء توصيات المناظرة الوطنية السابعة التي حظيت بمصادقة والدنا طيب الله ثراه.

إن الجهة التي كرسها دستور مملكتنا تعتبر حلقة أساسية في دعم الديمقراطية المحلية، ومجالا خصبا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفضاء فسيحا للتفكير والتخطيط، في إطار واسع لمستقبل أفضل، في تعاون وانسجام مع الوحدات الترابية الأخرى، باعتبارها أداة توحيد وعنصر التحام.

وفي هذا الصدد، نصدر أوامرنا لحكومتنا أن تتكبد في القريب العاجل على وضع مجموعة من النصوص التطبيقية للقانون المنظم للجهة حتى تتمكن هذه المؤسسة من المساهمة في التنمية.

إن اللامركزية لا يمكن أن تحقق الأهداف المتوخاة منها إلا إذا واکبها مسلسل عدم التركيز الذي يقضي بنقل اختصاصات الإدارة المركزية إلى مندوبيها المحليين.

حضرات السيدات والسادة؛

إنكم من هنا تدركون لا شك أهمية العنصر الاقتصادي والاجتماعي ومدى ما نعيه له من عناية كبيرة.

وانطلاقا من الثقة التي يحظى بها بلدنا لدى الفاعلين الاقتصاديين والمؤسسات المالية والنقدية فإننا نتطلع إلى قفزة اقتصادية نوعية.

إن السياق المشجع الذي جعل بلدنا يندرج ضمن الاقتصاديات الناهضة لم يكن وليد الصدفة. لقد عرفت بلادنا، في الآونة الأخيرة، سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية والمالية والضريبية والقانونية من أجل حفز الاقتصاد وتشجيع الاستثمار.

وإذا كنا نسجل بارتياح قوة اقتصادنا على الالتئام مع التطورات العالمية فإن النتائج المحققة لا ترقى إلى ما نريد. فلا يزال الاستثمار الخاص الذي هو حجر الزاوية للإقلاع الاقتصادي مترددا تغلب عليه الانتظارية والخوف من المجازفة وقلة الابتكار.

إننا لنعي أن هناك جملة من المعوقات البنيوية، كالتضارب في مراكز القرار، والهوة بين روح القوانين ومنطوقها مما ينعكس سلبا على تطبيقها، والبطء في الإنجاز دون وجود ضوابط قانونية ضد هذه الممارسات.

ولتذليل كل الصعاب ولمنح الفرصة للقطاع الخاص الوطني والأجنبي للاستثمار خاصة بالنسبة للمقاولات المتوسطة والصغيرة التي نعلق الأمل عليها في إيجاد مناصب شغل لمختلف مستويات الكفاءة والتأهيل، قررنا إنشاء لجنة خبراء، تحت رئاستنا، تطبعها قواعد العقلانية، تهدف إلى معرفة مواقع الخلل، واقتراح الوسائل الكفيلة بتبسيط الإجراءات، وإزالة كل الحواجز التي تعوق التجاوب بين المستثمر والإدارة، تفاديا لإزعاج المعنيين ونزع الثقة منهم الشيء الذي يجعلهم يترددون فيما يودون القيام به وربما يتخلون عنه.

وترسيخا لهذا الإطار المشجع للفاعلين الاقتصاديين فإن عزمنا وطيد كذلك على ترسيخ دولة الحق والقانون في الميدان الاقتصادي، وعلى إصلاح للقضاء والرفع من عدد المحاكم التجارية، وعلى وضع القوانين المالية الملأمة.

على أننا نود لفت الانتباه إلى أن النهوض بالميدان الاقتصادي والاجتماعي يحتاج، إضافة إلى ما سبق، إلى مقومات تدعمه، وفي طليعتها التقريب بين مختلف الفاعلين فيه وبين ممثلي السكان بالمشاركة في المناقشة وإبداء الرأي لتحديد الاختيارات المحلية المناسبة، مما يشجع على تعميق فضيلة التشاور والحوار بصراحة ووضوح، وبما ينمي لدى الجميع الشخصية الموقرة التي تحظى بالتقدير، في إطار من احترام حرية العمل والحقوق النقابية والعناية بالنشاط الاجتماعي وإتاحة فرص المساهمة والاندماج للمواطنين كافة بدون أي اعتبار أو تمييز، وبما يوفر لهم ظروف الحياة السعيدة ويسر لهم وسائل الراحة والرفاه.

حضرات السيدات والسادة؛

إن المغرب قد استطاع القيام بإصلاحات جذرية أكسبته مصداقية ومكنته من بناء مشروع مجتمعي يستند إلى الديمقراطية تدعمها تنمية مستدامة.

إن هذا الاقتناع وما يبعث في نفوسنا جميعا من ارتياح لهو الحافز لنا على تعميق الثقة وتقوية الإيمان والدافع لنا إلى المثابرة على بذل الجهود، ليس فقط لحل المشكلات مهما تكن عويصة، ولكن كذلك لمواجهة القرن المقبل الذي نحن على مشارفه، ولرفع التحديات

الكبرى التي ستجابهنا فيه، من مواكبة مستجدات التطور العلمي والتكنولوجي ومقتضيات العولمة.

فلتسيروا «حفظكم الله ورعاكم ووفقكم وسدد خطاكم» على النهج الذي رسمناه ولتبلغوا رعايانا في عموم الجهات والأقاليم مانكن لكم ولهم من عطف سابغ ورضى عميم، ولتجدوا في الاهتمام بمصالحهم والعناية بشؤونهم والنهوض بالمسؤولية التي تتحملون أعبائها الجسيمة بكل ما تستلزم من صدق وإخلاص ونزاهة واستقامة ومثابرة على مواصلة الإصلاح الذي نسعى إلى تحقيقه.

«إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب». صدق الله العظيم.

«والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

ب - الثقافة الأمازيغية

الخطاب الملكي السامي بمناسبة تأسيس المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية

أجديس- 17 أكتوبر 2001

«الحمد لله وحده والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه».

حضرات السيدات والسادة؛

لقد أبينّا إلا أن نقوم، بعون الله وحُسن توفيقه، بوضع طابعا الشريف، في هذا اليوم المبارك، على الظهير الشريف المحدث والمنظم للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية. هذا المعهد الذي سبق لنا الإعلان عن قرار إحداثه وتحديد مهامه، في خطاب العرش، الذي وجهناه للأمة بمناسبة الذكرى الثانية لاعتلائنا عرش أسلافنا الميامين.

وقد حرصنا على أن نشرك معنا في هذا الحفل الميمون، ممثلي مختلف مكونات الأمة، من سياسة ونقابية، ودينية وثقافية، واقتصادية وجمعية؛ لأن الأمر الذي نحن بصددته ينطوي على دلالات متعددة، تسمو بمغزاها على موضوع القرار ذاته.

إننا نريد، في المقام الأول، التعبير عن إقرارنا جميعاً بكل مقومات تاريخنا الجماعي، وهويتنا الثقافية الوطنية التي تشكلت من روافد متعددة، صهرت تاريخنا ونسجت هويتنا، في ارتباط وثيق بوحدة أمتنا، الملتحمة بثوابتها المقدسة، المتمثلة في دينها الإسلامي الحنيف السمح، وفي الذود عن حوزة الوطن ووحدته، وفي الولاء للعرش، والالتفاف حول الجالس عليه، والتعلق بالملكية الدستورية الديمقراطية الاجتماعية.

كما أننا نريد التأكيد على أن الأمازيغية، التي تمتد جذورها في أعماق تاريخ الشعب المغربي، هي ملك لكل المغاربة بدون استثناء، وعلى أنه لا يمكن اتخاذ الأمازيغية مطية لخدمة أغراض سياسية، كيفما كانت طبيعتها.

فقد ظل المغرب، عبر العصور، متميزاً بالتحام سكانه، مهما كانت أصولهم ولهجاتهم، متشبثين بمقدساتهم ووحدة وطنهم، ومُقاومتهم لكل غزو أجنبي أو محاولة للتفرقة.

ولأن الأمازيغية مُكوّن أساسي للثقافة الوطنية، وتراث ثقافي زاخر، شاهد على حضورها في كل معالم التاريخ والحضارة المغربية؛ فإننا نولي النهوض بها عناية خاصة في إنجاز مشروعاتنا المجتمعية الديمقراطية الحداثي، القائم على تأكيد الاعتبار للشخصية الوطنية ورموزها اللغوية والثقافية والحضارية.

إن النهوض بالأمازيغية مسؤولية وطنية، لأنه لا يمكن لأي ثقافة وطنية التكر لجذورها التاريخية. كما أن عليها، انطلاقاً من تلك الجذور، أن تفتح وترفض الانغلاق، من أجل تحقيق التطور الذي هو شرط بقاء وازدهار أي حضارة.

وفي هذا السياق، فإن قيام المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية بالمهام المنوطة به في الحفاظ على الأمازيغية والنهوض بها، وتعزيز مكانتها في المجال التربوي والاجتماعي والثقافي والإعلامي الوطني، من شأنه أن يعطيها دفعة جديدة كتراث وطني يعد مبعث اعتزاز لكل المغاربة.

حضرات السيدات والسادة؛

لقد حرصنا على أن نستفتح خيراً بختم هذا الظهير الشريف، بمدينة خنيفرة، في مستهل سلسلة من زياراتنا، لعدة مناطق من المملكة، مستهدفين تجديد الصلة برعايانا الأوفياء، في أماكن إقامتهم وعملهم، حيثما كانوا، متوخين من تفقدنا الميداني المتواصل لكل أرجاء وطننا العزيز، واللقاء بكل فئات شعبنا الوفي، التأكيد على أن قلب المغرب النابض يوجد حيثما يوجد ويعيش المواطنون المغاربة.

إن العمل الذي نقدم عليه، اليوم، لا يرمي فقط إلى استقراء تاريخنا؛ إنه بالأحرى تجسيد لقوة إيماننا بالمستقبل، مستقبل مغرب التضامن والتلاحم، مغرب الإرادة والجد، مغرب الفضيلة والطمأنينة والرصانة، مغرب الجميع، القوي بوحدته الوطنية، التي لا يزيدها المضي قدماً في سياسة الجهوية إلا رسوخاً؛ مغرب يجعل كل جهة من جهاته مجالا خصبا، يتيح لكل طاقاتها التفتح والنمو والازدهار، في إطار ممارسة ديمقراطية مواطنة.

والله نسأل أن يديم على هذا البلد الأمين نعمة التآخي والتضامن والتلاحم، ويوفقنا جميعاً لتحقيق المزيد من المكتسبات الوطنية في ظل ثوابتنا المقدسة.

«والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

الخطاب الملكي السامي بمناسبة استقبال أعضاء المجلس الإداري للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية

الرباط - 27 يونيو 2002

«الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه».

حضرات السيدات والسادة؛

إنه لمن دواعي اعتزازنا أن نقوم في هذا اللقاء المبارك بتتصيب مجلس إدارة المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية. وقد حرصنا شخصيا على إرساء هياكل هاته المؤسسة التي نريد منها أن تنهض بمهامها التربوية والثقافية والحضارية الجليلة على أكمل وجه من خلال عملها على الحفاظ على ثقافتنا الأمازيغية وتعزيز مكانتها في المجالات الثقافية والإعلامية والتربوية بوصفها ثروة وطنية ومبعث افتخار لجميع المغاربة.

وإنها لمناسبة سانحة للتذكير بما أوضحناه في خطاب العرش الأخير الذي أعلننا فيه عن إحداث هذا المعهد من كون هذه المبادرة التاريخية بقدر ما تتبع من حرصنا على تقوية دعائم هويتنا العريقة المتميزة بتعدد روافدها ووحدة مقوماتها المرتكزة والمتجلية في قيم الإسلام والوحدة الوطنية الراسخة والالتحام الوثيق والمستمر بين العرش والشعب فإنها تندرج كذلك في إطار ما يحظى به النهوض بالأمازيغية كمكون أساسي لثقافتنا الوطنية من عناية خاصة في إنجاز مشروعاتنا المجتمعية الديمقراطية الحداثي.

وإن حرصنا على إشراك ممثلي مختلف مكونات الأمة وقواها الحية في الحفل الميمون الذي أقمناه في أجدير بإقليم خنيفرة بمناسبة وضع طابعا الشريف على الظهير المحدث والمنظم للمعهد هو تجسيد لاقتناعنا بأن الأمازيغية التي تمتد جذورها في أعماق تاريخ الشعب المغربي هي ملك لكل المغاربة بدون استثناء ومن ثم لا يمكن توظيفها لخدمة أغراض سياسية كيفما كان نوعها أو توجهها. وإنما لعلنا يقين بأن الكفاية الفكرية والوعي بالطابع التعددي لثقافتنا المغربية والوطنية الصادقة والخصال الحميدة التي تتحلون بها والتي ستجسدونها في حسن إدارة المعهد والنهوض الناجح بالمهام المنوطة به لمن شأن ذلك كله أن يؤهلکم بمساعدتنا بالمشورة السديدة منتظرين منكم أن تسهروا باستمرار على جعل هذه المؤسسة إطارا منفتحاً يقوم على الحوار الجاد واحترام الحق في الاختلاف والعناية الموصولة بمجمل تراثنا الثقافي مع الاستفادة من كل الآراء والمبادرات الهادفة إلى النهوض بالثقافة الأمازيغية وضمان انتشارها وإشعاعها في انسجام تام مع صيانة مقومات هويتنا المغربية العريقة الموحدة حول قيمها المقدسة والثابتة.

وفقكم الله وسدد خطاكم، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

ج - الأسرة

الخطاب الملكي السامي بمناسبة تنصيب اللجنة الاستشارية الخاصة بمدونة الأحوال الشخصية

فاس- 27 أبريل 2001

«الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه»

حضرات السيدات والسادة؛

لقد آلينا على أنفسنا منذ اعتلينا عرش أسلافنا المنعمين أن نواصل النهوض بأوضاع المرأة المغربية في كل مجالات الحياة الوطنية، وأن نرفع كل أشكال الحيف الذي تعانيه من منطلق صفتنا أميرا للمؤمنين، وحاميا لحمى الملة والدين، ملتزمين بشريعة الإسلام في ما أحلت أو حرمت أو أباحت، وعملا بترسيخ قيم العدل والمساواة بين الرجل والمرأة مصداقا لقول جدنا المصطفى عليه الصلاة والسلام «إنما النساء شقائق الرجال في الأحكام».

واعتبارا لكون الشريعة الإسلامية قائمة على الوسطية والاعتدال وتحري مقاصد الإصلاح الاجتماعي فإننا حريصون على ضمان حقوق النساء والرجال على حد سواء، غايتنا في ذلك تماسك الأسرة وتضامن أفرادها وتثبيت التقاليد المغربية الأصيلة القائمة على روح المودة والوئام والتكافل الاجتماعي الذي نحن مؤتمنون على استمراره، ولا سيما في نواته الأساسية المتمثلة في الأسرة.

وفي سياق هذا التوجه كان استقبالنا لممثلات عن الهيئات السياسية والمنظمات والجمعيات النسوية المغربية، كما كان قرارنا بإنشاء لجنة خاصة يسعدنا اليوم أن نتولى تنصيبها، مكلفين إياها بالنظر في الآليات والمساطر التي تضمن تطبيقا سليما لمدونة الأحوال الشخصية، وكذا الانكباب على إعداد مشروع مراجعة لها.

وقد راعينا في اختيار أعضاء اللجنة الاستشارية أن تكون ممثلة للجانب الفقهي والقضائي العلمي، كما راعينا فيها حضور العنصر النسوي، حريصين على أن يكون جميع أعضائها يتحلون بالكفاية العالية وبالموضوعية والحياد وبالخبرة في المجالات التي ينتمي إليها.

وأسندنا رئاستها للأستاذ إدريس الضحاك لما يتوافر له من مؤهلات شخصية رفيعة ونزاهة فكرية وخبرة قضائية.

وإننا لعلى يقين من أنكم حضرات الأعضاء ستكُونون في مستوى المسؤولية التي نعهد بها إليكم لإنجازها طبقا لما أنتم ملزمون به من مراعاة مقاصد الشريعة السمحة وإنصاف المرأة وتجسيد تكرمها كما أراد لها الإسلام ذلك ووفق ما تمليه عليكم ضمائركم الحية وخبرتكم بالواقع الاجتماعي المغربي، وبذلك سنكون قد عملنا على تحرير المرأة من كل ما

يعوق مواصلة مساهمتها الفعالة في بناء المجتمع المغربي المتضامن من دون تطرف أو تحجر أو تنكّر لهويتنا المغربية الإسلامية الثابتة.

حضرات السيدات والسادة؛

لقد تحقق بفضل النهج المتبصر والعمل الريادي لكل من جدنا ووالدنا المنعمين جلالة الملكين محمد الخامس والحسن الثاني أكرم الله مثاهما العديد من المكاسب للمرأة المغربية، كان من بينها الإصلاح الذي أدخل على مدونة الأحوال الشخصية في عهد والدنا المنعم طيب الله ثراه.

غير أن عدم التحلي بفضائل السلوك الإسلامي القويم في المعاملة الأسرية إلى جانب عدم تفعيل الكامل لذلك الإصلاح وتزايد وعي المرأة بحقوقها وواجباتها بفعل التقدم الذي حققه المغرب وانخراطها الفاعل في مختلف مناحي الحياة الوطنية، كل ذلك يملئ علينا رصد مقتضيات المدونة التي تحتاج إلى تفعيل واستيعاب ما تمليه الظروف الاجتماعية المتغيرة والقضايا المستجدة وجعل كل ذلك في مقدمة ما تشغل به اللجنة وتقتصر له الأحكام المناسبة.

ولن بتأتى لنا ذلك إلا بمزاوجة خلاقة بين التشبث بثوابتنا الدينية التي تشكل جوهر هويتنا وبين الانسجام التام مع روح العصر المتسمة بالطابع الكوني لحقوق الإنسان، وفي إطار الاجتهاد الذي أنتم مكلفون به، وتحقيقا لمقاصد الشريعة السمحة في تحكيم المصلحة المشتركة بين أعضاء الأسرة في ظل التوازن المحكم بين الحقوق والواجبات مصدقا لقوله تعالى «ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف».

وإننا لنحث هذه اللجنة الموقرة التي نحط بها بكامل رعايتها أن تتحلى بأعلى درجات الوعي بمسؤوليتها الجسيمة في الحفاظ على مقاصد الشريعة الإسلامية ومحكم نصوصها، وأن تلتزم الموضوعية والفهم العميق لواقعنا الاجتماعي، وأن تنزل الأحكام منازلها من حيث مراعاة الضرورة والمصلحة العامة التي حكمها الشرع في كثير من القضايا والأحكام دون أن تتقيد باجتهاد سابق كان له ما يبرره في زمانه وبيئته.

وفي هذا السياق فإن اللجنة مطالبة بالإصغاء إلى كل الأطراف المعنية وفتح الأبواب أمامها للإدلاء بآرائها والوقوف على مطالبها بإمعان وتبصر ورحابة صدر.

وإننا لننظر من هذه اللجنة أن تستوعب جسامة الأمانة الملقاة عليها، مستحضرة ما للأسرة المغربية من حرمان نحرص على صيانتها، سالكة مسلك الاعتدال والتوافق لبلوغ ما ننشده جميعا لوطننا من حفاظ على هويته الإسلامية، ومن تقدم اجتماعي وتأهيل شامل لكل طاقاته ومكوناته وتظافر جهود نساءه ورجاله في إطار من الكرامة والمساواة والإنصاف، من أجل رفع ما يواجهه من تحديات داخلية وخارجية.

ووفقكم الله ورواكم، وسدد خطاكم لما فيه خير هذا البلد الأمين «وقل اعملوا، فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون» صدق الله العظيم، «والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته»

د - العدالة الانتقالية

الخطاب الملكي السامي بمناسبة تنصيب هيئة الإنصاف والمصالحة

أكادير- الأربعاء 07 يناير 2004

حضرات السيدات والسادة؛

تجسيدا لإرادتنا الملكية الراسخة في تحقيق المزيد من المكاسب للنهوض بحقوق الانسان، ثقافة وممارسة، ها نحن اليوم بتنصيب لجنة الانصاف والمصالحة نضع اللبنة الأخيرة للطلي النهائي للملف شائك، ضمن مسار انطلق منذ بداية التسعينات، والذي شكل ترسيخه أول ما اتخذناه من قرارات غداة اعتلائنا العرش.

ومع استحضار اختلاف التجارب الدولية في هذا المجال فإن المغرب قد أقدم، بحكمة وشجاعة، على ابتكار نموذج الخاص الذي جعله يحقق مكاسب هامة في نطاق استمرارية نظامه الملكي الدستوري الديمقراطي الضامن لحرمة الدولة والمؤسسات وحرية الانسان وكرامته، مما تجلى خاصة في العفو عن المعتقلين السياسيين وتسوية أوضاعهم المهنية والإدارية وعودة المنفيين والمغتربين وتعويض ضحايا الاعتقال التعسفي أو الاختفاء القسري والبحث في مصيرهم.

ونود في هذا الصدد، الإعراب عن بالغ إشادتنا بصانعي هذه المكاسب، دولة ومجتمعاً، مستحضرين، بكل إجلال وخشوع، رائد هذا المسلسل والدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني خلد الله في الصالحات ذكره، ومنوهين أيضاً بمن ساهموا في هذا البناء إن على مستوى السلطات العمومية أو على مستوى الهيئات السياسية والنقابية والجمعوية.

كما نود الإشادة بما قامت به الهيئة المستقلة للتحكيم من أعمال جلييلة للتعويض عن الأضرار المادية والمعنوية، مؤسسة بذلك رصيда غنيا مشهودا به وطنيا ودوليا، وهو ما سيمكن لجنة الإنصاف والمصالحة من الانطلاق على أرضية ثابتة لاستكمال عمل الهيئة السابقة، وسنظل حريصين على الطلي النهائي لهذا الملف، بتعزيز التسوية العادلة غير القضائية، وتضميد جراح الماضي، وجبر الضرر، بمقاربة شمولية جريئة ومتبصرة، تعتمد الانصاف ورد الاعتبار وإعادة الإدماج واستخلاص العبر والحقائق، لمصالحة المغاربة مع ذاتهم وتاريخهم، وتحرير طاقاتهم للإسهام في بناء المجتمع الديمقراطي الحداثي الذي يعد خير ضمان لعدم تكرار ما حدث.

إن العمل الذي قامت به اللجنة السابقة والتقرير النهائي الذي ستتجزونه من أجل الإحاطة بوقائع في أجل محدود يجعلنا نعتبر هياتكم بمثابة لجنة للحقيقة والإنصاف، مستشعرين نسبية بلوغ الحقيقة الكاملة التي تمتع حتى على المؤرخ النزيه، علما بأن الحقيقة المطلقة لا يعلمها إلا الله سبحانه مصداقا لقوله تعالى: « يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور ».

وعلى هذا الأساس فإن هذه اللجنة ستجد لدى جلالتنا الرعاية السامية لما ينتظرها من مهام دقيقة، ولما هو مشهود لرئيسها السيد إدريس بنزكري ولكافة أعضائها من تجرد ونزاهة أخلاقية، وتشبث صادق بحقوق الانسان، ومن كفاية عالية في المجال الواسع لاختصاص هذه اللجنة التي حرصنا على انفتاحها، بتكوينها بالتساوي من أعضاء المجلس الاستشاري لحقوق الانسان، ومن كفاءات متنوعة المشارب والاختصاص موحدة المقاصد في الدفاع عن هذه الحقوق.

كما نود أن نعبر عن جزيل شكرنا وعميق تقديرنا لأعضاء هذه الهيئة، معربين عن صادق ابتهاجنا لانخراطهم جميعا، بروح عالية من الثقة، في مبادرتنا هاته، بكل حماس واستعداد تام للإسهام في انجاح هذه المهمة النبيلة.

وإننا لمقتنعون بأن هياتكم المشكلة من شخصيات مرموقة ستتوصل بعون الله وتوفيقه في الآجال المحددة إلى إعادة الاعتبار لكرامة الضحايا، ومواساة عائلاتهم، وتحقيق المصالحة السمحة الكاظمة للغيظ. وستتمكن من الاستفادة الإيجابية مما تحقق من مكتسبات وترسيخها لتحقيق تسوية عادلة ومنصفة انسانية وحضارية ونهائية لهذا الملف، ملتزمة، في وضعها لنظامها الداخلي ونهوضها بمهامها النبيلة، بقرار إحداثها وبالمواثيق الدولية لحقوق الانسان وبقيم الإسلام المثلى في السماحة والعفو والصفح الجميل.

وتلكم هي السبيل القويم لترسيخ روح المواطنة الإيجابية، وجعل الديمقراطية وحب الوطن وإشاعة ثقافة حقوق وواجبات الانسان خير تحصين لمجتمعنا من نزعات التطرف والإرهاب التي نحن مصممون على مواجهتها بحزم الساهرين على صيانة الأمن والاستقرار، في ظل سيادة القانون وتحرير الطاقات الكفيلة بجعل المغاربة قاطبة في انسجام تام مع تطلعات وطنهم ورفع ما يواجهه من تحديات داخلية وخارجية. وإننا لنعتبر هذا الانجاز تتويجا لمسار نموذجي وفريد من نوعه حققناه جميعا، في ثبات وثقة بالنفس وجرأة وتعقل في القرار، وتشبث بالديمقراطية من لدن شعب لا يتهرب من ماضيه ولا يظل سجين سلبياته، عاملا على تحويله إلى مصدر قوة ودينامية لبناء مجتمع ديمقراطي وحدائي، يمارس فيه كل المواطنين حقوقهم وينهضون بواجباتهم بكل مسؤولية وحرية والتزام.

«والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

هـ - إطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

الخطاب الملكي السامي الموجه إلى الأمة بمناسبة إصلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

الرباط - 18 ماي 2005

«الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه».

شعبي العزيز؛

لقد عهدتني، منذ تحملت أمانة قيادتك، دائم الانشغال بقضاياك، متجاوبا مع تطلعاتك، حريصا على إشراكك في إيجاد الحلول الناجعة، لرفع التحديات الكبرى للوطن، بروح الالتزام والتعبئة، والعمل والأمل.

وسيرا على هذا النهج، وبعد إمعان النظر فيما استخلصته من وقوفي الميداني الموصول على أحوالك، في مختلف جهات المملكة، فقد قررت أن أخاطبك اليوم بشأن قضية تهم المغاربة جميعا في العمق. قضية تسائل كل المؤسسات، والفاعلين السياسي والنقابيين، والاقتصاديين، والهيئات الجمعوية. بل إنها تشكل الهاجس الملح لكافة الأسر والمواطنين.

إن الأمر يتعلق بالمعضلة الاجتماعية، التي نعتبرها بمثابة التحدي الأكبر، لتحقيق مشروعنا المجتمعي التنموي، والتي قررنا، بعون الله وتوفيقه، أن نتصدى لها بإطلاق مبادرة طموحة وخلقة، باسم «المبادرة الوطنية للتنمية البشرية».

وتتدرج هذه المبادرة ضمن رؤية شمولية، تشكل قوام مشروعنا المجتمعي، المرتكز على مبادئ الديمقراطية السياسية، والفعالية الاقتصادية، والتماسك الاجتماعي، والعمل والاجتهاد، وتمكين كل مواطن من الاستثمار الأمثل لمؤهلاته وقدراته.

ومن هذا المنظور المستقبلي المتناسق، قمنا بإصلاحات عميقة وأطلقنا مشاريع هيكلية، مكنتنا من تحقيق مكاسب هامة، على درب ترسيخ دولة الحق والقانون، وتوسيع فضاء الحريات، والنهوض بحقوق المرأة والطفل، وبأوضاع الفئات الاجتماعية التي تعاني الفاقة والضعف.

وقد قطعنا أشواطا متقدمة في بناء اقتصاد عصري ومنتج، من خلال المشاريع الكبرى، خاصة في مجال التجهيزات الأساسية، وتأهيل النسيج الإنتاجي الوطني، واتخاذ عدة تدابير لتحفيز الاستثمار والمبادرة الحرة. فضلا عما أنجز في إطار السياسات القطاعية، وبرامج التنمية الجهوية، التي أعطينا انطلاقها مؤخرا بالجهة الشرقية، وجهة سوس-ماسة درعة؛ تعزيزا لما تم إنجازه، منذ سنوات، بالجهات الشمالية والجنوبية للمملكة.

كما حرصنا على توفير الوسائل والآليات، الكفيلة بالدفع قدما بعملية التنمية، وفي مقدمتها

صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. علاوة على تسريع وتيرة إنجاز البرامج الوطنية، للتزويد بالماء الشروب، والكهربة الشاملة للعالم القروي وفك العزلة عنه.

شعبي العزيز؛

إن المبادرة التي نعطي انطلاقتها اليوم، تعتبر لبنة جديدة لاستكمال بناء هذا الصرح، وتوطيد أركانه. وهي تعتمد أربع ركائز مرجعية أساسية.

فهي في المقام الأول، تستند على المعطيات الموضوعية للإشكالية الاجتماعية في المغرب. تلکم المعطيات التي تتجلى في كون فئات ومناطق عريضة تعيش ظروفًا صعبة، بل وتعاني من حالات فقر وتهميش، تتنافى مع ما نريده من كرامة موفورة لمواطنينا.

فالعديد من الأحياء الحضرية الصفيحية أو المحيطة بالمدن، وكذا الكثير من الجماعات، التي يوجد معظمها بالوسط القروي، تفتقر إلى أبسط المرافق والخدمات والتجهيزات الاجتماعية الضرورية، وتعتبر مرتعاً خصباً لاستفحال معضلات الأمية والبطالة والإقصاء، أو الانقطاع عن التمدرس، وضعف فرص الشغل، والأنشطة المدرة للدخل.

ومثلما لا يكفي القول بأن هذه الوضعية غير مقبولة؛ فإن مجرد الاقتصار على تشخيصها هو الآخر، لا يضمن ولا يغني عن جوع، لأنه يظل غير ذي جدوى، ما لم يقترن بالعمل الجاد والملموس الكفيل بمعالجتها وتغييرها إلى الأحسن.

كما أن مصداقية تشخيص الوضعية الاجتماعية، إنما تقاس بمدى نبل الدوافع وسمو الطموح، الذي يحدونا، لتحقيق التقدم الاجتماعي. وبهذا المعيار، فإن أي استغلال للبؤس الاجتماعي، لأغراض سياسية، أو لإذكاء نغمة التطرف، أو لإشاعة روح التشاؤم والانهازامية واليأس، أمر مرفوض أخلاقياً، باعتباره ضرباً من التضليل والمغالطة.

وتتبع مبادرتنا، في المقام الثاني، من اقتناعنا بأن إعادة التأهيل الاجتماعي عملية معقدة، شاقة وطويلة النفس، لا يمكن اختزالها في مجرد تقديم إعانات ظرفية، أو مساعدات موسمية مؤقتة. كما لا يمكن التعويل فيها على الأعمال الخيرية، أو الإحسان العفوي، أو الاستجابة لوازع أخلاقي، أو لصحوة ضمير.

ومع حرصنا على ضرورة التشبع المستمر بهذه الفضائل، وإسهاماتها المحمودة، فإننا نعتبر أن التنمية الفعالة والمستدامة لن تتحقق إلا بسياسات عمومية مندمجة، ضمن عملية متماسكة، ومشروع شامل، وتعبئة قوية متعددة الجبهات، تتكامل فيها الأبعاد السياسية والاجتماعية، والاقتصادية والتربوية والثقافية والبيئية.

ومن هذا المنظور، فإن هدفنا الأسمى من وراء تحقيق هذا المشروع، هو توسيع دائرة الاستفادة من الإمكانيات المتوفرة، وإتاحة أكبر قدر من فرص الاختيار أمام كل المغاربة، رجالاً ونساءً. وهو الأمر الذي لن يتأتى إلا بالعمل على استئصال آفة الفقر والبؤس، التي تقف عقبة في وجه استثمار المواطن المغربي لمؤهلاته الذاتية، وتحول دون إسهامه واندماجه الكامل

في الحياة الاجتماعية والاقتصادية.

وإذا كان مستوى النمو الاقتصادي غير مكتمل ولا منصف، ما دامت ثماره لم تشمل كل الفئات والجهات، إذ لا يزال بعضها يعاني تدني ظروف العيش والتمهيش؛ فإنه لا ينبغي النظر إلى الإدماج الذي نتوخاه نظرة تبسيطية ومحدودة، بحيث تعتبره عبئاً ثقيلاً على النمو. في حين أنه يعد شرطاً أساسياً للعملية التنموية، ومحفزاً قوياً لها.

أما المرتكز المرجعي الثالث للمبادرة، فهو خيار الانفتاح، الذي اعتمدناه، بكل مسؤولية، للانخراط في عالم يعرف تحولات متسارعة، وتغيرات عميقة، ويفرض بالتالي إكراهات، وتحديات، تعرض تماسك الروابط الاجتماعية والترابية للشاشة، وتفرض أنماطاً للعيش والاستهلاك، ونماذج فكرية كاسحة، لا يمكننا تفاديها أو تجاهلها.

لذلك، فإن تحصين مكاسبنا من انعكاسات الانفتاح، مع الاستفادة مما يوفره من فرص ثمينة وإمكانات هامة، لن يتأتى إلا بتعبئة كل المغاربة، وانخراطهم الفاعل في عمل جماعي، بدل الانغلاق المفضي إلى الطريق المسدود، أو اللجوء إلى الحلول الذاتية، المنافية للمصلحة العليا للوطن.

وتتطلب هذه المبادرة رابعاً وأخيراً، من العبر المستخلصة من تجاربنا السابقة، ومن النماذج الموفقة لبعض البلدان، في مجال محاربة الفقر والإقصاء، التي تدل على أن رفع هذا التحدي، رهين بالتحديد المضبوط للأهداف، وبالتعبئة الشاملة لبلوغها.

كما تدلنا تلك التجارب على محدودية جدوى المقاربات التنموية غير المندمجة، ذات الطابع القطاعي الانفرادي، المنعزل عن باقي القطاعات الأخرى. فضلاً عما تؤدي إليه من الاختلالات الناجمة عن تعدد الفاعلين، وتشتيت الجهود، وتبذير الموارد.

إنها تجارب تؤكد، على العكس من ذلك، مدى نجاعة الأساليب التي تستهدف التحديد الدقيق للمناطق والفئات الأكثر خصاصة، وأهمية مساهمة السكان، ونجاعة المقاربات التعاقدية والتشاركية، ودينامية النسيج الجمعوي المحلي، لضمان الانخراط الفاعل، في مشاريع التنمية عن قرب واستمرارها، باعتبارها مكسباً لهم.

وتأسيساً على هذه المقومات والمرجعيات والتجارب، فإن المبادرة التي نطلقها اليوم، ينبغي أن تركز على المواطنة الفاعلة والصادقة. وأن تعتمد سياسة خلاقة، تجمع بين الطموح والواقعية والفعالية، مجسدة في برامج عملية مضبوطة ومندمجة، قائمة على ثلاثة محاور:

أولها : التصدي للعجز الاجتماعي، الذي تعرفه الأحياء الحضرية الفقيرة، والجماعات القروية الأشد خصاصة. وذلك بتوسيع استفادتها من المرافق والخدمات والتجهيزات الاجتماعية الأساسية، من صحة وتعليم، ومحاربة للأمية، وتوفير للماء والكهرباء، والسكن اللائق، ولشبكات التطهير، والطرق، وبناء المساجد، ودور الشباب والثقافة، والملاعب الرياضية.

وثانيها : تشجيع الأنشطة المتيحة للدخل القار والمدررة لفرص الشغل، مع اعتماد توجه حازم

يتوخى ابتكار حلول ناجعة للقطاع غير المنظم، داعين الحكومة وكل الفرقاء في هذا الشأن إلى جعل المناظرة الوطنية المقبلة للتشغيل، فرصة سانحة لإجراء حوار واسع وبناء، واقتراح حلول عملية لبطالة الشباب.

وثالثها : العمل على الاستجابة للحاجيات الضرورية، للأشخاص في وضعية صعبة، أو لذوي الاحتياجات الخاصة لانتشاله من أوضاعهم المتردية، والحفاظ على كرامتهم، وتجنبيهم الوقوع في الانحراف أو الانغلاق، أو الفقر المدقع.

وإذا كان من غير الممكن، من الناحية المادية إنجاز هذه المبادرة دفعة واحدة، على مستوى جميع الجهات والفئات؛ فإن من الأصوب اعتماد معايير موضوعية، قائمة على مدى الاستعجال والحاجة الملحة، لتحديد المستهدفين بالأسبقية.

وهكذا ستستهدف هذه المبادرة، في المرحلة الأولى لانطلاقها، التأهيل الاجتماعي، ل 360 من الجماعات الأشد خصاصة في العالم القروي، و 250 من الأحياء الحضرية الفقيرة، العتيقة منها والعشوائية والصفحية المحيطة بالمدن، التي تتجلى فيها المظاهر الصارخة للإقصاء الاجتماعي، والبطالة والانحراف والبؤس.

كما أنها تستهدف التأهيل، بكيفية متدرجة، سواء للطاقة الاستيعابية، أو لنوعية مراكز الاستقبال الموجودة، أو إيجاد أخرى جديدة متخصصة، وقادرة على استيعاب، ومساعدة الأشخاص في وضعية صعبة، كالمعوقين، والأطفال المتخلى عنهم، والمشردين، والنساء المعوزات اللواتي لا سند ولا مأوى لهن، والعجزة والأيتام، الذين لا معيل لهم. وإن محدودية مواردنا المادية، ليست مبرراً لقبول هذه الوضعية المزرية، التي لا نرتضيها لشعبنا الأبي.

فإيماننا القوي، بعقريتنا الوطنية، وقدرتنا على الابتكار والاجتهاد، وبمواردنا البشرية المؤهلة، المدعومة بعزمنا الراسخ، والمستمدة من قيمنا الأصيلة، لهي الوسائل الحقيقية، التي نعتمدها لبلوغ الأهداف الطموحة، التي حددناها لهذه المبادرة الحيوية.

وحرصا على تفعيل الدائم لهذه المبادرة، بكيفية توفق بين التقيد بمحدودية زمن كل انتداب برلماني أو حكومي، وبين ضمان استمرار هذه المبادرة، ذات الطابع الوطني، فإنني أحدد مسؤولية الالتزام بتحقيقها في ثلاثة مسارات، قصيرة ومتوسطة ودائمة.

فعلى المدى القريب، كلفت الوزير الأول، بالسهر على أن تتكبد الحكومة على تجسيد هذه المبادرة، في دفعتها الأولى، ضمن برامج مندمجة وملموسة، على أن يرفع إلى نظرنا السامي، في غضون الأشهر الثلاثة القادمة، خطة عمل متكاملة، تستجيب لأهداف هذه المبادرة.

أما على المدى المتوسط، فإنه يتعين على الطبقة السياسية، وهي مقبلة على استحقاقات حزبية وانتخابية، في أفق سنة 2007، أن تجعل في صلب اهتماماتها بلورة مشاريع ملموسة لتجسيد هذه المبادرة، لأن أهدافها التنموية، تشكل جوهر الانشغالات اليومية للشعب، والمحك الحقيقي لإعادة الاعتبار للعمل السياسي.

وأما على المدى البعيد، فإن طموحي الكبير، الذي هو طموحك شعبي العزيز، يستهدف الارتقاء بمؤشرات التنمية البشرية لوطننا العزيز إلى مستوى البلدان المتقدمة.

وتأكيدا للصيغة الوطنية الشاملة لهذه المبادرة، فقد وجهنا وزيرنا الأول بأن يعرضها على البرلمان، في جلسة مخصصة لمناقشتها، بما تقتضيه من دعم بناء.

وبصفة عامة، ندعو الحكومة إلى اعتماد مقاربة تقوم على الإصغاء والتشاور مع كل القوى الحية للأمة، من أحزاب سياسية، ومنظمات نقابية، وجماعات محلية، وهيئات المجتمع المدني، وقطاع خاص. وحتى مع المواطنين الذين لهم خبرة وغيره في مجال التنمية.

كما ندعوها إلى نهج خطة عمل، تركز على مبادئ حسن التدبير، من مسؤولية وشفافية، وقواعد الاحترافية، مع إشراك واسع للمواطنين، وتحديد وعقلنة مجال تدخل المؤسسات، والأجهزة العمومية. فضلا عن المتابعة والتقييم المستمرين للمنجزات.

وفيما يخص التمويل، فقد قررنا أن ترصد للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية الاعتمادات الكافية، من الميزانية العامة للدولة، وذلك بشكل قار ودائم. وفي هذا السياق، يجب وضع حد للحلول الترفيعية، والتدابير الجزئية غير المجدية، المتنافية مع ضرورة دوامها.

كما ينبغي أن يقوم التمويل على إيجاد آلية ملائمة ومتميزة، تضمن استمرارية الموارد، وتسهيل ونجاعة مساطر التنفيذ. ونود التأكيد في هذا السياق، على أنه لن يتم اللجوء إلى أي ضرائب أو تحملات جبائية جديدة، لا على المواطن، ولا على المقاول.

ويجب أن يشكل تفعيل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، فرصة للاجتهاد والإبداع والتجديد، في آليات وأساليب العمل الاجتماعي. منطلقنا في ذلك أن تكون قوية التأثير في نتائجها، وغير مكلفة في وسائلها، ومعززة بموارد بشرية مؤهلة، وآليات مراقبة ورصد لظواهر الفقر والإقصاء، بكل موضوعية ويقظة.

شعبي العزيز؛

إن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ليست مشروعاً مرحلياً، ولا برنامجاً ظرفياً عابراً، وإنما هي ورش مفتوح باستمرار. كما أنها ليست تغييراً في الأسبقيات التي حددناها، بل هي تأكيد وتجسيد لالتزامنا. إذ ما فتئنا في كل مناسبة نؤكد أسبقية واستمرارية ما نخوضه من معارك موصولة، لتأهيل الموارد البشرية، وتقوية التنافسية الاقتصادية الوطنية، وإدراج إنعاش الاستثمار والمبادرة الخاصة والتصدير، في إطار مختلف السياسات القطاعية.

وفي هذا الصدد، نجدد التأكيد على أهمية الدور الحاسم للتفعيل الأمثل لإصلاح منظومة التربية والتكوين، باعتبارها رافعة أساسية للتعبئة والإدماج الاجتماعي. كما نؤكد على حاجة بلادنا إلى انتهاج خطة محكمة بعيدة المدى، في النهوض الفعلي بالتنمية القروية، والاستثمار الأمثل لمواردنا الزراعية.

ومن منطلق انشغالنا القوي، بوجوب التضامن مع العالم القروي، لمواجهة الأوضاع الملحة، الناجمة عن سنة فلاحية صعبة، فإننا نؤكد ضرورة اتخاذ حكومتنا للتدابير الاستعجالية الكفيلة بالتغلب على الظرفية الراهنة.

شعبي العزيز؛

إن سبيلنا ليظل المغرب أمة ناهضة، وبلدا متحركا إلى الأمام، لهو التعبئة من أجل تحقيق هذا المشروع النبيل، الذي ندعو الجميع للانخراط في مساره، في نكران ذات، وسمو عن كل الحسابات الضيقة.

وتشبعنا منا بثقافة التقويم والمحاسبة لكل الفاعلين، في قيامهم بمسؤولياتهم، التي نحرص على ترسيخها في تدبير الشأن العام، فإننا نحدد مدة السنوات الثلاث المقبلة، كموعِد لتقييم نتائج هذه المبادرة الجديدة، وما ستفرزه من تغيير إيجابي ملموس، في حياة المواطنين.

وإنه لعهد وثيق يجب أن نأخذه جميعا على أنفسنا لتكريس كل الجهود، من أجل انتشال الفئات والجهات المحرومة من براثن الفقر والإقصاء والتخلف، وتمكينها من الأخذ بناصية التقدم، وتحقيق التنمية البشرية المستدامة، باعتبارها المعركة الأساسية لمغرب اليوم والغد.

«وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون». صدق الله العظيم.

«والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

و - تقديم نتائج العدالة الانتقالية وخلاصات دراسة حول حصيلة وآفاق التنمية البشرية

الخطاب الملكي السامي بمناسبة انتهاء مهمة هيئة الإنصاف والمصالحة وتقديم الدراسة حول حصيلة وآفاق التنمية البشرية بالمغرب

الرباط - 6 يناير 2006

«الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه».

حضرات السيدات والسادة المحترمين؛

شعبي العزيز؛

لقد عاهدتك على مخاطبتك، كلما قطعنا مرحلة من مراحل مسيرتك الحثيثة، على درب التقدم. واستقبلنا أخرى بالمزيد من التعبئة والثقة والأمل. بفضل تضافر جهودك، والتفافك حول خديمك الأول.

وعندما أتوجه إليك اليوم، فلأن الأمر يتعلق بلحظة تاريخية فاصلة. فنحن نودع نصف قرن من الاستقلال، بنجاحاته وإخفاقاته وطموحاته، في بناء الدولة الحديثة. كما نقدم، بعون الله، على خوض معركة استكمال بناء مغرب الوحدة، والديمقراطية والتنمية.

وإذ نستحضر الخمسينية المنصرمة، فإننا لا نريد أن نجعل من أنفسنا حكماً على التاريخ، الذي هو مزيج من الإيجابيات والسلبيات. فالمؤرخون هم وحدهم المؤهلون، لتقييم مساره، بكل تجرد وموضوعية، بعيداً عن الاعتبارات السياسية الظرفية.

وهذا لا يعني أننا ننظر إلى هذه المرحلة كماض طواه الزمن، ولا أن نبقي سجناء له، وإنما نعتبرها جزءاً من سجل أمتنا العريق. فنحن حريصون على أن يظل التاريخ، بالنسبة للمغاربة جميعاً، وسيلة ناجعة لمعرفة الماضي، وفهم الحاضر، والتطلع للمستقبل، بكل ثقة.

ومن هذا المنطلق، أصدرنا قرارنا بنشر كل من التقرير الختامي لهيأة الإنصاف والمصالحة، والدراسة حول حصيلة وآفاق التنمية البشرية ببلادنا، وتمكين الرأي العام من الاطلاع عليهما.

وعلى هذا الأساس، يتعين علينا جميعاً، علاوة على حفظ هذه الحقبة في ذاكرة الأمة، باعتبارها جزءاً من تاريخها، استخلاص الدروس اللازمة منها، وذلك بما يوفر الضمانات الكفيلة بتحسين بلادنا من تكرار ما جرى، واستدراك ما فات. بيد أن الأهم، هو التوجه المستقبلي البناء. ذلكم التوجه الإيجابي الذي يقوم على تعبئة كل طاقاتنا للارتقاء بشعبنا، والانكباب على قضايا الملحة. فما أكثر ما ينتظرنا إنجازه، لاسيما وقد عملنا على أن يأخذ قطار التنمية البشرية سرعته القصوى. غايتنا المثلى ترسيخ دعائم المجتمع التضامني الذي يكفل الكرامة والمواطنة المسؤولة لكافة أبنائه، في تلازم بين ممارسة الحقوق وأداء الواجبات.

وبدون ذلك، لن نكون متجاوبين مع شبابنا، ولا مواكبين لتطور العصر.

وبلسان حال أجيالنا الصاعدة أقول: كفى من الأنانية، والانطواء على ذواتنا، وهدر الفرص الثمينة، واستنزاف الطاقات في معارك وهمية. وقد آن الأوان لتدبر حاضر أبنائنا ومستقبلهم. فشبابنا لن يتفهموا عدم تحقيق تطلعاتهم المشروعة للعيش الحر الكريم. ولن يتأتى لنا ذلك إلا بالتشجير عن ساعد الجد، ومواصلة تضحيات جيل الاستقلال، والمسيرة الخضراء، والمضي قدما في إصلاح شامل، عماده الجيل الصاعد، جيل تحقيق التنمية البشرية، والتمسك بالهوية الوطنية، والوحدة الترابية، والتشبث بالملكية المواطنة.

شعبي العزيز؛

لقد أقدمنا، بكل شجاعة وحكمة وثبات، على استكمال التسوية المنصفة لماضي انتهاكات حقوق الإنسان، التي أطلق مسارها الرائد، منذ بداية التسعينيات، والدنا المنعم، جلالة الملك الحسن الثاني، قدس الله روحه. وإننا لنستحضر، بكل خشوع وإجلال، إلحاحه، أكرم الله مثواه، من أعلى منبر البرلمان، في آخر افتتاح له، للدورة النيابية لأكتوبر 1998، على الطي النهائي لكل الملفات العالقة، كما جاء في نطقه السامي، حتى «لا يبقى المغرب جارا من ورائه سمعة ليست هي الحقيقة، وليست مطابقة لواقعه، ولا تفيده في مستقبله».

وعندما اختاره الله تعالى إلى جواره، واصلنا حمل هذه الأمانة، ضمن مسار نموذجي وفريد، تمت فيه تسوية الملفات الشائكة. وذلكم في إطار التغيير داخل الاستمرارية، التي تطبع نظامنا الملكي. وإنني كوارث لسر والدي المنعم، أحمد الله على أن وفقنا للنهوض بهذه الأمانة. وباسم الشعب المغربي قاطبة، فإنني أرفع هذه البشرية، لتزفها ملائكة الرحمان، إلى روحه الطاهرة، وتثلج بها قلبه، وأفئدة جميع الضحايا والمتضررين، وكل الأسر المكلومة التي هي محط عطفنا وعنايتنا.

وإذ نشيد بالجهود المخلصة لهيأة الإنصاف والمصالحة، رئاسة وأعضاء، فإننا نكلف المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بتفعيل توصياتها. كما ندعو كافة السلطات العمومية، إلى مواصلة التعاون المثمر مع المجلس، لتجسيد حرصنا الراسخ على تعزيز الحقيقة والإنصاف والمصالحة.

وإنني لواثق أن هذه المصالحة الصادقة التي أنجزناها، لا تعني نسيان الماضي، فالتاريخ لا ينسى، وإنما تعتبر بمثابة استجابة لقوله تعالى: «فاصفح الصفح الجميل». وإنه لصفح جماعي، من شأنه أن يشكل دعامة للإصلاح المؤسسي. إصلاح عميق يجعل بلادنا تتحرر من شوائب ماضي الحقوق السياسية والمدنية. وبذلكم نعبد الطريق المستقبلي، أمام الخمسينية الثانية للاستقلال، لتركيز الجهود على الورش الشاق والحاسم، للنهوض بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لكافة مواطنينا، ولاسيما منهم الذين يعانون معضلات الفقر والأمية، والبطالة والتهميش.

ومن ثمة، وفي سياق تفعيل مفهومنا الشمولي لحقوق الإنسان، ومنظورنا الاستراتيجي، القائم

على تكامل وتناسق عمل الدولة، فقد أنيط بنخبة من المفكرين والخبراء، إعداد دراسة شاملة، عن حصيلة وآفاق خمسين سنة من التنمية البشرية. ونود التنويه بالذين أشرفوا على هذا الإنجاز الهام، وبالكفاءات الوطنية التي ساهمت فيه. كما نتطلع إلى أن تشكل هذه الدراسة، باجتهاداتها الجماعية والفردية، خير محفز على استعادة النخبة، بمختلف مشاربها، لدورها التنويري، في نهضة الأمة، وانبثاق فكر استراتيجي. فضلاً عن فتح نقاش تعددي وبناء، حول مشاريع مجتمعية متميزة وواضحة. هذه المشاريع التي تظل الهيئات الدستورية والسياسية، والنقابية والجمعوية، هي المسؤولة عن بلورتها وتنفيذها، وفق الإرادة الشعبية الحرة.

معشر الحضور الموقر، شعبي العزيز؛

لقد ارتأيت أن أركز خطابي حول التوجه المستقبلي، لاستكمال المواطنة الكريمة، بتجديد العهد على إنجاز الورش المستديم للتنمية البشرية، وعلى التعبئة الشاملة لطاقت شبابنا، وفسح المجال أمام كل المبادرات المنتجة للثروات الاقتصادية، أو المبدعة في كل مجالات العلوم والفنون، داخل المغرب وخارجه. غايتنا المثلى بناء مغرب تكافؤ الفرص والمسؤولية.

وسنظل حريصين على أن تبذل الدولة قصارى جهودها في هذا الشأن، ساهرين على تحقيق الكرامة والعيش اللائق لكل المغاربة، في تضافر للجهود بينها وبين سائر الفاعلين، قطاعاً خاصاً ومجتمعاً مدنياً، هيئات وسلطات، أفراداً وجماعات. سبيلنا إلى ذلك ترسيخ فضائل الاجتهاد والاستقامة والاستحقاق، وتفعيل آليات المراقبة والمحاسبة والشفافية، في ظل سيادة القانون، والمواطنة الفاعلة.

وسنواصل قيادة سفينة المغرب، في وجهتها الصحيحة، إلى مرسى الأمان والاستقرار، والتقدم والازدهار، بالإصلاحات العميقة والمتوالية، ساهرين على توازن مسارها، وسلامة إبحارها، في المحيط العالمي، بكل ثقة والتزام، وعزم وإقدام.

«والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

ز - الجهوية والحكم الذاتي

الخطاب الملكي السامي بمناسبة إحداث المجلس الملكي الاستشاري للشؤون الصحراوية

العيون - 25 مارس 2006

«الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه».

شعبي العزيز؛

رعايانا الأوفياء سكان أقاليمنا الجنوبية العزيزة؛

إنه لمن دواعي اعتزازنا، أن نجدد اللقاء بأبناء هذه الربوع الغالية من وطننا العزيز.

هذا اللقاء الذي يزيد من مشاعر ابتهاجنا فيه، أن نتولى اليوم، بمدينة العيون الأصيلة، تعيين المجلس الملكي الاستشاري للشؤون الصحراوية.

وبذلك نضع لبنة نعتبرها أساسية، في ترسيخ ثقافة التشاور، وفسح المجال الواسع أمام مواطنينا، للمساهمة باقتراحاتهم العملية، في كل القضايا المتصلة بوحدتنا الترابية، وبالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأقاليم الجنوبية العزيزة علينا.

وانطلاقا من تجربة المجلس في هيئاته الأولى، فقد قررنا أن نضفي على مجلسكم، بتركيبته الجديدة، الدينامية اللازمة، بما خولناه من اختصاصات، وبوأناه من مكانة متميزة، ليساهم إلى جانب السلطات العمومية، والمؤسسات المنتخبة، في الدفاع عن مغربية الصحراء، والتعبير عن التطلعات المشروعة لمواطنينا الأعزاء.

وحرصاً منا على تمكين المجلس من المصادقية والفعالية والتمثيلية، فقد سهرنا على تشكيله من أعيان القبائل والمنتخبين، المشهود لهم بالوطنية الصادقة وحصافة الرأي.

كما عملنا على أن يكون المجلس منفتحاً على فعاليات المجتمع المدني، والقوى الحية، الواعدة بالعطاء والإنتاج، وخاصة منهم النساء والشباب، الذين هم محل رعايتنا السامية.

وإننا لنتنظر من كل مكونات المجلس، أن تتصهر في عمل جماعي متكامل، من شأنه تحصين المكتسبات، التي حققتها بلادنا، في مجال تعزيز الوحدة الوطنية والترابية، داعين الحكومة، وكافة السلطات والمؤسسات للتعاون مع هيأتكم، للنهوض بمهامها على الوجه الأمثل.

كما نريد منكم أن تجعلوا منه مؤسسة فاعلة في تنمية الأقاليم الجنوبية، وآلية ناجعة في تعبئة المواطنين وتأطيرهم، وكذا قوة اقتراحية، منبعثة من عبقرية أبناء الصحراء الأشاوس.

كما نحثكم على اقتراح كل المبادرات، الكفيلة بعودة واندماج مواطنينا المحتجزين بمخيمات تندوف، في وطنهم الغفور الرحيم، الذي يضمن لهم الكرامة والحرية، الضروريتين للمساهمة في مواصلة بناء المغرب، القوي بوحدته وديمقراطيته.

وفي نفس السياق، ندعوكم أن تكونوا، بالنظر إلى ما تتحلون به من خصال الغيرة الوطنية، والوفاء لثوابت المملكة ومقدساتها، خير معبر عن مواقف إخوانكم لدى المحافل والهيئات الدولية، للتعريف بعدالة قضية وحدتنا الترابية، وكذا إبراز ما حققته بلادنا من إنجازات وإصلاحات، على درب التنمية البشرية المستدامة والتطور الديمقراطي.

شعبي العزيز؛

تعرف قضيتنا الأولى تطورات ومستجدات، على الصعيد الدولي، منذ أن تأكدت للأمم المتحدة استحالة تطبيق مخطط التسوية الأممي، وبدلاً من ذلك، برزت ضرورة حل سياسي متفاوض بشأنه، ومقبول من جميع الأطراف.

وتجاوبا مع هذا التوجه، الذي يحظى بتأييد المجتمع الدولي والأمم المتحدة، ما فتئت بلادنا تبدي استعدادها لإيجاد حل سياسي، يضمن لسكان المنطقة تدبير شؤونهم الجهوية، وذلك في إطار السيادة الوطنية والترابية، غير القابلة للتصرف، كتسوية عادلة للنزاع المفتعل في المنطقة، وكمساهمة في بناء مغرب عربي يعمه التعاون والازدهار، وفضاء جهوي يسوده السلم والاستقرار.

كما أن هذا التوجه يندرج في إطار جهودنا الحثيثة، منذ اعتلائنا عرش أسلافنا الميامين، لإقرار حكمة جيدة، تقوم على توسيع مجال المشاركة في تدبير الشأن المحلي، وانبثاق نخب جديدة، قادرة على تحمل المسؤولية، وتوفير الوسائل القانونية، والإمكانات المادية الضرورية، لتحقيق هذه الغايات، خدمة لمصالح المواطن، وحفظا لكرامته، وضمانا للصالح العام.

وسيرا على نهجنا في التشاور مع كل القوى الحية، وتعميقا للممارسة الديمقراطية التي ارتضيناها دون رجعة، أعلننا في خطابنا بمناسبة الذكرى الثلاثين، لانطلاق المسيرة الخضراء المظفرة، عن قرارنا بإجراء استشارات واسعة للأحزاب السياسية، وكذا لأبناء المنطقة المعنيين، وذلك بخصوص الاقتراح الذي تعتمز بلادنا تقديمه، في موضوع نظام الحكم الذاتي لأقاليمنا الجنوبية، كحل نهائي للنزاع المفتعل حول مغربية صحرائنا.

وإذا كانت استشارة الأحزاب السياسية قد قطعت أشواطاً هامة، فإننا ندعو رعايانا الأوفياء، أبناء الأقاليم الجنوبية، للانكباب على التفكير الجاد والعميق، بخصوص تصوراتهم لمشروع نظام حكم ذاتي، في إطار سيادة المملكة، ووحدتها الوطنية والترابية.

وإننا لواثقون أن هذه الاستشارة الديمقراطية المزدوجة، على الصعيدين الوطني والمحلي، حول موضوع حيوي بالنسبة للشعب المغربي، في جو من الإجماع والتعبئة، لمن شأنها أن تفضي، في أنسب الآجال، إلى بلورة منظور وطني متجانس وواقعي، لحكم ذاتي يضمن لجميع سكان الصحراء، إمكانية تدبير شؤونهم الجهوية، في ظل الديمقراطية وسيادة القانون.

وإننا لنؤكد لكم أنكم ستجدون في خديم المغرب الأول، بصفتنا الضامن لوحدة الأمة وسيادتها، الأذن الصاغية لآرائكم ومقترحاتكم، والساھر على توفير كل الشروط والوسائل الكفيلة بجعلكم تنهضون بمهامكم، على الوجه الأكمل.

والله تعالى نسأل أن يوفقكم، ويسدد خطاكم في خدمة المصالح العليا لوطننا العزيز.

وفي الختام، نوجه تحية تقدير وتنويه لقواتنا المسلحة، من جيش ودرك ملكي، وكذا للأمن الوطني والقوات المساعدة، وإلى كافة السلطات المحلية، لشجاعتها ورباطة جأشها، وتجندها الدائم، تحت القيادة العليا لجلالتنا، للدفاع عن حوزة الوطن وأمنه واستقراره مؤكدين أننا لن نفرط في شبر من صحرائنا العزيزة، بل ولا في حبة من رمالها، وفي ذلكم خير وفاء لميثاق البيعة المتبادلة، بين العرش والشعب، وللقسم الخالد للمسيرة الخضراء المظفرة.

«والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

الخطاب الملكي السامي بمناسبة تنصيب اللجنة الاستشارية للجهوية

مراكش - 3 يناير 2010

« الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه. »

حضرات السيدات والسادة؛

نتولى اليوم، تنصيب اللجنة الاستشارية للجهوية. وهي لحظة قوية، نعتبرها انطلاقة لورش هيكلي كبير، نريده تحولا نوعيا في أنماط الحكامة الترابية.

كما نتوخى أن يكون انبثاقا لدينامية جديدة، للإصلاح المؤسسي العميق.

ومن هذا المنظور، فإن الجهوية الموسعة المنشودة، ليست مجرد إجراء تقني أو إداري، بل توجهها حاسما لتطوير وتحديث هياكل الدولة، والنهوض بالتممية المندمجة.

لذا، قررنا إشراك كل القوى الحية للأمة في بلورته. وقد ارتأينا إحداث لجنة استشارية خاصة بهذا الشأن؛ أسندنا رئاستها للأستاذ عمر عزيمان، لما عهدناه فيه، من كفاءة وحنكة وتجرد، والتزام بروح المسؤولية العالية.

واعتبارا للأبعاد المتعددة للجهوية، فقد راعينا في أعضاء هذه اللجنة، غيرتهم الوطنية على المصلحة العامة، وتنوع مشاربهم، وتكامل اختصاصاتهم، وخبرتهم الواسعة بالشأن العام، وبالخصوصيات المحلية لبلدهم.

وطبقا لما رسخناه من انتهاج المقاربة التشاركية، في كل الإصلاحات الكبرى، ندعو اللجنة إلى الإصغاء، والتشاور مع الهيئات والفعاليات المعنية والمؤهلة.

وإننا نتنظر من هذه اللجنة، إعداد تصور عام، لنموذج وطني لجهوية متقدمة، تشمل كل جهات المملكة؛ على أن ترفعه لسامي نظرنا في نهاية شهر يونيو القادم.

وكما سبق أن أكدنا على ذلك، فإننا ندعو اللجنة إلى الاجتهاد في إيجاد نموذج مغربي - مغربي للجهوية، نابع من خصوصيات بلدنا. وفي صدارتها انفراد الملكية المغربية بكونها من أعرق الملكيات في العالم. فقد ظلت، على مر العصور، ضامنة لوحدة الأمة، ومجسدة للتلاحم بكافة فئات الشعب، والوقوف الميداني على أحواله، في كل المناطق.

كما أن المغرب يتميز برصيده التاريخي الأصيل، وتطوره العصري المشهود، في انتهاج اللامركزية الواسعة. لذا، يجدر باللجنة العمل على إبداع منظومة وطنية متميزة للجهوية؛ بعيدا عن اللجوء للتقليد الحرفي، أو الاستنساخ الشكلي للتجارب الأجنبية.

غايتنا المثلى التأسيس لنموذج رائد في الجهوية بالنسبة للدول النامية، وترسيخ المكانة الخاصة لبلادنا، كمرجع يحتذى، في اتخاذ مواقف وطنية مقدامة، وإيجاد أجوبة مغربية خلاقة، للقضايا المغربية الكبرى.

وعلى هذا الأساس، فإن بلورة هذا التصور، يتعين أن تقوم على مرتكزات أربعة:

أولاً: التشبث بمقدسات الأمة وثوابتها، في وحدة الدولة والوطن والتراب، التي نحن لها ضامنون، وعلى صيانتها مؤتمنون. فالجهوية الموسعة، يجب أن تكون تأكيداً ديمقراطياً للتميز المغربي، الغني بتنوع روافده الثقافية والمجالية، المنصهرة في هوية وطنية موحدة.

ثانياً: الالتزام بالتضامن. إذ لا ينبغي اختزال الجهوية في مجرد توزيع جديد للسلطات، بين المركز والجهات. فالانتمية الجهوية لن تكون متكافئة وذات طابع وطني، إلا إذا قامت على تلازم استثمار كل جهة لمؤهلاتها، على الوجه الأمثل، مع إيجاد آليات ناجعة للتضامن، المجدد للتكامل والتلاحم بين المناطق، في مغرب موحد.

ثالثاً: اعتماد التناسق والتوازن في الصلاحيات والإمكانات، وتفادي تداخل الاختصاصات أو تضاربها، بين مختلف الجماعات المحلية والسلطات والمؤسسات.

رابعاً: انتهاز اللاتمرکز الواسع، الذي لن تستقيم الجهوية بدون تفعيله، في نطاق حكمة ترابية ناجعة، قائمة على التناسق والتفاعل.

حضرات السيدات والسادة؛

إننا نتوخى من هذا الورش المؤسس بلوغ أهداف جوهرية. وفي مقدمتها إيجاد جهات قائمة الذات، وقابلة للاستمرار، من خلال بلورة معايير عقلانية وواقعية، لمنظومة جهوية جديدة.

ويأتي في المقام الثاني، انبثاق مجالس ديمقراطية، لها من الصلاحيات والموارد، ما يمكنها من النهوض بالانتمية الجهوية المندمجة. فجهات مغرب الحکامة الترابية الجيدة، لا نريدها جهازاً صورياً أو بيروقراطياً؛ وإنما مجالس تمثيلية للنخب المؤهلة، لحسن تدبير شؤون مناطقها.

ويظل في صلب أهدافنا الأساسية، جعل أقاليمنا الجنوبية المسترجعة في صدارة الجهوية المتقدمة. فالمغرب لا يمكن أن يبقى مكتوف اليدين، أمام عرقلة خصوم وحدتنا الترابية، للمسار الأممي لإيجاد حل سياسي وتوافقي، للنزاع المفتعل حولها، على أساس مبادرتنا للحكم الذاتي، الخاصة بالصحراء المغربية.

وإذ نؤكد أن هذه المبادرة، ذات المصداقية الأممية، تظل مطروحة للتفاوض الجاد، لبلوغ التسوية الواقعية والنهائية، فإننا سنمضي قدماً في تجسيد عزمنا القوي، على تمكين أبناء وسكان صحرائنا المغربية الأوفياء، من التدبير الواسع لشؤونهم المحلية. وذلك ضمن جهوية متقدمة، سنتولى تفعيلها، بإرادة سيادية وطنية.

حضرات السيدات والسادة؛

إننا نتنظر من الجميع التحلي بالتعبئة القوية، واستشعار الرهانات الاستراتيجية للورش المصيري للجهوية الموسعة، الذي نعتبره محكاً لإنجاح الإصلاحات الهيكلية الكبرى، التي نقودها.

ومن هنا نحث اللجنة على الانكباب الجاد على الإشكالات الحقيقية المطروحة، في تضافر الجهود، والاجتهاد الخلاق، لتقديم مقترحات عملية وقابلة للتطبيق. ويظل طموحنا الوطني، الارتقاء من جهوية ناشئة، إلى جهوية متقدمة، ذات جوهر ديمقراطي وتتموي.

وإذ نعرب لهذه اللجنة عن دعمنا، ومتابعتنا لأعمالها، نوجه الحكومة وكافة السلطات، للتعاون معها، ومدها بالوسائل اللازمة، للقيام بمهامها.

والله تعالى نسأل أن يوفقنا جميعا، لتحقيق ما نتوخاه من جعل الجهوية الموسعة، عماد الصرح المؤسسي للدولة المغربية، التي نحرص على ترسيخها كدولة عصرية للقانون والمؤسسات، وللحكمة الجيدة. وذلك في تالازم وثيق بين صيانة حقوق الوطن في وحدته وحوزته وسيادته؛ وحقوق كل المغاربة، في المواطنة المسؤولة، والكرامة الموفورة، ضمن مغرب موحد ومتضامن، آمن ومتقدم.

«والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

ج - الإصلاح الدستوري

الخطاب الملكي السامي المتعلق بالإعلان عن إجراء تعديل دستوري

الرباط - 9 مارس 2011

«الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه».

شعبي العزيز؛

أخاطبك اليوم، بشأن الشروع في المرحلة الموالية، من مسار الجهوية المتقدمة، بما تنطوي عليه من تطوير لنموذجنا الديمقراطي التتموي المتميز، وما تقتضيه من مراجعة دستورية عميقة، نعتبرها عمادا لما نعتزم إطلاقه من إصلاحات جديدة شاملة، في تجاوب دائم مع كل مكونات الأمة.

ونود في البداية، الإشادة بالمضامين الوجيهة لتقرير اللجنة الاستشارية للجهوية، التي كلفناها، منذ ثالث يناير من السنة الماضية، بإعداد تصور عام لنموذج مغربي للجهوية المتقدمة؛ منوهين بالعمل الجاد، الذي قامت به، رئاسة وأعضاء، وبالمساهمة البناءة للهيئات الحزبية والنقابية والجمعوية، في هذا الورش المؤسس.

وتفعيلا لما أعلننا عنه في خطاب 20 غشت 2010، بمناسبة ذكرى ثورة الملك والشعب، ندعو الجميع للانخراط في مواصلة إنضاج ما جاء في هذا التصور العام، في نطاق نقاش وطني واسع وبناء.

لقد اقترحت اللجنة، في نطاق التدرج، إمكانية إقامة الجهوية المتقدمة بقانون، في الإطار المؤسسي الحالي، وذلك في أفق إنضاج ظروف دسترتها.

بيد أننا نعتبر أن المغرب، بما حققه من تطور ديمقراطي، مؤهل للشروع في تكريسها دستوريا.

وقد ارتأينا الأخذ بهذا الخيار المقدم، حرصا على انبثاق الجهوية الموسعة، من الإرادة الشعبية المباشرة، المعبر عنها باستفتاء دستوري.

لقد قررنا، في نطاق الإصلاح المؤسسي الشامل، الذي عملنا على توفير مقوماته، منذ اعتلائنا العرش، أن يقوم التكريس الدستوري للجهوية، على توجهات أساسية، من بينها:

- تخويل الجهة المكانة الجديدة بها في الدستور، ضمن الجماعات الترابية، وذلك في نطاق وحدة الدولة والوطن والتراب، ومتطلبات التوازن، والتضامن الوطني مع الجهات، وفيما بينها؛
- التتصيص على انتخاب المجالس الجهوية بالاقتراع العام المباشر، وعلى التدبير الديمقراطي لشؤونها.

- تخويل رؤساء المجالس الجهوية سلطة تنفيذ مقرراتها، بدل العمال والولاة؛
- تعزيز مشاركة المرأة في تدبير الشأن الجهوي خاصة، وفي الحقوق السياسية عامة؛ وذلك بالتصيص القانوني على تيسير ولوجها للمهام الانتخابية؛
- إعادة النظر في تركيبة وصلاحيات مجلس المستشارين، في اتجاه تكريس تمثيليته الترابية للجهات.

وفي نطاق عقلنة عمل المؤسسات، فإن تمثيلية الهيئات النقابية والمهنية، تظل مكفولة بعدة مؤسسات، وعلى رأسها المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ويظل هدفنا الأسمى إرساء دعائم جهوية مغربية، بكافة مناطق المملكة، وفي صدارتها أقاليم الصحراء المغربية. جهوية قائمة على حكمة جيدة، تكفل توزيعا منصفا وجديدا، ليس فقط للاختصاصات، وإنما أيضا للإمكانات بين المركز والجهات.

ذلك أننا لا نريد جهوية بسرعتين: جهات محظوظة، تتوفر على الموارد الكافية لتقدمها، وجهات محتاجة، تفتقر لشروط التنمية.

شعبي العزيز؛

حرصا منا على إعطاء الجهوية كل مقومات النجاعة؛ فقد ارتأينا إدراجها في إطار إصلاح دستوري شامل، يهدف إلى تحديث وتأهيل هياكل الدولة.

أجل، لقد حقق المغرب مكاسب وطنية كبرى، بفضل ما أقدمنا عليه من إرساء مفهوم متجدد للسلطة، ومن إصلاحات وأوراش سياسية وتنموية عميقة، ومصالحات تاريخية رائدة، رسخنا من خلالها ممارسة سياسية ومؤسسية، صارت متقدمة، بالنسبة لما يتيح الإطار الدستوري الحالي.

كما أن إدراكنا العميق لجسامة التحديات، ولشروعية التطلعات، ولضرورة تحصين المكتسبات، وتقويم الاختلالات، لا يعادله إلا التزامنا الراسخ بإعطاء دفعة قوية لدينامية الإصلاح العميق، جوهرها منظومة دستورية ديمقراطية.

ولنا في قدسية ثوابتنا، التي هي محط إجماع وطني، وهي الإسلام كدين للدولة، الضامنة لحرية ممارسة الشعائر الدينية، وإمارة المؤمنين، والنظام الملكي، والوحدة الوطنية والترابية، والخيار الديمقراطي، الضمان القوي، والأساس المتين، لتوافق تاريخي، يشكل ميثاقا جديدا بين العرش والشعب.

ومن هذا المنطلق المرجعي الثابت، قررنا إجراء تعديل دستوري شامل، يستند على سبعة مرتكزات أساسية:

- أولا: التكريس الدستوري للطابع التعددي للهوية المغربية الموحدة، الغنية بتنوع

روافدها، وفي صلبها الأمازيغية، كرسيد لجميع المغاربة؛

- **ثانيا:** ترسيخ دولة الحق والمؤسسات، وتوسيع مجال الحريات الفردية والجماعية، وضمان ممارستها، وتعزيز منظومة حقوق الإنسان، بكل أبعادها، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتنمية، والثقافية والبيئية، ولاسيما بدسترة التوصيات الوجيهة لهيأة الإنصاف والمصالحة، والالتزامات الدولية للمغرب؛

- **ثالثا:** الارتقاء بالقضاء إلى سلطة مستقلة، وتعزيز صلاحيات المجلس الدستوري، توطيدا لسمو الدستور، وسيادة القانون، والمساواة أمامه؛

- **رابعا:** توطيد مبدأ فصل السلط وتوازنها، وتعميق ديمقراطية وتحديث المؤسسات وعقلنتها، من خلال:

❖ برلمان نابع من انتخابات حرة ونزيهة، يتبوأ فيه مجلس النواب مكانة الصدارة، مع توسيع مجال القانون، وتخويله اختصاصات جديدة، كقيلة بنهوضه بمهامه التمثيلية والتشريعية والرقابية.

❖ حكومة منتخبة بانبثاقها عن الإرادة الشعبية، المعبر عنها من خلال صناديق الاقتراع، وتحظى بثقة أغلبية مجلس النواب؛

❖ تكريس تعيين الوزير الأول من الحزب السياسي، الذي تصدر انتخابات مجلس النواب، وعلى أساس نتائجها؛

❖ تقوية مكانة الوزير الأول، كرئيس لسلطة تنفيذية فعلية، يتولى المسؤولية الكاملة على الحكومة والإدارة العمومية، وقيادة وتنفيذ البرنامج الحكومي؛

❖ دسترة مؤسسة مجلس الحكومة، وتوضيح اختصاصاته.

- **خامسا:** تعزيز الآليات الدستورية لتأطير المواطنين، بتقوية دور الأحزاب السياسية، في نطاق تعددية حقيقية، وتكريس مكانة المعارضة البرلمانية، والمجتمع المدني؛

- **سادسا:** تقوية آليات تخليق الحياة العامة، وربط ممارسة السلطة والمسؤولية العمومية بالمراقبة والمحاسبة؛

- **وسابعا:** دسترة هيآت الحكامة الجيدة، وحقوق الإنسان، وحماية الحريات.

شعبي العزيز؛

عملا بما رسخناه من انتهاج المقاربة التشاركية، في كل الإصلاحات الكبرى، فقد قررنا تكوين لجنة خاصة لمراجعة الدستور، راعينا في اختيار أعضائها، الكفاءة والتجرد والنزاهة.

وقد أسندنا رئاستها للسيد عبد اللطيف المنوني، لما هو مشهود له به من حكمة، ودراية

علمية عالية بالقانون الدستوري، وخبرة حقوقية واسعة؛ داعين مكونات اللجنة إلى الإصغاء والتشاور مع المنظمات الحزبية والنقابية، ومع الفعاليات الشبابية، والجمعية والفكرية والعلمية المؤهلة، وتلقي تصوراتها في هذا الشأن؛ على أن ترفع إلى نظرنا السامي نتائج أعمالها، في غضون شهر يونيو المقبل.

وإننا نتوخى من هذه التوجهات العامة، وضع إطار مرجعي، لعمل اللجنة. بيد أن ذلك لا يعفيها من الاجتهاد الخلاق، لاقتراح منظومة دستورية متقدمة لمغرب الحاضر والمستقبل.

وإلى أن يتم عرض مشروع الدستور الجديد على الاستفتاء الشعبي، وإقراره ودخوله حيز التنفيذ، وإقامة المؤسسات المنبثقة عنه، فإن المؤسسات القائمة، ستواصل ممارسة مهامها، في إطار مقتضيات الدستور الحالي.

وفي هذا السياق، ندعو إلى التعبئة الجماعية، لإنجاح هذا الورش الدستوري الكبير، بثقة وإقدام، وإرادة والتزام؛ وجعل المصالح العليا للوطن فوق كل اعتبار.

كما نعرب عن اعتزازنا بما يتحلى به شعبنا الوفي، بكل فئاته وجهاته، وأحزابه ونقاباته الجادة، وشبابه الطموح، من روح وطنية عالية؛ متطلعين إلى أن يشمل النقاش الوطني الموسع، القضايا المصيرية للوطن والمواطنين.

وإن إطلاقنا اليوم، لورش الإصلاح الدستوري، يعد خطوة أساسية، في مسار ترسيخ نموذجنا الديمقراطي التنموي المتميز، سنعمل على تعزيزها بمواصلة النهوض بالإصلاح الشامل، السياسي والاقتصادي والتنموي، والاجتماعي والثقافي؛ في حرص على قيام كل المؤسسات والهيآت بالدور المنوط بها، على الوجه الأكمل، والتزام بالحكمة الجيدة، وترسيخ العدالة الاجتماعية، وتعزيز مقومات المواطنة الكريمة.

«إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت، وما توفيقي إلا بالله، عليه توكلت وإليه أنيب». صدق الله العظيم.

«والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

الخطاب الملكي السامي بمناسبة حفل تنصيب اللجنة الاستشارية لمراجعة الدستور

الرباط - 10 مارس 2011

«الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.»

حضرات السيدات والسادة؛

تفعيلاً لما أعلنّا عنه البارحة، في خطابنا الموجه للأمة، ها نحن اليوم، نتولى تنصيب اللجنة الاستشارية لمراجعة الدستور.

إنها لحظة قوية، تقتضي من الجميع، استحضار جسامته المسؤولية التاريخية، في بلورة مشروع دستور متقدم؛ في استلهام لروح الإطار المرجعي، الذي أكدنا على ثوابته الوطنية، ومرتكزاته الديمقراطية.

وإننا ندعو اللجنة، لاعتماد منهجية الإصغاء والتشاور، مع جميع الهيئات والفعاليات المؤهلة، بدون استثناء؛ والاجتهاد الخلاق، لاقتراح نسق مؤسسي مضبوط، يقوم على التحديد الواضح لسلطات المؤسسات الدستورية، بما يجعل كلا منها يتحمل مسؤوليته كاملة، في مناخ سياسي سليم.

وبالنظر لما نوليّه من أهمية خاصة، لانخراط الأحزاب السياسية، في حسن بلورة وتفعيل حكمة دستورية جيدة، فقد ارتأينا ألا يقتصر دورها على تقديم تصورات أمام لجنّتكم الموقرة، وإنما أن تكون مشاركتها موصولة في هذا الإصلاح الهيكلي، من بدايته إلى نهايته.

لذا قررنا إحداث آلية سياسية، مهمتها المتابعة والتشاور، وتبادل الرأي، بشأن الإصلاح المقترح، تضم بصفة خاصة، رؤساء الهيئات السياسية والنقابية، ورؤساء لجنّتكم.

وقد أسندنا رئاسة هذه الآلية إلى مستشارنا محمد معتصم.

وتظل الكلمة الأولى والأخيرة، بشأن مشروع الدستور، للشعب المغربي، الذي سيعبر عنها مباشرة، عبر استفتاء حر ونزيه؛ هدفنا الجماعي الارتقاء بالمغرب إلى عهد دستوري ديمقراطي جديد، يعزز دولة الحق والمؤسسات، والمواطنة والكرامة، والوحدة والسيادة. والله ولي التوفيق.

«والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.»

الخطاب الملكي السامي حول مشروع الدستور الجديد

الرباط - 17 يونيو 2011

«الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه» .

شعبي العزيز؛

أخاطبك اليوم، لنجدد العهد المشترك بيننا بدستور جديد، يشكل تحولا تاريخيا حاسما، في مسار استكمال بناء دولة الحق والمؤسسات الديمقراطية، وترسيخ مبادئ وآليات الحكامة الجيدة، وتوفير المواطنة الكريمة، والعدالة الاجتماعية.

وهو المسار الطموح الذي أطلقناه، منذ اعتلائنا العرش، في تجاوب عميق مع كل القوى الحية للأمة. وبفضله تمكنا، بعد ثلاثة أشهر، من إطلاق مسار المراجعة الدستورية، من بلورة ميثاق دستوري ديمقراطي جديد، يركز على الإطار المرجعي المتقدم لخطابنا التاريخي، لتاسع مارس الأخير، الذي حظي بالإجماع الوطني، والمقترحات الوجيهة للهيئات السياسية والنقابية، والجمعية والشبابية، وكذا الاجتهاد الخلاق للجنة الاستشارية، والعمل البناء للآلية السياسية، اللتين أحدثتهما لهذه الغاية.

ونود التتويه بالإسهام الديمقراطي للجميع، الذي مكنا، بفضل هذه المقاربة التشاركية، من الارتقاء بمراجعة الدستور الحالي، إلى وضع دستور جديد، يتفرد بثلاث مميزات، في منهجية إعداد، وفي شكله، وفي مضمونه.

فمن حيث المنهجية، حرصنا، ولأول مرة في تاريخ بلادنا، على أن يكون الدستور من صنع المغاربة، ولأجل جميع المغاربة.

وأما من حيث الشكل، فلأنه قائم على هندسة جديدة، همت كل أبوابه، من الديباجة، كجزء لا يتجزأ من الدستور، إلى آخر فصوله، التي ارتفع عددها من 108 إلى 180 فصلا.

وأما من حيث المضمون، فهو يؤسس لنموذج دستوري مغربي متميز، قائم على دعامتين متكاملتين :

وتتمثل الدعامة الأولى، في التشبث بالثوابت الراسخة للأمة المغربية، التي نحن على استمرارها مؤتمنون ; وذلك ضمن دولة إسلامية، يتولى فيها الملك، أمير المؤمنين، حماية الملة والدين، وضمن حرية ممارسة الشعائر الدينية.

كما يكرس المشروع مكانة بلادنا، كجزء من المغرب الكبير، والتزامها ببناء اتحاد، وبتوطيد علاقات الأخوة العربية والإسلامية، والتضامن الإفريقي، وتوسيع وتنويع علاقات التعاون والشاركة مع جوارها الأوروبي والمتوسطي، ومع مختلف بلدان العالم. دولة عصرية متشبثة

بالمواثيق الأممية، وفاعلة ضمن المجموعة الدولية.

وأما الدعامة الثانية، فتتجلى في تكريس مقومات وآليات الطابع البرلماني للنظام السياسي المغربي، في أسسه القائمة على مبادئ سيادة الأمة، وسمو الدستور، كمصدر لجميع السلطات، وربط المسؤولية بالمحاسبة، وذلك في إطار نسق دستوري فعال ومعتدل، جوهره فصل السلط، واستقلالها وتوازنها، وغايته المثلى حرية وكرامة المواطن.

ومن معالم فصل السلط، وتوضيح صلاحياتها، تقسيم الفصل 19 في الدستور الحالي، إلى فصلين اثنين :

فصل مستقل يتعلق بالصلاحيات الدينية الحصرية للملك، أمير المؤمنين، رئيس المجلس العلمي الأعلى، الذي تم الارتقاء به إلى مؤسسة دستورية.

وفصل آخر يحدد مكانة الملك كرئيس للدولة، وممثلها الأسمى، ورمز وحدة الأمة، والضامن لدوام الدولة واستمرارها، وللاستقلال المملكة وسيادتها، ووحدتها الترابية، والموجه الأمين والحكم الأسمى، المؤتمن على الخيار الديمقراطي، وعلى حسن سير المؤسسات الدستورية، والذي يعلو فوق كل انتماء.

ويمارس الملك مهامه السيادية والضمانية والتحكيمية، الواردة في هذا الفصل، استنادا إلى مقتضيات فصول أخرى، منصوص عليها صراحة في الدستور علما بأن التشريع يظل اختصاصا حصريا للبرلمان.

شعبي العزيز؛

إن المشروع الرسمي للدستور، يعد أكثر من قانون أسمى للمملكة، وإنما نعتبره الأساس المتين للنموذج الديمقراطي التتموي المغربي المتميز بل وتعاقدا تاريخيا جديدا بين العرش والشعب. وهو ما يتجلى في المحاور العشرة الأساسية التالية:

المحور الأول: التكريس الدستوري للملكية المواطنة والملك المواطن، وذلك من خلال:

- التنصيب على أن شخص الملك لا تنتهك حرمة، وعلى الاحترام والتوقير الواجب له، كملك، أمير للمؤمنين، ورئيس للدولة.
- تحديد بلوغ الملك سن الرشد في 18 سنة، عوض 16 سنة، إسوة بكافة إخوانه وأخواته المغاربة.
- تخويل رئاسة مجلس الوصاية، لرئيس المحكمة الدستورية، باعتبارها مسؤولة عن احترام الدستور. وهو ما يشكل جوهر مهام هذا المجلس، وكذا جعل تركيبته، تضم كافة السلطات الدستورية، وذلك بإضافة عضوية كل من رئيس الحكومة، والرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية، فضلا عن الارتقاء بتمثيلية العلماء به، من خلال عضوية الأمين العام للمجلس العلمي الأعلى.

المحور الثاني: دسترة الأمازيغية كلغة رسمية للمملكة، إلى جانب اللغة العربية: فعلى أساس التلاحم بين مكونات الهوية الوطنية الموحدة، الغنية بتعدد روافدها، العربية -الإسلامية، والأمازيغية، والصحراوية الإفريقية، والأندلسية، والعبرية والمتوسطية، فإن مشروع الدستور يكرس اللغة العربية لغة رسمية للمملكة، وينص على تعهد الدولة بحمايتها والنهوض بها.

كما ينص على دسترة الأمازيغية كلغة رسمية أيضا، ضمن مبادرة رائدة، تعد تنويعا لمسار إعادة الاعتبار للأمازيغية، كرسيد لجميع المغاربة، على أن يتم تفعيل ترسيمها ضمن مسار متدرج، بقانون تنظيمي، يحدد كفاءات إدماجها في التعليم، وفي القطاعات ذات الأولوية في الحياة العامة. وبموازاة ذلك، ينص المشروع على النهوض بكافة التعبيرات اللغوية والثقافية المغربية، وفي مقدمتها الحسانية، كثقافة أصيلة لأقاليمنا الصحراوية العزيزة.

وتجسيدا لحرصنا على تأهيل شبابنا ومواردنا البشرية، للانخراط في مجتمع المعرفة والعولمة، وامتلاك ناصية العلوم والتقنيات، تم التنصيص على ضرورة الانفتاح على تعلم اللغات العالمية الأكثر تداولاً وإتقانها، وكل ذلك، في إطار استراتيجية متناسقة، موطدة للوحدة الوطنية، يسهر على تفعيلها مجلس أعلى، مهمته النهوض بالثقافة المغربية، وباللغات الوطنية والرسمية، وعقلنة مؤسساتها وتفعيلها، بما في ذلك المؤسسة المكلفة بتطوير اللغة العربية.

المحور الثالث: دسترة كافة حقوق الإنسان، كما هو متعارف عليها عالميا، بكل آليات حمايتها وضمان ممارستها. وهو ما سيجعل من الدستور المغربي، دستورا لحقوق الإنسان، وميثاقا لحقوق وواجبات المواطن.

وفي هذا الصدد، تمت دسترة سمو المواثيق الدولية، كما صادق عليها المغرب، على التشريعات الوطنية، ومساواة الرجل والمرأة في الحقوق المدنية، وذلك في نطاق احترام أحكام الدستور، وقوانين المملكة، المستمدة من الدين الإسلامي، وكذا تكريس المساواة بينهما، في كافة الحقوق السياسية والاقتصادية، والاجتماعية والثقافية والبيئية، وإحداث آلية للنهوض بالمنصفة بين الرجل والمرأة.

كما يكرس المشروع كافة حقوق الإنسان، بما فيها قرينة البراءة، وضمان شروط المحاكمة العادلة، وتجريم التعذيب، والاختفاء القسري، والاعتقال التعسفي، وكل أشكال التمييز والممارسات المهينة للكرامة الإنسانية، وكذا ضمان حرية التعبير والرأي، والحق في الولوج إلى المعلومات، وحق تقديم العرائض، وفق ضوابط يحددها قانون تنظيمي.

وقد تم تعزيز الضمانات الدستورية لحقوق الطبقة العاملة، وللعدالة الاجتماعية، والتضامن الوطني، وتكريس ضمان حرية المبادرة الخاصة، ودولة القانون في مجال الأعمال.

المحور الرابع: الانبثاق الديمقراطي للسلطة التنفيذية، بقيادة رئيس الحكومة: وفي هذا الصدد، سيتم الارتقاء بالمكانة الدستورية «لوزير الأول» إلى «رئيس للحكومة»، وللجهاز التنفيذي، الذي يتم تعيينه من الحزب الذي تصدر انتخابات مجلس النواب، تجسيدا لانبثاق الحكومة عن الاقتراع العام المباشر.

وتكريسا للمسؤولية الكاملة لرئيس الحكومة على أعضائها، فإن الدستور يخوله صلاحية اقتراحهم، وإنهاء مهامهم، وقيادة وتنسيق العمل الحكومي، والإشراف على الإدارة العمومية، حيث تم تخويله صلاحية التعيين، بمرسوم، في المناصب المدنية، وفقا لقانون تنظيمي، يحدد مبادئ وتكافؤ الفرص بالنسبة لكافة المغاربة في ولوج الوظائف العمومية، على أساس الاستحقاق والشفافية، وضوابط دقيقة.

ولرئيس الحكومة كذلك أن يقترح على الملك بمبادرة من الوزراء المعنيين، التعيين في المجلس الوزاري، في بعض الوظائف العمومية العليا، كالولاة والعمال والسفراء، والمسؤولين عن الإدارات العمومية الأمنية الداخلية، علما بأن التعيين في الوظائف العسكرية، يظل اختصاصا حصريا وسياديا للملك، القائد الأعلى، ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية.

كما يخول المشروع لرئيس الحكومة صلاحية حل مجلس النواب، ويكرس استشارة الملك له قبل إعلان حالة الاستثناء، وحل البرلمان، ويحدد ضوابط كل حالة، ضمانا لفصل السلط وتوازنها وتعاونها.

ولتمكين الحكومة من أساس دستوري، لممارسة مسؤولياتها التنظيمية والتنفيذية، تمت دسترة مجلس الحكومة، وتحديد وتوضيح اختصاصاته، في انسجام وتكامل وتمايز مع مجلس الوزراء.

فالمجلس الوزاري ينعقد برئاسة الملك، بمبادرة منه، أو بطلب من رئيس الحكومة، الذي يشارك في أشغاله بحضور الوزراء فقط. وللملك أن يفوض رئاسته، على أساس جدول أعمال محدد، لرئيس الحكومة، تعزيزا لسلطته التنفيذية. أما مجلس الحكومة، فينعقد برئاسة رئيسها، وبمبادرة منه، وبتركيبة تشمل كافة أعضائها.

وعلى صعيد الاختصاصات، فإن تمايزهما يتجلى في تخويل مجلس الحكومة، صلاحيات تنفيذية واسعة، ذاتية تقريرية، وأخرى تداولية، تحال على المجلس الوزاري لبيت فيها، ضمن ما تم الاحتفاظ له به، من صلاحيات استراتيجية وتحكيمية، وتوجيهية ; بما فيها الحرص على التوازنات الماكرو-اقتصادية والمالية، التي صارت قاعدة دستورية.

المحور الخامس: قيام سلطة برلمانية، تمارس اختصاصات تشريعية ورقابية واسعة؛ إذ يكرس مشروع الدستور سمو مكانة مجلس النواب، بتخويله الكلمة الفصل في المصادقة على النصوص التشريعية، وتعزيز اختصاصاته في مراقبة الحكومة، ولا سيما بتكريس مسؤولية الحكومة الحصرية أمامه. كما تم حكر سلطة التشريع، وسن كل القوانين على البرلمان، وتوسيع مجال القانون، ليرتفع من 30 مجالا حاليا، إلى أكثر من 60 في الدستور المقترح.

وحرصا على تخليق العمل البرلماني، ينص المشروع على دسترة منع الترحال البرلماني، وحصر الحصانة البرلمانية في التعبير عن الرأي فقط، وعدم شمولها لجنح وجرائم الحق العام. كما تم التنصيص على حذف المحكمة العليا، الخاصة بالوزراء، تكريسا لمساواتهم، مع المواطنين أمام القانون والقضاء.

أما بالنسبة لمجلس المستشارين، وحرصا على عقلنة تركيبته، فإن الدستور المقترح ينص على أن يتراوح عدد أعضائه بين 90 و120 عضوا.

وفي هذا الصدد، واستجابة للملتمس المرفوع إلينا من طرف المركزيات النقابية، والمدعوم من قبل الأحزاب السياسية، بشأن تمثيلية النقابات في الغرفة الثانية، فقد قررنا، في إطار مهامنا التحكيمية، تضمين المشروع تمثيلية نقابية مناسبة، وكذا للهيئات المهنية والمقاوالاتية الأكثر تمثيلية. وهو قرار نابع من جوهر نظام الملكية المغربية الاجتماعية، ومن مذهبنا في الحكم، القائم على جعل النهوض بالأحوال الاجتماعية لمواطنينا، في صلب انشغالاتنا، سياسيا وميدانيا.

أما فيما يتعلق بمواطنينا المقيمين بالخارج، فإنه سيتم تخويلهم تمثيلية برلمانية، متى نضجت الصيغة الديمقراطية لذلك، علما بأنهم يتمتعون بحق الانتخاب في مجلسي البرلمان.

المحور السادس: تخويل المعارضة البرلمانية نظاما خاصا وآليات ناجعة، تعزيزا لدورها ومكانتها في إثراء العمل البرلماني، تشريعا ومراقبة، حيث تم تمكينها من حق التمثيل النسبي في كافة أجهزة البرلمان.

كما تم التنصيص على تقديم رئيس الحكومة لعرض مرحلي حول العمل الحكومي، وإجابته على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة، وكذا تخفيض النصاب القانوني لتقديم ملتمس الرقابة، وتكوين لجان التقصي، وإحالة مشاريع القوانين على المحكمة الدستورية، وكذا تمكين اللجان البرلمانية من صلاحية مساءلة المسؤولين عن الإدارات والمؤسسات العمومية، تحت مسؤولية الوزراء المعنيين.

المحور السابع: ترسيخ سلطة قضائية مستقلة عن السلطتين التنفيذية والتشريعية، تكريسا لاستقلال القضاء، الذي نحن له ضامنون، وذلك بالنص صراحة في مشروع الدستور الجديد، على أن النطق بالحكم إن كان يتم باسم الملك، فإنه يتعين أن يصدر بناء على القانون.

وصيانة لحرمة القضاء، فقد تمت دسترة تجريم كل تدخل للسلطة أو المال، أو أي شكل من أشكال التأثير، في شؤون القضاء.

كما تم إحداث «المجلس الأعلى للسلطة القضائية»، كمؤسسة دستورية يرأسها الملك، لتحل محل المجلس الأعلى للقضاء، وتمكينها من الاستقلال الإداري والمالي، وتخويل رئيس محكمة النقض، مهام الرئيس- المنتدب، بدل وزير العدل حاليا، تجسيذا لفصل السلط.

وبموازاة ذلك، تم تعزيز تركيبة المجلس الجديد، وذلك بالرفع من عدد ممثلي القضاة المنتخبين، ومن نسبة تمثيل المرأة القاضية، وبما يضمن انفتاحه، على عضوية شخصيات ومؤسسات ذات الصلة بحقوق الإنسان، والدفاع عن استقلال القضاء.

كما تم توسيع اختصاصات المجلس، لتشمل، علاوة على تدبير الحياة المهنية للقضاة، مهام التفتيش وإبداء الرأي في النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالقضاء وتقييم منظومته.

وتأكيداً لمبدأ سمو الدستور والقانون، تم الارتقاء بالمجلس الدستوري إلى «محكمة دستورية»، ذات اختصاصات واسعة، تشمل، علاوة على صلاحياته الحالية، مراقبة دستورية الاتفاقيات الدولية، والبت في المنازعات بين الدولة والجهات.

وتعزيزاً للديمقراطية المواطنة، تم تخويل هذه المحكمة صلاحية البت في دفعات المتقاضين بعدم دستورية قانون تبين للقضاء أن من شأنه المساس بالحقوق والحريات الدستورية.

المحور الثامن: دسترة بعض المؤسسات الأساسية، مع ترك المجال مفتوحاً لإحداث هيئات وآليات أخرى، لتعزيز المواطنة والمشاركة الديمقراطية، بنصوص تشريعية أو تنظيمية:

وهكذا، تمت دسترة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ومؤسسة الوسيط، ومجلس الجالية المغربية بالخارج، والهيئة العليا للاتصال السمعي- البصري، والمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، وتوسيع اختصاصات المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لتشمل القضايا البيئية.

كما تم تعزيز المكانة الدستورية للأحزاب السياسية، والهيئات النقابية والمهنية، ومنظمات المجتمع المدني، بتخصيص عدة فصول لكل منها.

وعملاً على تمكين الشباب، من فضاء مؤسسي للتعبير والنقاش، فقد حرصنا على إحداث مجلس للشباب والعمل الجمعوي، يشكل قوة اقتراحية، لتمكينهم من المساهمة، بروح الديمقراطية والمواطنة، في بناء مغرب الوحدة، والكرامة والعدالة الاجتماعية.

المحور التاسع: تعزيز آليات الحكامة الجيدة، وتخليق الحياة العامة، ومحاربة الفساد، بإحداث منظومة مؤسسية وطنية منسجمة ومتناسقة في هذا الشأن، وذلك من خلال تعزيز دور المجلس الأعلى والمجالس الجهوية للحسابات في مراقبة المال العام، وفي ترسيخ مبادئ الشفافية والمسؤولية والمحاسبة، وعدم الإفلات من العقاب، ودسترة مجلس المنافسة، والهيئة الوطنية للنزاهة ومحاربة الرشوة والوقاية منها.

ولكون الأمن بمفهومه الاستراتيجي الشامل، قد غدا تحدياً عالمياً، فقد حرصنا على تمكين بلادنا من آلية مؤسسية استشارية في شكل مجلس أعلى للأمن، تتولى رئاسته.

ويضم هذا المجلس في عضويته رؤساء السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، والوزراء والمسؤولين، والشخصيات المعنية.

كما يختص بتدبير القضايا الأمنية الاستراتيجية، الداخلية والخارجية، الهيكلية والطارئة، ويشكل قوة تقويمية واقتراحية لترسيخ الحكامة الأمنية الجيدة ببلادنا.

شعبي العزيز؛

إن منظورنا الشامل للديمقراطية الحققة، ومقومات الحكامة الجيدة، لا ينحصر في إعادة توزيع السلطات المركزية، بل يقوم على توزيع السلطات والموارد، بين المركز والجهات، وذلك

ضمن جهوية متقدمة، نعتبرها عماد الإصلاح العميق لهياكل الدولة وتحديثها.

وفي هذا المنظور، يندرج المحور العاشر، المتمثل في التكريس الدستوري للمغرب الموحد للجهات. مغرب يقوم على لامركزية واسعة، ذات جوهر ديمقراطي، في خدمة التنمية المندمجة، البشرية والمستدامة، وذلك في نطاق وحدة الدولة والوطن والتراب، ومبادئ التوازن، والتضامن الوطني والجهوي.

ولإبراز هذا الخيار الاستراتيجي في مشروع الدستور، فقد تم تخصيص باب للجماعات الترابية وللجهوية المتقدمة، على أساس الإطار المرجعي، الذي أعلنه، في خطابنا التاريخي لتاسع مارس، على أن يتولى قانون تنظيمي تحديد اختصاصات الدولة والجهات، وموارد وآليات وتنظيم الجهوية.

شعبي العزيز؛

إن أي دستور مهما بلغ من الكمال، فإنه ليس غاية في حد ذاته، وإنما هو وسيلة لقيام مؤسسات ديمقراطية، تتطلب إصلاحات وتأهيلًا سياسيًا ينهض بهما كل الفاعلين لتحقيق طموحنا الجماعي، ألا وهو النهوض بالتنمية وتوفير أسباب العيش الكريم للمواطنين.

ومن هذا المنطلق، فإن خديمك الأول، عندما سيقوم بواجبه الوطني، بالتصويت بقول نعم لمشروع الدستور الجديد، المعروض على الاستفتاء الشعبي، إنما لاقتناعي الراسخ بأن مشروع هذا الدستور يعتمد كل المؤسسات والمبادئ الديمقراطية والتنمية، وآليات الحكامة الجيدة، ولأنه يصون كرامة كل المغاربة وحقوقهم، في إطار المساواة وسمو القانون.

أجل، سأقول نعم لهذا المشروع، لاقتناعي بأنه بجوهره سيعطي دفعة قوية، لإيجاد حل نهائي للقضية العادلة لمغربية صحرائنا، على أساس مبادرتنا للحكم الذاتي. كما سيعزز الموقع الريادي للمغرب في محيطه الإقليمي، كدولة تتفرد بمسارها الديمقراطي الوحدوي المتميز.

وإني لأدعو الأحزاب السياسية، والمركزيات النقابية، ومنظمات المجتمع المدني، التي شاركت، بكل حرية والتزام، في صنع هذا الميثاق الدستوري المتقدم، من بدايته إلى نهايته، إلى العمل على تعبئة الشعب المغربي، ليس فقط من أجل التصويت لصالحه، بل بتفعيله، باعتباره خير وسيلة لتحقيق التطلع المشروع لشبابنا الواعي والمسؤول، بل لكل المغاربة، لتحقيق طموحنا الجماعي لتوطيد بناء مغرب الطمأنينة والوحدة والاستقرار، والديمقراطية والتنمية والازدهار، والعدالة والكرامة وسيادة القانون، ودولة المؤسسات.

وستجدني، شعبي الوفي، في طليعة العاملين على التفعيل الأمثل لهذا المشروع الدستوري المتقدم، الذي يوطد دعائم نظام ملكية دستورية، ديمقراطية برلمانية واجتماعية، بعد إقراره، بعون الله وتوفيقه، بالاستفتاء الشعبي، ليوم فاتح يوليوز القادم».

«قل هذه سبيلي أدعو إلى الله على بصيرة أنا ومن اتبعني». صدق الله العظيم.
«والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».



2 - الرسائل الملكية السامية المتعلقة بقضايا خاصة في مجال حقوق الإنسان



أ - حقوق الطفل

الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى الدورة الوطنية لبرلمان الطفل

الرباط - 25 ماي 2000

«الحمد لله وحده والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه».

حضرات السيدات والسادة؛

أطفالنا الأعزاء؛

يطيب لنا أن نتوجه إليكم في بداية هذا اللقاء الحضاري المتميز الذي نفتتح به الدورة الوطنية لبرلمان الطفل تحت الرئاسة الفعلية لشقيقتنا صاحبة السمو الملكي الأميرة الجليلة للا مريم رئيسة المرصد الوطني لحقوق الطفل لهنئكم أطفالنا الأعزاء ومن خلالكم أطفال بلدنا العزيز كافة بهذا الاهتمام الذي تحظون به.

كما نرحب بأتراككم الذين أتوا من بلدان شقيقة وصديقة، ونشكر الضيوف الكرام الذين لبوا دعوة المشاركة في هذا الحدث الوطني الذي يأتي بمناسبة اليوم الوطني للطفل، هذا اليوم الذي نريده أن يضل موعدا مباركا تلتئم فيه جميع الطاقات الحية على الصعيد المحلي والجهوي والوطني حول قضايا الطفل من أجل تدارس حصيلة الجهود التي تبذل ببلادنا وتقييم إيجابياتها وسلبياتها وبالتالي تحديد الأولويات لمسايرة العمل الجدي والمنسق الكفيل برفع التحديات، وذلكم سيرا على النهج القويم الذي خطه والدنا المنعم جلالة الحسن الثاني نور الله ضريحه وطيب ثراه، لقد كان رضوان الله عليه يحرص كل الحرص على جعل موضوع حماية الأطفال وضمان مستقبلهم وصيانة كرامتهم ضمن الاهتمامات الكبرى لبلادنا وكان سباقا للمصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، وجعله مرصدا وطنيا يعنى بمتابعة أعمال الاتفاقيات الأممية ذات الصلة حيث أسند رئاسته لصاحبة السمو الملكي الأميرة الجليلة للا مريم بالإضافة إلى النهضة الكبرى التي عرفها المجتمع المدني والتي يحق لنا أن نفتخر بها، وهي منجزات دالة على وعيه العميق أكرم الله مثواه بضرورة تضافر جهود الجميع للرفع من مستوى الطفولة.

أيها الجمع الكريم؛

على الرغم من تحقيق منجزات عظام في المجالات المرتبطة بحماية الطفل والنهوض بأوضاعه كالتربية والتعليم والصحة فإن مسيرة الرفع من مستوى الطفولة مازالت طويلة طالما أن تحديات بعض الظواهر الاجتماعية تؤثر سلبا على الجهود الكبير الذي نقوم به، وهي ظواهر غالبا ما يكون من ضحاياها فئات من أطفالنا وتتطلب معالجتها مزيدا من الاهتمام.

ولقد استبشرنا خيرا عندما بلغ إلى علمنا الشريف أن من بين المواضيع التي سيتم التداول حولها على امتداد أيام مؤتمركم الهام طبقا لتوصيات الأطفال والبرلمانيين موضوع « سوء

معاملة الأطفال واستغلالهم » لما تشكله هذه الظاهرة من خطورة، ولما تتأثر به من طرف المسؤولين والمهتمين من بالغ العناية.

وإننا إذ نعتبر هذا النوع من المعاملة والاستغلال وصمة عار لأي مجتمع لنهيب بالمؤتمرين من قطاعات حكومية وخبراء وجمعيات أن يتناولوا بالدرس مختلف القضايا المرتبطة بالموضوع لتحليل الأسباب وإيجاد الحلول الكفيلة بمحاربة جميع أشكال الاستغلال ووضع مشروع استراتيجية متكاملة تعتمد في تنفيذها على مساهمة الجميع في إطار منضبط وطرق عمل حديثة وبما ينسجم والقيم المثلى لرعاية الطفل التي تتفق والمقومات الدينية والقانونية والاجتماعية والأخلاقية والتنمية.

حضرات السيادات والسادة؛

أطفالنا الأعزاء؛

إننا نغير اهتماما خاصا لمؤسستكم هذه التي نريدها مدرسة للتربية على الديمقراطية وروح المواطنة والسلم وللتسامح، ويأتي اجتماعكم في مرحلة هامة وحاسمة خصوصا وأن بلادنا مقبلة على تقديم تقريرها الوطني أمام اللجنة الأممية المكلفة بمتابعة أعمال اتفاقية حقوق الطفل كما أن العالم أجمع يستعد على قدم وساق للقاء القمة العالمي للطفل وهو اللقاء الذي سيتم في غضون السنة المقبلة إن شاء الله والذي سيشكل منعطفًا تاريخيًا في مسيرة حقوق الطفل.

فعليكم وفقكم الله وسدد خطاكم أن تبذلوا جميع الجهود الممكنة والحثيثة والمنسقة واتخاذ التدابير اللازمة عمليا وتنظيميا من أجل أن يكون ذلكم التقرير الوطني في مستوى التوصيات التي تعقدون العزم على تقديمها حريصين على أن تكون مشاركة بلادنا في هذا اللقاء التاريخي مواكبة لتطلعاتنا حتى نقدم نموذجا آخر في هذا المجال تحتذيه بقية الدول.

وهكذا وسيرا على النهج القويم وحفاظا على الأمانة الملقاة على عاتقنا فلن ندخر أي جهد من أجل أن ينمو أطفالنا ويسعدون بالرعاية والوقاية والكرامة التي يستحقونها جاعلين من قضية الطفل أينما وجد أولوية وطنية وعاقدين العزم على إعادة المزيد من العناية لتوفير الظروف المناسبة لأطفالنا الأعزاء لتعليمهم وصحتهم وحسن تأهيلهم لخصوص رهانات المستقبل ورفع تحدياته وذلكم بفضل تضامن الجميع بدءا بالأسرة والمدرسة فالجماعة وسائر الأطراف المهمة والمعنية.

«وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون» صدق الله العظيم

«والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته»

الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى اللجنة الوطنية المكلفة بالتحضير للدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة لمتابعة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل

الرباط - 5 يناير 2001

«الحمد لله وحده والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه».

حضرات السيدات والسادة؛

يطيب لنا أن نفتتح الاجتماعات التمهيدية للجنة الوطنية التي كلفناها بتحضير مساهمة المغرب في الدورة الاستثنائية للأمم المتحدة حول الطفولة، معتبرين إسنادنا رئاستها الفعلية لشقيقنا العزيز صاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد، بمثابة دعم قوي لها، وتجسيدا لإرادتنا الحازمة في النهوض بالطفولة المغربية، وإبرازا للعناية البالغة التي نوليها لانكباب النخبة الخيرة المكونة لها على الإعداد الجيد للمشاركة الفاعلة للمغرب في القمة العالمية للطفل.

إن اجتماعكم هذا يشكل لحظة نوعية تأتلف فيها كافة الطاقات الوطنية الفاعلة في مجال الطفولة من أجل دراسة حصيلة الجهود التي تبذلها بلادنا في مجال النهوض بقضايا الطفولة في شتى مظاهرها، ورفع التحديات التي تطرحها هذه المهمة النبيلة، وفاء لروح والدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني قدس الله روحه الذي أعطى دفعة قوية لانخراط المملكة في المسعى الإنساني المتعلق بحماية الأطفال وضمان مستقبلهم وصيانة كرامتهم، حيث وقع بنفسه على الإعلان العالمي لحقوق الطفل في ثالث فبراير 1992، ووضع آلية وطنية لمتابعة تنفيذه بمبادرته بإحداث المرصد الوطني لحقوق الطفل الذي أسند رئاسته الفعلية لشقيقتنا الغالية صاحبة السمو الملكي الأميرة لالة مريم، مما مكن بلادنا من قطع خطوات هامة على درب تفعيل تلك الحقوق وتكريم الطفولة في انسجام تام بين تعاليم ديانتنا السمحة والتزاماتنا الدولية.

ولم نفتأ، منذ اعتلينا عرش المملكة، نبذل الجهد الحثيث لمواصلة هذه المسيرة الاجتماعية، وفق استراتيجية جديدة، انطلاقا من اقتناعنا بأن الطفولة المغربية تتدرج في صلب الاستثمار الحقيقي لمواردنا البشرية، وتأهيلها لخوض رهانات المستقبل، من خلال تسريع برنامج الرفع من عدد الأطفال المتدربين، والتقليص الملموس من نسبة وفياتهم بتأطير برنامج صحة الأم والطفل، والحث على تظافر مجهودات الحكومة والمجتمع المدني في هذا المجال، معززين سياستنا هاته بآليات ومؤسسات كفيلة بضمان الاستمرارية والفعالية على النهج القويم الذي رسمناه. فأنشأنا الوزارة المنتدبة لأوضاع المرأة وحماية الطفولة والأسرة وإدماج المعاقين، ودعمنا المرصد الوطني لحقوق الطفل كفضاء تلتقي فيه الجمعيات ومختلف القطاعات

الحكومية والخبراء لمتابعة تفعيل اتفاقات الأمم المتحدة في هذا الشأن، وجعلنا من برلمان الطفل مؤسسة قارة أردناها أن تكون مدرسة للتربية على الديمقراطية، وأنطنا رئاستها بشقيقتنا صاحبة السمو الملكي الأميرة الجليلة لالة مريم التي نأبى إلا أن ننوه هنا بما تبذله من جهود جعلت من المؤسسات التي تشرف عليها ذات دور طليعي في حماية طفولتنا والدفاع عن حقوقها والإصغاء لمطالبها، مشيدين أيضا بجميع الفعاليات التي ساهمت بإخلاص في إنجاح هذه المسيرة الاجتماعية.

حضرات السيدات والسادة؛

على الرغم من أهمية المكاسب التي حققتها بلادنا في مجال النهوض بوضعية الطفولة، فإن ما نصبوا إليه من جعل العشرية القادمة مرحلة فاصلة تنتقل فيها الفئات المستضعفة من طفولتنا إلى وضعية تنعم فيها بما نريده لها من تكريم وتمتع بكامل حقوقها، كل ذلك رهين بوضع استراتيجية وطنية تساهم في بلورتها كل القوى الحية للأمة. لذلك نهيب ببلجنتكم الوطنية أن تحدد أهدافها وأولوياتها وأن تعبئ الإمكانيات المتاحة لتفعيلها، جاعلة في صلب اهتماماتها العناية بالأسرة كنواة أساسية وطبيعية لنمو الطفل، وتقوية دور المدرسة والعناية بتمدرس الفتاة في العالم القروي، والاهتمام بصحة الطفل تعزيزا للمكانة المتميزة لبلدنا في مجال التلقيح ضد الأمراض الفتاكة. وكذا مكافحة جميع أشكال سوء المعاملة والاستغلال المشين والنهوض بأوضاع ذوي الاحتياجات الخاصة كالمعاقين والعناية بفئة اليافعين منهم عن طريق التأهيل المهني وكذا بالجانحين، وذلك بإيجاد فضاء خاص بهم، وجعل المراكز الإصلاحية فضاءات تربوية وتأهيلية وعلاجية لإعادة إدماجهم اجتماعيا. كما أننا نحث حكومتنا على مضاعفة جهودها، وتنسيق تدخلاتها القطاعية وطنيا وجهويا، وتدعيم مبادرات تعاونها وشراكتها مع الجماعات المحلية وفعاليات المجتمع المدني، من أجل تفعيل الأمثل لهذه الاستراتيجية، داعين إياها أن تعمل بالموازاة مع ذلك على التعجيل بملائمة التشريع الوطني مع الاتفاقية الدولية المتعلقة بحقوق الطفل، مؤكدين عزمنا الراسخ على توفير كل الشروط الضامنة لالتزامنا بها والمضي إلى الأمام برفع كل التحديات والاكراهات.

وحتى نتمكن من تقديم نموذج خلاق ومتميز في مجال المساهمة الديمقراطية لأطفالنا في وضع وتنفيذ معالم هذه الاستراتيجية، فإننا ندعو اللجنة الوطنية إلى إشراكهم الواسع في بلورتها وفي مختلف الأنشطة الميدانية التي يتعين عليها تنظيمها للاحتفاء بالعشرية الأولى لحقوق الطفل.

وإننا مستبشرون خيرا بما يعرفه مجتمعنا من تعبئة جديدة في ضل قيادتنا وتوجهنا الاجتماعي، موقنين بأن هذه التجاوب الذي يبديه شعبنا الوفي مع توجهنا سيعطي ثماره في النهوض بطفولتنا وفي تحريرها من الأمية والحرمان والتهميش.

فعليكم-رعاكم الله-أن تجعلوا من مشاركة المغرب في الدورة الأممية المقبلة الخاصة بالطفولة مشاركة معبرة بصدق عن الأهمية البالغة التي تحظى بها طفولتنا في مشروعنا الاجتماعي الديمقراطي التنموي، وفي مستوى الجهود والمبادرات التي تقدمها بلادنا في هذا المجال،

سواء من طرف الحكومة أو من فعاليات المجتمع المدني، مؤكدة للدور الفاعل للمملكة المغربية كقوة اقتراحية رائدة يشهد بها الجميع.

أعانكم الله ووفقنا جميعا لما فيه خير تكريم أطفال وطننا العزيز بكامل حقوقهم وإعدادهم للنهوض بواجباتهم.

«والسلام عليكم ورحمة الله».

الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المشاركين في المنتدى الإقليمي العربي لمنظمات المجتمع المدني حول الطفولة

الرباط - 15 فبراير 2001

«الحمد لله وحده والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه».

حضرات السيدات والسادة؛

إننا لسعداء بأن يحتضن المغرب اجتماع المنتدى الإقليمي العربي لمنظمات المجتمع المدني المعنية بقضايا الطفولة لتدارس أوضاع الطفل العربي وتقويم ودعم الجهود التي بذلت في سبيل معالجة إشكاليات تنمية قدراته وتربيته وممارسة حقوقه، مرحبين بجميع ممثلي المنظمات والشخصيات المرموقة المشاركين في هذا المنتدى، اعتبارا لكون ملتقاكم يعد محطة أساسية لبلورة مساهمة عربية فعالة في القمة الأممية للطفل، وتقديرا لما أصبح لمنظمات المجتمع المدني من دور طلائعي في صنع السياسات الوطنية والدولية، مشيدين بروح التعاون المخلص التي أبداه من أجل عقد هذا المنتدى كل من المجلس العربي للطفولة والتنمية والمكتب الإقليمي لمنظمة اليونيسيف والمعهد العربي لحقوق الإنسان والمرصد الوطني لحقوق الطفل بالمغرب.

حضرات السيدات والسادة؛

إن السياق العالمي الذي ينعقد فيه هذا المنتدى يتميز بتكثيف الجهود الدولية في سبيل دعم حقوق الإنسان وترسيخ كرامته انطلاقا من تطبيق الأوفاق والمعاهدات الدولية المصادق عليها في هذا الشأن، ولا سيما ما يتعلق منها بحقوق المرأة والطفل المترابطين عضويا بحكم أن الرعاية الموصولة لاستكمال نضج الطفل وتأهيله لممارسة ما ينتظر منه من إبداع وعطاء رهينان بالنهوض بحقوق المرأة وادماجها في التنمية.

ولا شك أنكم تشاطروننا الاعتقاد بأن تحقيق ما نتوخاه من أهداف نبيلة يتطلب منا تعبئة جهودنا، دوليا وعربيا ووطنيا، من أجل تحرير الطفولة من كل العوائق التي تحيط بها، وحمايتها من المخاطر التي تتهددها، كالحرب من الأسرة، وتفشي الأمراض، وانعدام التمدرس، والاستغلال الشائن، والمعاناة من سلبات الهجرة، فضلا عن ما يقاسيه أطفال بعض بلداننا العربية من الآثار المدمرة للحصار والتشريد والتقتيل، وفي مقدمتها أطفالنا الأعزاء في فلسطين الجريحة، مستشعرين ضرورة اضطلاع المجتمع المدني بمسؤولياته الكاملة كقوة تأطيرية واقتراحية فاعلة في مجال رعاية الطفولة بتعاون وثيق وحسن تنسيق مع السلطات الحكومية المختصة، مستثمرا في ذلك تراثنا الحضاري المشرق والقيم الكونية لعصرنا الزاخرة بالبحث على تكريم الطفولة.

لذلكم ننتظر من هذا المنتدى، وكما هو جدير بمؤهلات المشاركين فيه، أن يخلص، من خلال

أشغاله، إلى تقويم شمولي ودقيق بخصوص القضايا التي سينكبون على مدارستها، ليضعوا أمام حكوماتنا العربية تصورات موضوعية وتوصيات عقلانية وواقعية تمكن من وضع استراتيجيات وطنية وقومية لتنمية الطفولة العربية، كما تمكن من توزيع الأدوار والمسؤوليات توزيعاً محكماً بين الأجهزة الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، مع إشراك فاعلين جدد في هذا المجال ومن كل القطاعات الخاصة المعنية بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإعلامية، من أجل تفعيل هذه الاستراتيجية وبلوغ أهدافها المرسومة في آجالها المحددة. وهذا ما سيمكن عالمنا العربي قبل كل شيء من المساهمة الفعالة في القمة العالمية للطفل، من منطلق المعرفة الميدانية لواقع طفولتنا ومتطلبات بناء مستقبلها.

حضرات السيدات والسادة؛

إن المغرب اليوم ليوصل المسيرة الحثيثة للنهوض بأوضاع المرأة والطفل التي كان جلالته والدنا المنعم الملك الحسن الثاني قدس الله روحه قد أرسى قواعدهما، حريصاً على تشبث المغرب بالإعلان العالمي لحقوق الطفل بتوقيعه الشخصي الكريم عليه، واضعاً الآليات الضرورية لمتابعة تنفيذ التزامات المغرب به، وذلك بإحداث المرصد الوطني لحقوق الطفل الذي تمكن بفضل الرئاسة الفعلية لشقيقتنا الغالية صاحبة السمو الملكي الأميرة الجليلة للامريم من تفعيل تلك الحقوق، في انسجام تام بين تعاليم ديننا الحنيف والتزاماتنا الدولية.

وقد واصلنا هذه المسيرة الاجتماعية منذ اعتلينا عرش المغرب، فاتحين أمامنا آفاقاً رحبة، ومضيفين عليها كامل رعايتنا، من منطلق إيماننا الراسخ بأن العناية بالطفل وبالمراة جزء لا يتجزأ من التنمية الشاملة وبناء المجتمع الديمقراطي الحداثي. فأنطنا شؤون المراة والطفل والأسرة بوزارة خاصة، وجعلنا من برلمان الطفل مؤسسة قارة لتربية أطفالنا على ممارسة الديمقراطية، حرصين في هذا الصدد على أن تتفاعل وتتكامل جهود حكومتنا ومنظمات المجتمع المدني في هذا المجال. كما دعمنا اللجنة الوطنية التحضيرية للقمة الأممية للطفل، بإسناد رئاستها الفعلية إلى شقيقتنا الأعز صاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد، وإيلاء المجتمع المدني المكانة البارزة ضمن مكوناتها.

وإننا لنأمل في أن يجد منتداكم في المغرب امتداداً للوطن العربي بكل انشغالاته وتطلعاته وبكل طاقاته وإمكاناته، واضعاً كل خبرته وتجاربه بين يدي أشقائه، مستفيداً أيضاً من بلورة سياسة وطنية وقومية شاملة، يضطلع فيها المجتمع المدني العربي بالمسؤوليات الملقاة على عاتقه في النهوض بأوضاع الطفولة العربية، والاسهام الفعال في بلورة موقف دولي أكثر انفتاحاً على الواقع المزري لشرائح واسعة من طفولة دول الجنوب، داعين الله أن يعينكم ويتوج بالنجاح جهودكم.

«والسلام عليكم ورحمة الله».

الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى الدورة الوصنية الثالثة لبرلمان الطفل

الرباط - 25 ماي 2001

«بسم الله الرحمن الرحيم».

«الحمد لله وحده والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه».

حضرات السيدات والسادة؛

أطفالنا الأعزاء؛

يسعدنا أن نخاطبكم في هذا اللقاء المتميز بمناسبة اليوم الوطني للطفل الذي نشمله بكامل رعايتنا، لنفتتح الدورة الوطنية لبرلمان الطفل المنعقدة في إطار المجهود الكبير الذي تقوم به اللجنة الوطنية المكلفة بالتحضير لمشاركة المملكة المغربية في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة حول موضوع الطفل، تحت الرئاسة الفعلية لشقيقنا صاحب السمو الملكي الأمير الجليل مولاي رشيد، معبرين عن أجمل تحية لأطفالنا، بمن فيهم أولئك الذين قدموا من دول شقيقة وصديقة ليشاركونا في أشغال هذه الدورة. كما نرحب بالضيوف الكرام الذين لبوا دعوة شقيقتنا صاحبة السمو الملكي الأميرة للامريم رئيسة برلمان الطفل والمرصد الوطني لحقوق الطفل. كما نشكر بهذه المناسبة أعضاء المجلس الموقر وحكومتنا على الاهتمام اللائق الذي يولونه لهذا النموذج الحضاري في التربية على الديمقراطية والمشاركة الفعلية والتضامن بين الأجيال.

أيها الجمع الكريم؛

إن الأعمال الجادة التي طبعت مراحل استعدادكم، أطفالنا الأعزاء، لهذه الدورة، وكذا الموضوعات التي اخترتم لها، والأسلوب الحضاري الذي اعتمدتموه في تديرها نابع من عزمكم ومن عزم باقي أطفال المغرب من خلالكم على الانخراط النوعي في مسار العمل الذي تباشره اللجنة الوطنية بكافة مكوناتها، والتي جعلت مساهمة بلادنا في الدورة التحضيرية الثانية بنيويورك مساهمة متميزة أكد من خلالها صاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد وكذا صاحبة السمو الملكي الأميرة للامريم على فعالية الدور الذي تقوم به بلادنا، والنهج الذي اخترناه للنهوض بقضايا الطفولة، وعزمنا الراسخ على الارتقاء بها، باعتبار تميزها أولوية وطنية تتجلى في مخططاتنا الجهوية والوطنية.

وإننا إذ نهئ اللجنة الوطنية على الأعمال القيمة والأنشطة التي تم القيام بها، نؤكد أن ما تقوم به بلادنا من تعبئة ذات طابع جهوي وقطري يأتي من اقتناعنا بما يتطلبه الموضوع من

تظافر الجهود واتخاذ أساليب جديدة في التعامل بين الشعوب، ولما نكنه لمنظمة «اليونسيف» على الصعيد الدولي من تقدير، لما قدمته لفائدة الطفولة عالميا، وما تستحقه من دعم في هذه المرحلة التي تعتبر منعطفًا هامًا في تعزيز رؤية جديدة لقضايا الأطفال، تتبع من احترام الثقافات والقيم الإنسانية، وتعتمد فضائل السلم والتسامح وكرامة الانسان، لاسيما في عالم تتزايد فيه مظاهر الاستغلال المشين للأطفال، وتتوغل أشكال سوء معاملتهم ووقوعهم أحيانا ضحايا الحروب والمنازعات والحصار. وما حالة أطفال فلسطين إلا مثال بارز على ذلك.

أيها الجمع الكريم؛

أطفالنا الأعزاء؛

لقد أثلج صدرنا الأسلوب التشاركي المدمج الذي تتناول به الحكومة وجميع مكونات المجتمع المدني هذا الموضوع، جاعلين من موعد انعقاد القمة العالمية مناسبة وليس هدفا للتعجيل بإتمام الأوراش التي باشرناها في هذا المجال منذ تولينا عرش أسلافنا المنعمين. وهكذا عكفتم طبقا لتعليماتنا السامية على وضع استراتيجية متناسقة لحماية الأطفال من سوء المعاملة، ولتعزيز برامج محاربة الأمية، ومواصلة مسيرة تعميم التمدرس، والاستمرار في تقوية البرامج الصحية للأم والطفل.

إن الاهتمام الكبير الذي أولته اللجنة الوطنية لموضوع ملاءمة التشريعات الوطنية للاتفاقية الأممية لحقوق الطفل، كما صادقت عليها بلادنا، يؤكد وفاءنا لأطفالنا والتزاماتنا الدولية، متمكنين بذلك من دخول العشرية المقبلة برصيد قوي، علما منا أن التشريع في هذا المجال يعد دعامة أساسية لكل حماية فعالة للطفل داخل أسرته.

ولا يسعنا إلا أن ننوه بالجهود الكبيرة والمتواصل الذي تقوم به صاحبة السمو الملكي الأميرة للامريم، رئيسة المرصد الوطني لحقوق الطفل، التي جعلت منه، منذ إحداثه، مؤسسة تهض بما عرضناه عليها كقوة اقتراحية رائدة وفضاء للجميع، تلتئم فيه جهود المسؤولين الحكوميين والمجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الطفل وكل المنظمات الدولية المعنية، كل حسب أسلوب عمله وطرق تدخلاته، جاعلا موضوع حماية الطفولة فوق كل اعتبار.

ووعيا منا بالمكانة التي أصبح يحتلها المرصد الوطني لحقوق الطفل على الصعيد الوطني والجهوي، وللدور النموذجي الذي يشهد له به المهتمون بقضايا الطفولة في الداخل والخارج، قررنا مواصلة تشجيعه ودعمه من أجل تقوية مهمته المتعلقة بالرصد والبحث العلمي حتى يتمكن من تقديم المعلومات العلمية الكفيلة بالنهوض بحقوق الطفل ببلادنا، داعين إياه بهذه المناسبة بأن يجعل من بين مهامه الرئيسية العمل على وضع نتائج الخبرة والأعمال النموذجية التي اكتسبتها بلادنا في هذا المجال رهن إشارة البلدان العربية والأفريقية الشقيقة.

فعليكم، رعاكم الله، أن تجعلوا من لقاءكم هذا مرحلة أساسية في مسيرة تعزيز مؤسساتكم، وإعدادها للمشاركة الفعالة في العشرية المقبلة، متحلين بالوطنية الصادقة، متشبعين بقيم الإسلام السمحة وتقاليد حضارتنا وتاريخنا التليد.

ولا شك في أن الميثاق الذي سيصدر عن دورتكم هاته سيطلع بداية هذه المسيرة الحضارية على أسس موضوعية وديمقراطية، مساهمين بدوركم في هذه الحركة العالمية وحتى يكون عالمنا حقاً جديراً بأطفاله.

أعانكم الله ويسر لكم سبل التوفيق والسداد لما فيه خير الأطفال أينما وجدوا.

«وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون» صدق الله العظيم.

«والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المشاركين في الدورة الرابعة لبرلمان الحفل والدورة التاسعة للمؤتمر الوطني لحقوق الطفل

الرباط - 25 يونيو 2002

«الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه».

حضرات السيدات والسادة سفراء النوايا الحسنة وممثلي المنظمات الدولية؛

أطفالنا الأعزاء؛

يطيب لنا أن نتوجه إليكم بالخطاب في هذا اللقاء الحضاري الكبير الذي يلتئم فيه الأطفال مع جميع المهتمين بشؤون الطفولة، تحت رئاسة شقيقتنا صاحبة السمو الملكي الأميرة الجليلة للأميريم رئيسة المرصد الوطني لحقوق الطفل، مرحبين بالسيدات والسادة المشاركين، ومقدرين دعمهم لفعاليات هذا الملتقى الذي أصبح، ولله الحمد، تقليدا محمودا وعملا وطنيا يحتذى، والذي نحن حريصون على أن نجعل منه مؤسسة قارة ومدرسة للتربية على الديمقراطية والمواطنة والتسامح. وهو حرص نابع من إيماننا الراسخ بأن مستقبل الشعوب والأجيال يقاس بمدى الإرادة في تأصيل هذه القيم وبأن تفعيل ثقافة مشاركة الأطفال من أجل تحسين أوضاعهم وضمان حقوقهم يعد أحسن تمرين لهم على ذلك.

وإننا لنود أن نهنيئ أعضاء الحكومة والبرلمان على تفاعلهم الإيجابي مع هذه الرؤية وتلك الإرادة وعلى التجاوب مع تساؤلات الأطفال البرلمانيين المعبر عنها تحت هذه القبة، مما يؤكد المستوى المشرف لأطفالنا، ويبرز مدى إدراكهم لمتطلبات النهوض بحقوق الطفولة وحمايتها، وما لهم من دور في هذا المجال. فهنيئاً لكم أطفالنا الأعزاء بذلك وبما تقدمونه وأنتم سفراء لبلادكم في محافل كبرى دولية.

حضرات السيدات والسادة؛

لقد أمكن لبلادنا أن تقدم مساهمة نموذجية خلال الإعداد والمشاركة في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة حول الطفولة، وذلك بفضل الجهد الكبير الذي بذلته اللجنة الوطنية وما قامت به من تنسيق محكم، تحت الرئاسة الفعلية لشقيقتنا صاحبة السمو الملكي الأمير الجليل مولاي رشيد الذي مكن بحكمته أعضاء اللجنة من حسن الإعداد والتنسيق، وكذا بفضل الدعم والحضور المتواصلين لشقيقتنا صاحبة السمو الملكي الأميرة الجليلة للأميريم، مما جعل مشاركة بلادنا في مستوى ما نتطلع إليه. وقد كان حضورنا جلسة افتتاح هذه الدورة التاريخية برفقة سموها تأكيداً لعزمنا الذي لا يلين على تشجيع كل مجهود جاد يساهم في الرفع من مصالح الطفولة.

ولقد أثبتت بلادنا بتلك المناسبة الدولية ما أحرزت من تقدم وما فتحت من أورش كبرى في مجالات الرفع من مستوى الطفولة خلال العشرية الأخيرة، خصوصا في ميادين الحقوق الأساسية: كتعميم التمدرس، وصيانة صحة الطفولة المبكرة، والتقدم في ملاءمة التشريعات الوطنية، وتعزيز ثقافة التضامن الإنساني تجاه الأطفال، والسبق في التصدي لظاهرة سوء معاملتهم واستغلالهم، باعتبارها تحديا يستأثر باهتمام العالم.

حضرات السيدات والسادة؛

إننا، مع تنويعنا بهذه الإيجابيات، نؤكد أن فئات من أطفالنا ما زالت تعاني الاستغلال وسوء المعاملة والتعرض للانحراف وغياب الرعاية الأسرية، دون إغفال ما يعوز الطفلة القروية. وإن انشغالنا بمتطلبات الحماية لهاته الفئات، وما تقتضيه معالجتها من مقاربات وبرامج وطنية تعتمد في تنفيذها على مساهمة الجميع هو الكفيل بتحقيق النقلة النوعية والنموذجية التي نريدها ضمانا لمستقبل أطفالنا وتحقيقا للأطمئنان داخل الأسر والمجتمع.

وقد أثلج صدرنا أنكم في لقاء اليوم ستركزون على التفكير في هذه القضايا، بما هو معهود في أساليب عمل المؤتمر الوطني لحقوق الطفل من جدية وموضوعية وشفافية وروح المسؤولية.

وإن مما يزيدنا شعورا بالارتياح ما هو عليه مستوى المشاركين الدوليين، من علماء وخبراء مهتمين بهذه المجالات، نعتبر حضورهم في هذا اللقاء الوطني أهم مؤشر على حسن اختياركم للرؤية والمقاربة، خصوصا وأن بلادنا مقبلة، بحول الله، على تنظيم اللقاء الأورو متوسطي الذي دعت إليه صاحبة السمو الملكي الأميرة الجليلة للامريم بوصفها سفيرة للنوايا الحسنة الناطقة باسم الأطفال، لتبادل الرأي حول الوسائل الكفيلة بحماية الأطفال بهذه المنطقة، وتوفير الأمن الإنساني لهم، وذلك بتعاون مع المنظمات الدولية والمنظمة العالمية للصحة واليونسكو واليونسيف ومنظمة السكان.

وإننا لنهيب بكم، حضرات المشاركات والمشاركين، أن تعتبروا لقاءكم في هذا المؤتمر مناسبة لجعل تلك الجهود الميدانية الناجعة والنتائج العلمية والعملية أساسا في تحديد هذه المقاربة، انطلاقا من ثقافتنا وإمكانياتنا، واعتمادا على الحداثة وما تتيحه من أساليب التحليل والتفعيل، وإشراك الأطفال، وأن تجعلوا، رعاكم الله، من هذا اللقاء مرحلة وقاعدة لإعداد التظاهرة الأورو-متوسطية التي ينتظر نتائجها الجميع.

كما نهيب بأعضاء اللجنة العملية المكلفة بالإعداد أن تتخذ جميع الترتيبات كي يصبح المؤتمر محطة لدعم مسلسل التعاون بين دول هذه المنطقة، لتحقيق الحماية للأطفال، وتعزيز قيم التضامن وثقافة السلم والتسامح بين الأجيال، اعتمادا على المرجعيات الدولية، واحتراما لقيم شعوب هذه المنطقة وتقاليدها، وترسيخا لمبدأ تكريم الإنسان وصيانة حقوقه، جاعلين من ذلك فضاء أورو-متوسطيا للحوار وتبادل الأفكار ودعم المبادرات في هذا المجال.

وفقكم الله وسدد خطاكم، «والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المنتدى الأوروبي-متوسطي حول حقوق الحفل والأمن الإنساني

مراكش - 22 أكتوبر 2002

«بسم الله الرحمن الرحيم».

«الحمد لله وحده والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه».

حضرات السيدات والسادة؛

أطفالنا الأعزاء؛

يسعدنا أن نفتح أشغال هذا المنتدى المتميز المشمول برعايتنا السامية، والذي ينعقد تلبية لدعوة شقيقتنا صاحبة السمو الملكي الأميرة الجليلة للامريم سفيرة النوايا الحسنة لدى اليونسكو الناطقة باسم أطفال العالم، موجّهين خالص شكرنا للسيد ماتسورا كواشيرو المدير العام لمنظمة اليونسكو والسيدات والسادة سفراء النوايا الحسنة المدافعين عن الحقوق الإنسانية والخبراء ومبعوثي المنظمات الدولية الذين نرحب بهم، ونتمنى لهم جميعا مقاما طيبا بمدينة مراكش قلب المغرب النابض بقيم التعايش والسلام التواق إلى احتضان اللقاءات الدولية وحوار الحضارات.

حضرات السيدات والسادة؛

إن قضايا الطفولة تأخذ اليوم وعبر العالم كله أبعادا جديدة في شتى مظاهرها وإشكالياتها بالرغم من الجهود الكبرى التي بذلت والنتائج الملموسة التي تحققت في مجال تحسين أوضاعها، خصوصا منها المتعلقة بالصحة والتعليم وغيرها من الحقوق الأساسية.

فهناك فئات واسعة من الأطفال بالمنطقة المتوسطة تعاني، أكثر مما مضى، من سوء المعاملة والاستغلال بجميع أشكاله، ومن تداعيات الحروب والنزاعات كالذي يعيشه أطفال فلسطين والعراق وما عاشه أطفال الكوسوفو، ومن تفاقم ظواهر الانحراف والمخدرات والهجرة ومرض فقدان المناعة المكتسبة. ولقاؤنا اليوم إذ ينقل وعينا بضرورة مواجهة هذه المخاطر من مستواه الوطني إلى المستوى الإقليمي، يعبر عن التزامنا الجماعي بمقاومة هذه المخاطر المتفشية، حيث سينصب اهتمامكم على توحيد الرؤية تجاهها والبحث عن السبل الكفيلة للتصدي لها، في إطار مقاربة شمولية تربط الطفل بالفضاء الذي يتفاعل فيه، مجسدين بالتقائكم سلوكا حضاريا للتصدي لكل الإشكالات المرتبطة بموضوع الأمن والاستقرار الاجتماعي، من منظور أكثر إنسانية.

إن التزام قادة الدول بتفعيل اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل وكذا بالبروتوكولات الاختيارية

ذات الصلة، وتأكيدهم لذلك مؤخرا بمناسبة انعقاد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة حول الطفل، ودعمهم لكل المبادرات المبذولة في هذا المجال، لخير دليل على إرادة المجتمع الدولي الراسخة في جعل حماية الطفولة فوق كل الاعتبارات. وحضوركم اليوم، حضرات السيدات والسادة، هذا المنتدى هو تجسيد لهذه الإرادة وللوعي الجماعي بضرورة دعمها والإسهام في التحليل واقتراح الحلول التي ستساعد على الوفاء بذلك الالتزام، جاعلين من نتائج المبادرات والمجهودات التي تم القيام بها، خلال السنوات الأخيرة، معطيات تساعد على إثراء البحث وتعميق الحوار وتحري موضوعية الاقتراحات وشمولييتها.

وإننا لمرتاحون للمنهج السليم الذي التزمتم به لإنجاح تنظيم منتداكم الذي اخترتم له عنوان «المنتدى الأوروبي-متوسطي حول حقوق الطفل والأمن الإنساني»، حيث اعتمدتم مقاربة شمولية تنطلق من تأكيد العلاقة الوطيدة بين هذه الظواهر وبين الأمن الإنساني وسلامة الأطفال، من جهة، ومن اعتبارها تتجاوز الحدود والالتزامات الوطنية لتشمل الطفل الأوروبي-متوسطي، وبذلك يمكنكم وضع تصور عملي وموضوعي في التعامل معها، ووضع آليات للمتابعة، واقتراح برامج تعتمد في تنفيذها على دعم مسلسل التعاون وعلى ملاءمته مع طبيعة الموضوع الذي يعد أولوية بالنسبة لجميع دول المنطقة، معززين عملكم بدعم المنظمات الأممية والاقليمية ذات الاختصاص.

حضرات السيدات والسادة؛

إن مبعث ثقتنا وتفاؤلنا بنتائج أعمالكم وإيجابيتها التي ستكون في حجم العديد من الانتظارات لهو مستوى الحضور المكثف في هذا المنتدى الذي يحظى بإسهام شخصيات مرموقة ومؤهلة وفاعلة في الدفاع عن قيم الأمن والسلم وحقوق الإنسان، موقنين أنها ستواصل مستقبلا، في إطار هذا المنتدى، مسلسل الحوار البناء حول قضايا الطفولة التي نعتبرها الأشد حاجة إلى تفعيل التضامن الدولي والأكثر صلة باستقرار الأمن الإنساني.

وإننا، إذ نتمنى لأعمالكم كامل النجاح والتوفيق، نؤكد لكم أننا سنكون في طليعة المدافعين عن نتائج أعمالكم، وجعلها منطلقا لحوار أورو-متوسطي متصل الحلقات، قادر على الإسهام بفعالية في دعم الأمن الإنساني، وإشاعة السلام وولوج الألفية الثالثة ونحن أكثر ثقة في مستقبل الإنسانية.

أعانكم الله وأنجح مسعاكم، «والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المشاركين في الدورة العاشرة للمؤتمر الوطني لحقوق الطفل

الرباط - 25 ماي 2004

«الحمد لله وحده والصلاة والسلام على مولانا رسول وآله وصحبه».

أطفالنا الأعزاء؛

حضرات السيدات والسادة؛

يسعدنا، بمناسبة تخليد بلادنا لليوم الذي جعل منه والدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني طيب الله ثراه يوما وطنيا للطفولة، أن نخاطب هذا الجمع المبارك، طفولة وفعاليات وخبراء، الملتمن لتقييم ما تم انجازه أو برمجة ما يتعين تحقيقه من مزيد المكاسب لفائدة ثروة المغرب الأولى المتمثلة في ناشئته المواطنة وموارده البشرية المؤهلة.

ولنا اليقين في أن المنهج الواقعي الذي طبع أعمالكم، منذ تأسيس المرصد الوطني لحقوق الطفل برئاسة شقيقتنا صاحبة السمو الملكي الأميرة الجليلة للامريم كمؤسسة وطنية متخصصة في قضايا الطفولة تلتقي في فضائها مختلف القطاعات الحكومية وهيئات المجتمع المدني، لكفيل برفع كل التحديات، من خلال حوار جاد ومثمر يهدف إلى إرساء خطة وطنية تجسد مدى اهتمامنا الفائق بالنهوض بأوضاع الطفولة ببلادنا وعطفنا السامي على أطفالنا وإدماج هذه الخطة في المشروع المجتمعي الديمقراطي الحداثي الذي نحرص على إنجازه، باعتباره مشروع أمة، والذي يشكل تكريسنا لإنصاف المرأة وضمان حقوق الطفل وصيانة كرامة الرجل في المدونة الجديدة للأسرة المتناسكة أحد وسائله وأهدافه الأساسية.

وبالرغم مما حققته بلادنا من تقدم مهم في المجالات المرتبطة بحماية الطفل والنهوض بأوضاعه، كالتربية والتعليم والوقاية والحماية والتحسيس بمخاطر العنف والاستغلال وسوء المعاملة، فإننا نعتبر أن بلوغ ما نتوخاه لطفولتنا وأجيالنا الصاعدة من تنشئة سليمة وكرامة مصونة وتأهيل لرفع تحديات عصرهم، يحتم على الجميع مضاعفة الجهود على كافة المستويات، مؤمنين بقدرتنا على تجاوز كل المعوقات، ومعربين عن وفائنا بالتزاماتنا الدولية ودعمنا الكامل للبرامج الهادفة التي تعنتي بها شقيقتنا صاحبة السمو الملكي الأميرة للامريم.

وإننا ندعو كل الفاعلين في هذا المجال، حكومة وهيئات عمومية وجماعات محلية ومجتمعنا مدنيا وقطاعا خاصا ومؤسسات إعلامية، للمزيد من التعبئة والتنسيق للنهوض بأوضاع طفولتنا، في إطار خطة مندمجة للعشرية الثانية، وتوفير كل الوسائل الكفيلة بتفعيلها، لتنشئة الطفل بما يضمن تفتحته ومساهمته في بناء شخصيته ومجتمعه وتحقيق مواطنته الكاملة، وذلك بالقضاء على كل عوائقها، كالفقر والتهميش والأمية والأمراض الخطيرة أو المعدية، وتمكين ناشئتنا من الخدمات الاجتماعية الأساسية، ولاسيما في الأحياء المهمشة وفي العالم

القروي وللأطفال في وضعية صعبة.

واننا لحريصون على ضمان التربية الديموقراطية للأطفال، معترزين بإسهامهم الفعال بكفاءة ووعي بالمسؤولية في دورات برلمان الطفل أو في الملتقيات الدولية، عاملين على تشجيعهم على التشبع بمكارم الأخلاق الانسانية وبثقافة حقوق وواجبات المواطنة والمشاركة في حسن تدبير الشأن العام، والمبينة على التسامح واحترام اختلاف الرأي ومناهضة كل أشكال التطرف والعنف والكراهية وسوء المعاملة والغيرة الوطنية وحب الحياة الكريمة في بيئة سليمة، واحترام القانون والتعايش والتفاعل الإيجابي مع كل الثقافات والحضارات الانسانية والديانات السماوية والمثل الكونية لحقوق الانسان، في وفاء لهويتهم المغربية الأصيلة والمتميزة وانفتاح عقلاني على عصرهم.

فعليكم، وفقكم الله، أن تبدلوا قصارى جهودكم لجعل الخطة الوطنية تجسد إرادتنا السامية وعملنا الدؤوب على أرض الواقع في مجال الطفولة، بما يتلاءم والتزاماتنا الدولية وهويتنا العريقة، وأن تتخذوا كافة التدابير الضرورية لجعل بلادنا تقدم النموذج الأمثل في رعاية حقوق الطفل، مهيبين بكل القوى الوطنية الحية في بلادنا أن تعمل متضامنة على تحقيقه، متجاوبة في ذلك مع الإرادة المشتركة لجلالتنا ولشعبنا الوفي.

سدد الله خطاكم، وأعاننا جميعا على تحقيق ما نتوخاه من تمكين طفولتنا من اكتساب المعرفة والإخلاص في العمل الجاد الذي يعد عماد رفع التحديات التي تواجه بلدنا في عالم متسارع بالتحويلات، بروح الثقة والاجتهاد والتفاني في بناء مغرب الوحدة والديموقراطية والتضامن الاجتماعي والتحديث الاقتصادي والإشعاع الدولي، لخير كل فئات وجهات وطننا العزيز، ولفائدة ناشئتنا التي ستكون شبيبة المغرب في بداية العقد القادم، وما ذلكم على هممتنا بعزيز.

«والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المشاركين في الدورة الخامسة لبرلمان الطفل

الرباط - 07 يناير 2006

«الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه».

حضرات السيدات والسادة؛

أطفالنا الأعزاء؛

يطيب لنا أن نخاطبكم، في دورتكم الخامسة لبرلمان الطفل، المنعقدة تحت الرئاسة الفعلية لشقيقتنا العزيزة، صاحبة السمو الملكي، الأميرة الجليلة للا مريم. هذه الدورة التي تتميز هذه السنة، بتزامنهما مع تخليد بلادنا للذكرى الخمسينية لعودة جدنا المغفور له، جلالة الملك محمد الخامس، طيب الله ثراه، من المنفى إلى أرض الوطن، حاملاً لشعبه الوفي بشري انتهاء عهد الحجر والحماية، وبزوغ فجر الحرية والاستقلال».

وإن اعتزازنا بما قطعتة بلادنا من أشواط مهمة، على درب بناء دولة المغرب العصرية، خلال الخمسين سنة المنصرمة، لا يعادله إلا عملنا الدؤوب على استكمال صرح المجتمع الديمقراطي، وتأهيل الأجيال الصاعدة، لممارسة المواطنة الكريمة، بإطلاق وتفعيل الورش المستديم للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، ترسيخاً لحقوق الإنسان.

وفي هذا الصدد، ننوه بكون برلمان الطفل قد أخذ مكانته، كمرجعية لها إشعاع، معترف به دولياً، وكآلية لتوطيد سبل التواصل والحوار، وتعزيز ثقافة المواطنة والحدادة، ووسيلة لإشراككم في الاهتمام بقضايا الشأن العام، عن طريق التداول فيها بكل حرية، ومناقشتها بكل مسؤولية مع الساهرين على تدبيرها.

لقد سرنا أن تأتي دورتكم هاته، تتويجاً لمسار دورات جهوية، عرفتة مختلف جهات المملكة، أبنتم أثناء الانكباب على ورشاتها عن نضج كبير ووعي وطني مستتي، وعلاوة على رصدكم لمختلف المشاغل، ذات الصلة بالشأن المحلي، فقد أغنت دوراتكم الجهوية مسلسل إعداد الخطة الوطنية للطفولة. تلكم الخطة التي دعونا لإعدادها في المؤتمر الوطني العاشر لحقوق الطفل، والتي أردنا أن تكون خطة عشرية مندمجة، مسيرة لتطلعات طفولتنا، ومنفذة لالتزاماتنا الدولية.

إن بلادنا قد حققت مكاسب هامة في مجال النهوض بحقوق الطفل، سواء في ملاءمة تشريعاتنا الوطنية مع المواثيق الدولية، أو في الإجراءات العملية لتحسين وضعية طفولتنا.

وتعميقاً لهذا التوجه، فإننا نهيب بجميع الفاعلين في هذا المجال لإعمال الخطة الوطنية للطفل. وفي ذلكم خير تجسيد للانخراط الفاعل في مبادرة التنمية البشرية. كما أن من شأنه

جعل مؤسستكم آلية ناجعة من آليات حماية الطفولة، وتحصينها من التيارات الهدامة. بل إننا نعتبرها مدرسة للتربية على المواطنة والديموقراطية، فضلا عن ترسيخ الوعي بفضائل قيم الحوار والتعايش، واكتساب ثقافة الانفتاح، ونبذ كل أشكال الإقصاء والتطرف. وذلكم في ظل مجتمع مغربي متوازن، يصون الحقوق، ويحمي الحريات، وينمي روح المسؤولية، والالتزام بالواجبات.

حضرات السيدات والسادة؛

أطفالنا الأعزاء؛

إننا نغتتم هذه المناسبة، لتجديد تنويعنا بالمجهودات المتواصلة لشقيقتنا العزيزة، صاحبة السمو الملكي، الأميرة الجليلة للا مريم. كما نؤكد دعمنا لجهودها الدؤوبة، سواء من أجل جعل الطفل المغربي عضوا مشاركا في ترسيخ ثقافة حقوق الطفل ببلادنا، أو من خلال المرصد الوطني لحقوق الطفل، كإدارة تنفيذية لبرلمانكم، هذا المرصد الذي أردنا أن يكون مؤسسة وطنية، تلتقي في فضائها مختلف القطاعات الحكومية والخاصة، والهيئات المنتخبة، وجمعيات المجتمع المدني، وكل العاملين في مجال الطفولة.

وإننا لنشيد بجهود جميع العاملين في هذا المرصد، بقدر ما ننوه بما يجسده برلمانكم من فضائل العمل والحماس، والغيرة الوطنية الصادقة. فمن خلاله سوف تتمكنون، أعزاءنا الأطفال، من القيام بدور نشيط في مجتمعكم، والمساهمة الجماعية في المسيرة التنموية لبلادكم، التي نحرص على تأهيلكم بالتربية الصالحة، لتكونوا من الفاعلين فيها، بكل وعي ومسؤولية، وبروح مستقبلية تفاؤلية.

أعانكم الله ووفقكم، و«السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المشاركين في الدورة الحادية عشرة للمؤتمر الوطني لحقوق الطفل

مراكش - 02 يونيو 2006

«الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه».

حضرات السيدات والسادة؛

يطيب لنا أن نتوجه إليكم، بمناسبة تخليد بلادنا لليوم الوطني للطفل، برئاسة شقيقتنا الجليلة، صاحبة السمو الملكي الأميرة للامريم، رئيسة المرصد الوطني لحقوق الطفل، مشيدين بحرص سموها الدؤوب ومتابعتها اليقظة، لترجمة التزامات بلادنا في مجال الطفولة إلى الواقع الملموس، وكذا بالمجهودات التي يبذلها المرصد، الذي أصبح يحظى بتتويه المؤسسات الإقليمية والدولية المهتمة بحماية الطفل والنهوض بحقوقه.

وإنه لمن حسن الطالع أن يتزامن انعقاد الدورة الحادية عشرة للمؤتمر الوطني لحقوق الطفل، مع الذكرى الأولى لانطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي نهدف من خلالها إلى محاربة الفقر ومختلف أشكال الإقصاء والتهميش، وتحسين أوضاع الفئات ذات الخصاصة، بتفعيل العديد من المشاريع التنموية، في إطار مغرب الوحدة والتضامن، الذي تتلاحم فيه كل مكونات المجتمع، عبر تعزيز روح المبادرة والعمل التشاركي، لتحقيق المواطنة الإيجابية والعيش الحر الكريم لكافة مواطنينا.

وإن انعقاد هذه الدورة ليجسد روح الاستمرارية والعمل الدؤوب، بعد سنتين من الحوار الجماعي الجاد، الذي ساهم في إنجاحه مختلف المتدخلين في مجال الطفولة، لرسم معالم خطة وطنية لمغرب الغد.

حضرات السيدات والسادة؛

تشكل بعض الظواهر المشينة، من قبيل الهدر المدرسي، وتشغيل الأطفال وسوء معاملتهم، عقبات حقيقية تعيق خططنا التنموية الطموحة. بل إننا نعتبرها هاجسا مقلقا يتطلب من الجميع الانكباب الجاد على إيجاد السبل الكفيلة بحماية الطفل وصيانة حقوقه، طبقا للقوانين والتشريعات الوطنية، التي حرصنا على أن تكون متلائمة مع الاتفاقيات الدولية.

ولا يسعنا، في هذا السياق، إلا أن ننوه بالمجهودات التي يبذلها المرصد الوطني لحقوق الطفل، بتعاون وثيق مع مختلف شركائه، لتوفير آليات التنسيق الجاد بين كافة الجمعيات، بهدف تنفيذ خطة العمل الوطنية العشرية للطفولة، والعمل على إنجاحها، في إطار استراتيجية واضحة المعالم، قائمة على منهجية محكمة، واستعمال عقلاني للوسائل المعلوماتية، مما سيمكن من تتبع العمل الجماعي عبر ربوع المملكة، وتعزيزه بشبكة وطنية للجمعيات المعنية

بأوضاع الطفولة. وذلك لتذليل الصعاب التي قد تعترض تنفيذ خططنا الطموحة للنهوض بأوضاع طفولتنا .

وإننا إذ ندعو المرصد الوطني لحقوق الطفل إلى مواصلة السعي الحثيث للتصدي لمختلف المشاكل المطروحة، من أجل النهوض بحقوق الطفل وحمايته، فإننا نهيب بكافة الفعاليات الوطنية، من سلطات عمومية وهيئات المجتمع المدني وقطاع خاص، إلى استثمار ما راكمته بلادنا من تجربة رائدة في مجال العمل التشاركي والتضامن الاجتماعي، لإنجاح مختلف برامج الخطة الوطنية، ضمن مشروع مجتمعي متكامل، يساهم الجميع في إرساء أركانه، وذلك سيراً على ما عهدناه في مؤتمراتكم الوطنية السابقة من وعي بالمسؤولية وغيرة وطنية صادقة .

وفقكم الله، وكلل مساعيكم بالنجاح، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المشاركين في الدورة الوطنية السادسة لبرلمان الطفل

أكادير- 15 نونبر 2008

« الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه ».

بناتي، أبنائي الأعزاء، أعضاء برلمان الطفل؛

حضرات السيدات والسادة؛

يطيب لنا أن نتوجه إلى برلمان الطفل، في دورته الوطنية السادسة، المنعقدة تحت الرئاسة الفعلية، لشقيقتنا العزيزة، صاحبة السمو الملكي، الأميرة الجليلة للامريم.

ونود التعبير، مجدداً، عن تقديرنا الكبير، لجهودها الموفقة، في توسيع إشعاع برلمان الطفل، خاصة، والنهوض بأوضاع الطفولة، بصفة عامة.

إن انعقاد هذه الدورة يتزامن مع تخليد اليوم العالمي للطفل، وميلاد اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، تلكم الاتفاقية التي كانت بلادنا سباقة للمصادقة عليها، وتطبيقها، لتمكين أطفالنا من كافة حقوقهم، ومن بينها الحق في المشاركة الديمقراطية، من خلال برلمان الطفل.

وإنه لمن دواعي ابتهاجنا، أن يصبح برلمانكم، مدرسة للتربية على المواطنة والديمقراطية، وقوة اقتراحية في كل ما يرتبط بتدبير الشأن العام.

كما يشكل تجربة واعدة في مجال التنشئة الاجتماعية، والالتزام بحقوق وواجبات الإنسان، وترسيخ الوعي، بفضائل الحوار والتعايش، والتشبع بثقافة الانفتاح والتسامح، ونبذ كل أشكال التطرف والإقصاء والانغلاق.

وفي ذلك خير تخليد للذكرى الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ولتنشئة الطفولة على قيمه السامية التي نحن بها ملتزمون، وعلى ترسيخها عاملون.

أيها الحضور الكرام؛

لقد حققت بلادنا تقدماً حثيثاً في مجال حماية حقوق الطفل والنهوض بها، ولاسيما منذ إطلاقنا لأوراش المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وبلورة الخطة الوطنية للطفولة: «مغرب جدير بأطفاله»، وذلك وفاء لالتزاماتنا الدولية، وإسهاماً في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وما النتائج الإيجابية، المنبثقة عن الدورة الأخيرة، للمؤتمر الوطني لحقوق الطفل الذي

تدارس دور الحكامة المحلية الترايبية في النهوض بحقوق الطفل، إلا تجسيد للوعي بضرورة نهج التدبير الترابي والمجالي الجيد، في ميادين أساسية، ولاسيما منها التربية والتعليم، والتكوين المهني، والصحة والرياضة، وحماية البيئة.

كما سجلنا، بارتياح كبير، التزام كل من الحكومة والمنتخبين، وممثلي المنظومة الأممية، وجمعيات المجتمع المدني، بمضاعفة الجهود للنهوض بأوضاع الطفولة ببلادنا.

بناتي، أبنائي الأعزاء؛

إننا نشيد بما حققتموه، في دوراتكم الجهوية، بمختلف ربوع مملكتنا. فقد أبنتم عن نضج كبير، وحس وطني مستتير، خاصة وأنتم ترصدون مختلف الانشغالات والتطلعات ذات الصلة بالشأن المحلي والجهوي.

كما نهنئكم على اختياركم لموضوع: « تفعيل دور برلمان الطفل محليا وجهويا: تجسيد لممارسة المواطنة الكريمة ».

ذلكم أن ترسيخ صرحنا الديمقراطي، يمر حتما عبر إشاعة قيم المواطنة، وفضائل السلوك المدني، في الممارسات اليومية.

وهي مسؤولية مجتمعية مشتركة، ينبغي أن تنهض بها، إلى جانب الأسرة والإعلام، كل المؤسسات ذات الوظائف التربوية والثقافية والتأطيرية.

وفي هذا الصدد، نهيب بكافة الفاعلين، في هذا المجال، إلى مواصلة الانفتاح على شؤون الطفولة، والانخراط في هذه الدينامية المتجددة، جاعلين غايتهم المثلى النهوض بأوضاعها.

كما ندعوهم لوضع الآليات الضرورية لتعزيز المشاركة الفعلية والانخراط الجدي للأطفال البرلمانيين، محليا وجهويا، في المجالات المتعلقة بالنهوض بحقوق أطفالنا، وكذا تحصينهم مما قد يمس كرامتهم وسلامتهم وتوازنهم، ولاسيما الفئات التي ما تزال تعاني من الاستغلال والحرمان وسوء المعاملة ومختلف أنواع الانحراف.

ونغتتم هذه المناسبة، لنجدد التتويه بالمجهودات القيمة التي تقوم بها شقيقتنا الغالية، صاحبة السمو الملكي، الأميرة الجليلة للأمير، في سبيل خدمة المصالح الفضلى للطفولة.

كما نشيد بالإنجازات الهامة، التي حققتها في هذا الميدان وغيره من مجالات صيانة كرامة الإنسان والنهوض بحقوقه، في مساواة بين الرجل والمرأة، وذلك بفضل حرصها القوي، وإشرافها الشخصي على العديد من المنظمات، ولاسيما منها، المرصد الوطني لحقوق الطفل، وبرلمان الطفل.

أعانكم الله، ووفق مساعيكم، «والسلام عليكم ورحمته تعالى وبركاته».

الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المشاركين في أشغال الدورة الوطنية السابعة لبرلمان الطفل

الرباط - 23 أكتوبر 2010

«الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه».

بناتي، أبنائي الأعزاء، أعضاء برلمان الطفل؛

يطيب لنا، أن نتوجه إلى المشاركين في الدورة الوطنية السابعة لبرلمان الطفل، منوهين بما حققتة دوراتكم الجهوية، من نتائج إيجابية، خلال السنتين الماضيتين، وما قمتم بإنجازه من دراسات ميدانية لرصد ونشر ثقافة حقوق الطفل في دوائركم الانتخابية، في مختلف قرى ومدن المملكة.

وقد تلقينا، بكل تقدير، إعطاء الأسبقية، في هذه السنة، لموضوع «البيئة والتنمية المستدامة»، الذي يحظى بفائق عنايتنا، باعتباره ورشا حيويا في نموذجنا التنموي المتميز.

بناتي، أبنائي الأعزاء؛

إننا ننوه بالنضج الكبير، وروح المسؤولية التي أبنتم عنها، من خلال مساهماتكم الإيجابية في الحملات المحلية والجهوية والدولية للتعبة والتوعية بضرورة حماية البيئة، واثقين أن انخراطكم الجاد والتطوعي، سيشكل تعزيزا لمسار إعداد الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة.

وقد أكدت مقترحاتكم، واختياركم لشعار هذه الدورة: «العيش وسط بيئة سليمة، حق والتزام»، مدى فهمكم لموضوع متعدد الأبعاد، الطبيعية منها والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بل والنفسية والتربوية.

وإذ نعرب عن إشادتنا بانخراطكم في تعميق الوعي بالتربية البيئية لدى أجيالنا الصاعدة، مؤكداين لكم سامي عطفنا ورضانا، فإننا ندعو الله أن يجعل التوفيق حليفكم.

«والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

ب - قضايا المرأة

الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المشاركين في الندوة الإسلامية الدولية حول موضوع «المرأة المسلمة والعلوم»

فاس- 22 مارس 2000

«الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه».
حضرات السيدات والسادة؛

يسعدنا أن نعرب لكم، مع أطيب تحياتنا، عن الابتهاج الكبير الذي يغمرنا ونحن نخاطبكم في مفتتح هذه الندوة الإسلامية الدولية التي تنعقد في العاصمة العلمية لمملكتنا، والتي تعالج موضوعاً جوهرياً وملحاً وذا أهمية قصوى، إذ يتناول « المرأة المسلمة والعلوم ». وذلك في إطار التعاون القائم بين المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة « إيسيسكو » والاتحاد الدولي للمرأة في العلوم وبعض المؤسسات الجامعية في بلادنا .

وإنه لشعور نابع من التقدير العميق الذي نوليه للمعاني النبيلة التي يمثلها هذا اللقاء العلمي الذي يجمع صفوة من المتخصصين في مختلف فروع العلوم البحتة والتطبيقية، عالمات وعلماء وفدوا على المغرب من أقطار شقيقة وصديقة، تحذوهم رغبة أكيدة في أن يغنوا موضوعه بالنير من أفكارهم والحصيف من آرائهم، وأن يبحثوا، بروح الفريق المتآزر وفي جو الزمالة الصافي، مختلف القضايا ذات الصلة بدور المرأة العلمي في تنمية المجتمعات الإسلامية، مستشرفين آفاق المستقبل الممتدة أمام المرأة المسلمة في هذا المجال الذي يتوقف تطور الأمم وتقدمها على مدى التفوق في جميع أصنافه وعلى مستوى الإبداع في سائر معارفه .

إن اختيار المغرب مقراً لانعقاد هذه الندوة يبعث في نفوسنا الرضى والارتياح، إذ يواكب مطامحنا والغايات التي نسعى إليها لتتبوأ المرأة الموقع اللائق الذي هي جديرة به . وهو يقوي فينا الثقة والاطمئنان بأن تطور المرأة في المجتمعات الإسلامية قد أخذ اتجاهه السوي السديد، واستقام على النهج القويم الرشيد، لأن التقدم الحق، أي الذي يبني الإنسان وينشأ التمدن ويحقق العمران، ينطلق أساساً من قاعدة العلم في مختلف شعبه ومجموع قيمه، ليتابع المسير في الخط اللاحب الذي لا عوج فيه، والذي من شأنه أن يفضي إلى المستقبل المشرق الباسم وما يرجى فيه من ارتقاء متألق دائم .

حضرات السيدات والسادة؛

إن للمرأة في تاريخ ثقافتنا وحضارتنا منزلة رفيعة تستمدّها من مبادئ ديننا الحنيف الذي

ساواها مع الرجل في الحقوق والواجبات، واعتبرها شقيقة له في الأحكام، وفتح لها أبواب العلم والمعرفة دونما قيد أو شرط وفي غير حيف أو ضغط، مما أحلها في عصور الازدهار أسمى الدرجات، وأنزلها أعلى المقامات، ومكنها من المشاركة بفعالية في النهضة العلمية الإسلامية، والمساهمة بإيجاب في إقامة صرحها الشامخ الذي عد بحق مثالا متفردا بين الثقافات والحضارات الإنسانية، والذي كان للعلامات المسلمات في تشييده أثر ظاهر وواضح منذ العهد النبوي الكريم، على نحو ما قامت به كثير من الصحابيات الجليلات وأمهات المؤمنين، رضوان الله عليهن، في تبليغ الدعوة وتلقين مسائل الفقه ورواية الحديث الشريف. ولا بدع، فإن مما يجدر تأكيده في هذا المقام، استيحاء من موضوع الندوة والتقاء مع أهدافها، أن الاسلام - كما بين رسول الله صلى الله عليه وسلم - قد جعل «طلب العلم فريضة على كل مسلم»، ذكرنا كان أو أنثى، وأنه لم يقيد العلم أو يحصره في مجال دون آخر، ولم يحجر على المرأة في طلبه وتحصيله أو تعميقه وتكميله، اعتبارا للعلاقة الوطيدة بين المعرفة والعقيدة ولما هو مطلوب فيهما من المسلم والمسلمة على السواء، مما يُجَلِّيه التفضيل الذي خص الله به ذوي العلم في قوله الكريم: «هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون». بيد أن الواقع يكشف - بأسف شديد - أن المرأة، في معظم المجتمعات الإسلامية، لم تتلحقها الذي يوجبها لها الشرع، ولم تسنح لها الظروف المواتية لأداء وظيفتها الاجتماعية ورسالتها العلمية بالقدر الذي به يكون تماسك المجتمع وتتوافر مقومات نهضته. وهو وضع سلبي غير معزٍ إلى نقص أو ضعف في التشريع، ولكنه ناتج عن تقصير وخلل في تطبيق المبادئ السامية التي جاء بها الاسلام لتمكين المرأة من القيام بواجباتها، في إطار منظومة متلاحمة العناصر، مترابطة الحلقات من الأحكام الشرعية والقيم العليا والمثل الرفيعة والمعايير الضابطة لسير الحياة.

حضرات السيدات والسادة؛

إن الاهتمام بإبراز الدور العلمي للمرأة المسلمة، من خلال بحث حقوقها العلمية من منظور الدين والثقافة والمجتمع وبرؤية مستقبلية، لهو من أقوم السبل المؤدية إلى النهوض بهذا المجتمع ليحقق ما يتطلع إليه من نمو عام شامل يكون فيه للمرأة إسهام تام كامل. ذلكم أن العناية البالغة بتطوير العلوم والحرص الشديد على تحديث المعرفة هما الأساس المكين للتفوق في مضمار الإبداع الثقافي والحضاري والتميز في حلبة سباقه، إضافة إلى أنهما الوسيلة الناجعة للتغلب على المشكلات التي تعترض طريق الأمم والشعوب نحو التنمية المتكاملة المتوازنة وإزاحة المعوقات التي تحول دون الإقلاع في هذا المضمار بخطى متتدة ومسيرة مأمونة.

لذا فإنه غدا لازما أن تشرع أبواب العلم أمام المرأة وأن توفر لها أسباب الأخذ به والإبداع فيه، لاسيما في حقوله البحتة والتطبيقية، لأن العلم قوام الوجود في هذا العصر ولأن المستقبل مرهون بامتلاك ناصيته وحسن توظيفه. وليس أمام العالم الاسلامي من وسيلة

لتجاوز كثير من الصعاب التي تواجهه في سُوح التشييد والبناء، وميادين التطور والنماء سوى إشراك المرأة في تنمية المجتمع علميا وعمليا، بإتاحة أكبر الفرص أمامها، ليس فقط لنيل قسط من التعليم مهما يكن هذا القسط كبيرا ووافرا مع الحاجة إلى تعميمه حتى يكون للفتاة القروية حظ مناسب منه، ولكن كذلك لإظهار تفوقها العلمي وكذا لتطوير مهاراتها وترقية ملكاتها، ثم لممارسة دورها في صنع التقدم وفي صياغة المستقبل على أفضل الوجوه.

ولقد أحسن القائمون على هذه الندوة صنعا حين جعلوا من ضمن المحاور التي ستبحثها محورا حول التمييز الذي تعانيه المرأة في ميدان العلوم والتوظيف، ومحورا ثانيا حول تحسين أوضاع المرأة المسلمة لتجاوز هذه المعاناة. وإنما لنرى أن هذا الضرب من التمييز هو من آثار عصور التراجع الثقافي والتقهقر الحضاري، وأنه مما يتعارض مع المرجعية الإسلامية وإن كان قد تمكن واستقر في بعض الأذهان.

ولقد آن لنا اليوم، ونحن ننشد التحديث والتجديد على دعائم ثابتة وأسس قوية ونعمل صادقين من أجل التقدم بمجتمعاتنا، أن نصلح هذا الوضع بالاتزان اللازم والحكمة البالغة، وأن نقوم مسلكه بالعقل الراجح والحجة الدامغة. وهو مالا يتسنى إلا بتناول قضايا المرأة في سياق توجه صحيح قويم، ومعالجتها برؤية واضحة ومنهج سليم، مسترشدين بتعاليمنا الدينية السامية الحاثثة على طلب العلم النافع بلا قيود، والداعية إلى العمل على تطوير الحياة وتحسين الوجود، في نطاق التكريم الذي أنعم الله به على الإنسان، وفي حدود الأمانة التي أناطها به، محملا إياه مسؤولية رعايتها، لا فرق في هذا بين الرجال والنساء، كل في دائرة امكاناته والتزاماته، إذ «كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته»، وفق ما علمنا الرسول الأكرم، صلوات الله وسلامه عليه.

حضرات السيدات والسادة؛

إن من المؤشرات الدالة على انتظام مسيرة العلم في العالم الاسلامي وضع «استراتيجية تطوير العلوم والتكنولوجيا في البلدان الاسلامية»، وهي التي تم اعتمادها من قبل مؤتمر القمة الإسلامي في دورته الثامنة المنعقدة بالعاصمة الايرانية «طهران»، في شهر ديسمبر من عام 1997. وإن هذه الاستراتيجية التي خطتها المنظمة الاسلامية للتربية والعلوم والثقافة «إيسيسكو»، بتسيق مع اللجنة الدائمة للتعاون العلمي والتكنولوجي المنبثقة عن مؤتمر القمة الإسلامي، لتشكل إطارا نظريا ملتئم الجوانب للنهوض بالبحث العلمي وللاخذ بأسباب التقدم التكنولوجي على صعيد العالم الإسلامي، مما يعد مكسبا ثميننا لهذا العالم يقتضي حسن استثماره ليحقق أهدافه ويقود إلى الازدهار المنشود.

ولنا اليقين أنه في آفاق هذه الاستراتيجية المحكمة وأبعادها الجامعة ستجد المرأة المسلمة إن شاء الله أرحب مجال وأوسع امكان للإسهام في تنمية المجتمع، عن طريق أداء رسالتها

العلمية على نحو صحيح وفاعل، كشقيقتها الرجل. وإنه لمن حسن الطالع أن يكون الجهاز المبادر إلى هذه الاستراتيجية وهو المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة قد انطلق برعاية والدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني نور الله ضريحه، من حاضرة فاس، هذه المدينة العريقة التي كانت على امتداد عهود الازدهار - ككثير من حواضر المغرب وبواديه - معقلا للعلم وموئلا للمعرفة وموطنا لأفذاذ الفقهاء ونوابغ الحكماء، وكان من بينهم نساء فضليات ذوات سبق وريادة وتبريز في تخصصات شتى، مما تنطق به صحائف التاريخ الفكري للمغرب ويشهد له السجل الإنساني للثقافة والحضارة.

وسعيا إلى إحياء هذه المفاخر والأمجاد، وتحفزا إلى بناء مغرب قوي متقدم قادر على حل مشكلات العصر ورفع تحديات المستقبل، فإننا ما فتئنا نحرص على تعليم الفتاة المغربية ونشجع ولوجها بمختلف ميادين العلم والحياة، سالكين نهج والدنا المكرم طيب الله ثراه، ومقتدين بجدنا المقدس جلالة الملك المغفور له مولانا محمد الخامس الذي كان له - في غمار معركة التحرير - فضل تأسيس هذا التعليم واحتضانه.

حضرات السيدات والسادة؛

إننا لنود في ختام رسالتنا إلى هذا اللقاء العلمي الحافل أن نجدد الترحيب بالشخصيات المرموقة المشاركة فيه وأن ننوه بمبادرة الأيسيسكو إلى تنظيمه، متعاونة مع جهات اختصاص موقرة، وأن نغتتم مناسبة انعقاده لنهيب بالأسرة الإسلامية الكبرى أن تولي موضوع مشاركة المرأة في النشاط العلمي والمعرفي والحياة العملية عامة فائق الانشغال والعناية ووافر الاهتمام والرعاية، سائلين الله تعالى أن يعيننا جميعا على إدراك مقاصدنا وتحقيق خير أمتنا، وأن يجنبنا الزلات والعوائق والعثرات، وأن يلهمنا الحكمة والرشاد، إنه ولي التوفيق والسداد.

«والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.»

الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المشاركات في القمة العالمية للنساء بمراكش

مراكش - 28 يونيو 2003

«الحمد لله وحده والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه».

أصحاب المعالي والسعادة؛

حضرات السيدات والسادة؛

يطيب لنا أن نحیی جمعکم الکریم المنعقد فی إطار قمة النساء العالمیة، لاسیما ونحن نقدر حق التقدير دور المرأة فی تلقین قیم المواطنة وبناء وتعزيز الديمقراطية وتحقیق التنمية الاقتصادية وغيرها من الأهداف التي نعمل من أجلها.

حضرات السيدات والسادة؛

إن اختیار المغرب لاحتضان أشغال هذا الملتقى ينبع من إیمان المجموعة الدولية بنجاعة سياسة الانفتاح والحوار التي تنهجها بلادنا فی علاقاتها مع الأمم الاخری، ولعله من الطبیعی أن تتعهد بلادنا بوصفها أرض السلام بحمل رسالة السلم والتسامح والتضامن والتعايش بین الشعوب. وهي، علاوة على تشبثها بهذه القيم، تحدوها إرادة راسخة لمواصلة مسيرتها نحو التقدم والعمل على تحقیق مشروعها المجتمعی الديمقراطي الحداثی بثبات وحزم.

إن حضوركم معنا ینم كذلك عن اهتمامكم بالسیاسة التي نهجها للنهوض بأوضاع المرأة المغربية. فالتنمية الشاملة التي نعمل من أجلها والنهوض بالبلاد فی كافة المجالات السیاسیة والاقتصادية والاجتماعیة والثقافیة، كل ذلك لن یجدي نفعا فی غیاب مشاركة النساء واستفادة كافة مكونات المجتمع من ثمار التقدم.

وإننا منذ تولینا مقالید الحكم لتسییر شؤون شعبنا ما فتننا نعمل جادین على النهوض بالمرأة المغربية وصيانة حقوقها التي من خلالها ساوی دیننا الحنیف بینها و بین الرجل، مواصلین بذلك السیاسة النيرة لأسلافنا المنعمین.

لقد فتح جدنا المنعم محرر الأمة جلاله المغفور له الملك محمد الخامس طیب الله ثراه أبواب المدارس، وبالتالي سبل العلم والمعرفة أمام النساء، إیماننا منه بأن الاستقلال الحق لن یتأتی إلا بتأهیل المغاربة قاطبة لممارسة حقوقهم وأداء واجباتهم والمساهمة فی التقدم

الاقتصادي والاجتماعي لبلادهم.

وواصل والدنا المعظم جلالة المغفور له الملك الحسن الثاني تغمده الله برحمته تشييد صرح المغرب الحديث، فاسحا المجال أمام النساء لولوج كل أسلاك التعليم وقطاعات الشغل، فحرر ما يزخرن به من طاقات، وعينهن في أعلى مناصب المسؤولية بالإدارة والقضاء والمؤسسات العمومية، وأسند إليهن حقائب وزارية في الحكومة، مبرزاً دوماً ما يتحلين به من كفاية وانضباط واستقامة.

واستشعاراً منا لما تكتسيه تعبئة النساء ومشاركتهن من ضرورة قصوى لبلوغ الأهداف التي رسمناها لأنفسنا بغية تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة لبلادنا، فإننا آلينا على أنفسنا أن نحسن وضع المرأة بتعزيز مكتسباتها، والسهر على تمتيعها بحقوقها الإنسانية والاقتصادية والسياسية، علماً بأن دخول خمس وثلاثين امرأة إلى قبة البرلمان الحالي لكفيل بدعم نضالنا من أجل الديمقراطية والحدثة.

بيد أن النقلة النوعية التي حققتها بلادنا في النهوض بوضعية المرأة لا يجب أن تتسبب المتاعب التي يعانيها عدد كبير من النساء اللائي يقاسين من التهميش والإقصاء أو تداس حقوقهن وتهضم.

وقد ركزنا الاهتمام أولاً على المرأة القروية التي تشكل أكثر الفئات معاناة من الأمية والفقر، وذلك إيماناً منا بأن هذه القضايا هي من صميم حقوق الإنسان وتشكل عراقيل بنيوية للديمقراطية.

كما أننا حريصون على تحرير المرأة من كل أشكال الحيف التي تعاني منها وعلى تطوير الترسانة القانونية، تماشياً مع ما تبديه من وعي بحقوقها وواجباتها وما تحقق للمغرب من تقدم في شتى المجالات.

وفي هذا الصدد، فإننا بوصفنا أمير المؤمنين حامي الملة والدين، قد أنشأنا لجنة خاصة، زودناها بتعليماتنا السامية لتستمع وتتدارس كافة التظلمات الواردة من الجمعيات النسائية ومن كل القوى الحية في البلاد، وترفع اقتراحاتها إلينا بشأن الآليات والمساطر الكفيلة بضمان حسن تطبيق المدونة وما سيطرأ عليها من تعديلات، وذلك في احترام تام لهويتنا وتعاليم ديننا الحنيف، مع الحرص، بصفة خاصة، على تماسك الأسرة والوئام الاجتماعي.

حضرات السيدات والسادة؛

إننا حريصون على التأكيد على أهمية هذا الملتقى الذي يجسد ما حققته النساء عبر العالم من تقدم في مجال التسيير، بيد أن أهميته لا تنحصر في هذا المستوى، فهو ينم كذلك عما يحدوكم من إرادة للمساهمة في التفكير الجماعي حول المشاكل المطروحة على الصعيد العالمي، مما يبوأ هذا اللقاء الذي ينعقد في دورته الثالثة عشرة دور المحفز على الاجتهاد الفكري العالمي.

تتمحور فكرة قمة النساء العالمية حول مجموعة من المفاهيم تتعلق بالمقاولة ووظائفها وتدبيرها وأنماط الانتاج فيها ومنظوماتها الاعلامية والتسويقية. وقد فرضت نفسها كمجال لتبادل الخبرات واستعراض الافكار والآراء من أجل مشاركة المرأة على نحو أفضل في السوق العالمي، وحيث إن ملتقاكم لا يمكن أن يتجاهل محيط المقاولة وانفتاحها على الأسواق وإكراهات التنافسية، فإنه اعتمد مقاربة شمولية في تعامله مع المشاكل التنموية، وأدرج في مناقشاته قضايا مشاركة النساء في العملية الديمقراطية وفعالية تدبير الشأن العام، وتفكيك الحواجز التي تعرقل ممارسة الحق في التنمية.

أن تشارك في هذا اللقاء نساء من القارات الخمس يسيرن مقاولات من مختلف الأحجام وجمعيات مهنية ومنظمات غير حكومية وكذلك وزيرات يتولين شتى الحقائب ونساء قيادات للرأي العام، كل ذلك يؤكد أن ملتقاكم هذا يقيم الوزن اللازم للخصوصيات المحلية والاختلافات الجهوية، مما يبشر بالحوار المفتوح والمتجدد الذي سيضيف على النقاش الدائر حول أهم القضايا الراهنة قيمة مضافة تغنيه وتخصبه.

وحيث لا يجوز الفصل بين النهوض بالمرأة ومشاركتها في ثمار النمو الاقتصادي وبين التنمية الشمولية للبشرية، فإن ذلك يقتضي تضامنا دوليا فعالا، ويستوجب توزيعا أكثر انصافا للثروات بين المجموعات الميسورة وتلك التي تخوض الكفاح يوميا ضد الفاقة والتهميش.

واعتبارا لفطرتكن كنساء ونزعتكن الطبيعية لمناهضة الظلم والإقصاء، كما يشهد بذلك ما تبديه جمعيات عديدة تسييرها نساء من حيوية ونشاط وقدرة نادرة على الإقناع، فإنه ينبغي لكن الحرس على توجيه آفاق الشراكة الجهوية والإقليمية بما يساعد على إدماج أفضل للبلدان النامية في الاقتصاد العالمي.

وإننا إذ نرحب بكم في المغرب، ونتمنى لأشغالكم كامل التوفيق، ندعوكم إلى اغتنام فرصة التئامكم بمراكش للتفكير في مقاربة توافقية تساعد على تحديد الأدوات والآليات التي يتعين تفعيلها وطنيا وجهويا، مساهمة في النهوض بالنشاط المقاولاتي النسوي الصغير في بلدان الجنوب، لما يجلبه من فوائد بالنسبة للنمو الاقتصادي في هذه البلدان، وما له من وقع على

التمية المستدامة التي تستقطب اهتمامات منداكم هذا .

«والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المشاركين في الدورة الواحدة والستين لمؤتمر النساء رئيسات المقاولات العالمية

مراكش - 27 سبتمبر 2013

«الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه».

أصحاب المعالي والسعادة؛

حضرات السيدات والسادة؛

يطيب لنا أن نتوجه للمشاركات والمشاركين في أشغال الدورة الحادية والستين للمؤتمر العالمي لسيدات الأعمال، مرحبين بكم جميعا في مدينة مراكش التاريخية، مدينة الملتقيات الدولية الكبرى ورمز الانفتاح والحوار.

لقد أضفينا رعايتنا السامية على هذا المؤتمر، تجسيدا منا للعناية السامية التي نوليها للجمعية العالمية لسيدات الأعمال، منوهين بالمجهودات التي ما فتئت تبذلها منذ إنشائها قبل ثمانية وستين عاما، في سبيل الرقي بالمقاولات النسائية، حيث امتدت شبكة أعضائها إلى أزيد من سبعين بلدا عبر القارات الخمس.

وبفضل مؤهلات أعضائها والقيم التي تدافع عنها، تمكنت الجمعية من بناء سمعة قوية وكسب مصداقية كبيرة، رسخهما الطابع الاستشراقي والتميز والدقة التي تكتسيها المواضيع التي تطرحها للنقاش خلال مؤتمراتها. وهو ما يدل على أهمية هذا المنتدى، الذي فرض نفسه منذ عقود، كموعود متميز لنساء وضعن بصماتهن على المشهد الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في بلدانهن.

كما لا يفوتنا، كذلك، أن نشيد هنا بعمل جمعية النساء المقاولات بالمغرب، التي ساهمت بفعالية، بفضل دينامييتها والتزامها المواطن، وإخلاصها لمبادئ منظمتكن النبيلة، في النهوض بالمقاولات النسائية في المملكة، مضيئة بذلك لبنة أخرى للصرح الذي نسهر على بنائه، صرح المغرب المواكب لحركة التقدم المعاصرة، الغني بإسهامات كل أبنائه، رجالا ونساء.

حضرات السيدات والسادة؛

انطلاقاً من اقتناعنا الراسخ بضرورة تعبئة كل الطاقات الوطنية من أجل تحقيق النمو الشامل والمستدام الذي نريده لبلادنا، ما فتئنا نسعى لتعزيز دور المرأة وتشجيع انخراطها في جميع ميادين الحياة العامة: الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية. ويظل الهدف الأسمى الذي نسعى لتحقيقه، هو تمكين كافة مكونات المجتمع، بدون استثناء، من الاستفادة من ثمار التحديث والتنمية.

وفي هذا الصدد، يواصل المغرب، وبخطوات حثيثة وعقلانية، مسيرته على درب تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة، في الحقوق والواجبات، ولاسيما بالعمل على التطبيق الأنجع لأحكام مدونة الأسرة التي منحت المرأة وضعاً يحفظ لها كرامتها، ويضمن لها العدل والإنصاف. وفي نفس السياق، تمت مراجعة قانون الجنسية، لتمكين المرأة من منح جنسيتها المغربية لأبنائها الذين أنجبته من زوج أجنبي.

وفي إطار تشبثنا بهذا المسار، حرصنا على الترسخ الدستوري للمساواة بين الرجل والمرأة بمناسبة التعديل الذي عرفه دستور المملكة، الذي صادق عليه الشعب المغربي على أوسع نطاق في شهر يوليوز 2011.

وفي هذا السياق، خولت أحكام الدستور المتعلقة بالحقوق والحريات الأساسية للمرأة نفس الحقوق والواجبات التي منحتها للرجل، فاتحة أمامها بذلك باب المشاركة الكاملة والشاملة في الحياة العامة.

وفي إطار تعزيز الديمقراطية التشاركية، نص الدستور على إنشاء هيئة مكلفة بالمناصرة ومحاربة جميع أشكال التمييز، إلى جانب التخصيص على إقامة مجلس استشاري للأسرة والطفولة.

وبفضل هذا التعديل الدستوري، أضحت الإطار القانوني والمؤسسي الوطني الخاص بوضع المرأة منسجماً مع المعايير الدولية التي التزم المغرب بها للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

حضرات السيدات والسادة؛

إننا نقدر حق التقدير أهمية الدور الذي لعبته المرأة المغربية كطرف فاعل في الحركة الوطنية في الكفاح من أجل استرجاع استقلال المغرب، وفي مسلسل بناء المغرب الحديث. كما أصبح للمرأة المغربية حضور فاعل ضمن الأحزاب السياسية والتنظيمات النقابية، في

إطار تعددية حقيقية متجذرة ثقافيا، مكنتها من ولوج مجالات الأنشطة المرتبطة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ونود هنا أن ننوه بكل الجهود التي ما فتئت المرأة المغربية تبذلها، في سبيل الدفاع عن حقوقها، ولمشاركتها السخية في الحركة الجمعوية الوطنية، وخاصة ضمن المنظمات الاجتماعية التي تنشط في مجال رعاية الأطفال، والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، والنساء في أوضاع هشة.

إن انخراط المرأة والتزامها يشملان كافة جهات المملكة، سواء كانت مراكز حضرية أو ضواحي مدن أو مناطق قروية. ومما يدعو للاعتزاز ويغذي الأمل، كون النساء أضحت محركا حقيقيا للتنمية المندمجة والمستدامة.

وقد برزت هذه الدينامية من خلال تسيير أهداف تصورنا للتنمية المستدامة وتنفيذها، عبر المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التي أطلقناها في العام 2005، والتي نعتبرها مشروع عهدنا.

وفي هذا السياق، حرصنا على أن تكون المرأة القروية المستفيد الأكبر من برامج هذه المبادرة، من أجل تحسين ظروف عيشها. كما أولينا الاهتمام اللازم للرفع من نسبة تدرس الفتيات في العالم القروي، هذا المجال الذي يعد الهدف الرئيسي لبرامج تطوير البنية التحتية وتشجيع الأنشطة المدرة للدخل.

حضرات السيدات والسادة؛

إن التطور الذي عرفه المغرب خلال السنوات الأخيرة، يظهر بجلاء أن دور سيدات الأعمال ما فتئ يتعزز، من خلال الحضور الفاعل للمرأة في كل القطاعات المنتجة. فبفضل الإصلاحات التي أطلقناها، فإن حصة المرأة في المقاولات المغربية قد شهدت تطورا ملموسا، كما يدل على ذلك وجود جمعية النساء المقاولات بالمغرب، المنظمة لهذا المؤتمر الهام، والتي هي كذلك عضو في الاتحاد العام لمقاولات المغرب الذي ترأسه حاليا سيدة أعمال.

ولنا اليقين بأن المسلسل التنموي الشامل، الذي أطلقناه في بلدنا من منطلق اعتماد المساواة بين المرأة والرجل على أرض الواقع، سيمنح المرأة مجالا أوسع للمشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وخلق الثروات وإنشاء مقاولات عالية الأداء وقادرة على توفير المزيد من فرص الشغل.

وإذ نؤكد على الدور الجوهرى للتربية والتكوين فى تطوير روح المبادرة عند الشباب، ذكورا وإناثا، وحشد قدراتهم على خوض غمار المناقولة، فإنه من الضرورى إدراج ثقافة المناقولة فى عملية التلقين واكتساب المعرفة.

إن السىاسة التى اعتمدناها فى سبيل تحسين وضعىة المرأة، والمجهودات التى نبذلها من أجل تخويلها الوسائل التى تمكنها من العمل على تحقيق التقدم الشامل، على قدم المساواة مع شقيقها الرجل، لجديرة بتعزيزها حتى نبوأ المرأة المغربية المكانة التى تليق بها داخل المجتمع، خاصة عبر فتح مزيد من فرص التعليم والتكوين أمامها.

حضرات السيدات والسادة؛

لقد اخترتم لمؤتمركم هذا موضوع: «النساء المناولات، قيم حقيقية من أجل أداء مستدام». وإنه لموضوع يكتسى أهمية كبرى، ويندرج تماما فى إطار الظرفية الاقتصادية الراهنة المطبوعة بالتقلبات والاضطرابات.

وإن تبادل التجارب والأفكار فى هذا الشأن لكفيل بأن يمكنكم من الإسهام فى تحقيق التقدم الذى ننشده جميعا، انطلاقا من القناعات والقيم التى تشكل جوهر مبادئ الجمعية العالمية لسيدات الأعمال:

أولها، القناعة بأن تقدير النساء لروح المناقولة لا يقل عن تقدير الرجال لها.

وثانيها، ضرورة تشجيعهن وتحفيزهن للحصول على التمويل، حيث إن التفكير فى خلق مناقولة يعتبر بمثابة خطوة أولية تحرر الطاقات، وتساهم فى إنعاش النمو فى المجالات التى يختزن الاستثمار فيها.

وأخيرا، القناعة الثابتة التى تحركنا جميعا بضرورة القضاء على الأحكام المسبقة التى ترى فى المناقولة النسائية مناقولة ضعيفة الأداء. إن روح المناقولة شىء يكتسب، ولذلك فلا بد من تربية الفتاة على اكتساب هذه الروح المحفزة، وتلقينها السلوك الذى تفرضه ثقافة المناقولة.

إننا على يقين أن مساهمة شخصيات بارزة كاللواتى يحضرن هذا المؤتمر، كقيلة بفتح آفاق جديدة أمام النساء اللواتى تبحثن عن دعم ومواكبة لخلق مقاولتهن، والمساهمة فى المجهود التتموي الذى يخدم التطور الشامل والمستدام لبلدهن.

وإذ نرجو كامل التوفيق لأشغال هذا المؤتمر، فإننا نجدد الترحيب بالمشاركات والمشاركين فيه ونتمنى للجميع مقاما طيبا في المغرب.

«والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته».

ج - حقوق المهاجرين

الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المشاركين في الملتقى العالمي الأول لمجالس ومؤسسات ومنتخبي المهجر لدى بلدان العالم

الرباط - 3 مارس 2009

«الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه».

حضرات السيدات والسادة؛

إنه لمن دواعي اعتزازنا، أن يستضيف المغرب الملتقى العالمي الأول لمجالس ومؤسسات ومنتخبي المهجر في مختلف بلدان العالم.

ويطيب لنا، بهذه المناسبة، أن نتوجه بعبارات الترحيب لكل الشخصيات المرموقة التي أبت إلا أن تشارك في هذا الملتقى الهام، مشيدين بدورها الإيجابي وإسهامها الفاعل في تأطير وتدير شؤون الجاليات الوطنية المهاجرة.

كما نود، في هذا الجو المفعم بالثقة والعزم الوطيد على صنع مستقبل أفضل، التتويه بمبادرة مجلس الجالية المغربية بالخارج لتنظيم هذا الملتقى الأول من نوعه، وجعله لحظة تأمل جماعي واستشراف مستقبلي، وذلك من منطلق تقييم مختلف التجارب في هذا المجال وتفاعلها وتلاحقها، لما فيه مصلحة المهاجرين من مختلف البلدان والأجناس، دون تمييز أو إقصاء.

حضرات السيدات والسادة؛

كما لا يخفى عليكم، فقد غدت الهجرة ظاهرة عالمية متسارعة ومتعددة الأبعاد والاتجاهات.

فالمشاكل التي يعيشها المهاجرون أصبحت متقاربة ومتشابهة، سواء فيما يخص تيسير الاندماج في بلدان الاستقبال وتوفير الحياة الكريمة لهم والمشاركة الفاعلة في تنمية وتقديم هذه البلدان، أو فيما يتعلق بتوطيد أواصر الارتباط الثقافي والاجتماعي وصيانة هوية الوطن الأم والحفاظ عليها. وكذلك الشأن بالنسبة لتحقيق الوئام والتوازن والتكامل بين الروافد المتنوعة لمختلف هويات المهاجرين، من حيث أتوا وحيثما وجدوا.

كما أصبح العالم اليوم يعيش بالفعل «عولمة» حضارية تساهم فيها كل الثقافات الإنسانية. عولمة قائمة على جدلية التفاعل والإغناء المتبادل، لما فيه خير الإنسانية جمعاء وبما يخدم

تقدمها ويسهم في إشاعة قيم التفاهم والسلم والتسامح والتعايش والتضامن بين مختلف مكونات المجتمعات البشرية. وذلك هو البعد الحضاري الإيجابي الراهن للهجرة والرهان المستقبلي للمهاجرين في كل مكان.

بيد أن هذا البعد الإيجابي في كل مستوياته، لا ينبغي أن يحجب عنا كون الهجرة تنطوي على تحولات عميقة تعرض القيم الروحية والثقافية للاهتزاز، بالنسبة لكل المهاجرين، على حد سواء، من بلدان الجنوب إلى الشمال، ومن الشرق إلى الغرب.

ومن ثم، فإن التدارس الجاد لمختلف الإشكالات السياسية والقانونية والحقوقية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والروحية التي قد تعترض المهاجرين في مختلف النظم والبيئات التي يعيشون فيها، يطرح قضية ملحة واهتماما مشتركا بين جميع المؤسسات والهيئات التي تعنى بشؤون الهجرة في كل مناطق العالم.

ومن هنا، فإن التناول الجماعي والمعالجة المنسقة لهذه القضايا، من شأنه أن يساهم، بما سيتمخض عنه من مقترحات وتصورات، في إيجاد الحلول الملائمة لتصبح نهجا عالميا موحدًا في تعدده، في ظل احترام كل الخصوصيات والثوابت الوطنية والمحلية، وصون مختلف الهويات والالتزام بالقيم والمبادئ الكونية.

ولنا اليقين بأن ملتقاكم العالمي الأول هذا، سيشكل لبنة مؤسسة، لتقليد جديد من التشاور الواسع، وتبادل الخبرات ومنطلقا لإقامة فضاء مهيكّل، وطيد ومتواصل، يتسم بالرسوخ والاستمرارية ويحظى بالمتابعة الجديرة.

كما أن ما ستطرحونه من مقترحات وأفكار، وما تعتمدونه من مناهج، سواء منها ما ينصب على الحاضر المعيش أو يتطلع إلى المستقبل الواعد، سيحقق النفع البيئي لكل المهاجرين، رجالا ونساء وأطفالا، كي يسعدوا حيث هم، ويسهموا في إضفاء المزيد من التجانس والتناغم بين المجتمعات البشرية وفي صون الحقوق الإنسانية، وانتشار السلام والوئام بين كل الحضارات والأديان والثقافات.

«يا أيها الناس، إنا خلقناكم من ذكر وأنثى، وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا، إن أكرمكم عند الله أتقاكم». صدق الله العظيم.

وفقكم الله، «والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

د- حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المشاركين في الندوة الدولية حول موضوع «العلاج والوقاية من أجل تخفيض الإعاقة»

الرباط - 28 أكتوبر 2000

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

حضرات السادة الأساتذة والسيدات؛

يطيب لنا أن نتوجه إليكم بهذا الخطاب تقديرا من جلالتنا لتخليد مؤسسة الحسن الثاني للوقاية من أمراض الجهاز العصبي ومكافحتها للذكرى العاشرة لإنشائها بتنظيم ندوة دولية في موضوع «العلاج والوقاية من أجل تخفيض الإعاقة»، وإنه لتعبير من جلالتنا عما نكنه من اعتبار خاص للأهمية البالغة التي تتمثل في أهدافها الرامية إلى مكافحة الإعاقة وقاية وعلاجاً، وخدمة البحث العلمي في ميادين الصحة العمومية وتشجيعاً لأعضائها على المضي في سبيل تحقيق الأهداف النبيلة التي تسعى إلى بلوغها.

إن هذه الأهداف التي تتوخون تحقيقها حضرات الأساتذة وما تم منها حتى الآن لتتدرج في صلب اهتمام جلالتنا بالحياة الصحية للمواطن المغربي ولاسيما ما يتعلق منها بالإعاقة التي يشكل الاهتمام بها هاجسا دائما لدى جلالتنا لما ينتج عنها من تعطيل طاقة الإنسان الحية وتهديد مستقبله وحرمانه من أعز ما يمتلكه من قدرات للمشاركة في حياة مجتمعه ووطنه مشاركة ايجابية فاعلة منتجة. ومن ثم يعتبر الانكباب على بحث طبيعة الاختلالات العارضة للأطفال وهم في مرحلة النمو والتشخيص المبكر لتلك الاختلالات العضوية والوظيفية والعمل على علاجها في الوقت المناسب عاملا من عوامل تفادي ما يترتب عنها عادة من إعاقة مزمنة تستمر مدى الحياة.

وحتى إن تعذر علاجها علاجا كاملا بالمرّة فإنه يمكن التخفيف من أضرارها وحصر مفعولها، ولاسيما ونحن نعلم أن هذه الإعاقات المختلفة التي يتعرض لها الأطفال في مجتمعنا يمكن تفادي الكثير منها باستخدام ما حققه الاختصاصيون من علماء البلدان المصنعة من تقدم كبير في التشخيص والعلاج.

لذلك نهيب بجميع فعاليات مجتمعنا المدني الذي أبان عن دينامية خاصة في هذا المجال وبوسائل الإعلام السمعي والبصري في مملكتنا أن يبادروا مع مؤسساتكم هذه الى انجاز برنامج وطني شامل يستهدف التوعية بضرورة الوقاية والعلاج المبكر للحد من الإعاقة المنتشرة في بيئتنا، والتي تمس عددا لا يستهان به من رعايانا الأعزاء، ولاسيما الأطفال،

وذلكم بالتعبئة لتحقيق ما توصي به هذه الندوة من تدابير وتوجهات خدمة للصحة العمومية، والعمل بوسائل العلاج الممكنة، داعين كافة السلطات العمومية خاصة منها أجهزة وزارة الصحة والوزارة المكلفة بإدماج الاشخاص المعاقين إلى تجنيد كل إمكانياتها للانخراط في هذه التعبئة الشاملة.

حضرات السيدات والسادة؛

لقد اطلعنا على مضمون برنامج هذه الندوة الموازية لإحيائكم للذكرى العاشرة لقيام مؤسستكم، والتي اتخذت من هذه المناسبة فرصة للقاء علمي بالغ الأهمية بين الاختصاصيين حول موضوعات حيوية تمس واقع الحياة الصحية، فشعرنا بالارتياح لما عبرت عنه مؤسستكم من وعي وطني وإنساني بتشخيص المخاطر الصحية التي ما تزال تهدد الإنسان في عصرنا ووجوب التصدي لها بالطرق الوقائية للتخفيف من آفات الاعاقة وأمراض الجهاز العصبي بمختلف دواعيه ومسبباته ولاسيما ما يتصل منها ببيئتنا ومجتمعنا معتقدين بأن من شأن بحث هذه الموضوعات والتركيز على الظواهر الميدانية وكذا التعريف بها عبر تنظيم أبواب مفتوحة موازية لندوتكم أن يمكن المتتبعين لأشغالها من الوقوف على نشاط مؤسستكم وبخاصة الأجهزة الطبية المتطورة التي تمكن من التشخيص المبكر لأمراض الجهاز العصبي. وكل ذلك سيتيح للمهتمين أن يستفيدوا الاستفادة المرجوة على المدى القريب والبعيد من هذا اللقاء العلمي الهام الذي تنظمه مؤسستكم.

ولا يخفى أن ما اكتسبتموه من خبرة عميقة وسمعة حسنة على المستوى العالمي في الأوساط الطبية والعلمية وبالأخص في مجال جراحة الدماغ والأعصاب وهو الذي حدا بالفيدرالية الدولية لجراحة الدماغ والأعصاب أن تختار مدينة مراكش لاحتضان مؤتمرها الثالث عشر سنة 2005 والذي سيكون بحول الله أول مؤتمر طبي عالمي في هذا التخصص ينعقد ببلد افريقي.

إنه ولا ريب اختيار يعكس في حد ذاته ما يتحلى به الأطباء الاختصاصيون في بلدنا من تفان في البحث والتكوين المستمر للأطر الطبية والإسهام الفعال في خدمة الصحة العمومية التي نعتبرها من أجل الخدمات التي يجب توفيرها لرعايانا الأوفياء.

وإننا إذ ننوه بالنتائج التي حققتها مؤسستكم منذ انشائها وبأهمية موضوع الندوة ومساهمات المشاركين فيها علميا لنبارك عملكم الإنساني والوطني وتوجهكم المستقبلي إلى العالم القروي الذي نحیی عزمكم تركيز أعمالكم على وقاية أطفاله من الإعاقة، معربين لكم عن إرادتنا الملكية السامية في دعم مؤسستكم ومدها بأسباب النجاح والاستمرار لتحقيق الأهداف النبيلة التي تسعى من ورائها إلى خدمة الحياة الصحية لأبنائنا ورعايانا الأوفياء.

«والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

هـ - العمل الإنساني

الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المشاركين في مؤتمر الجمعيات الوطنية للهلال الأحمر والصليب الأحمر لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

مراكش - 15 ماي 2006

«الحمد لله وحده والصلاة والسلام على مولانا رسول الله».

صاحبة السمو الملكي؛

حضرات السيدات والسادة؛

يطيب لي الترحيب بالمثلين الأفاضل لكل من الجمعيات الوطنية للهلال الأحمر والصليب الأحمر لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والاتحاد الدولي للهلال الأحمر والصليب الأحمر والمنظمات الحقوقية والقطاع الخاص، المتواجدين بين ظهرانينا، معربا لهم عن اعتزاز المملكة المغربية باستضافة هذا اللقاء الهام في رحاب مدينة مراكش الجميلة التي تحمل بجلاء بصمات انفتاحها على قيم الحداثة، فضلا عن تشبثها الراسخ بمقومات أصالة وثقافة المغرب.

تكتسي الدورة الخامسة لمؤتمركم هذا أهمية بالغة، بالنظر إلى مستوى المشاركين فيها وطبيعة المواضيع التي سيتم تدارسها طيلة فترة انعقادها. وينتظر من هذا اللقاء أن يساعد على إفراز تصور واضح المعالم، يتسم بالواقعية، ويستند إلى مقترحات ملموسة تتلاءم مع الخصوصيات السياسية والاقتصادية والثقافية التي تتميز بها المنطقة، فضلا عن ضرورة انسجامه التام مع الأهداف المرسومة في إطار استراتيجية 2010 للحركة الدولية لجمعيات الهلال الأحمر والصليب الأحمر.

وتجدر الإشارة إلى أن دول المنطقة، ذات البنيات الاقتصادية المتكاملة فيما بينها، تسجل عموما معدلات نمو اقتصادي متوسطة ومتباينة فيما بينها، إلا أنها لا تزال تعاني بالخصوص من نسب عالية للعجز الاجتماعي ومن تفاعل صراعات سياسية ناجمة عن النزاعات القائمة. كما يضاف إلى هذا كله ارتفاع نسبة النمو الديموغرافي ارتفاعا حادا نسبيا واستفحال ظاهرة التصحر ومخاطر انتشار الأوبئة، ناهيك عن الكوارث الطبيعية. وقد أدى هذا الوضع في بعض الدول إلى تعاظم نسبة البطالة وتزايد الحاجة إلى الخدمات الأساسية لدى الفئات الاجتماعية المعوزة، لا سيما من بين الشباب. وهنا تكمن أهمية الدور المنوط بالجمعيات الوطنية للهلال الأحمر والصليب الأحمر في مواجهة هذا الوضع، وذلك من خلال تقديم المساعدة للسكان المحرومين أو ضحايا الكوارث الطبيعية، والنهوض بمبادئ وقيم العمل

الإنساني ومكافحة انتشار الأوبئة، لا سيما في صفوف الأهالي الذين هم عرضة لشتى الأخطار. لذا يتعين عليكم، من هذا المنطلق، إنجاز أعمالكم طبقا للمبادئ الأساسية والقيم الإنسانية التي تتبناها الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، ألا وهي الحس الإنساني والحياد والتجرد والاستقلالية وروح التطوع والوحدة والشمولية العالمية.

حضرات السيدات والسادة؛

يعد هذا اللقاء مناسبة لتتكب الجمعيات التي تنتمون إليها على تدارس بعض القضايا الأساسية التي تحظى بكامل العناية من لدننا، مثل التدبير الوقائي للكوارث والأمن الغذائي والعمل التطوعي والصحة للجميع. ويندرج ذلك كله في سياق الاهتمام الخاص الذي توليه المملكة المغربية لقضايا التنمية البشرية المستدامة.

وقد بات من الضروري أن تتوحد جهودكم بهدف وضع وتنفيذ استراتيجية شاملة ومندمجة تقوم على مبدأ التضامن، وتمكن من إبراز الإمكانيات المتاحة في هذا المجال على الصعيدين الوطني والإقليمي وإشراك الحكومات في العمل التطوعي، في إطار تعاقدية، فضلا عن تجاوبها مع ما تقوم به وكالات الأمم المتحدة والمنظمات المتخصصة والقطاع الخاص، وذلك حتى يتسنى مواجهة التحديات المطروحة على صعيد العمل الإنساني، وتحسين الظروف المعيشية للفئات المحرومة، وتجسيد برامج العمل الخاصة بكل جمعية وطنية.

إن ما قامت به جمعيات الهلال الأحمر والصليب الأحمر لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بدافع إيمانها بقيم التضامن الفاعل والعمل التطوعي التلقائي والتعبئة المكثفة للتخفيف من معاناة السكان إثر وقوع كوارث طبيعية في بعض دول المنطقة، مثل الزلزال الرهيب الذي ضرب منطقة الحسيمة منذ سنتين، لهو خير تجسيد لروح التضامن الذي يطبع عمل هذه الجمعيات والأعمال الإنسانية النبيلة التي تميزها. وفي هذا الصدد، أود أن أنوه بالمبادرة التي قام بها شخصيا السيد جاكوب كلينبرغر، رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر، من أجل إطلاق سراح آخر السجناء المغاربة الذين كانوا محتجزين في تندوف في خرق سافر للشرعية الدولية.

وبهذه المناسبة أعرب مجددا للسيد جاكوب كلينبرغر عن خالص مشاعر شكر وامتنان الشعب المغربي لما قام به شخصيا في هذا الصدد، وكذا التنويه بالمؤسسة التي يقودها نظرا للجهود الحثيثة التي تبذلها من أجل إيجاد مخرج لهذه الكارثة الإنسانية.

حضرات السيدات والسادة؛

إن المملكة المغربية، بلد التضامن قد انخرطت على الدوام في نصرة القضايا الإنسانية. وقد أثبتت ذلك منذ زمن بعيد من خلال تأكيدها العزم على العمل، سواء على المستوى الفردي

أو الجماعي، من أجل نشر ثقافة التضامن وفق ما تملّيه تعاليم الدين الإسلامي وقيمه. ومن هذا المنطلق، تم الشروع في إنجاز هيكلية اجتماعية حقيقية، تقوم، من بين ما تقوم عليه، على أساس تقوية روح التضامن الاجتماعي وتعزيز التنمية البشرية المستدامة.

ولنغتنم هذه الفرصة لاستحضار بعض من صفحات الماضي، من خلال الاحتفال بالذكرى الخمسينية لتأسيس الهلال الأحمر المغربي غداة الاستقلال على يد محرر البلاد جدنا المنعم، جلالة المغفور له الملك محمد الخامس، طيب الله ثراه. فمنذ ذلك الحين، غدا العمل التطوعي الذي تقوده صاحبة السمو الملكي الأميرة للا مليكة عنوانا بارزا للحس التطوعي المتقد وروح التضامن العالية اللذين يتحلّى بهما كافة المغاربة في مجال العمل الإنساني.

وما كان لعمل الهلال الأحمر المغربي أن يتحقق لولا تلك الروح التطوعية التي تتحلّى بها كافة مكونات المجتمع المغربي. لذا، نهيب بمواطنينا للمضي قدما على هذا الدرب من خلال الانخراط أكثر فأكثر في العمل الطوعي، حتى نسهم جميعا في التخفيف من معاناة بني البشر، ليس فقط إبان حدوث كوارث طبيعية، بل وبالأخص لتقديم العون لكل من يوجدون في وضعية صعبة. ولن يتأتى لجمعياتنا بلوغ الأهداف النبيلة التي تصبو إليها إلا من خلال إرساء الأسس لقيام تضامن فعال وعمل تطوعي أكثر جدية والتزاما.

وقد أفرد المغرب لقيم التضامن والعمل المتنوع والمتعدد الأبعاد المكانة اللائقة بها ضمن أولوياته كلها، من خلال تشجيع فعاليات الحركة الجمعوية وتحفيزها على المشاركة الكاملة في أصعدة مختلفة من الحياة العامة، في إطار من التجاوب والانسجام مع المهام الموكلة للسلطات العمومية والهيئات المنتخبة والفاعلين الخواص. لذا تتمكن الجمعيات، من خلال الدعم والمساعدة للفئات المحرومة والأهالي في وضعية صعبة، من الإسهام في تعريف العموم بثقافة التضامن والعمل الطوعي، وبالتالي من تقوية دعائم البناء الديمقراطي وتحقيق التنمية المستدامة التي وضعناها في مقدمة أولوياتنا.

وقد عملنا، في هذا الإطار، على انخراط المغرب في مسلسل إنجاز مشروع مجتمعي ضخم، ألا وهو المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي تتميز بفلسفتها التجديدية وأهدافها الطموحة، وهي تقدم رؤية مستقبلية شاملة ومتوازنة لتمكين المغرب من تحقيق تنمية عادلة ومتناسقة، من خلال إنجاز برامج ملموسة مجمدة المعالم ومندمجة، تهدف إلى توسيع دائرة المستفيدين من التجهيزات والخدمات الاجتماعية الأساسية، وتشجيع الأنشطة المدرة للدخل، وتقديم يد العون للأشخاص الأكثر عرضة للهشاشة أو ذوي الاحتياجات الخاصة.

كما أن هذه المبادرة هي عبارة عن جهد جماعي مشترك يتعين على سائر الفاعلين والمواطنين الإسهام فيه، لا سيما فعاليات الحركة الجمعوية التي توجد بفضل الفرص المتاحة لها في هذا الإطار، في وضع يؤهلها لتطوير إمكانياتها وإثبات قدراتها التي تستلهمها من قيم

التضامن والتشارك التي تتبناها.

واعتبارا لإيمانكم بالقيم السالفة الذكر، فإننا على يقين أن لقاءكم هذا قد رسم لنفسه المرامي ذاتها، بالنظر إلى المواضيع المطروحة للنقاش، ووضع لنفسه الأولويات ذاتها، أي العمل لما فيه سعادة الأفراد وهناؤهم. وإننا لنولي اهتماما خاصا للنتائج التي سوف تتمخض عنها اجتماعاتكم.

نسأل الله العلي القدير أن يكلل أشغالكم بالنجاح ويسدد خطاكم ويهديكم سواء السبيل،
«والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

و- النموذج بحقوق الإنسان

الرسالة الملكية السامية إلى المشاركين في اجتماع شبكة حقوق الإنسان التابعة للأكاديميات والجمعيات العلمية حول موضوع «دور الأكاديميات والجمعيات العلمية في إنعاش حقوق الإنسان».

الرباط - 21 ماي 2009

«الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه».

حضرات السيدات والسادة؛

إنه لمن دواعي اعتزازنا أن تحتضن المملكة المغربية اجتماع شبكة حقوق الإنسان، التابع للأكاديميات والجمعيات العلمية، الذي ينعقد كل سنتين.

ونود أن نشيد باختيار الشبكة عقد اجتماعاتها على أرض إفريقية عربية إسلامية، لأول مرة في تاريخها. كما يطيب لنا أن نرحب بالمشاركين المرموقين، الذين قدموا إلى هذا الملتقى الهام من مختلف بلدان العالم.

ومما يزيدنا اعتزازا وابتهاجا، ونحن نستقبلكم في أحضان أكاديمية المملكة المغربية، التي نحيطها بسامي رعايتنا، أنكم في طليعة المدافعين عن حقوق الإنسان، ونشر العرفان عبر العالم. وهي القيم النبيلة التي نقاسمكم الإيمان بها، والدفاع عنها، على شتى المستويات.

وإننا لنستحضر، في هذه المناسبة، أن جدنا المنعم، جلالة المغفور له، الملك محمد الخامس، طيب الله ثراه، لم تمر على عودته من المنفى إلى المغرب، إلا فترة وجيزة، حتى بادر جلالته إلى توجيه خطاب إلى الأمة، يعلن فيه تشبته بالمبادئ المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وبعد ذلك قام بإصدار قانون رائد للحريات العامة، شكل في ذلك الحين، ثورة قانونية في المحيط الجهوي والدولي لبلادنا. وقد توجت دسترة هذا الالتزام بتأكيد دستور المملكة لسنة 1992 صراحة في ديباجة دستوره، تشبث المغرب بحقوق الإنسان، كما هي متعارف عليها دوليا.

كما عمل المغرب باستمرار، على حماية حقوق الإنسان والنهوض بها، وتمتين دعائم دولة الحق والقانون. وفي هذا الصدد، فإن الأوراش الكبرى التي أطلقناها، تشمل حماية الحريات الفردية والجماعية، وصون كرامة وحقوق مواطنينا، ولاسيما منهم النساء والأطفال والفئات ذات الاحتياجات الخاصة. وقد تجسد هذا الاهتمام أيضا،

من خلال اعتماد المغرب لمدونة متقدمة للأسرة، تقوم على تكريس المساواة بين المرأة والرجل، ومراعاة المصلحة الفضلى للطفل.

وفي نفس السياق، نود التذكير بالتجربة الخلاقة، التي أطلقها والدنا المنعم، جلالة الملك الحسن الثاني، قدس الله روحه. وهي التجربة التي حرصنا، بكل عزم، على توسيع نطاقها، والمتمثلة في اعتماد آليات العدالة الانتقالية لتسوية ملف الانتهاكات الماضية لحقوق الإنسان. وقد مكنت هذه التجربة الرائدة من جبر الضرر الفردي والجماعي، وإيجاد مناخ ملائم لتعزيز مكاسب بلادنا، وتوسيع مجال حماية حقوق الإنسان. كما تم العمل، بروح الإنصاف والمصالحة الوطنية، على تفعيل هذه التجربة، التي لقيت تنويرها واسعا من لدن الهيئات والمنظمات الدولية لحقوق الإنسان.

وبالموازاة مع جهودنا الهادفة إلى تعزيز الحقوق المدنية والسياسية، وفي إطار احترام حقوق الإنسان في شموليتها، حرصنا على النهوض بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وفي نفس مسار العدالة الانتقالية، أطلقنا ورشا كبيرا لمحاربة التهميش والإقصاء والفقر، من خلال برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التي تهدف إلى تمكين المواطنين من الاستفادة من الخدمات الصحية والتعليمية، وتوفير السكن اللائق، وفرص الشغل، وكذا مختلف البنيات التحتية الضرورية.

كما عملنا على النهوض بمقومات الهوية المغربية الموحدة، الغنية بتعدد وتنوع روافدها الأصيلة. وإننا لوائقون بأن إشاعة هذه الحقوق والنهوض بها، ثقافة وممارسة، وإدراجها في صلب السياسات العمومية، تعد خير ضمان لحماية حقوق الإنسان ببلادنا.

ونود في هذا المقام، التأكيد على تشبثنا الراسخ بحقوق الإنسان بكل أبعادها، مستحضرين الإصلاحات العميقة والأوراش الكبرى، التي أطلقناها في مختلف المجالات، باعتماد مقاربة خلاقة، سواء لتحقيق الإنصاف والمصالحة، أو في مجال التنمية البشرية.

حضرات السيدات والسادة؛

يسعدنا، أن نستضيف اليوم، ثلة من العلماء الأفاضل، سيرا على هدي أسلافنا المنعمين، الذين كانوا دائما حريصين على رعاية العلماء، وتكريمهم. وما عملنا بهذا النهج القويم، في توقيير رجالات العلم ونسائه، إلا برهان ساطع على التزامنا بالتعاليم الإسلامية السمحة، التي تعلي من شأن العلماء، وتحث على طلب العلم، مصداقا لقول جدنا المصطفى صلى الله عليه وسلم، في الحديث الشريف «طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة». وقد رفع نبينا الكريم العلماء إلى أعلى المراتب بين بني البشر عندما جعلهم ورثة للأنبياء.

لقد ظل العالم العربي الإسلامي يولي العلماء مكانة خاصة. وقد كان لهذه الرعاية بالغ الأثر على أمتنا، مما تجلى في نبوغ عدد من الفلاسفة والعلماء، الذين ساهموا بنصيب وافر في إثراء مسيرة التقدم العلمي والحضاري للإنسانية كابن رشد وابن سينا وابن خلدون.

كما أن المغرب، الذي يقدر حق القدر، المكانة الرفيعة التي تحتلونها على المستوى العالمي، كان على امتداد تاريخه الحافل، محجاً ومستقراً للعلماء والنوابغ. كما كان موئلاً لكبار علماء المشرق والأندلس، الذين وفدوا على جامعة القرويين بفاس، باعتبارها من أقدم جامعات العالم في العصر الوسيط.

ولعل خير دليل على العناية والتقدير اللذين نحيط بهما العلماء، هو السنة الحميدة التي أرساها والدنا المنعم، ونحرص على استمرارها، بترؤسنا خلال شهر رمضان الأبرك، للدروس الحسنية الدينية، التي ندعو إليها كل سنة، ثلثة من علماء الدين والعلماء المتخصصين، قادمين من جميع القارات، لبحث وتدارس عدد من القضايا، التي لا ترتبط بالشأن الديني فحسب، بل تتطرق لمختلف المواضيع الاجتماعية والاقتصادية والعلمية.

كما يتجسد اهتمام بلدنا بالعلم والعلماء، وتكريم الذين نذروا أنفسهم وحياتهم لنشر المعرفة الإنسانية، في رعاية والدنا المنعم، خلد الله في الصالحات ذكره، للعلماء المغاربة والأجانب على حد سواء، وذلك من خلال إنشاء أكاديمية المملكة المغربية، التي تضم في عضويتها عددا متساويا من الأكاديميين المغاربة والأجانب المرموقين.

وإننا لمعتزون بالسير قدما على درب تكريس هذه السنة، بما نحيط به هذه المعلمة العلمية الرفيعة من سابغ رعايتنا.

حضرات السيدات والسادة؛

إن تقدير واحترام المجتمع للعلماء، والوضع الاعتباري والسلطة المعنوية التي يحظون بها، يستوجب منهم العمل على التوفيق والجمع بين الأخذ بناصية العلم، وامتلاك فضيلة الحكمة. وإننا لنسجل، بكل تقدير واعتزاز، أن شبكتكم قد جعلت من هذا المبدأ مدخلا أساسيا لأي ممارسة جيدة للبحث العلمي والتكنولوجي ولكافة تطبيقاته. ذلك أن أي نشاط علمي، ينبغي أن يستهدف في المقام الأول، العمل المتواصل على تحقيق المزيد من الرفاهية والازدهار للبشرية جمعاء. وهو ما يكسب العلم رفعة ومكانته، ويؤيى العلماء المقام المتميز اللائق بهم. أما إذا وظفت العلوم وسخرت التكنولوجيا لتحقيق الربح المادي، أو لخدمة إيديولوجيات معينة، دون الاكتراث بالعواقب الوخيمة التي قد تترتب، بشكل مباشر أو غير مباشر، عن ذلك، سواء على الصعيد الأخلاقي أو الاجتماعي أو البيئي، فإنها لن تكون جديرة بما يليق بمجتمع متحضر، بل وستشكل خيبة أمل بالنسبة للبشرية، ولما تعلقه عليها من آمال

عريضة.

وقد ظل المغرب، المتشبع بقيم الوسطية والاعتدال، يتبنى على الدوام، مبدأ الاحتياط، ويندد بأي توظيف مغرض للبحث العلمي والتكنولوجي وتطبيقاته، لتحقيق غايات مبطنة، يراد منها المس بالكرامة الإنسانية، والحيلولة دون تحقيق الرفاهية لبني البشر، وخلخلة التوازن الذي يضمن استقرار بيئتهم الاجتماعية والطبيعية، ومحيطهم الثقافي. وفي هذا الصدد، فإننا نعرب عن عميق انشغالنا بالتداعيات الأخلاقية والقانونية غير المسبوقة، التي قد تنتج عن عدم خضوع بعض الاستعمالات الجينية للمراقبة.

ومن هذا المنطلق، فإننا نهيب بكم إلى توخي أقصى درجات الحيلة في هذا المجال، ولاسيما من خلال العمل على بلورة مبادئ كونية للأخلاقيات الإحيائية، والسهر على التقيد بها وتحيينها وملاءمتها باستمرار، مع التطورات المتسارعة التي تعرفها مختلف ميادين العلم والتكنولوجيا.

كما نشيد بتضامنكم مع نظرائكم من العلماء، الذين قد تنتهك حقوقهم الإنسانية، أو تكون مهددة وعرضة للمس بها.

وإننا لواءثقون بأنكم، لما تتحلون به من روح المسؤولية والالتزام، ستعملون على التصدي للانزلاقات الناتجة عن أي توظيف غير أخلاقي للعلوم والتكنولوجيا، والتنديد بأي فعل يتنافى مع القيم الإنسانية المستمدة من المنظومة الأخلاقية ومبادئ حقوق الإنسان.

وإن شبكتكم الموقرة مدعوة للعمل على تعزيز قيم التضامن والتعاون بين الأكاديميين، ونصرة المثل العليا للسلم والتقدم والتسامح والعيش الكريم، التي تسعى الإنسانية إلى تجسيدها.

وفي الختام، نجدد لكم أحر عبارات الترحيب على أرض المغرب، معربين لكم عن أجمل متمنياتنا بالمقام الطيب بين ظهرانينا، وأصدق دعواتنا بالتوفيق في أشغالكم.

«والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

ز - العمل الجماعي

الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المشاركين في اليومين الدراميين حول «التدبير الجمعي»

الرباط - 14 فبراير 2002

«الحمد لله وحده والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه».

حضرات السيدات والسادة؛

يسعدنا أن نتوجه إلى المشاركين في هذا المنتدى، ومن خلالهم إلى كافة فعاليات الحركة الجموعية بالملكة، التي مافتتنا نوليها عناية خاصة، لما تضطلع به من دور فاعل ودؤوب في تعبئة كل الطاقات الحية إسهاما منها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا.

ولا يسعنا إلا أن نبتهج بما أصبحت تشكله الجمعيات المغربية، من ثروة وطنية هائلة ومن تنوع في مجالات عملها، وما تجسده من قوة اقتراحية فاعلة، أصبحت بفضلها بمثابة الشريك، الذي لا محيد عنه، لتحقيق ما نبتغيه لبلادنا من تقدم وتحديث.

وإننا لنلاحظ، وبكل اعتزاز، أنه إلى جانب الجمعيات التقليدية التي لا تعمل إلا لصالح أعضائها وحدهم، هنالك تنامي حضور ونشاط جمعيات أخرى يكرس مؤسسوها ومسيروها والمنخرطون فيها عملهم، خصيصا، لصالح مستفيدين من غير المنضوين في هذه الجمعيات الخيرية والإحسانية والتربوية والتنموية.

وتشكل هذه الجمعيات نموذجا يجسد سياسة الانفتاح، التي تنهجها لتمكين كل مواطن تحذوه روح المبادرة والتطوع، من أن يشارك مشاركة تامة، وعلى مختلف الأصعدة، في الحياة الجماعية والعامة، في تناسق وتكامل مع المهام التي تضطلع بها السلطات العمومية، والهيئات المنتخبة، وفعاليات القطاع الخاص. وبذلك تساهم هذه الجمعيات، بدعمها ومساعدتها للفئات المحرومة، وللسكان الذين يواجهون وضعية صعبة، في تعزيز صرح الديمقراطية، وتحقيق التنمية المستدامة. وإذا كان العمل الجمعي يستهدف النهوض بكل مظاهر الحياة الاجتماعية، معتمدا أساسا على روح التطوع، وبما يحتمه الوعي القوي بواجب المواطنة، من تكافل وتعاون وتضامن، فإن بلوغ هذه الأهداف النبيلة لن يتحقق، إلا بحسن التدبير للجمعيات نفسها، ولأدائها قبل أن تتوخى ذلك لتدبير الشؤون الاجتماعية.

ولهذه الغاية عملنا على مراجعة القانون المنظم للجمعيات، بما يكفل حرية تأسيسها، ويدعم ديمقراطية تكوينها وتسييرها، ويستهدف سن قواعد جديدة ومدققة، لضمان شرعية وتوسيع مواردها الداخلية والخارجية، وسلامتها وشفافيتها.

وبفضل مباركة والدنا المنعم، جلالة الملك الحسن الثاني، قدس الله روحه، أحدثنا مؤسسة محمد الخامس للتضامن، حريصين على أن تشكل، من حيث نظامها الأساسي وطرق سيرها وتدبيرها، نموذجا يحتذى لباقي المؤسسات الجمعوية والفاعلين الاجتماعيين، فيما يخص احترام هذه القواعد والابتكار في طرق العمل، والمبادرات التضامنية التي تكفل لهم المصدقية الضرورية.

وقد حرصنا على أن يكون تسيير هذه المؤسسة ملتزما باحترام قواعد حسن التدبير والفعالية في الأداء، والشفافية في المحاسبة المالية، معبرين، من خلال رئاستنا الفعلية لها، وإشرافنا الميداني على أنشطتها عن دعمنا الملموس والفعال للعمل الاجتماعي والتنمية، إيماناً بأن التنمية هي مسؤولية الجميع.

وفي هذا الصدد، لا يخفى عليكم أن هناك جمعيات مؤهلة وجادة، تنهض بمسؤولياتها على الوجه المطلوب، في حسن التدبير لشؤونها، وتوفير الموارد الضرورية لبلوغ أهدافها ملتزمة بالشفافية في ممارستها مستحقة منا كل إشادة وتقدير. وأن هناك جمعيات أخرى تفتقر إلى هذه المقومات الأساسية، فهي مدعوة إلى تأهيل نفسها، وتجاوز المنظور الضيق أو الشخصي، الذي قامت على أساسه، ومطالبة بالالتزام بقواعد التسيير، والإبانة عن مصداقيتها، في تحقيق ما التزمت، به عاملة على تكييف أعمالها وفق ما تتيحه لها الوسائل والإمكانات المتوافرة لديها.

وفي هذا السياق، نهيب بالسلطات العمومية، والجماعات المحلية أن تتحمل مسؤولياتها كاملة، في جعل هذه الجمعيات تلتزم بالقانون، والقواعد المسطرة في أنظمتها الأساسية وأن تنهج سبيل التشاور الواسع، وتمدها بالدعم القوي، وتعقد معها مختلف أنواع الشراكة، من خلال اتفاقيات ذات أهداف ووسائل تمويل وأنماط تقويم محددة وناجعة وشفافة.

وإننا لنحث الفعاليات الجمعوية على تشجيع انخراط الشباب فيها، باعتبار الجمعيات مدرسة نموذجية للديمقراطية والتضامن، ولتحرير طاقات الشباب الخلاقة، في خدمة المجتمع والصالح العام. كما ندعو هذه الفعاليات إلى تجاوز ما يشوب بعضها من طرق التسيير التقليدية العقيمة، واعتماد ثقافة تدبير حديثة وناجعة، فضلا عن ضرورة تكتلها في نطاق فيدراليات تنصهر فيها تجاربها، وتجعل منها مخاطبا فعالا لمختلف شركائها.

حضرات السيدات والسادة؛

عندما وجهنا مؤسسة محمد الخامس للتضامن إلى تنظيم هذه التظاهرة، بمعية فاعلين آخرين، توخينا توسيع مجال التشاور المثمر، وتبادل الخبرات مع غيرها، من الجمعيات الإنسانية والتنمية الاجتماعية، وتشجيع الفاعلين ومؤازرتهم، فيما يتخذونه من مبادرات، والتفكير في السبل والوسائل الكفيلة بالمساهمة في تحسين التدبير الجمعوي، الذي هو الشرط الحيوي لنهوض أي مؤسسة جمعوية برسالتها على الوجه الأكمل.

وإننا لنعرب عن عميق ارتياحنا وتقديرنا لانخراط عدد كبير من الجمعيات، في تنظيم هذه التظاهرة، التي تنتظر باهتمام كبير، ما سيتمخض عنها من مقترحات وتوصيات، من شأنها أن تدعم العمل الجمعوي وتحصنه من كل أشكال الخلل أو القصور وتؤهله للإسهام في مسار التنمية الشاملة لوطننا.

وفقكم الله، وألهمكم الصواب في القول والعمل، وجزاكم خير الجزاء، «والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

ج - التنمية البشرية

الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المشاركين في أشغال منتدى المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

أكادير- 1 نونبر 2010

« الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه »

حضرات السيدات والسادة؛

إنه لمن دواعي الاعتزاز، أن يحتضن بلدنا هذا المنتدى رفيع المستوى، حول التنمية البشرية، بحضور صفوة من سامي الشخصيات، من مختلف جهات المعمور، وخبراء مرموقين، ومنظمات غير حكومية بارزة، وكذا فاعلين جمعويين محليين.

ومما يضيف على هذا المنتدى أهمية خاصة، كونه ينعقد بعد خمس سنوات من إطلاقنا المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وقبيل انطلاق الشطر الثاني منها للفترة ما بين 2011-2015، وهو ما يجعل منه إطارا ملائما للإفادة وتبادل الخبرات.

إنها تجربة مغربية، من صنع المغاربة، ومن أجل المغاربة.

إن هذه المبادرة، التي تستمد جذورها من ثقافتنا المغربية الأصيلة، قوامها التكافل والتضامن، حيث يتقاسم المغاربة قيمها المثلى، وتستفيد من برامجها ومشاريعها الشرائح المغربية، خاصة المستضعفة منها، أو ذات الدخل المحدود.

ومن ثم، ترتكز هذه المبادرة، التي أردناها طموحة وخلاقة، على نهج استراتيجي متكامل، من شأنه أن يمكننا من رفع التحديات الكبرى التي تواجه بلدنا في الميدان الاجتماعي. وإن التزامنا بقيم التنمية البشرية ينبع من اقتناع راسخ بأن الإنسان ليس المحرك الرئيسي للتنمية فحسب، بل هو في نفس الوقت هدفها وغايتها. ذلك أن العنصر البشري يشكل المحور الأساسي للرهانات الجيواستراتيجية المقبلة، المتعلقة بالسلم والاستقرار الدوليين. فقد أبانت السياسات التنموية، التي لا تتوخى سوى تحقيق التقدم الاقتصادي، والتطور المادي، عن محدوديتها؛ مما يجعلها غير قادرة وحدها، على ضمان تنمية بشرية مستدامة ومنصفة.

ذلك أن مفهوم التنمية، اليوم، لا ينحصر في معدلات النمو الاقتصادي؛ بل إن رفاهية الإنسان أضحت الرافعة الحقيقية للتنمية، وغايتها الأساسية.

ومن هذا المنطلق، فإن هذا المنتدى يشكل فضاء لتأكيد هذا الاقتناع الراسخ، ولعرض الخيارات الاستراتيجية للمغرب، في مجال التنمية البشرية. كما أنه يوفر إطارا للاستجابة لطلبات العديد من الدول الشقيقة، والمنظمات الدولية الشريكة، لتبادل التجارب والخبرات.

حضرات السيدات والسادة؛

لقد قطع المغرب، بقيادتنا، أشواطاً هامة، مشهوداً بها، وطنياً ودولياً، في إطار مسيرته الدؤوبة، لبناء نموذج مجتمعي حديث، ديمقراطي ومتضامن، بفضل الاختيارات الاستراتيجية الوجيهة التي أقدمت عليها بلادنا.

ففي المجال السياسي، عملنا على توسيع فضاء الحريات العامة، وتكريس المفهوم الجديد للسلطة، ودعم تمثيلية المرأة، واعتماد مدونة رائدة للأسرة، وتعزيز حقوق الإنسان.

ويأتي في المقام الثاني، ما تحقق في الميدان الاقتصادي من تقدم ملموس، بفضل تطوير البنيات التحتية الكبرى، والرفع من القدرة التنافسية، وتثمين المؤهلات الطبيعية والاقتصادية التي تزخر بها بلادنا، وإطلاق الاستراتيجيات القطاعية.

أما على صعيد التنمية الاجتماعية والبشرية، فيتجسد التقدم الذي حققته بلادنا في برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، والسياسات الاجتماعية القطاعية المبتكرة، التي تم انتاجها في ميادين الصحة والتربية والتكوين، والتي تخصص لها بلادنا أزيد من نصف الموارد المرسودة في إطار الميزانية العامة للدولة.

إن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التي حرصنا على أن نظفي عليها روح المواطنة المغربية المسؤولة، سواء في مقوماتها، أو في تصورها الأصيل، لتعد تجسيدا للنموذج التنموي المغربي المتميز، ودليلاً قاطعاً على قدرة بلادنا على الإبداع، والعمل على تدارك العجز الاجتماعي، وتشجيع الأنشطة المدرة للدخل، وتقديم المساعدة للأشخاص في وضعية صعبة.

واعتباراً لما تقوم به المبادرة من منظور خلاق، ومقاربة تشاركية غير مسبوق، فقد مكنت من تسريع وتيرة التحولات الاجتماعية، داخل المجالات المستهدفة، وتمكين السكان من أسباب العيش الحر الكريم، وإشاعة الثقة في المستقبل.

كما أن الحرص على إشراك السكان في كل مراحل اتخاذ القرار، يعد خيارا نابعا من إرادة حقيقية، لإضفاء بعد جديد على هذه المبادرة، قوامه الديمقراطية المواطنة، وهو ما أدى إلى الرفع من مستوى انخراط السكان في برامجها، وجعلهم يتبنون المشاريع التي تستهدفهم، ويساهمون بكيفية مباشرة في تحقيق التنمية.

وباعتمادها لنموذج مبتكر في الحكامة الجيدة، قوامه القرب والمشاركة والشفافية، فقد مكنت هذه المبادرة من تبسيط مساطر العمل، وإضفاء المزيد من المرونة في استعمال الآليات التي يتم بواسطتها تدبير السياسات العمومية.

وقد مكنت هذه التجربة الرائدة، من إطلاق ما يزيد عن اثنين وعشرين ألف مشروع تنموي، لفائدة خمسة ملايين شخص، بغلاف مالي فاق عشرة ملايين درهم، وخلق ما يزيد عن ثلاثة آلاف وأربعمائة من الأنشطة المدرة للدخل، وفرت أربعين ألف منصب شغل، ومكنت من الاندماج الفعلي للأشخاص المعوزين في عملية التنمية الاقتصادية.

كما ساهمت هذه المبادرة في إعطاء دينامية جديدة للنسيج الجمعوي المحلي، بحيث تواكب هذه المشاريع التنموية، ما يناهز خمسة آلاف جمعية.

وبالرغم من أهميتها، فإن هذه الإنجازات الملموسة، لا تحجب عنا بعض أوجه القصور، الملازمة لأي تجربة جديدة ولكل مشروع كبير، ومن هنا يأتي حرصنا على تعهدها بالمتابعة الميدانية، والتقويم المستمر. في مختلف مراحلها، لتحسين برامجها، واندماج مشاريعها، وإزاحة ما يعترضها من معوقات.

وبموازاة ذلك، نهيب بكل الفاعلين المعنيين بالتنمية البشرية، لتضافر الجهود، من أجل توطيد التضامن الاجتماعي والمجالي، وتدعيم تكامل السياسات والبرامج الاجتماعية القطاعية، وضمان استمرارية المشاريع المحدثّة، وكذا تعزيز مؤهلات النسيج الجمعوي، وذلك حفاظا على مقومات هذه المبادرة وأهدافها، كنموذج في مختلف فعال في عملنا على ابتكاره، استجابة لحاجيات مواطنينا في مختلف ربوع المملكة.

حضرات السيدات والسادة؛

إن المغرب، باحتضانه لهذا الملتقى الهام، إنما يؤكد التزامه وعزمه على العمل من أجل تحقيق إشاعة قيم العدالة والإنصاف الاجتماعي، من خلال النهوض بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

ومن هنا، فإن متداكم هذا يشكل مناسبة لتدارس وتبادل وجهات النظر بخصوص العديد من القضايا المرتبطة بالتنمية المستدامة، وإعادة توزيع الثروات، ومؤشرات قياس النمو، وتقييم نجاعتها، ومدى وملاءمتها للأوضاع الخاصة بمختلف البيئات البشرية التي تستهدفها.

ومن هذا المنطلق، فإن اختياركم للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، كمحور أساسي من محاور النقاش، يعد فرصة سانحة لإضفاء نفس جديدة عليها، وذلك عبر تدارس وبحث الإشكاليات الأساسية المرتبطة بها، على ضوء التوصيات التي انبثقت عن الاجتماعات الجهوية، التي تم تنظيمها طوال الخمس سنوات الأخيرة.

وهي إشكاليات تتعلق أساسا بكيفية استهداف الساكنة والمناطق المعنية، بتقوية الأنشطة المدرة للدخل، وبتعميم المقاربة التشاركية، وكذا بتدعيم دينامية التكامل والتجانس، والدور الذي ينبغي أن تهض به الجهات والسلطات الترابية، في تحقيق رفاهية المواطن. وهو ما تتوخاه من ورش الجهوية المتقدمة، الذي أطلقناه.

حضرات السيدات والسادة؛

إن المغرب ليجدد التأكيد على التزامه بالعمل على إقامة اقتصاد مستديم، يتسم بالمسؤولية ويضمن بشكل أفضل، التنمية البشرية ورفاهية الإنسان، في احترام تام للبيئة؛ واثقين بأن نهج الشراكة وتبادل الخبرات، والتعاون جنوب - جنوب، تعد آليات رئيسية لانبثاق حلول جديدة، كفيلة بتحقيق التنمية البشرية.

إن الحضور الاستثنائي والتميز في هذا المنتدى لنخبة من الخبراء والشخصيات الوازنة، وطنيا ودوليا، سيمكن من المعالجة الموضوعية للقضايا المرتبطة بالتنمية البشرية، بمختلف أبعادها ومظاهرها.

وإننا نتطلع، بكل اهتمام، إلى أن تقضي نتائج أعمالكم، إلى انبثاق رؤية جماعية للتنمية البشرية، وإلى تقديم إجابات للتحديات الراهنة والمستقبلية للبشرية، وأن تساهم توصياتكم في بلورة المحاور والاختيارات الاستراتيجية للمرحلة الثانية من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

وإذ نرحب بجميع المشاركين في هذا المنتدى الهام، ضيوفا كراما ببلدهم الثاني المغرب، وبمدينة أكادير، لما تجسده منطقة سوس العالمة، كقطب جهوي اقتصادي وتنموي بشري ومستدام، لندعو الله أن يكلل أشغالكم بالتوفيق.

«والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

ط - العدالة الاجتماعية

الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المشاركين في أشغال المنتدى البرلماني للعدالة الاجتماعية

الرباط - 19 فبراير 2016

« الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله، وآله وصحبه ».

حضرات السيدات والسادة؛

يطيب لنا أن نتوجه بهذا الخطاب إلى المشاركات والمشاركين في المنتدى البرلماني للعدالة الاجتماعية المنظم من طرف مجلس المستشارين، والذي تلتئم فيه مؤسسات وطنية ودولية مرموقة وثلة من الخبراء والفاعلين المدنيين والاقتصاديين والاجتماعيين من مختلف المجالات، مغربين لكم عن تقديرنا لكل ما تبذلونه من جهود دؤوبة، كل من موقعه وبحسب اختصاصه، من أجل تطوير التفكير في قضايا العدالة الاجتماعية.

إن عقد هذا المنتدى بالمملكة المغربية، من لدن مجلس المستشارين، لا ينبغي أن يعتبر فقط كتجاوب مع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في اتخاذ هذا اليوم من شهر فبراير كل سنة، مناسبة للاحتفال باليوم العالمي للعدالة الاجتماعية، وإنما هو أكثر من ذلك وقفة متجددة للتأمل والدراسة والتقويم لما ينجزه المغرب على طريق النهوض بالعدالة الاجتماعية، باعتبارها مشروعا وطنيا، يمثل أحد الأوراش الكبرى، التي تستمر على امتداد عهدنا الميمون بمشيئة الله تعالى، مما يتجاوب مع تطلعات شعبنا وانتظارات مواطنينا، وقيم حضارتنا.

ولذلك يشكل تحقيق العدالة الاجتماعية خيارا استراتيجيا لبلادنا وموضوعا أساسيا لتوجيهاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية منذ اعتلائنا عرش أسلافنا المنعمين.

لقد تأسس هذا الخيار على أولوية انشغالنا المستمر بالوضع الاقتصادي والاجتماعي اليومي لمختلف فئات شعبنا، لا سيما تلك التي تعاني من الفقر والهشاشة بمختلف مظاهرها. كما انه ينبغي عن قناعتنا بأن الكرامة والعدل والإنصاف وتكافؤ الفرص وتحقيق سبل العيش الكريم لكل فئات شعبنا الوفي هي من حقوق الإنسان الأساسية ومن ثم شكلت جوهر العديد من مبادراتنا، وأساسا لتوجيهاتها الاستراتيجية المتعلقة بالسياسات العمومية، لا سيما تلك التي نوجهها للحكومة والبرلمان ومجالس الجماعات الترابية.

إن هذه الرؤية الإنسانية والواقعية في آن واحد هي ما يشكل، على سبيل المثال لا الحصر، جوهر المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في نسختها الأولى والثانية، وكذا برنامج التنمية الموجه لساكنة العالم القروي، لاسيما الفئات الأكثر فقرا وهشاشة منها، والذي تم الإعلان عنه في خطابنا الأخير بمناسبة عيد العرش.

وضمن نفس الرؤية، تدرج مبادرتنا بتكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بمعية مؤسسات وازنة أخرى بإعداد تقرير حول الرأس المال اللامادي، واعتمادنا قبل ذلك لتقرير الخمسينية من أجل استكشاف آفاق تنمية إنسانية، مستديمة وشاملة لمختلف فئات شعبنا.

كما أن توجهنا لاعتماد المقاربة المرتكزة على حقوق الإنسان في إعداد النموذج التنموي لأقاليمنا الجنوبية ينطلق من انشغالنا الأساسي بجعل هذا النموذج تجربة رائدة وممارسة ناجعة في تحقيق العدالة الاجتماعية في مختلف أبعادها، لا سيما الترابية منها.

ولم نفتأ نؤكد في خطابنا ورسائلنا الموجهة إلى مختلف المنتديات الوطنية والدولية، على الترابط الوثيق بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والتماسك الاجتماعي، وذلك من منطلق اقتناعنا الراسخ بأنه لا معنى لتحقيق مستويات نمو اقتصادي بدون العمل المنسق، عبر سياسات عمومية فعالة وهادفة، قائمة على توزيع ثمار النمو الاقتصادي بشكل منصف وعادل على مختلف فئات شعبنا، كما أن الجهود الاستثمارية التي تبذلها بلادنا في المشاريع الكبرى المهيكلية لن يحقق الجدوى منه إلا بقدر ما يقوم عليه من استثمار للرأسمال البشري.

حضرات السيدات والسادة؛

لا يفوتنا، ونحن على مشارف مرور ما يقرب من خمس سنوات على سريان مفعول أحكام دستور بلادنا، التذكير بأن "الطابع الاجتماعي" شكل خيارا تاريخيا مستمرا لنظام الملكية الدستورية لبلادنا منذ سنة 1962.

ليس غريبا إذن أن يجد تطلعا مشتركا إلى العدالة الاجتماعية الذي ما فتئت أجسده قولا وفعلا بشكل متواتر، والذي تم التعبير عنه أيضا بأشكال مختلفة من طرف فئات مجتمعية وفاعلين سياسيين ومدنيين متعددين، ترجمته الواضحة، غير القابلة للبس، في تصدير دستور بلادنا الذي يكرس اختيار المملكة الذي لا رجعة فيه، في "إرساء دعائم مجتمع متضامن، يتمتع فيه الجميع بالأمن والحرية والكرامة والمساواة، وتكافؤ الفرص، والعدالة الاجتماعية، ومقومات العيش الكريم في نطاق التلازم بين حقوق وواجبات المواطنة".

إن التكريس الدستوري لهذا الخيار لا ينبغي، بأي حال من الأحوال، أن تتم قراءته كمجرد إعلان عام "للنوايا الدستورية"، وإنما هو إطار مرجعي ومؤسسي شامل لما ينبغي أن تحققه

السياسات العمومية، القطاعية والترابية والأفقية، في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية.

إن ما يبرهن على عمق ورسوخ الرؤية المغربية للعدالة الاجتماعية، هو دسترة الوثيقة المعيارية الأسمى لبلادنا لكافة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية الأساسية، بما في ذلك حقوق فئات ينبغي استهدافها بالأولوية عبر السياسات العمومية التي تتوخى تحقيق العدالة الاجتماعية، ويتعلق الأمر بشكل خاص بالأطفال والشباب والأشخاص في وضعية إعاقة، وباقي الفئات الهشة المشار إليها في مختلف مقتضيات الدستور.

وتفعيلاً لهذا التوجه، فإن دستورنا لم يكتف فقط بتكريس الحقوق التي سبقت الإشارة إليها، وإنما نص أيضاً على آليات ومبادئ ذات طبيعة الزامية لضمان تحقيق طابعها الفعلي. إنني أشير هنا بشكل خاص إلى مبدأ المساواة بين الرجال والنساء في مختلف الحقوق الإنسانية، وإلى حظر كافة أشكال التمييز، وإلى الالتزام الإيجابي للسلطات العمومية بتعبئة الوسائل الضرورية لضمان التمتع الفعلي للمواطنين والمواطنات على قدم المساواة، بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية الأساسية، والواجبات، وإلى مبدأ تحمل الجميع للتكاليف العمومية، كل على قدر استطاعته، وإلى تحمل الجميع بصفة تضامنية، وبشكل يتناسب مع الوسائل التي يتوفرون عليها، التكاليف التي تتطلبها تنمية البلاد، وإلى مبدأ سهر البرلمان والحكومة على الحفاظ على توازن مالية الدولة، وكذا التعاون والتضامن كمبدأين للتنظيم الجهوي والترابي، والالتزام الدستوري للسلطات العمومية بتشجيع المفاوضة الجماعية وإبرام اتفاقيات الشغل الجماعية، مع استحضار الدور الهام للآليات الدستورية للديمقراطية التشاركية.

لكن سيظل التحدي الذي يواجهنا لتفعيل هذه الرؤية الاجتماعية هو تقديم إجابات عملية على السؤال التالي: كيف يمكن تفعيل الآليات والمبادئ والالتزامات ذات الطبيعة الدستورية، في قوانين وسياسات عمومية تحقق العدالة الاجتماعية التي تعتبر غايتنا جميعاً؟

إن أية إجابة على هذا السؤال الأساسي الذي سيشكل بدون شك موضوعاً لتفكيركم المشترك في هذا المنتدى، ينبغي أن يستحضر معطين أساسيين:

يتمثل المعطى الأول، في رصد الانخراط الفعال لبلادنا في المسار العالمي الذي تقوده الأمم المتحدة ومختلف هيئاتها وكذا منظمة العمل الدولية من أجل تقوية برامج العدالة الاجتماعية ومركزاتها الاتفاقية والإعلانية في إطار القانون الدولي لحقوق الإنسان.

ويتعلق المعطى الثاني، بضرورة استثمار التجارب الوطنية الرائدة في مجال تحقيق العدالة الاجتماعية ووضع أسسها في مرجعيات السياسات العمومية. ويمكن أن أذكر هنا، على سبيل المثال لا الحصر، بتجارب بارزة كالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وانخراط السياسات

العمومية الوطنية المختلفة في تحقيق أهداف التنمية للألفية، والبرمجة الموازناتية المبنية على النوع الاجتماعي، والميثاق الاجتماعي الذي أعده المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، ومسار مؤسسة الحوار الاجتماعي كمكسب يستلزم المحافظة وتثمينه وتطويره .

وضمن نفس المنطق، تدرج المساهمة الفعالة لبلادنا في الجهود الدولي الذي يقوم على اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وموقف المغرب الراسخ في المحافل الدولية من أجل تعزيز التضامن الدولي والتعاون من أجل التنمية، خاصة على مستوى قارتنا الإفريقية. إن هذا الرصيد يشكل أساساً متيناً لدورنا الفاعل في بناء وأجراً أجنات التنمية المستدامة والتنمية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية على المستويات الدولية والإقليمية.

حضرات السيدات والسادة؛

إن المكاسب المحققة بفضل المبادرات الوطنية الرائدة التي أطلقناها، والمقتضيات الدستورية الجديدة، وكذا انخراطنا الفعال في المنظومة الأممية للعدالة الاجتماعية، هي ما يؤهلنا اليوم، بعد نضج تجربتنا الوطنية، لننطلق في مسار بناء تشاركي لنموذج مغربي للعدالة الاجتماعية، ويمكننا من رفع كل التحديات التي تواجهنا من قبيل تعزيز أسس التضامن الاجتماعي، الفئوي، المجالي، البيئي، وجعل النمو الاقتصادي في خدمة العدالة الاجتماعية والتماسك الاجتماعي، وضمان التقائية السياسات العمومية القطاعية والترايبية، الموجهة نحو تحقيق العدالة الاجتماعية، وكذا السياسات المندمجة الموجهة نحو فئات خاصة كالأطفال والشباب والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة، وتقوية المكتسبات الوطنية في مجال الحوار الاجتماعي، مع استثمار الفرص الدستورية الجديدة في مجال الديمقراطية التشاركية.

حضرات السيدات والسادة؛

لا يفوتنا أن ننوه في هذه المناسبة، بمساهمة مجلس المستشارين في مسار بناء النموذج المذكور عبر تنظيم هذا المنتدى، الذي يمثل مبادرة هي الأولى من نوعها، تنعقد بمناسبة يوم أممي، هو اليوم العالمي للعدالة الاجتماعية.

ذلك أن مجلس المستشارين يستثمر بكل فعالية موقعه الدستوري وميزته المتمثلة في تعدد التخصصات والتمثيلات الترايبية والمهنية والنقابية، ودوره كغرفة تترجم بدقة تطلعات المجالات الترايبية والفاعلين المهنيين والنقابيين والمدنيين، في إطلاق مسار نقاش عمومي تعددي وتشاركي، بخصوص بناء نموذج مغربي للعدالة الاجتماعية قائم على التضامن بكل أبعاده.

واسمحوا لي أن أذكر في هذا الصدد ببعض الشروط الأساسية التي تعتبر مراعاتها ضماناً أساسية لنجاح جميع مساعيكم ومناقشاتكم. إذ لا بد من استحضار المقاربة التشاركية والمقاربة المرتكزة على حقوق الإنسان في بناء النموذج المغربي للعدالة الاجتماعية، كما ينبغي أن نستحضر، على الدوام، التزامات دستور بلادنا والتزاماتنا بمقتضى الاتفاقيات التي صادقت عليها بلادنا وانضمت إليها، لاسيما المتعلقة منها بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية وحقوق الطفل وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. كما أننا نؤكد على ضرورة استحضار الطابع الأفقي للمساواة بين الجنسين.

وإن إطلاق التفكير والنقاش العموميين بخصوص بناء نموذج مغربي للعدالة الاجتماعية، هو برهان واضح على قوة مؤسساتنا الدستورية، وحيوية فضائنا العمومي الوطني وقدرته على احتضان ديناميات المجتمع وتعدد آرائه وتنوع مصالح فئاته المختلفة، وهو مكسب ثمين لا تدرك قيمته إلا على ضوء ما تعيشه العديد من المجتمعات من تمزقات وتوترات بخصوص قضايا مجتمعية بالغة الحساسية.

وفي الختام، نعرب عن عميق شكرنا لكل المشاركين في هذا المنتدى، ولا سيما أولئك الذين يمثلون مختلف المؤسسات الدولية والإقليمية والخبراء الأجانب، مرحبين بهم على أرض المملكة المغربية، مقدرين تجاوبهم الصادق مع هذه التظاهرة الوطنية والدولية، في خدمة العدالة الاجتماعية، داعين للجميع بكامل التوفيق والنجاح.

«والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».



الجزء الثاني

**مقتطفات مختارة من خطب ورسائل
ملكية سامية بمناسبة وطنية ولقاءات
دولية متضمنة لفقرات ذات صلة بحقوق
الإنسان**





أولا

مقتطفات من خطب ملكية سامية
بمناسبات وطنية رسمية





1 - مقتطفات من خطب ملكية سامية بمناسبة عيد العرش المجيد



الخطاب الملكي السامي بمناسبة اعتلاء جلالة الملك محمد السادس عرش أسلافه المنعمين

الرباط - 30 يوليوز 1999

...

«لقد قيض الله لنا أن نترفع على عرش أجدادنا الميامين وفق إرادة والدنا الذي أسند إلينا ولاية عهده وبناء على مقتضيات الدستور وطبقا للبيعة التي التزم بها ممثلو الأمة. فتسلمنا المشعل من يد والدنا قدس الله روحه لممارسة مسؤولية قيادة البلاد. ونحن بحول الله مصممون العزم على مواصلة مسيرة التطور والنماء لصالحك شعبي العزيز ولفائدة جميع فئات الشعب ولاسيما الفئات المحرومة التي يستأثر مصيرها باهتمامنا والتي نوليها عطفنا وحنونا.

وأننا نحمد الله على أن سياستنا الداخلية بارزة المعالم واضحة السمات وأن المطلوب هو ترسيخها ودعمها. لذا فنحن متشبثون بها أعظم ما يكون التشبث بنظام الملكية الدستورية والتعددية الحزبية والليبرالية الاقتصادية وسياسة الجهوية واللامركزية وإقامة دولة الحق والقانون وصيانة حقوق الإنسان والحريات الفردية والجماعية وصون الأمن وترسيخ الاستقرار للجميع.

وبالنسبة للمؤسسات الدستورية فإننا سنقوم بدو الموجه المرشد والناصح الأمين والحكم الذي يعلو فوق كل انتماء. إن جميع المغاربة بالنسبة إلينا اخوة من رحم واحد وأبناء بررة متساوون تشدهم إلينا روابط التعلق والولاء.

وسنظل نسند جهود جلالة الملك الراحل الذي جعل منها حكومة التناوب تطبيقا للنهج الديمقراطي في التداول على السلطة وأناط مسؤولية وزيرها الأول بالسيد عبد الرحمان اليوسفي الذي توسم فيه جلالته حسن التوفيق والذي سيلقى منا كل سند ودعم.

ونجدد التزامنا بإكمال وحدتنا الترابية التي تشكل فيها قضية أقاليمنا الصحراوية القضية الوطنية المركزية. ونحن نتطلع إلى إتمام الاستفتاء التأكيدي الذي ترعاه وتقوم على إجراءاته منظمة الأمم المتحدة وهو الاستفتاء الذي لم يفتأ خصوم وحدتنا الترابية يعملون على إفشاله ويضعون العراقيل دون تحقيقه.

إننا نطمح إلى أن يسير المغرب في عهدنا قدما على طريق التطور والحدثة وينغمر في خضم الألفية الثالثة مسلحا بنظرة تتطلع لآفاق المستقبل في تعايش مع الغير وتفاهم مع الآخر محافظا على خصوصيته وهويته دون انكماش على الذات في كنف أصالة متجددة وفي ظل معاصرة ملتزمة بقيمنا المقدسة.

شعبي العزيز؛

تشغل قضية التعليم حيزا كبيرا من اهتماماتنا الآنية والمستقبلية لما تكتسيه من أهمية قصوى ولما لها من أثر في تكوين الأجيال وإعدادها لخوض غمار الحياة والمساهمة في بناء الوطن بكفاءة واقتدار وبروح التفاني والإخلاص والتطلع إلى القرن الحادي والعشرين بممكّنات العصر العلمية ومستجداته التقنية وما تفتحه من آفاق عريضة للاندماج في العالمية.

واعتناء من والنا المكرم بهذه القضية فقد كان عين لجنة وطنية خاصة عملت تحت رعايته السامية مستتيرة بالتوجيهات التي تضمنتها رسالته الملكية في هذا الصدد.

وقد توجت اللجنة جهودها الحميدة بوضع مشروع ميثاق للتربية والتكوين كانت تتأهب لعرضه على أنظار والدنا المقدس لولا أن الأجل وافاه. وسنولي هذا المشروع ما هو جدير به من عناية تتناسب وما نعلق عليه من آمال في هذا المجال الحيوي وفي التغلب على البطالة ومحو آثارها وفتح أبواب الشغل مشرعة أمام شبابنا الناهض وحثهم على الاجتهاد والابتكار وأخذ المبادرة في غير توان أو تواكل.

وسنولي عنايتنا كذلك إلى مشكلة الفقر الذي يعانيه بعض أفراد شعبنا وسنعمل بمعونة الله وتوفيقه على التخفيف من حدته وثقله. وفي هذا الصدد كان والذي رحمه الله قد شرفني بقبول اقتراح إنشاء مؤسسة اختار لها من بين الأسماء مؤسسة محمد الخامس للتضامن تهتم بشؤون الفقراء والمحتاجين والمعوقين عاهدنا أنفسنا على تفعيل دورها وإحاطتها بكامل الرعاية والدعم.

ومن الأمور التي سنوجه لها اهتمامنا الخاص قضايا جاليتنا القاطنة بالخارج والتفكير الجدي في تذليل الصعاب التي تعترض طريقها والعمل على حل مشاكلها وتمتين عرى انتمائها للوطن الأم».

...

الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى الأولى لعيد العرش

الرباط - 30 يوليوز 2000

...

« سيرا على هذا النهج القويم وبعون من الله وتوفيقه كان منطلقنا مولين كبير اهتمامنا لترسيخ دولة الحق والقانون فأعطينا مفهوما جديدا للسلطة يجعلها ترعى المصالح العمومية وتدبر الشؤون المحلية وتحفظ الأمن والاستقرار وتسهر على الحريات الفردية والجماعية وتفتح على المواطنين في احتكاك مباشر بهم ومعالجة ميدانية لمشاكلهم وإشراكهم في هذه المعالجة. وهو مفهوم يتسم بالشمول والتكامل وكل لا يتجزأ وبنيان مرصوص يشذ بعضه بعضا. فلا حرية بدون أمن واستقرار ولا تنمية بدون احتكاك يومي بالمواطن وإشراكه في معالجتها. كما أننا نشد على أن هذا المفهوم لا ينحصر في الإدارة الترابية بل ينطبق على كل من أوكلت إليه سلطة معينة اعتبارا لغايته النبيلة العامة المتمثلة في مصالحه المواطن مع السلطة والجهاز الإداري وحفظ الكرامة وحفز الاستثمار.

وقد حرصنا على تفعيل هذا المفهوم بإجراء حركة تغيير واسعة في مختلف الأجهزة الإدارية خاصة منها الإدارة الترابية والمركزية ورجال السلطة الجهوية والإقليمية وكذا قطاع الإعلام والاتصال بغية توفير الموارد البشرية المتجددة والتي ننتظر منها التشبع الكامل بفلسفته السامية. كما تم إطلاق عملية واسعة للمراقبة والتدقيق والتفتيش والزجر في ظل سيادة القانون والشرعية على مستوى الجماعات المحلية والمؤسسات العمومية.

وبموازاة مع ذلك فقد سهرنا على وضع مجموعة جديدة من النصوص المبلورة له حيث تم تهيئ مشاريع متقدمة أعدنا من خلالها النظر جذريا في كل ميثاق الجماعات المحلية والإقليمية والجهوية ومدونة الانتخابات. وسنبشرك شعبي العزيز في مناسبة قريبة بالخطوط العريضة لهذه النقلة الديمقراطية الكبرى التي توخينا منها الإسراع بترسيخ اللامركزية واللامركزية في اتجاه إفراز مجالس محلية وإقليمية وجهوية تجمع بين ديمقراطية التكوين وعقلانية التقطيع ونجاعة وشفافية وسلامة التدبير وتتوفر على أوسع درجات الحكم الذاتي الإداري والمالي الذي من شأنه جعلها تنهض بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ليس بالتبعية للدولة ولكن بالشراكة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني من قبل نخبة ذات مصداقية وكفاءة ونزاهة يفرزها نظام ومسلسل انتخابي ديمقراطي محاط بجميع الضمانات القانونية الكفيلة بضمان حريته وتعدديته ونجاعته.

كما أننا ننتظر من حكومتنا ترسيخ دولة القانون بإعطاء دفعة قوية للإصلاح الإداري والقضائي المستمر على تخليق الحياة العامة وثقافة المرفق العام. وسنتعهد برعايتنا السامية الموصولة هذا المفهوم الذي قطعنا الخطوات الأولى لتفعيله والذي ينتظرنا بذل مجهودات متواصلة ومتأنية حتى يصبح تشريعات عصرية وثقافة متجدرة وسلوكا يوميا وفعلًا تلقائيًا.

وفي هذا السياق الرامي إلى تركيز دولة الحق والقانون أولينا عناية خاصة لحقوق الإنسان، وأحدثنا هيئة مستقلة للتحكيم بجانب المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان لتعويض الضحايا حرصًا على أن تعمل بكامل العدل والإنصاف والسعي للاستجابة لكل المطالب والطلبات المشروعة والانفتاح على مختلف الحساسيات. كما أصدرنا تعليماتنا السامية بأن تبذل كل أشكال التأهيل الطبي والإنساني وإعادة الاعتبار والإدماج الاجتماعي لذوي الحقوق علما من جلالتنا بما للتعويض المعنوي والإنساني من أهمية خاصة في الطي النهائي لهذا الملف، غايتنا المثلى تضميد الجراح وفتح صفحة جديدة تكرر فيها كل الطاقات لبناء مستقبل مغرب ديمقراطي وعصري وقوي لمواجهة المشاكل الحقيقية والملموسة لأجياله الصاعدة.

وسيرا على اعتماد الديمقراطية والعقلنة في مسلسل التحديث الشامل لمؤسساتنا فقد قررنا إعادة النظر في الظهير الشريف المنظم للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، كما أننا أصدرنا توجيهاتنا السامية بخصوص ما ننتظره من هذا المجلس من مهام جليلة متجددة في العقد الأول للقرن الحادي والعشرين مثلما نهض بوظائفه كاملة في العقد الذي نودعه. وسنسهر لهذه الغاية على تجديد تركيبته وكذا اختصاصاته وطريقة عمله خاصة وأن المؤسسات الدولية المختصة بحقوق الإنسان تتطلع لجعل تجربته نموذجا متميزا في هذا المجال.

ولأن حرصنا على توطيد الحريات لشعبنا الأبي لا حد له، فإننا ندعو حكومتنا إلى الإسراع بوضع مشاريع قوانين لمراجعة مدونة الحريات العامة في اتجاه يوفق بين مقتضيات مبدأ الحرية ومتطلبات الحفاظ على النظام العام الذي يعد ركنا أساسيا لضمان ممارسة الحرية الفردية، كما أن عزمنا منكب على تأسيس جهاز خاص يسهر على التطبيق السليم لقانون وأخلاقيات المهنة النبيلة للإعلام والاتصال في حرص تام على حريتهما وتعدديتهما.»

... « على هذا النسق من التفكير والتدبير المتجددين وجهنا عنايتنا لمختلف قضايانا المحلية والجهوية و الوطنية وفق مشروع سياسي يستوعب حقيقة مجتمعنا في سياقه التاريخي، ويعمل على تغييره نحو الأرقى والأفضل بواقعية بعيدة عن الشعارات الجوفاء والمقولات الجاهزة وقادرة على التفاعل مع متغيرات العصر، تحفزا من الثوابت الراسخة المتمثلة في قيمنا الإسلامية ومقومات هويتنا الحضارية والثقافية، وقادرة كذلك على تفعيل التضامن والتكافل في مدلولهما الإسلامي لمحاربة الفقر ومظاهر الاقصاء، والارتقاء بالفئات المحرومة مما يعني إقامة عدالة اجتماعية تعتمد المساواة في الفرص والامكانيات في نطاق إصلاح يتعهد المكتسبات المؤسسية بالتجديد والإغناء، ويسعى إلى اقتصاد الوسائل وتقنين

الممارسات البناءة وتجدير الثقافة الديمقراطية عبر منظور المواطنة الفاعلة والعمل المبدع الخلاق من خلال المبادرات الذاتية والأشغال التطوعية و تشجيع الشراكة و التعاون».

... «وإذا كان حرصنا الشديد على التوزيع العادل للثروات لا يوازيه إلا حرصنا على التوزيع المتكافئ للإمكانات والفرص، فإننا نحث رعايانا الأوفياء على نبذ روح الاتكالية، جاهدين على تحسيسهم بما يختزنون من قدرات خلاقة على تغيير واقعهم ومحيطهم، معتمدين قيم التضامن والعدالة وتكافؤ الفرص وروح الإيثار والابتكار، وداعين حكومة جلالتنا لضرورة القيام باستثمارات اجتماعية من خلال بلورة سياسات عمومية ناجعة في مجالات السكن الاجتماعي والتجهيزات الأساسية والصحة والتأهيل والتربية والتكوين.»

... «إنه لا مكان لتنمية اجتماعية بدون تنمية اقتصادية مما يستوجب بناء اقتصاد جديد قادر على مواكبة العولمة ورفع تحدياتها، وإذا كنا نعتمد اقتصادا جديدا قادرا على مواكبة العولمة ورفع تحدياتها، وإذا كنا نعتمد اقتصاد السوق فهذا لا يعني السعي لإقامة مجتمع السوق، بل يعني اقتصادا اجتماعيا تمتزج فيه الفعالية الاقتصادية بالتضامن الاجتماعي.»

وهذا ما جعلنا ننشئ صندوق الحسن الثاني للتنمية والتجهيز ونرصد مردود الخط الثاني للهاتف المحمول لإنجاز مشاريع توفر مناصب شغل وعائدات مستمرة في مجال النهوض بالعالم القروي وإيجاد السكن اللائق ومحاربة مدن الصفيح واستكمال سقي مليون هكتار وبناء الطرق السيارة وتشبيد مواقع سياحية ومراكز ثقافية ورياضية ودعم مؤسسات إعلامية..»

... «وفي خضم هذه الانشغالات الوطنية والجهوية والدولية فقد ظلت قضية الطي النهائي ملف استكمال وحدتنا الترابية في طليعة ما نهضت به جلالتنا من مهام الإمامة العظمى اعتبارا للإجماع الوطني حول قدسية وحدتنا الترابية لعلاقة أبناء أقاليمنا الجنوبية بالعرش العلوي المجيد إذ كانوا في مقدمة المبايعين لجلالتنا وفي صلب الالتحام بين العرش والشعب.»

وهكذا فقد حرصنا على الصعيد الداخلي غداة اعتلائنا عرش أسلافنا الميامين على اعتماد مقاربة جديدة للسلطة في هذه الأقاليم العزيزة علينا مبنية على إشراك رعايانا الأعزاء في الصحراء المغربية في التدبير الديمقراطي لشؤون تنمية الأقاليم الجنوبية وتسريع عودة إخوانهم وأخواتهم المحتجزين في تندوف في إطار الكرامة والسكينة وعفو وغفران الوطن، وشكلنا لهذه الغاية لجنة ملكية خاصة بمتابعة شؤون الأقاليم الجنوبية للمملكة والسهرة على تنصيب مجلس استشاري خاص بها إلى جانب جلالتنا. كما أصدرنا تعليماتنا السامية لأعضاء حكومتنا قصد الانكباب في عين المكان على قضايا سكانها وإيجاد الحلول المناسبة والفورية لها ورصدنا ميزانية مخصصة لمعالجة مشاكل البطالة وأولينا أهمية كبرى للسكن واتخذنا إجراءات عملية لإنعاش الحياة الاقتصادية والتجارية والاجتماعية في نطاق ترسيخ

قوي لمفهوم الجهوية.

أما على الصعيد الدولي فإن موقف المغرب الرائد في الدعوة الى تسوية سلمية للنزاع المفتعل حول وحدته الترابية على أساس استفتاء تأكيدى موضوعي وغير منحاز يستمد نزاهته وشرعيته الديمقراطية من استفتاء كل أبناء الصحراء المستجيبين للمعايير الأممية، دون تمييز أو إقصاء ولو لواحد منهم من تأكيد مغربيته. هذا الموقف المستند على الشرعية الدولية قوبل بافتعال عدة عراقيل في مرحلة تفعيله الحاسمة من قبل خصوم وحدتنا الترابية الذين لم يعمل توالي عزلتهم الدولية بعودة رعايانا الأوفياء المحتجزين في تندوف إلى وطنهم الغفور الرحيم وبسحب مجموعة مهمة للدول الصديقة في افريقيا وأمريكا اللاتينية واسيا لا اعترافهم «بالجمهورية الوهمية» إلا على تصعيد تغنتهم المناهض لنص وروح التسوية الأممية وتأجيج تخوفهم من تأكيد استفتاء جميع أبناء الصحراء لمغربيته وتجديدهم لبيعتهم وولائهم لعرشهم العلوي المجيد.

وعلى الرغم من تعثر الاستفتاء التأكيدى لمغربية الصحراء لأسباب يشهد العالم أجمع أن المغرب لا يتحمل أية مسؤولية فيها فإننا نبذل قصارى جهودنا مع الممثل الخاص للأمم العام للأمم المتحدة من أجل استكشاف السبل الكفيلة بإزالة كل الصعوبات والعوائق التي تقف في وجه تحديد الهيئة الناجبة بطريقة عادلة وعودة كل اللاجئين إلى وطنهم الأم بين ذويهم، وذلك ضمن استعدادنا الدائم لبحث كل المساعي التي من شأنها إنهاء هذا المشكل المفتعل المعرقل لمسيرة بناء اتحاد مغربنا العربي على أساس الثقة والتفاهم المتبادلين.

ومن منطلق انتمائنا التاريخي والدستوري على حوزة المملكة في دائرة حدودها الحقة وكيفما كانت المساعي الحميدة من أجل تجاوز تعثر مسلسل التسوية الأممي فإننا نود أن نؤكد لك شعبي العزيز أنه في جميع الحالات فإن أية تسوية للنزاع المفتعل حول قضية مسألة وحدتنا الترابية المصيرية ستكون في إطار الثالوث المقدس للإجماع والسيادة والشرعية بحيث أن أي قرار لن يكون إلا بإجماع كل المغاربة والمغربيين اعتبارا لأن السيادة - دستوريا وفي ظل دولة الحق والقانون المغربية - ملك للأمة جمعاء ولأن المغاربة سواسية في الوطنية. كما أن تسوية لن تكون إلا في إطار السيادة الوطنية التي يكفلها إجماعك المقدس والشرعية الدولية المضمنة بالقانون الدولي.»

مقتطفات من الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى الثانية لعهد العرش

لصحة - 30 يوليوز 2001

...

«لقد بادرنا خلال السنة الماضية إلى ترسيخ ما تحقق لبلادنا من مكتسبات في مجال الديمقراطية السياسية معتمزين مواصلة هذا النهج في تعزيز الحريات العامة وحقوق الانسان وفصل السلط واستقلالها وتوازنها، وكذا توطيد المؤسسات التمثيلية، واللامركزية والجهوية. وفي سياق انتهاء انتداب المؤسسات المنتخبة، الوطنية والمحلية؛ فإننا نؤكد أن من متطلبات توطيد ما تنعم به بلادنا من استقرار سياسي واستمرارية مؤسسية، والارتقاء بمستوى النضج الذي بلغه بناء الصرح الديمقراطي الوطني، إجراء الانتخابات في أوانها الدستوري والقانوني العادي. وعندما نقول بإجراء الانتخابات في أوانها العادي، فإننا لا نعني بذلك عملية التصويت فقط؛ بل نعني كل مراحل المسلسل الانتخابي التي يجب أن تتم في إبانها، وفي مقدمتها الحملة الانتخابية التي يتعين أن تنطلق في مواعيدها القانونية.

وبصفتنا ضامنا للمصالح العليا للوطن والمواطنين، فإننا ننبه إلى ضرورة عدم الزج بالبلاد في حملة انتخابوية ضيقة. كما نؤكد وجوب عدم الخلط بين الحملة الانتخابية التي لها موعدها القانوني المحدد، والحملة الانتخابية السياسية، التي تشيع البلبلة وتسمم الأجواء السياسية، وتصرف الناس عن المشاكل الحقيقية للبلاد، شاغلة إياهم بمزايدات ومشاكل جانبية، بحيث أن جزءا كبيرا من مشاكل المغرب الحالية إنما نجم عن هذه الفتنة الانتخابية. وإننا لنهيب بالطبقة السياسية أن تجعل من الفترة التي تفصلنا عن الانتخابات لحظات تعبئة وطنية قوية، وتنافس شريف في إعداد برامج ملموسة، واقعية قابلة للإنجاز ومرتكزة حول نواة صلبة للأسبقيات الأولى بدل جعل كل شيء أولويا، برامج تركز بالأساس على كيفية خلق الثروة وإيجاد الموارد الكفيلة بتجسيد مشروعاتنا المجتمعية، بدل الطروحات المغلوطة الداعية إلى توزيع تلك الثروة قبل إيجادها، مشددين على وجوب مضاعفة الجهود من أجل تفعيل الإصلاحات الهيكلية العميقة التي تتسامى على المنظور السياسي الظرفي الضيق.

وبنفس الحرص ننبه إلى أن الانتخابات وأنماط الاقتراع ليست غاية في حد ذاتها، وإنما هي وسيلة ديمقراطية لإفراز نخبة من رجالات الدولة، وأغلبية منسجمة، نابعة من انتخابات تنافسية نزيهة، معبرة بكل صدق وشفافية عن خيارات الناخبين والرأي العام، وملائمة لواقع مشهدها السياسي والحزبي.

وإننا لننبه كذلك إلى أنه إذا كان يجب على الحكومة والسلطات العمومية تحمل مسؤوليتها الكاملة في اقتراح واتخاذ كل التدابير التشريعية والتنظيمية الكفيلة بإلزام الجهاز الإداري باحترام قدسية الاقتراع، تحت المراقبة اليقظة والفعالة والمستقلة للقضاء بمختلف أصنافها ودرجاتها، فإنه يتعين على الفاعلين في المسلسل الانتخابي، من أفراد وهيئات حزبية أو نقابية أو مهنية، التحلي بفضائل السلوك المواطن، لأنه لا تنقصنا التشريعات الديمقراطية بقدر ما ينقصنا التشبع بالديمقراطية والالتزام بها ثقافة وسلوكا.

وإيماننا من جلالتنا بفضائل الديمقراطية المحلية، فقد سهرنا على تمتين ديمقراطية مدونة الجماعات المحلية وعصرنتها وعقلنتها، لتتحول جماعاتنا المحلية إلى رافعة قوية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، مولين عناية قصوى في هذا المجال للجهة والجهة، التي نعتبرها خيارا استراتيجيا، وليس مجرد بناء إداري، وننظر إليها على أنها صرح ديمقراطي أساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وانبثاق إدارة لا ممرضة للقرب مسيرة من قبل نخب جهوية، وكذا تفتق الخصوصيات الثقافية، التي يشكل تنوعها مصدر غنى للأمة المغربية.

وإيماننا من جلالتنا بأن الديمقراطية ليست مجرد تجسيد للمساواة في ظل دولة الحق والقانون الوطنية الموحدة، وإنما لا بد لها أيضا من عمق ثقافي يتمثل في احترام تنوع الخصوصيات الثقافية الجهوية، وإعطائها الفضاء الملائم للاستمرار والإبداع والتنوع الذي ينسج الوحدة الوطنية المتناسقة؛ فإننا نعتبر عيد العرش المجيد، الذي يجسد وحدة شعبنا، وصلة ماضينا بحاضرنا، والذي يحثنا على التفكير في غد أفضل لأمتنا خير مناسبة لمكاشفتك، شعبي العزيز، بمسألة حيوية تهمنا جميعا، ألا وهي قضية الهوية الوطنية، المتميزة بالتنوع والتعددية، مثلما هي متميزة بالالتحام والوحدة والتفرد عبر التاريخ.

أما التعددية، فلأنها بنيت على روافد متنوعة، أمازيغية و عربية، وصحراوية إفريقية وأندلسية، ساهمت كلها وبانفتاح وتفاعل مع ثقافات وحضارات متنوعة في صقل هويتنا وإغنائها. وأما الالتحام، فقد تحقق لها بفضل الأخوة في العقيدة الإسلامية التي شكلت العروة الوثقى لأمتنا. وقد تمكنت هويتنا من تجسيد الوحدة والاندماج والتمازج ضمن أمة موحدة، لم تعرف أغلبية أو أقلية لأن مواطنيها يتقاسمون جميعا التشبث بثوابتها، وذلك بفضل ديمومة نظامنا الملكي منذ ثلاثة عشر قرنا، الذي أولى هويتنا، في وحدتها وتنوعها، رعاية مستمرة، جعلتها تتفرد، عبر تطور تاريخنا الوطني بخصوصيات لا نظير لها.

ولقد حرص والدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني، أكرم الله مثواه، على أن يتقاسم معك، شعبي العزيز، في خطابه الموجه للأمة يوم 02 غشت 1994 بمناسبة تخليد ذكرى ثورة الملك والشعب، نظرتة الثاقبة لمسألة اللغة والهوية المغربية، حيث قال رضوان الله عليه: «... فتاريخنا تاريخ صنعناه بأنفسنا لأننا شعب تاريخي. فتاريخنا لم يكن أساسه ركنا واحدا بل أركاننا متعددة. وتلك الأركان كانت وطيدة وسليمة لأنها كانت متنوعة وصاحبة عبقرية

وأصالة...»، مشدداً قدس الله روحه على أنه «... يجب ونحن نفكر في التعليم وبرامج التعليم أن ندخل تعليم اللهجات علماً منا أن تلك اللهجات قد شاركت اللغة الأم ألا وهي لغة الضاد ولغة كتاب الله سبحانه وتعالى ولغة القرآن الكريم في فعل تاريخنا وأمجادنا...».

ومنذ ذلك الحين، بذلت جهود وطنية هامة، وتعاقبت لجان للإصلاح توجت بمصادقتنا على الميثاق الوطني للتربية والتكوين، الذي أجمعت عليه مكونات الأمة، من سياسية ونقابية واقتصادية وعلمية وجمعية، في إطار اللجنة الخاصة بالتربية والتكوين.

ولقد رسم هذا الميثاق الإطار العام لسياسة لغوية واضحة تقوم على جعل اللغة العربية، باعتبارها اللغة الرسمية لبلادنا ولغة القرآن الكريم، اللغة الأساس للتدريس في جميع الأسلاك التعليمية، وعلى الرفع من القدرة على التحكم الجيد في استعمال اللغات الأجنبية، وعلى إدراج الأمازيغية لأول مرة بالنسبة لتاريخ بلادنا في المنظومة التربوية الوطنية وفي الوقت الذي نقوم فيه بإصلاحات حاسمة في عدة ميادين حيوية كبرى، مسلحين في ذلك بإرادة صلبة، واثقين في حكمة وشجاعة شعبنا، مشمولين بالعناية الربانية التي تبارك كل المقاصد النبيلة المستلزمة من الفضيلة، وحرصاً منا على تقوية دعائم هويتنا العريقة، واعتباراً منا لضرورة إعطاء دفعة جديدة لثقافتنا الأمازيغية، التي تشكل ثروة وطنية، لتمكينها من وسائل المحافظة عليها والنهوض بها وتمييزها، فقد قررنا أن نحدث، بجانب جلالتنا الشريفة، وفي ظل رعايتنا السامية، معهداً ملكياً للثقافة الأمازيغية، نضع على عاتقه، علاوة على النهوض بالثقافة الأمازيغية، الاضطلاع بجانب القطاعات الوزارية المعنية بمهام صياغة وإعداد ومتابعة عملية إدماج الأمازيغية في نظام التعليم.

كما أننا سنعهد لهذه المؤسسة، التي سنسهر على إعداد الظهير الشريف المحدث لها وتنصيبها قريباً، بالقيام بمهام اقتراح السياسات الملائمة التي من شأنها تعزيز مكانة الأمازيغية في الفضاء الاجتماعي والثقافي والاعلامي الوطني، وفي الشأن المحلي والجهوي، مجسدين بذلك البعد الثقافي للمفهوم الجديد للسلطة، الذي نحرص على إرساله وتفعيله باستمرار، حتى تتمكن كل جهات المملكة من تدبير شؤونها في إطار الديمقراطية المحلية التي نحن على ترسيخها عاملون، وفي نطاق وحدة الأمة التي نحن عليها مؤتمنون.

شعبي العزيز؛

لقد سبق لنا أن أكدنا، بمناسبة افتتاح الدورة البرلمانية الأخيرة على إعادة الاعتبار للعمل السياسي والحزبي النبيل، وتعزيز دور الأحزاب السياسية باعتبارها المدرسة الحقيقية للديمقراطية. وبوصف هذه الأحزاب هيئات أناط بها الدستور تأطير وتمثيل المواطنين، فإننا، على غرار توفر الجماعات المحلية والغرف المهنية والنقابات على تشريعات خاصة بها تضبط ممارستها لهذه المهمة الدستورية، أصدرنا توجيهاتنا السامية لحكومتنا لوضع تشريع

خاص بالأحزاب السياسية يميزها عن الجمعيات، الهدف منه العقلنة والدمقرطة وإضفاء الشفافية على تشكيلها وتسييرها وتمويلها، وتفادي تحول منع الدستور للحزب الوحيد إلى وجود أحزاب وحيدة في الواقع، أو الوقوع في خطأ قياس المجتمع الديمقراطي بعدد أحزابه المتفرقة الضعيفة، المعبرة عن مطامح ضيقة فئوية شخصية، بدل أن يقاس بالتنوع الجيدة لأحزابه، وبمدى قدرتها الوطنية على التأطير الميداني للمواطنين، والتعبير عن تطلعاتهم.

أما حقوق الإنسان، فقد حرصنا على توسيع فضاءاتها، باتخاذ عدد من المبادرات والتدابير، نذكر منها، على وجه الخصوص، مشروع مراجعة مدونة الحريات العامة، التي ندعو الحكومة والبرلمان إلى الإسراع بإقرارها، والانكباب على إحداث جهاز خاص يسهر على التطبيق السليم لقانون وأخلاقيات المهنة النبيلة للإعلام والاتصال، في حرص تام على حرياتها وتعدديتها، وعلى التوازن بين الحريات الفردية والجماعية، وبينها وبين الحفاظ على النظام العام الذي يعد خير ضمان لممارسة هذه الحريات.

وإن عملنا الدؤوب من أجل توسيع فضاء الحريات وضمن ممارستها بإحداث أو بتجديد المؤسسات التي نيط بها هذه المهمة، مثل المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان والجهاز المكلف بتتمة التواصل بين الإدارة والمواطن، اللذين سنتولى تنصيبهما قريبا، والمراجعة المتقدمة لقانون المسطرة الجنائية، لا يوازيه إلا تشديدنا على أن يكون استكمال بناء الدولة الديمقراطية العصرية، قائمة على الحريات العامة وحقوق الإنسان، مستهدفا بناء الدولة القوية، القادرة على فرض احترام القانون من قبل الجميع، ومنع الاستفراد بالرأي باسم الممارسة الديمقراطية.

وتكريسا لمساواة المغاربة أمام القانون، فقد سهرنا على وضع مشروع القانون التنظيمي للمحكمة العليا، وإعداد مشروع قانون خاص بتفعيل مسطرة رفع الحصانة البرلمانية، فضلا عن تسريع إصلاح القضاء الذي يظل شرطا ضروريا لسيادة القانون ومحفزا قويا على الاستثمار، بما يشيعه ترسيخ نزاهته من ثقة واستقرار.

ولأن ممارسة الشأن العام لا تقتصر على المنتخبين، بل تشمل الجهاز الإداري الذي يجب أن يكون في خدمة المواطن والتنمية؛ فإننا نلج على ضرورة إجراء إصلاح إداري عميق، وفق منهجية متدرجة، متأنية ومتواصلة، تتوخى تبسيط المساطر، وجعلها شفافة، سريعة، مجدية، ومحفزة على الاستثمار.

وسعيا وراء الحفاظ على ثقافة المرفق العام وأخلاقياته، من قبل نخبة إدارية متشعبة بقيم الكفافية والنزاهة والاستحقاق والتفاني في خدمة الشأن العام وفي تأمين من كل أشكال الضغوطات وشبكات المحسوبية والمنسوبية، والارتشاء واستغلال النفوذ، فلن نقبل استغلال أي مركز سياسي أو موقع إداري من أجل الحصول على مصلحة شخصية أو

فئوية، منتظرين من السلطات العمومية أن تكون صارمة في هذا المجال، وأن تلجأ علاوة على ما تتوفر عليه من وسائل للمراقبة الإدارية والقضائية إلى اعتماد أداة وأجهزة جديدة لتقويم السياسات العمومية، فضلا عن إشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني والمنتخبين في إعداد المشاريع وتنفيذها.

تلك، شعبي العزيز، أمانة عرشك ومسؤولية الجالس عليه، كقائد راع لمشروعك الحداثي الديمقراطي، وفي لهويتك، ضامن لما يتطلبها العصر من وجود حكم قوي يضمن استمرار الدولة، ويصون الحقوق والحريات، ويبلور تطلعاتك، واختياراتك الكبرى. وكذلك هو صرحك المؤسساتي، عتيد في أركانه، كامل في روحه، قابل للتحسين والتجديد في هندسته، على ضوء النتائج المستخلصة من سير مؤسساته، والحاجة لعصرنة هياكله وعقلنتها، وفي أفق الحل النهائي لقضيتنا الوطنية.

ومن منطلق ائتماننا على سيادة المملكة ووحدة ترابها، فقد بادرنا إلى الاستجابة لقرارات مجلس الأمن ومساعي ومقترحات الأمين العام للأمم المتحدة وممثله الشخصي، ومباشرة حوار جاد معهما لإيجاد حل سياسي للنزاع المفتعل حول مغربية صحرائنا، في نطاق أرحب معاني الجهوية والديمقراطية وأمتن ثوابت الإجماع والسيادة والوحدة الوطنية والترايبية للمغرب، مؤمنين بعدالة قضيتنا، جاعلين تنمية الأقاليم الجنوبية في مقدمة اهتماماتنا، مصدرين تعليماتنا السامية لحكومتنا قصد اتخاذ كل التدابير الكفيلة بتأمين العيش الكريم لجميع رعايانا الأوفياء في أقاليمنا الجنوبية سواء منهم المرابطون بها أو العائدون إلى حضن الوطن الغفور الرحيم.

وبنفس الحزم والعزم نهضنا بالأمانة الملقاة على عاتقنا بوصفنا أميرا للمؤمنين، وحاميا لحمى الملة والدين، فجددنا لبيوت الله أداء وظيفتها في محاربة الأمية الدينية والفكرية، كما أعدنا هيكله المجلس الأعلى والمجالس الجهوية للعلماء للنهوض بدورها كاملا في مجال العبادات والمعاملات، بعيدا عن أي تحجر أو تطرف، حريصين على أن نجعل من المقاصد العليا لشريعتنا الإسلامية السمحة، ومن قيامها على الاجتهاد والانصاف ومن الانسجام مع الاتفاقيات الدولية المصادق عليها من قبل المملكة، أساس النهوض بوضعية المرأة من خلال تنصيبنا للجنة استشارية خاصة بمراجعة مدونة الأحوال الشخصية، استجابة منا للمتمس كافة الجمعيات النسوية المغربية.

وإذا كانت عدة أورايش قد انطلقت في هذا المجال، فإن إصلاح نظام التربية والتكوين يظل في حاجة إلى نفس وجرة أكثر، إذ هو كل متماسك لا يقبل التجزئة أو التطبيق الانتقائي، كما يتطلب الالتزام لا بالكم فقط، وإنما بالكيف أيضا، وبخاصة في محطاتها الأساسية المتمثلة في تعميم التسجيل المدرسي والتعليم الأولي والإصلاح الجامعي، مع خضوع إصلاح هذا النظام للتقويم المتجرد والمستمر، منتظرين من حكومتنا أن ترصد في ميزانية الدولة الاعتمادات

الكفيلة بتطبيق مقتضيات الميثاق، وأن تخرج إلى حيز الوجود النصوص القانونية والجبائية القمينة بجعل الجماعات المحلية والقطاع الخاص ينهضان بدورهما الكامل كشريكين فاعلين وجادين، ملتزمين بتحقيق الأهداف النبيلة للإصلاح.

ومن منطلق العطف الخاص الذي نكنه لأسرة التربية والتكوين، وتحفيزا لها على تفعيل هذا الإصلاح الأساسي الذي يتوقف على تعبئتها، فقد سهرنا على وضع الإطار القانوني وتخصيص الغلاف المالي لمؤسسة محمد السادس للأعمال الاجتماعية لرجال التربية والتكوين، التي سنتولى تنصيب أجهزتها المسيرة في القريب العاجل.

وإننا لندعو كل الفاعلين، من سلطات عمومية وجماعات محلية وقطاع خاص ومجتمع مدني، أن يضاعفوا جهودهم لإنجاح مشروع المدرسة المغربية الجديدة، الذي يتوقف عليه تكوين مواطن وفي لهويته، مؤهل لرفع تحديات عصره.

مقتطفات من الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى الثالثة لعيد العرش

الرباط - 30 يوليوز 2002

...

«عملنا على مواكبة توسيع فضاء الحريات العامة وحقوق الانسان بتوفير الاجهزة المكلفة بحمايتها وتحديد شروط ممارستها بما يلزم من وسائل وضمانات.

وفي هذا الصدد سنقوم في الاسابيع المقبلة بحول الله بتتصيب كل من المجلس الاستشاري الجديد لحقوق الانسان وديوان المظالم.

كما أننا عازمون على تعميق روح الطمأنينة لدى المواطن بتدعيم سلطة مؤسسات الدولة حول ثوابت الامة في إطار دولة قوية تسهر على الاحترام الصارم للقانون وسيادته ومساواة الجميع أمامه.

ويعد اصلاح القضاء من الركائز الاساسية في هذا الشأن فضلا عن توفيره لمناخ الثقة التي تعد خير محفز على الاستثمار. وحتى يأخذ تسريع النهج الاصلاحي القضائي وتيرته القصوى، فإنه ينبغي تعزيز الموارد المالية والبشرية المرصودة لقطاع القضاء بشكل يمكن من مواصلة اعادة الاعتبار للعدالة وتحديثها وتأهيلها لكي تنهض على الوجه المطلوب بالمهام النبيلة الجسيمة والمتزايدة المنوطة بها.

كما أولينا اهتماما خاصا لقضية النهوض بأوضاع المرأة في مختلف مجالات تدبير الشأن العام، محددين أجلا لا يتعدى نهاية هذه السنة، للجنة المكلفة لاقتراح مشروع مدونة جديدة للأحوال الشخصية يراعي مقاصد شريعتنا السمحة والتزاماتنا الدولية في هذا الشأن.

وما كان للمغرب الذي يعرف تطورا متواصلا على درب الحداثة والديمقراطية أن يكون مشهده السمعي- البصري غير مواكب لهذا التطور بما يستجيب لحاجة المواطن لمشهد اعلامي يجمع بين المعاصرة والجاذبية واحترام ثوابت الأمة.

ونهوذا بالتزامنا الدستوري بصيانة حقوق وحريات المواطنين والجماعات والهيئات، عملنا على وضع ظهير شريف يقضي بإحداث هيئة عليا للاتصال السمعي - البصري كمؤسسة مستقلة متوفرة على الوسائل الضرورية للنهوض بمهامها بكل تجرد.

وقد توخينا من ذلك ضمان الحق في الاعلام من خلال تكريس حرية إحداث صحافة ووسائل سمعية بصرية مستقلة وانهاء احتكار الدولة لهذا النوع من الاعلام مع توفير مرفق عام للإذاعة والتلفزة جدير بضمان التعبير عن مختلف الاتجاهات. وذلك في نطاق احترام قيمنا الدينية ومقومات هويتنا الوطنية وقوانين المملكة».

«عملا على تأهيل مواردنا البشرية فإننا قد قطعنا خطوات هامة في مجال إصلاح المنظومة التربوية. بيد أن هنالك خطوات كبرى مازالت تنتظرنا في نهج سياسة تعليمية متناسقة.

كما أن متابعة وتقييم وإغناء تفعيل إصلاح التعليم تتطلب تعزيز المهام التي تنهض بها بكل موضوعية ونزاهة اللجنة الخاصة بالتربية والتكوين وذلك في أفق إيجاد جهاز قار يتولى مهام التقييم المتجرد والشمولي للمنظومة التربوية في تعاون مثمر وتنسيق تام مع القطاعات المختصة ومع جميع الفاعلين في هذا المشروع المصيري. وقد قمنا بإعطاء دفعة قوية لهذا الإصلاح بتنصيب مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأوضاع الاجتماعية لأطر التربية والتكوين وبتحسين وضعيتهم داعين الأسرة التعليمية للانخراط بحزم وعزم وغيره وطنية في هذا المشروع الكبير ولأن توسيع ثقافة المواطنة رهين بالقضاء على الأمية، فإننا عازمون على إعادة النظر في الآجال المتوقعة لاستئصال آفتها.

وتجسيدا لالتزامنا بتأكيد الاعتبار لكل مكونات هويتنا الثقافية في ظل الوحدة الوطنية كان تنصيبنا للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية. وسنظل حريصين على سيادة روح التسامح والانفتاح بين الثقافات والحضارات محلية أو عالمية وعلى التحصين من كل أنواع الغلو والتشدد في اعتزاز بالجوانب المشرقة في أصالتنا مع اعتماد الحداثة والعقلانية. وسيظل تأهيل مواردنا البشرية رهينا بترسيخ ثقافة التضامن وجعلها عماد السياسات العمومية والتحول بها من الفعل العفوي الى العمل المؤسسي.

ونجدد التأكيد في هذا الشأن على الأهمية الخاصة التي نوليها للأشخاص المعاقين باعتماد برامج مندمجة تؤهلهم للانخراط التام في الحياة العامة من خلال تكوين ملائم يوفر لهم أسباب العيش الكريم».

«وبصفتنا أميرا للمؤمنين فقد أكدنا في افتتاحنا للمؤتمرات الجهوية والدولية الكبرى التي شهدتها بلادنا على أن الإسلام يناهض الإرهاب لأنه دين التسامح والاعتدال والتساكن والسلام وتكريس كرامة الانسان وضمان حقه في العيش الآمن. كما شكل انعقاد المنتدى المتوسطي في أكادير مناسبة سانحة لبلدان البحر الأبيض المتوسط للتفكير في وضع تصور إقليمي لمحاربة الإرهاب وترسيخ السلم والأمن في العالم أجمع ولاسيما في منطقة الشرق الأوسط».

مقتطفات من الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى الرابعة لعيد العرش

الرباط - 30 يوليوز 2003

...

«فهل يقبل المغاربة المتشبثون بهذه المقومات الحضارية والدستورية الراسخة أن تأتي شريعة من الخوارج عن الشرع والقانون لتضليلهم باسم الدين؟ كلا، بل أقول بلسانك شعبي العزيز إننا لن نقبل أبدا اتخاذ الإسلام مطية للزعامة باسم الدين أو القيام بأعمال الإرهاب وتمزيق الوحدة المذهبية للأمة والتكفير وسفك الدماء.

وبنفس القوة فإننا نؤكد أن علاقة الدولة بالدين محسومة في بلادنا في ظل تنصيب الدستور على أن المملكة المغربية دولة إسلامية، وأن الملك أمير المؤمنين مؤتمن على حماية الدين وضمان الحريات بما فيها حرية ممارسة شعائر الأديان السماوية الأخرى.»

... «لقد انصب حرصنا الأول منذ اعتلينا العرش على إعطاء روح جديدة للدولة المغربية الحديثة التي أرسى أركانها العتيدة والدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني قدس الله روحه.

وفي هذا الصدد أولينا البعد الاجتماعي والاقتصادي مكانة الصدارة في السياسات العمومية بتركيز الجهود على المشاريع الأساسية للقضاء على أحياء الصفيح بتوفير السكن اللائق وتحقيق التنمية البشرية بالتعليم النافع، وإيجاد التشغيل المنتج بتحفيز الاستثمار وتحرير المبادرات الخلاقة للثروة وتقوية التماسك الاجتماعي بتفعيل التضامن.

وتلكم هي المرتكزات الأساسية لمشروعنا التنموي التي جعلنا منها أسبقيات المرحلة الحالية. وقد سطرنا أهدافها ضمن استراتيجية متكاملة لمحملين الحكومة وكل الفاعلين العموميين والخواص أمانة تجسيدها في برامج ملموسة محددة الوسائل والآماد والمسؤوليات. فهل كانت المنجزات في مستوى الاستجابة لوضوح التوجهات وأهمية الرهانات والنهوض الكامل بالمسؤوليات؟

وإذا اقتصرنا على مجال محاربة السكن غير اللائق ومع ادراكنا مدى الصعوبات وتقديرنا للمشاريع المحققة أو المبرمجة فإننا كنا ننتظر أن تكون حصيلة المنجزات في مستوى جسامه التحديات.

لقد دق خطابنا لعشرين غشت 2001 ناقوس الخطر، منبها إلى خطورة انتشار السكن الصفيحي والعشوائي لما له من أثر سلبي على كرامة المواطن وما يشكله من تهديد لتماسك النسيج الاجتماعي، داعيا إلى اعتماد برنامج وطني تضامني مضبوط المسؤوليات.

وبعد سنتين وبدل أن أعاين خلال زيارتي التفقدية لأقاليم المملكة القضاء التدريجي على السكن الصفيحي ألاحظ بمرارة انتشاره في عدة مدن. بل إن أحياء صفيحية قد ظهرت وتضخمت لتصبح مدنا عشوائية قائمة الذات.

ومثل هذا البناء العشوائي لم ينزل من السماء ولم ينتشر في الأرض بين عشية وضحاها. بل إن الكل مسؤول عنه. وذلك انطلاقا من المواطن الذي يدفع اليوم رشوة لمسؤول قد يأتي غدا بالجرافة ليهدم «براكته» أمامه، إلى مختلف السلطات العمومية والجماعات المحلية المتهاونة في محاربة انتشار مدن الصفيح بدل التشجيع على توفير السكن اللائق. فهل يجوز والحالة هذه اعتبار ذلك قدرا محتوما؟

إن تشبعنا بالروح الإيجابية يجعلنا نعتبر أن الوضعية وإن كانت مقلقة فإنها غير ميؤوس منها إذا تجندنا لمعالجتها بكل استعجال وحزم وإلا فقدنا التحكم فيها تاركين مدنا تتحول إلى بؤر للإقصاء والانغلاق والحقْد والتواكل بدل أن تكون فضاءات للتضامن الاجتماعي والانتاج الاقتصادي والازدهار العمراني والانفتاح الحضاري.

وهذا ما لا أرضاه لبلدي وشعبي الذي أتولى أمانة قيادته ضمن ملكية تستمد قوتها من تجذرها وقربها من الشعب ولذلك أحرص على تفقد أحوالك ميدانيا طول السنة في مختلف الجهات لتحفيز المبادرات وتفعيل مشاريع التنمية».

... «واستشعارا للأهمية القصوى للتعليم النافع في تحرير العقل وترسيخ روح المواطنة لدى ناشئتنا وتأهيلها لخوض تحديات التنمية والعولمة ومجتمع المعرفة والاتصال كانت مصادقتنا على الميثاق الوطني للتربية والتكوين أول القرارات الاستراتيجية التي اتخذناها مبوئين تفعيله مكانة الاسبقية الثانية لهذه العشرية بعد القضية المقدسة لوحدتنا الترابية.

وعلى الرغم من الخطوات الموفقة التي قطعناها في هذا الورش الحيوي الصعب بعد مضي ثلاث سنوات على الشروع فيه فإن غلبة الجانب الكمي فيها وعدم الإقدام على ما يتطلبه الإصلاح العميق من قرارات جريئة وشجاعة تمس جوهر نظام التربية والتكوين يجعلنا نقول باسم الأمة: كفى من نظام تعليمي ينتج البطالة والانغلاق».

... «ونظرا لأهمية الجوانب التربوية والثقافية في النهضة الشاملة فإننا نؤكد على الدور الحيوي للجامعة وللنخبة الفكرية الوطنية في ترسيخ الحداثة باعتبارها قيمة مضافة

لرصيدنا الحضاري وفي تنشئة شبابنا على التشبع بالوطنية الملتزمة.

وفي هذا الصدد فإننا ندعو المجلس الاستشاري لحقوق الانسان الذي يعبر عن مختلف مشارب الأمة إلى وضع مشروع ميثاق وطني لحقوق المواطن وواجباته وكذا الانكباب على اعداد الاقتراحات اللازمة لسد الفراغات التشريعية في مجال محاربة كل أشكال العنصرية والكراهية والعنف.

وبذلكم نجسد ما نتوخاه من تعميق لمواطنة عصرية وفيية لهويتنا تنهض بها أسرة متماسكة واعلام مسؤول نحن عازمون على تأهيلهما لذلك من خلال المضي قدما في الاصلاح الجوهري لمدونة الاسرة ولمشهدنا الإعلامي».

مقتطفات من الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى الخامسة لعيد العرش

الرباط - 30 يوليوز 2004

...

«ستظل أسبقية الأسبقيات بالنسبة للمغرب، إيجاد حل سياسي نهائي ومتفق عليه، بالنسبة للخلاف المفتعل حول صحرائنا. ولن ندخر جهدا مع الأمم المتحدة والدول المجاورة، وغيرها من شركاء المملكة، من أجل بلوغ ذلك، عبر تمكين أقاليمنا الصحراوية، من اختصاصات واسعة للتدبير الديمقراطي لشؤونها الجهوية، في إطار احترام سيادة المملكة، ووحدتها الترابية والوطنية، ومقدساتها وثوابتها. ويندرج هذا الحل السياسي ضمن منظور جيو-استراتيجي واقتصادي، تستعيد المنطقة الجنوبية بفضلهما دورها التاريخي، بصفاتها فضاء حيويا للمبادلات الاقتصادية والعلاقات الإنسانية، في مناخ يسوده الوثام والأمن، خدمة لسكانها، ولكل شعوب جيراننا وشركائنا، وتحقيقا للازدهار المشترك، المبني على الاندماج الاقتصادي المغربي، باعتبار ذلك الوسيلة الناجعة، لضمان استقرار المنطقة وأمنها ورخائها. كما أن هذا الحل يجسد حرصنا الأكيد على تحصين الانتقال الديمقراطي، والسير به قدما، بصفة لا رجعة فيها. وإننا لنعتبر هذا الانتقال، الهادف إلى التحديث الديمقراطي، ورشا مفتوحا، وبناء متواصلا، حققنا فيه مكاسب أساسية بمصادقية الانتخاب الحر للمؤسسات، وتوسيع فضاء المشاركة والحريات العامة، وتحديث وتوطيد استقلال القضاء، والنهوض بأوضاع المرأة، وإقرار مدونة متقدمة للأسرة وغيرها من الإصلاحات المؤسسية العميقة.

... فمناظورنا للإصلاح المؤسسي يستهدف عقلنة وتجديد المؤسسات، على درب توطيد دعائم دولة عصرية، وترسيخ ثقافة المواطنة، التي تتلازم فيها حقوق الإنسان بواجباته وبأجهزة حمايتهما من التجاوزات المنافية للقانون. بيد أن المواطنة الفاعلة لن تستقيم إلا بالتنشئة الصالحة المرتكزة على الأركان الثلاثة المتكاملة للعقيدة السمحة والثقافة المنفتحة والتربية السليمة».

... «كما أننا مصممون على مواصلة تفعيل الأمل لإصلاح الشأن الديني، لترسيخ قيم ديننا الإسلامي الحنيف، والحفاظ على وحدة المذهب المالكي، مع اعتماد اجتهاد منفتح، يتماشى مع مستجدات العصر، تحصينا لأجيالنا من التيارات الدخيلة والهدامة. وإن إصلاح الحقل الديني، لا يستهدف فحسب التكامل مع الحقلين التربوي والثقافي، وإنما ينبغي أن يشمل كذلك إصلاح الحقل السياسي، الذي هو مجال الاختلاف الديمقراطي. وهو ما يقتضي أن يكون العمل السياسي بعيدا عن إقحام الدين فيه، لقدسية مبادئه المنزهة عن نوازع التفرقة، بسد الطريق أمام توظيفه السياسي المغرض. فالسياسة والدين، في نظام الملكية الدستورية

المغربية لا يجتمعان إلا في الملك أمير المؤمنين، حريصين في تقلدنا لهذه الأمانة العظمى، على أن تزاوُل السياسة، في نطاق المنظمات والمؤسسات والفضاءات الخاصة بها، وأن يمارس الشأن الديني داخل المجالس العلمية، والهيئات المؤهلة، والمساجد وأماكن العبادات، في ظل احترام حرية ممارسة الشعائر الدينية، التي نحن لها ضامنون».

... «وبموازاة ذلك، فإننا ندعو إلى إيلاء الثقافة، بمفهومها الحضاري، المكانة اللائقة بها، باعتبارها ركنا أساسيا في توجهنا الاستراتيجي، الرامي لتمكين المغرب من مشروع ثقافي هادف، في مناخ من الحرية، المشجع على الإبداع والابتكار، المجسد للتنوع، والتفاعل بين الثقافات الجهوية والوطنية والكونية».

... «ولن يأخذ الإقلاع الاقتصادي وتيرته القصوى بدون توفير المناخ الاجتماعي المشجع على الاستثمار والتشغيل. لذا، فإننا ندعو إلى إيجاد عقد اجتماعي جديد ينبثق عن مشاور واتفاق بين الحكومة والشركاء الاجتماعيين. وينبغي أن يأخذ هذا العقد صيغة ميثاق يرتكز على مجموعة تدابير شمولية ومتكاملة تتضمن الالتزام بسلم اجتماعية وتعزيز إصلاح مدونة الشغل بتنظيم حق الإضراب، لوضع حد لممارسته غير المقننة التي تزج بالاقتصاد الوطني في دوامة الإضراب العشوائي، الذي يفضي إلى الإضراب المضاد عن الاستثمار والنفور منه. كما يجب تفعيل وتوسيع الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية، ومكافحة كل أشكال الفقر والإقصاء، وترسيخ التضامن بين الأجيال باتخاذ التدابير اللازمة والمستعجلة لإنقاذ مستقبل أنظمة التقاعد، قبل فوات الأوان، وتوفير شروط الحياة الكريمة، بإيجاد سكن محترم للمواطنين والقضاء، طبقا لتوجيهاتها، على أحياء الصفيح وعلى السكن غير اللائق».

مقتطفات من الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى السادسة لعيد العرش

لصحة - 30 يوليوز 2005

...

«وكما أن لكل بناء ثابت ومرصوص دعائمه، وأن للدين أركانه، ولكل دولة قوية ركائزها القومية الخاصة، فإن للمواطنة الكاملة، التي ننشدها لكافة المغاربة، مرجعياتها الدينية والوطنية التاريخية، المتمثلة في الإسلام والملكية والوحدة الترابية والديمقراطية. فالإسلام السني المالكي، المعتدل والمنفتح، الذي ظلت إمارة المؤمنين ساهرة على حمايته، ونقاء عقيدته السمحة، مع ضمان حرية ممارسة الشعائر الدينية، قد شكل، عبر العصور، البوتقة التي انصهرت فيها كل مكونات الهوية الوطنية، الموحدة، الغنية بروافدها الحضارية المتعددة».

... «كما ننوه بتصديك، بالتزام وإباء، ورفضك القاطع للمتاجرة السياسية الانتهازية، والاستغلال الدنيء للأوضاع المأساوية للأسرى المغاربة، المعتقلين بالتراب الجزائري، في خرق سافر لأبسط قواعد القانون الدولي الإنساني.

ومن منطلق التزامه الصادق بمواثيقه في شموليتها؛ فإن المغرب لن يفرض في أي واحد من مواطنيه. ولن يكف عن مطالبة المجموعة الدولية، بتحمل مسؤوليتها كاملة في هذا الملف، الذي لن يطوى، بكيفية حقيقية ومنصفة، إلا بالكشف عن مصير كل المفقودين، وجبر أضرار المسرحين، ورفع الحصار عن المرحلين، الذين يشكلون حالة شاذة في العالم.

فهم لا يعاملون كلاجئين، سواء بمنع المندوبية الأممية السامية المختصة من الإشراف على مخيماتهم، ومن إحصائهم والتأكد من هويتهم، أو بعدم تمكينهم من حق اختيار العودة إلى وطنهم الأم المغرب، بكامل حريتهم. وبهذه المناسبة، نتوجه إلى كافة رعايانا الأوفياء، المتشبثين بمغربييتهم، والذين يعانون من الحصار الظالم، المضروب عليهم بتدوف، للعودة إلى أهلهم وذويهم. فالوطن الغفور الرحيم، الذي يفتح ذراعيه لجميع أبنائه التائبين، العائدين إلى حضنه الحليم، يوفر لهم كل شروط المواطنة الكاملة، والعيش الحر الكريم.»

... «وتجسيدا لتجاوبنا الدائم مع الانشغالات الحقيقية لكل المواطنين، سواء منهم المقيمون داخل المملكة أو خارجها، ومع تطلعاتهم المشروعة والمعقولة، فقد قررنا، بصفتنا ملكا-أميرا للمؤمنين، تخويل الطفل من أم مغربية حق الحصول على الجنسية المغربية.

«وبذلكم نؤكد عزمنا الراسخ على تعزيز ما حققناه من تقدم رائد، بما كرسته مدونة الأسرة من حقوق والتزامات، قائمة ليس فقط على مبدأ مساواة الرجل والمرأة، ولكن بالأساس على ضمان حقوق الطفل، والحفاظ على تماسك العائلة، وصيانة هويتها الوطنية الأصيلة. وحرصا من جلالتنا على تفعيل الديمقراطية والشمولي لهذا الإصلاح، النابع من الفضيلة والعدل، وصيانة الروابط العائلية؛ فإننا نصدر توجيهاتنا للحكومة، قصد الإسراع باستكمال مسطرة البت والمصادقة على طلبات الحصول على الجنسية المغربية، المستوفية لكافة الشروط القانونية. كما نكلفها أيضا بأن ترفع إلى نظرنا السامي اقتراحات عقلانية، لتعديل التشريع المتعلق بالجنسية، وملاءمته مع مدونة الأسرة، على ضوء تحقيق أهدافها النبيلة، المنشودة من قبل كل مكونات الأمة، وضرورة التنشئة على المواطنة المغربية المسؤولة».

... «إننا معتزون بما حققناه جميعا على درب بلوغ المقاصد النبيلة، للمصالحة التي أطلقنا مسلسلها الرائد، سواء مع تاريخ المغرب العريق، بإعادة الاعتبار للثقافة الأمازيغية، التي نؤكد عزمنا الراسخ على مواصلة النهوض بها، بوصفها مكونا أصيلا للهوية المغربية الموحدة، أو مع المعاصر منه، بالمبادرة الشجاعة لإحداث هيئة الإنصاف والمصالحة، التي لم تدخر جهدا فيما هو منوط بها، بالإضافة إلى إعطائنا المصالحة بعدا جغرافيا وعمقا تنمويا، بجعل المناطق المحرومة والمهمشة في صدارة اهتمامنا».

... «وبموازاة مع جعل السياحة قاطرة للتنمية، وقطبا للاستثمار، وجسرا للتفاعل الحضاري، ونموذجا للقطاعات، التي تتوفر فيها على استراتيجية واضحة المعالم؛ فإننا عازمون على مواصلة إنجاز البرامج الضخمة للسكن اللائق. وفي هذا الاتجاه، نلح على أن يندرج ذلك ضمن مخططات عمرانية، لجعل كل قرية ومدشر، مراكز للأنشطة الاقتصادية، المدرة لفرص الشغل والدخل القار، والارتباط بالأرض».

كما نؤكد على تفعيل دور الوكالات الحضرية، للارتقاء بمدننا إلى فضاءات للعيش الكريم، والتآلف والتساكن الإنساني، بدل أن تكون مجرد بنايات متراكمة، مفتقرة للروح الحضارية».

... «مهما يكن رصيدنا الإيجابي وطموحنا الكبير، للنهوض بالمسلسل الإصلاحي والأوراش الواعدة المفتوحة فيه، فإنه يتعين علينا أن نصارح أنفسنا، وبكل شجاعة ومسؤولية، بأن المواطنة الحقيقية، ستبقى ناقصة وصورية، وهشة وغير مكتملة، ما لم يتم توطيدها بمضمون اقتصادي واجتماعي، وتدعيمها بجمولة ثقافية، وتحصينها بروح أخلاقية. ولذلك أطلقنا المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، ذات العمق الاستراتيجي، والبعد الجهوي المندمج، والطابع التضامني، لمحاربة العجز الاجتماعي، والتفاوت المجالي».

«وإذا كنا قد شرعنا في تفعيلها، بتمكينها من الكفاءات البشرية العالية، والموارد المالية القارة، والوسائل الناجعة؛ فإننا ننتظر من الطبقة السياسية والقوى الحية للأمة، التي

نشىد بالتفافها حولها، ما هو أهم، ألا وهو الانخراط الفعلى فى تجسيدها فى برامج ميدانية ملموسة.

بيد أنه لن يتأتى تحقيق التنمية الشاملة، إلا بتأهيل وتحديث اقتصادنا، وكسب رهانات الانخراط فى الاقتصاد العالمى، والتبادل الحر، لتسريع وتيرة النمو، وتقوية التنافسية والإنتاجية، وخلق الثروات، بهدف إيجاد الشغل. وفى هذا الصدد، نجدد التأكيد على أننا نعتبر توفير فرص العمل المنتج للشباب، فى صدارة انشغالنا، بالنظر لكونه استثمارا لطاقت، ما أحوج بلادنا إلى سواعدها وعقولها. وبقدر ما نوجه الحكومة، إلى أن تواصل إيلاء قضية تشغيل الشباب، أسبقية الأسبقيات، ندعو الجميع، إلى اعتبار أن معالجة هذه المعضلة، تستوجب تضافر جهودهم؛ منتظرين منهم، أن يجعلوا من المناظرة الوطنية المقبلة للتشغيل، ليس مجرد لقاء ظرفى بين فرقاء، منغلقيين فى مواقف ضيقة وجامدة، لا تفضى إلا إلى الطريق المسدود. وإنما ينبغى أن تشكل قطيعة مع الأساليب التقليدية التبسيطية، التي برهنت عن عدم جدواها.

وبعبارة أوضح، نريدها تحولا عميقا بين شركاء متعاونين، يجمعهم الوعي بالمصير المشترك، فى انفتاح على الحوار البناء، والاجتهاد الخلاق، والمبادرة الذاتية والجماعية، لابتكار الحلول الناجعة، واستكشاف الآفاق الواعدة، مع استحضار الإكراهات الموضوعية.

وفى هذا السياق، فإن التشبع بالمواطنة المسؤولة، يقتضى التوعية بمحدودية الإمكانيات المتوفرة، وبتزايد الحاجيات الملحة، ولا سيما إزاء ما يفرضه ارتفاع فاتورة النفط، والآفات والكوارث الطبيعية غير المتوقعة، من تحملات مادية، استثنائية ومنهكة».

«وسيظل نجاحنا فى هذه المسارات، بل وفى كل الإصلاحات، التي أطلقناها، رهينا بأخذنا بالحكمة الجيدة، باعتبارها الآلية الناجعة لتحقيق المواطنة المثلى. وفى هذا الصدد، يتعين، على وجه الخصوص، مواصلة إصلاح القضاء، بكل جدية وحزم، باعتبار العدالة المستقلة والنزاهة، عاملا أساسيا لتوفير الثقة، وسيادة القانون، اللازمين لتحفيز الاستثمار والتنمية». «كما يجب الإسراع بتحديث الإدارة، بما يكفل فعاليتها، حتى تجعل من خدمة الصالح العام، ومن القرب من المواطن شغلها الشاغل. وبموازاة ذلك، نؤكد على وجوب تخليق الحياة العامة، بمحاربة كل أشكال الرشوة، ونهب ثروات البلاد والمال العام.

وإننا لنعتبر أي استغلال للنفوذ والسلطة، إجراما فى حق الوطن، لا يقل شناعة عن المس بحرماته. وفى هذا الشأن، نؤكد على الالتزام بروح المسؤولية والشفافية، والمراقبة والمحاسبة والتقويم، فى ظل سيادة القانون، وسلطة القضاء، بما هو جدير به من استقلال ونزاهة وفعالية.

وتلكم سبيلنا لتحقيق المواطنة المغربية البناء، وتأهيلها للانخراط في منظومة القيم الكونية،
ولاسيما في عالم أصبح قرية صغيرة، متميزة بتعدد الفاعلين المؤثرين في توجهاته المتسارعة
والحاسمة.»

مقتطفات من الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى السابعة لعهد العرش

الرباط - 30 يوليوز 2006

...

«وضمن هذا التوجه، وافقنا على نشر التقرير الختامي لهيأة الإنصاف والمصالحة، غايتها من ذلك توطيد الثقة في الذات. وقد أنطنا بالمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان متابعة وتفعيل توصيات هذا التقرير، وأمرنا السلطات العمومية بتيسير إنجاز هذه المهمة، كل في مجال اختصاصاته، بما يمكننا من ترسيخ دولة القانون، وتحقيق الإنصاف.

في السياق ذاته، تلقينا التقرير الذي أعدته مجموعة من الطاقات الفكرية والعلمية الوطنية، الذي يستهدف، في ضوء تقييم الأشواط التي قطعتها بلادنا، على درب التنمية البشرية، خلال نصف قرن المنصرم، تعميق النقاش العام حول السياسات العمومية الوطنية، الممكن نهجها في أفق العقدين المقبلين.

وانطلاقا من هذا التوجه الواثق والحازم نحو المستقبل، والروح الوطنية الصادقة، واستنادا إلى الإجماع الوطني، فقد اتخذنا مجموعة من القرارات، وقمنا بالعديد من المبادرات، خلال السنة الفارطة، من أجل الدفع بالتسوية النهائية لقضيتنا الوطنية الأولى.

وهكذا، فقد قررنا تقديم اقتراح بشأن تخويل أقاليمنا الجنوبية حكما ذاتيا، ضمن سيادة المملكة المغربية ووحدتها الوطنية والترايبية، واستشرنا في ذلك الأحزاب السياسية. ونود الإشادة بما أبانت عنه من تجاوب والتزام صادقين، يجسدان إرادة المغرب، بمختلف مكوناته، في الطي النهائي لهذا الملف، وتوجيه كل جهوده وطاقاته لمسيرة التنمية الشاملة، وللدفع ببناء الاتحاد المغربي، كخيار لامحيد عنه، بوصفه من صميم الحكمة، ومنطق التاريخ وحتمية المستقبل.

وأعلنا، من مدينة العيون الأثيرة لدينا، عن تنصيب المجلس الملكي الاستشاري للشؤون الصحراوية، بتركيبة جديدة ومسؤوليات موسعة، تجعله قابلا باستمرار، لانخراط كل المكونات الفاعلة بأقاليمنا الجنوبية فيه. وقد كلفناه بأن يرفع إلينا تصوره بشأن مشروع الحكم الذاتي، وأن يقترح علينا مختلف المبادرات الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لهذه الربوع الغالية من وطننا. كما أكدنا على أن تظل هذه المؤسسة منفتحة على كل الحساسيات والتيارات، معبرة عن تطلعات جميع أبناء المنطقة، سواء منهم المقيمون في

أقاليمنا الجنوبية، أو العائدون إلى أرض الوطن، الذي كان ولا يزال غفورا رحيمًا.

وإنه لمن دواعي اعتزازنا، أن نسجل التفهم والتجاوب الذي لقيته المبادرة المغربية، لدى البلدان والهيئات الفاعلة في المنتظم الدولي، التي باتت مقتنعة بمصداقية مطلبنا، وتوازن موقفنا، في نهج حل سياسي تفاوضي ونهائي لهذه القضية. وسنظل معبئين بلبورة هذه المبادرة، في إطار تشاركي وموسع وذي مصداقية. كما لن نتوانى لحظة، في مد اليد إلى ذوي النيات الحسنة، وفي الدعوة الصادقة إلى تحرير المستقبل المشترك مع جيراننا.

«ولقد تمكنا، ولله الحمد، من تحقيق إصلاحات جوهرية وحاسمة في المجال المؤسساتي والسياسي، أعطت روحا جديدة، ومضمونا متميزا للتجربة الديمقراطية لبلادنا. ونطمح اليوم، إلى ترسيخ الممارسة الديمقراطية العادية، بكل ما تقتضيه من التزام مسؤول، من طرف كل الفاعلين السياسيين.

كما لن نتوانى، في إطار ما يخوله لنا الدستور من صلاحيات، في مجال ضمان حسن سير المؤسسات، وصيانة حقوق الأفراد والجماعات، في نهج كل سبل الإصلاح، واتخاذ التدابير التي تقتضيها المرحلة، وتتطلبها المصلحة العليا للأمة، في تجاوب مع الإجماع الوطني.

وفي هذا الصدد، سنقبل - شعبي العزيز - في غضون السنة المقبلة، بكامل الثقة في نخبك وشبابك ومستقبل بلدك، على استحقاقات انتخابية جديدة وحاسمة، نريدها أن تكون مثالا لما نطمح إليه، في مجال تعزيز الممارسة الديمقراطية، التي تستند إلى الاقتراع، وتحكم إلى نتائجه.

وتشكل الانتخابات التشريعية القادمة، محكا آخر لتجربتنا السياسية، وملتانة خيارنا الديمقراطي. لذلك ينبغي، أولا، أن نطلق جميعا من أن هذه الانتخابات تشكل فرصة ثمينة للتعبير عن إرادتك، وممارسة حقك الدستوري وواجبك الوطني، إذ لا يمكن للديمقراطية أن يكون لها مضمون إلا بالمشاركة الانتخابية، وباختيار الناخبين لممثليهم، وبالتالي إفراز الأغلبية، التي يعهد إليها بمسؤولية تدبير الشأن العام. فالإدلاء بالصوت شهادة، بل أمانة يتعين أداؤها.

وفي نفس السياق، فقد تلقينا ببالغ التقدير والاهتمام، ردود الفعل الإيجابية والمقترحات البناءة، بخصوص قرارنا تخويل مواطنينا المقيمين بالخارج، حق التمثيل في البرلمان.

وحرصاً منا على فتح المجال أمام أفراد جاليتنا، للإسهام في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية الوطنية، فقد ارتأينا أن نبدأ بإرساء المجلس الأعلى للجالية المغربية بالخارج، وفق تركيبة تجمع بين الكفاءة والمصداقية والتمثيلية، وذلك في غضون السنة المقبلة، موازاة مع

مواصلة دراسة مختلف المقترحات، وتعميق التفكير في أنجع السبل، لتفعيل قرارنا السامي بهذا الشأن.

وعلى الجميع أن يضع نصب أعينه، أن الانتخابات ليست غاية في حد ذاتها، وإنما هي وسيلة لرفع التحديات الكبرى للوطن، وإيجاد الحلول الملموسة للمشاكل الحقيقية للمواطنين، التي لا ينبغي أن تظل رهينة بالمعارك الانتخابية. لذا ندعو كل الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين لمواصلة جهودهم، والنهوض بمسؤولياتهم كاملة، دون تأثر سلبي بالظرفية الانتخابية. ومن هذا المنطلق، فإننا ننتظر أن تكون السنة التي تفصلنا عن الاستحقاقات الانتخابية، سنة خصبة ومثمرة، حافلة بمحطات متميزة من النقاش الديمقراطي، ولا سيما بالاجتهاد البناء، في إطلاق جيل جديد من الإصلاحات والمشاريع، يعزز المكتسبات، ويعطي دفعة جديدة لتحسين مؤشراتنا الاقتصادية والاجتماعية.

كما أن هذه السنة تصادف مرور ثلاثين عاما على إقرار الميثاق الجماعي لسنة 1976، الذي تمت مراجعته وتطويره سنة 2002. وهي مناسبة يتعين علينا أن نجعل منها محطة لتقويم تجربتنا، في مجال الديمقراطية المحلية، لاستشراف ما نسعى إليه، من توسيع نطاق الممارسة الديمقراطية، وتحقيق نجاعة السياسات والبرامج العمومية.

وفي هذا الصدد، يتعين علينا إعطاء نفس جديد لمسار اللامركزية والجهوية، والعمل على أن يصبح التدبير اللامركزي، بوصفه لازمة لخيار اللامركزية، قاعدة أساسية في جميع القطاعات العمومية، ومقوما ضروريا للحكمة الترابية الجيدة.

شعبي العزيز؛

إذا كان هناك من ميدان يتطلب رسوخ الثقة وقوتها، فهو ميدان التنمية الاقتصادية والبشرية، التي جعلنا منها السند القوي للبناء الديمقراطي.

فبفضل الإصلاحات الاقتصادية، والمشاريع الهيكلية الكبرى التي أطلقناها، والأخذ بمبادئ الحكامة الجيدة؛ استطاعت بلادنا إحراز ثقة شركائها، من ممولين ومستثمرين وفاعلين اقتصاديين. وإننا لنسجل بارتياح، تزايد حضورهم وإسهامهم في أورش المغرب الكبرى، وفي دينامية الاستثمار، وخلق فرص الشغل.

ومن شأن هذه الحركية التنموية أن تقوي عزمنا، على مواصلة مسيرة بناء اقتصاد عصري تنافسي، مندمج في الاقتصاد العالمي، ومستفيد مما يتيح مجتمعه المعرفة من إمكانات، لترسيخ وتيرة النمو، وللتواجد في الأسواق الدولية، وفي المجالات الجديدة وذات القيمة المضافة العالية. وهذا ما قمنا به، عبر تركيز الاهتمام على بعض القطاعات الرائدة،

كالسياحة والأنشطة الصناعية والفلاحية والخدماتية، وتلك التي تتوفر فيها على امتيازات تنافسية، عبر تأهيل قطاعنا الإنتاجي، وإعادة هيكلة قطاعاتنا وصناعاتنا التقليدية، التي تظل مصدرا مهما للتشغيل، فضلا عن دورها التنموي.

وفي نفس الإطار، فإن ثقتنا في اقتصادنا الوطني، وفي إمكاناتنا، تتجسد أيضا من خلال الجهود الذي تبذله الدولة، للرفع من عدد البنيات التحتية للمملكة وجودتها، سواء تلك التي تقتضيها التنافسية الدولية والجهوية، كالطرق السيارة، والموانئ الكبرى، والمحطات السياحية الشاطئية، أو تلك التي يتطلبها واجب التأهيل الاجتماعي والترابي، من قبيل برامج السكن الاجتماعي، والماء الصالح للشرب، والكهرباء والطرق القروية.

ومن منطلق إيماننا الراسخ بالدور النوعي، للبحث العلمي والتقني في خدمة التنمية، وولوج مجتمع المعرفة والتكنولوجيا، فقد أشرفنا على تنصيب أكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات، واثقين مما يزر به بلدنا من كفاءات وطنية واعدة، داخل المغرب وخارجه، ومن التزامهم الصادق بالإسهام الفاعل في بناء مستقبل وطنهم.

وإدراكا منا بأن الإقلاع الاقتصادي والاجتماعي، لا يمكن تحقيقه ما لم تتحرر فئات عريضة من المواطنين المغاربة، من الفقر والإقصاء والتهميش، ومما يحول دون مشاركتهم الاجتماعية، على قدم المساواة، والتمتع بالحقوق وأداء الواجبات، فقد جعلنا من تحرير طاقات وإمكانات بلادنا، ومن التلاحم والتضامن الاجتماعي، قاعدة لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة.

وفي هذا الإطار، نعرب عن اعتزازنا بما حققته المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، بعد سنة من إطلاقها، من مشاريع تنموية واعدة، وبانخراط متميز للمواطنين والمنتخبين وفعاليات المجتمع المدني في برامجها، الكفيلة بتدارك التفاوتات الاجتماعية والمجالية.

وكما أكدنا في كل مناسبة خاطبناك فيها، شعبي العزيز، على الطابع الاستراتيجي والاستعجالي لمسألة التربية والتكوين، فإننا ندعو، من جديد، كل الفاعلين القطاعيين والقوى الحية للأمة، وكافة المواطنين الغيورين على مستقبل المدرسة المغربية، إلى المزيد من التعبئة، لإنجاح مسلسل الإصلاح التربوي، ومواجهة ما يعترضه من صعوبات. ولهذه الغاية، عملنا على إرساء المجلس الأعلى للتعليم، الذي نريده أن يكون فضاء للتشاور والحوار، وتجسيده حقيقيا للتعامل مع قضية التربية والتكوين، كشأن يهم جميع المغاربة بدون استثناء. ومن هذا المنطلق، فقد آن الأوان للحسم في شأن هذا الملف، وإعطائه الدفعة القوية التي تتطلبها المرحلة، والشحنة التي يستدعيها واجب تأهيل رأسمالتنا البشري، وتهيئ الغد الأفضل لأبنائنا».

مقتطفات من الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى التاسعة لعيد العرش

فاس- 30 يوليوز 2008

...

«ومهما كان تحسن هذه المؤشرات، فإنه لا ينبغي أن يحجب عنا أن الطريق ما يزال شاقاً وطويلاً لتحقيق طموحنا الكبير في الرفع من معدلات التشغيل باعتباره يشكل الحماية الاجتماعية الحقيقية لمواطنينا ولشبابنا على الخصوص.

ولن يتأتى ذلك، إلا بالرفع من وتيرة النمو والتوزيع العادل لثماره وتحرير المبادرات الخلاقة المدرة للثروات ولفرص العمل.

كما يتعين توطيد المكانة المركزية لمؤسسة الأسرة وتعزيز دينامية المجتمع المدني وفعالياته المسؤولة للنهوض بالتكافل الاجتماعي والمواطنة التضامنية، في تشبث دائم بقيمتنا العريقة الدينية والثقافية القائمة على الاعتدال والوسطية.

لذا، نؤكد إرادتنا الراسخة، في ضرورة أن يكون الهدف الاستراتيجي لكافة السياسات العمومية، هو توسيع الطبقة الوسطى، لتشكيل القاعدة العريضة وعماد الاستقرار والقوة المحركة للإنتاج والإبداع.

وإن عزمنا لوطيد على جعل الفئات الوسطى، مرتكز المجتمع المتوازن، الذي نعمل على بلوغه، مجتمع منفتح لا انغلاق فيه ولا إقصاء، مجتمع تتضامن فئاته الميسورة، باستثماراتها المنتجة ومبادراتها المواطنة وما تدره من شغل نافع، مع غيرها، في المجهود الوطني الجماعي للنهوض بأوضاع الفئات المعوزة وتمكينها من أسباب المواطنة الكريمة.

شعبي العزيز، مهما كانت أهمية الإصلاحات والأوراش الكبرى، فلن تعطي ثمارها كاملة إلا بتسريع وتيرة النمو لتواكب الحاجيات المتزايدة، وهو ما يقتضي الحسم في الخيارات المطروحة.

فهل نكتفي بحلول ظرفية محدودة الأثر ؟ أم نواصل خياراتنا الاستراتيجية التي يتعين مضاعفة الجهود لإنضاج وجني ثمارها ؟

كلا. فتحديات مغرب اليوم، لا يمكن رفعها بوصفات جاهزة أو بإجراءات ترقيعية أو مسكنة

أو بالترويج لمقولات ديماغوجية ترهن الحاضر بالهروب إلى مستقبل نظري موهوم.

إن أساس نجاح أي إصلاح، يكمن في ترسيخ الثقة والمصداقية والتحلي بالأمل والعمل والا جتهاد، وعدم الا نسياق لنزوعات التئيس والتشكيك والعدمية، خاصة في الظروف الصعبة. ومهما كانت محدودية النتائج الآ نية، فإن المبادرة والمثابرة والنفس الطويل، يجب أن تكون عماد تدبير الشأن العام.

لذا، نهجنا، بكل وثوق، خيار التنمية الهيكلية والبشرية، في حرص على توازن مسارها الشاق والطويل، بحيث لا تتم التضحية بمستقبل البلاد وأجيالها الصاعدة لفائدة اعتبارات آنية أو ظرفية. ولا مجال لعدم تلبية حاجيات ملحة، باسم نظرة قد تكون بعيدة المدى، ولكنها تتجاهل الواقع المعيش.

ومن ثمة، كان عملنا الدؤوب، على تحقيق تنمية مستدامة. تسير على سكتين متكاملتين.

فمن جهة، نحرص على إنجاز الأوراش التنموية الكبرى، وبموازاة ذلك، وعلمنا منا بأنها لا تعطي ثمارها في الأ مد المنظور، نعمل بمواكبتها، بتحسين المعيش اليومي الملح للمواطن بالبرامج المحلية لمحاربة الفقر والهشاشة.

وهو ما نعمل على بلوغه بجعل تحرير المبادرات وتعبئة الطاقات، قوام المشاريع المندمجة والملموسة، لمبادرتنا الوطنية للتنمية البشرية، مؤكدين تعهدنا بالوقوف الميداني والتقويم المستمر، لتوطيد المكاسب والتصدي لمكامن الخلل، غايتنا المثلى وضع الإنسان في صلب عملية التنمية، في مغرب نريد أن تكون موارده البشرية ثروته الأساسية.

شعبي العزيز،

إن النهج القويم للإصلاح يرتكز على ترسيخ ثقة المواطن في سيادة القانون والأمن القضائي.

ومن هنا، نحرص على مواصلة تحديث جهاز القضاء وصيانة استقلاله وتخليقه، ليس فقط لإحقاق الحقوق ورفع المظالم، وإنما أيضاً لتوفير مناخ الثقة والأمن القضائي، كمحفزين على التنمية والاستثمار.

لذا نجدد التأكيد، على جعل الإصلاح الشامل للقضاء في صدارة أورشنا الإصلاحية.

ولهذه الغاية، ندعو حكومتنا للانكباب على بلورة مخطط مضبوط للإصلاح العميق للقضاء، ينبثق من حوار بناء وانفتاح واسع على جميع الفعاليات المؤهلة المعنية، مؤكدين، بصفتنا

ضامنا لاستقلال القضاء، حرصنا على تفعيل الأمثل لهذا المخطط، من أجل بلوغ ما نتوخاه للقضاء من تحديث ونجاعة، في إطار من النزاهة والتجرد والمسؤولية.

إن ثقتنا في الهيئات والمؤسسات السياسية، يجب أن تدعمها ثقتنا في الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين.

لذا، فإننا عازمون على إقامة المؤسسة الدستورية، للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، حرصا منا على ضمان مشاركتهم، ضمن إطار مؤسسي، في اقتراح السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وفي إيجاد حياة دائمة للحوار الاجتماعي المسؤول.

ولدعم قرب السلطات العمومية من الحاجيات الحقيقية للمواطن، وتحسين جودة الخدمات التي تقدمها له الإدارة والمجالس المنتخبة، ندعو الحكومة لاعتماد نهج للحكامة الترابية المحلية، يقوم على النهوض باللامركزية والجهوية الموسعة، بالإسراع باللاتمركز.

ومهما كان عمق الإصلاح المؤسسي، فإن نجاحه رهين بتعزيزه بإصلاحات هيكلية أو مكملية، نرفع بها من قوتنا الاقتصادية والاجتماعية، بالنهوض بالقطاعات الأساسية للتعليم والفلاحة والطاقة والماء والنمو الصناعي.

وإذا كنا قد وضعنا التعليم في صدارة هذه القطاعات، فلأننا نعتبره المحك الحقيقي لأي إصلاح عميق.

ولكي يأخذ إصلاح منظومتنا التربوية سرعته القصوى، ووجهته الصحيحة، ندعو الحكومة لحسن تفعيل المخطط الاستعجالي.

وسنحرص على ألا يخلف المغرب موعده مع هذا الإصلاح المصيري. لذلك على الجميع أن ينخرط فيه بقوة. فظروف النجاح متوفرة، من إرادة حازمة لجلالتنا وتعبئة جماعية لكل المؤسسات والسلطات والفاعلين والتنظيمات، هدفنا الجماعي، إعادة الاعتبار وترسيخ الثقة في المدرسة العمومية المغربية، كمؤسسة للتنشئة الجماعية على قيم المواطنة الملتزمة وتكريس تكافؤ الفرص».

مقتطفات من الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى العاشرة لعيد العرش

لصحة - 30 يوليوز 2009

...

«وباعتبار الملكية قطب الرchy للثوابت الوطنية، فقد أضفينا عليها طابع المواطنة. وذلك بتدريج دولة الحق والقانون، وديمقراطية المشاركة، وانتهاج الحكامة الجيدة، وسياسة القرب، وكذا بإنصاف المرأة والفئات والجهات المحرومة.

كما كرسنا جوهرها كملكية ملتزمة بكل مكونات الأمة، متسامية عن النزعات والفئات، ملتزمة بالنهوض بالمسؤولية الريادية والقيادية للعرش، في الائتمان على القضايا العليا للوطن والمواطنين والانتصار للتقدم.

وتجسيدا لهذا التوجه، عملنا على أن يكون المواطن هو الفاعل والمحرك، والغاية من كل مبادراتنا ومشاريعنا الإصلاحية والتنمية. ومن ثم، كان إطلاقنا للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية. وإن ارتياحنا لنتائجها الأولى، لا يعادله إلا عزمنا على التصدي لما قد يعترضها من صعوبات وعوائق.

لذا، قررنا إعطاء دفعة جديدة وقوية لهذا الورش الدائم، انطلاقا من توجيهاتنا التالية: أولاً : توخي المزيد من النجاعة والمكتسبات. ولأجل ذلك، ندعو كافة الفاعلين عند إعداد مشاريعها إلى مراعاة نوعيتها واستمراريتها، والتقاءها مع مختلف البرامج القطاعية، ومخططات التنمية الجماعية.

ثانيا : ضرورة إخضاع مشاريعها للتقييم والمراقبة، والأخذ بتوصيات المرصد الوطني لهذه المبادرة.

ثالثا : التركيز على المشاريع الصغرى الموفرة لفرص الشغل وللدخل القار، لاسيما في هذه الظرفية الاقتصادية الصعبة».

«ويشكل الإصلاح القويم لنظام التربية والتعليم والتكوين، المسار الحاسم لرفع التحدي التنموي. فعلى الجميع أن يستشعر أن الأمر لا يتعلق بمجرد إصلاح قطاعي، وإنما بمعركة مصيرية لرفع هذا التحدي الحيوي. سنبذلنا إلى ذلك الارتقاء بالبحث والابتكار وتأهيل

مواردنا البشرية، التي هي رصيدنا الأساسي لترسيخ تكافؤ الفرص، وبناء مجتمع واقتصاد المعرفة، وتوفير الشغل المنتج لشبابنا.

وبموازاة المجال الاقتصادي، يعد الجانب الاجتماعي ركيزة أساسية لما نقوده ونتابعه ميدانيا من أورش تنمية في كافة ربوع المملكة. وفي هذا الإطار، نعتبر أن توطيد العدالة الاجتماعية يشكل قوام مذهبنا في الحكم.

ومن هنا ندعو الحكومة لتجسيد هذا التوجه الراسخ، وذلك بإعطاء الأسبقية للفئات والجهات الأشد خصاصة، في الاستفادة من السياسات الاجتماعية للدولة.

وهذا ما يقتضي تقويم السياسات المتبعة بكل آلياتها ومجالاتها. في التزام بمقومات الإنصاف والعقلنة والفعالية، وانتهاج الاجتهاد في ابتكار الحلول الخلاقة، بكل مسؤولية وإقدام، بعيدا عن أي نزوعات سياسية، أو توظيف شعبي.

وحرصا منا على بلوغ أهداف هذه السياسات الاجتماعية المتجددة، في مناخ سليم، فإننا ندعو لإقرار ميثاق اجتماعي جديد.

ولأجل ذلك، نؤكد ضرورة تفعيل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، كإطار مؤسسي للحوار، وكقوة اقتراحية لبلورة هذا الميثاق، بما يخدم تنمية بلادنا، ويمكنها من مواصلة مسارها الإصلاحية، ويجعلها قادرة على مواجهة الظروف الصعبة، والحفاظ على ثقة شركائنا، وتعزيز جاذبية المغرب للاستثمارات والكفاءات.

وتعزيزا للتآزر الاجتماعي، بالتضامن المجالي، ندعو الحكومة لبلورة استراتيجية متجددة، تستهدف تحسين ظروف عيش ساكنة المناطق الجبلية، والنهوض بمؤهلاتها الاقتصادية والثقافية والبيئية. وإننا لواثقون من انخراط جميع المغاربة، في بناء ما نتوخاه من إرساء نموذج مجتمعي متضامن ومتوازن، بروح المواطنة الملتزمة، والعمل الجاد، والثقة في النفس.

«إن الحكامة الجيدة، هي حجر الزاوية في البناء التتموي الديمقراطي. وقد قطعت بلادنا، بالاقتراع المحلي الأخير، شوطا جديدا في ترسيخ الممارسة الديمقراطية العادية، ولاسيما من خلال تعزيز التمثيلية النسوية في المجالس الجماعية.

بيد أن الأهم هو نجاح المغرب في رفع تحدي التنمية المحلية الجهوية. وهو ما يظل رهينا بتوافر النخب المؤهلة. لذا، ندعو المنتخبين المحليين، إلى تحمل مسؤوليتهم، في الاستجابة للحاجيات اليومية الملحة للمواطنين، من خلال برامج واقعية.

وهو ما يتطلب القرب منهم، وحسن تدبير شؤونهم، وإيثار الصالح العام، وتضافر الجهود مع الفعاليات الإنتاجية والجمعية، والسلطات العمومية.

وذلك في نطاق من الالتزام التام، من قبل الجميع، بسيادة القانون، والحزم الدائم في ردع أي إخلال به.

وفي سياق تصميمنا على الارتقاء بالحكمة الترابية، قررنا فتح ورش إصلاحي أساسي، بإقامة جهوية متقدمة، نريدها نقلة نوعية في مسار الديمقراطية المحلية. ولهذه الغاية، سنتولى، قريبا، تنصيب اللجنة الاستشارية للجهوية. منتظرين منها أن تعرض على سامي نظرنا، في غضون بضعة أشهر، تصورا عاما، لنموذج مغربي لجهوية متقدمة. تنهض بها مجالس ديمقراطية، بما يلزم من التوزيع المتناسق للاختصاصات، بين المركز والجهات.

كما ندعوها للتفكير المعمق، في جعل أقاليمنا الجنوبية، نموذجا للجهوية المتقدمة، بما يعزز تدبيرها الديمقراطي لشؤونها المحلية، ويؤهلها لممارسة صلاحيات أوسع.

وبموازاة ذلك، نحث الحكومة على الإسراع بإعداد ميثاق للاتمرکز الإداري. إذ لا جهوية ناجعة بدونها. وذلك بما يقتضيه الأمر، من تجاوز للعقليات المركزية المتحجرة.

وإننا نعتبر الجهوية المتقدمة واللاتمرکز الواسع، محكا حقيقيا للمضي قدما في إصلاح وتحديث هياكل الدولة.

وإدراكا منا بأن الحكامة الجيدة لن تستقيم، إلا بالإصلاح العميق للقضاء، سنخاطبك، قريبا، إن شاء الله، بخصوص الشروع في تفعيل هذا الإصلاح، بعد توصلنا بخلاصات الاستشارات الموسعة في هذا الشأن.»

مقتطفات من الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى الحادية عشرة لعيد العرش

تصلون - 30 يوليوز 2010

...

«وقد ارتأينا أن نكرس خطابنا لهذه السنة، للوقوف الموضوعي، على ما قطعناه من أشواط متقدمة، وما يتعين إزاحته من معيقات، ورفعته من تحديات؛ لاستكمال مقومات النموذج التنموي الديمقراطي، الذي أردناه مغربيا متميزا. عماده تنمية متناصفة، مرتكزة على نمو اقتصادي متسارع، يعزز التضامن الاجتماعي؛ وقوامه تنمية مستدامة، تراعي مستلزمات الحفاظ على البيئة ومنهجه الحكامة الجيدة.

ومن هذا المنطلق، أقدمنا، منذ تولينا أمانة قيادتك، على انتهاج تحول نوعي في مسارنا التنموي؛ باعتماد اختيارات صائبة وناجعة تقوم على أربع دعائم أساسية:

أولها: قيام الدولة، تحت قيادتنا، بدورها الاستراتيجي في تحديد الاختيارات الأساسية، والنهوض بالأوراش الكبرى والتحفيز والتنظيم وتشجيع المبادرة الحرة والانفتاح الاقتصادي المضبوط.

أما الدعامة الثانية فهي توطيد الصرح الديمقراطي؛ إذ ما فتئنا نعمل على ترسيخ دولة القانون، واعتماد إصلاحات حقوقية ومؤسسية عميقة، وتوسيع فضاء الحريات، والممارسة السياسية الناجعة، القائمة على القرب والمشاركة.

بيد أن هذه المكاسب السياسية، على أهميتها، ستظل شكلية، ما لم تقترن بالنهوض بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لمواطنينا، وبتوطيد التضامن؛ وجعلهما محورا للسياسات العمومية.

ومن هنا تبرز ضرورة الدعامة الثالثة، القائمة على جعل المواطن في صلب عملية التنمية. وهو ما جسده في المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التي حققت على مدى خمس سنوات، نتائج ملموسة في محاربة الفقر والإقصاء والتهميش؛ وذلك ما يحفزنا على مواصلة تطوير برامجها بالوقوف الميداني والتقويم والتعميم، لتشمل كافة المناطق والفئات المعوزة.

أما الدعامة الرابعة، فهي تمكين الاقتصاد الوطني، من مقومات التأهيل والإقلاع، بتوفير التجهيزات الهيكلية، واعتماد مخططات طموحة، أخذت تعطي ثمارها الملموسة، على المستويات الاستراتيجية، والقطاعية والاجتماعية.

فعلى المستوى الاستراتيجي، أتاحت هذه التجهيزات والمخططات، تحديث اقتصادنا، والرفع من إنتاجيته وتنافسيته، ومن حجم الاستثمار العمومي، وإقامة أقطاب للتنمية الجهوية المندمجة.

كما مكنت بلادنا، من إطار قار وواضح للتنمية الاقتصادية، ومن الصمود في وجه تداعيات الأزمة المالية العالمية؛ فضلا عن ترسيخ موقع المغرب، كوجهة محفزة للاستثمارات المنتجة، ومحور أساسي للمبادلات التجارية، الجهوية والعالمية.

وبنفس الإرادة والطموح، فإننا عازمون على مواصلة إنجاز التجهيزات الكبرى، بكل مناطق المملكة، تعزيزا للتقدم الذي حققه المغرب، في مجالات توسيع شبكات ومحطات النقل والمواصلات، وإقامة مناطق حرة، وأقطاب صناعية مدمجة، وإنجاز مركبات مينائية كبرى، وفي صدارتها مركب طنجة-المتوسط، الذي جعلنا منه، في ظرف وجيز، قطبا استراتيجيا، صناعيا وتجاريا واستثماريا، يحظى بثقة شركائنا.

أما على المستوى القطاعي، فإننا نحث الحكومة والبرلمان، وكافة الفاعلين، على مضاعفة الجهود للتطبيق الأمثل لكل الاستراتيجيات التنموية.

ففيما يخص الفلاحة، فإننا إذ نحمد الله تعالى، على ما من به على بلادنا من أمطار الخير، جعلتنا نحقق موسما زراعيا جيدا، نؤكد عنايتنا بالعالم القروي، بدعم مواصلة إنجاز مخطط المغرب الأخضر، ضمن منظورنا التضامني والبيئي والمجالي. هذا المنظور الهادف إلى تنمية مناطق الواحات، بتوسيع المساحات المغروسة بالنخيل، والمحافظة على رصيدنا النباتي والغابوي، ولاسيما شجرة الأركان؛ باعتبارها ثروة فلاحية مغربية أصيلة، ومن مقومات منظومتنا الإيكولوجية.

أما قطاع الصيد البحري، فإن نظرتنا المستقبلية لتطويره، تركز على جعل الاستثمار في تربية الأسماك محورا لمخطط «أليوتيس»، وموردا جديدا، يعزز تحديث وعقلنة استغلال ثرواتنا السمكية.

وفيما يتعلق بالسياحة، فإن النقلة النوعية، لتفعيل رؤية 2010، ولاسيما بارتفاع عدد السياح إلى أزيد من تسعة ملايين وافد، تشكل خير محفز للانخراط في الرؤية الجديدة للقطاع السياحية القادمة 2010-2020.

وبنفس روح المبادرة، يجب الدفع بمخطط «إقلاع»، بالإقدام على صناعات ومهن جديدة، ذات صبغة عالمية، بموازاة مع تسهيل إحداث المقاولات، وخاصة منها الصغرى والمتوسطة.

أما قطاع السكن، فإن المجهود التحفيزي الكبير، الذي تبذله الدولة، يتطلب انخراط كافة الفاعلين، والتزام السلطات الحكومية المعنية، بالحزم والفعالية، والتطبيق الصارم للقانون، وتركيز جهودها لتحقيق ما نتوخاه، من تمكين ذوي الدخل المحدود، وقاطني الأحياء الصفيحية، من الحصول على سكن اجتماعي لائق، وفق برامج مضبوطة.

وتظل غايتنا المثلى من الأوراش التنموية، ليس فقط تحفيز الاستثمار والمبادرة الحرة؛ وإنما بالأساس، تأثيرها الإيجابي على تحسين ظروف العيش لمواطنينا، خاصة المعوزين منهم، وتوفير فرص الشغل للشباب.

شعبي العزيز،

إن النتائج المشجعة، التي بلغتها المخططات القطاعية، لا ينبغي أن تحجب عنا كونها ستظل محدودة النجاعة، بدون إزاحة ثلاثة عوائق رئيسية. وفي مقدمتها ضعف التنافسية، مؤكدين على ضرورة تفعيل الأمثل للستراتيجية الوطنية للمناطق اللوجستكية.

أما العائق الثاني، فيتعلق باختلال تناسق حكمة هذه المخططات، الذي يجب إزاحته باعتماد الآليات اللازمة لتفاعلها؛ ضمن منظور استراتيجي مندمج؛ لا مجال معه للنظرة القطاعية الضيقة.

ويظل العائق الثالث، بل التحدي الأكبر، هو تأهيل الموارد البشرية. وهنا تجب المصارحة بأنه من مسؤولية الجميع، الإقدام على اتخاذ قرارات شجاعة، لتحقيق الملاءمة بين التكوين العلمي والمهني والتقني، وبين مستلزمات الاقتصاد العصري، وتشجيع البحث العلمي والابتكار، والانخراط في اقتصاد ومجتمع المعرفة والاتصال.

وبدون ذلك، فإن النظام التعليمي، الذي طالما واجه عراقيل ديماغوجية، حالت دون تفعيل الإصلاحات البناءة، سيظل يستنزف طاقات الدولة، ومواهب الفئات الشعبية، في أنماط عقيمة من التعليم، تنذر بجعل رصيدنا البشري عائقا للتنمية، بدل أن يكون قاطرة لها.

شعبي العزيز،

مهما بلغ نموذجنا التنموي من تطور، فإنه يتعين على الجميع، خاصة في سياق الأزمة العالمية، مضاعفة التعبئة واليقظة، والاستباق والمبادرة، لتحقيق طموحنا الكبير، للارتقاء

بالمغرب إلى المكانة الجديرة به، في مصاف الدول المتقدمة. وهو ما يجعلنا أكثر عزمًا على تمكين بلادنا من مقومات تنموية ومؤسسية جديدة، كفيلة بتحقيق نقلة حاسمة، نحو الانخراط الإيجابي في العولمة، وفي المسار الجديد للتنمية البيئية الخضراء، وكسب رهانات الحكامة الجيدة، وتوسيع الطبقة الوسطى.

ولن يتأتى ذلك إلا بمواصلة الإصلاحات، والانخراط في التوجهات الأربعة التالية:

أولها: النهوض بالتنمية المستدامة، وفي صلبها المسألة البيئية، باعتبارها قوام النمو الأخضر والاقتصاد الجديد، بما يفتح من آفاق واسعة، لانبثاق أنشطة مبتكرة، واعدة بالتشغيل.

ومن هنا، ندعو الحكومة لتجسيد التوجهات الكبرى للحوار الواسع، بشأن إعداد ميثاق وطني لحماية البيئة والتنمية المستدامة، في خطة عمل مدمجة، بأهداف مضبوطة، وقابلة للإنجاز في كل القطاعات.

وبموازاة ذلك، نحث الحكومة على بلورة هذا الميثاق في مشروع قانون-إطار، نريده مرجعًا للسياسات العمومية لبلادنا.

وفي هذا الصدد، ينبغي الانخراط القوي في تنفيذ استراتيجية النجاعة الطاقية، لاسيما الطاقات المتجددة والنظيفة؛ وذلك بمواصلة الاستغلال الأمثل للطاقة الريحية، وتعميم محطاتها على كل المناطق الملائمة ببلادنا.

وفي نفس السياق، يتعين الإقلاع القوي بمشروعنا الكبير، لإنتاج الطاقة الشمسية، الذي رصدنا له وكالة مختصة، واستثمارات ضخمة، داعين لمضاعفة الجهود، لجلب شراكات مثمرة، لإنجاز هذا المشروع الرائد عالميًا.

كما يجب استثمار المكاسب المشهود بها للمغرب، في مجال السدود، وتعزيزها بسياسة جديدة للماء، تقوم على تعبئة موارده، وعقلنة استعمالها.

أما التوجه الثاني، فهو رفع تحديات الانفتاح والتنافسية، وذلك بالإقدام على الإصلاحات الضرورية، لإعادة هيكلة القطاعات، التي أبانت الأزمة العالمية عن محدوديتها؛ والاستفادة من بؤادر انتعاش الاقتصاد العالمي.

كما يجب الحفاظ على التوازنات الاقتصادية الأساسية، وترشيد الإنفاق العمومي، وتحديث الإطار القانوني المحفز في مجال الأعمال؛ وكذا حسن استثمار مصداقية القطاع البنكي والمالي الوطني، والثقة التي يحظى بها المغرب كقطب لحركة رؤوس الأموال، والاستثمارات العالمية.

ويتعلق التوجه الثالث، بتوطيد الحكامة الجيدة، التي نحن عازمون على مواصلة إنجاز ما تقتضيه من إصلاحات تنموية ومؤسسية وسياسية. وفي صدارتها الجهوية الموسعة، التي لا نعتبرها فقط نمطا جديدا للحكامة الترايبية، وإنما هي في العمق، إصلاح وتحديث لهياكل الدولة.

وبموازاة مع انشغالنا البالغ بإصلاح القضاء، عماد سيادة القانون، ليأخذ وجهته الصحيحة، وفق جدولة مضبوطة، فإننا حريصون على حسن انطلاق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ليساهم في توطيد الحكامة التنموية الجيدة.

أما التوجه الرابع، فهو تركيز السياسات العمومية على توسيع قاعدة الطبقة الوسطى، باعتبارها ركيزة للتوازن الاجتماعي والتنمية والتحديث».

«وإذ نعتبر الاندماج المغربي تطلعا شعبيا عميقا، وضرورة استراتيجية وأمنية ملحة، وحتمية اقتصادية، يفرضها عصر التكتلات، فإننا حريصون على مواصلة التشاور والتنسيق، لتعميق علاقاتنا الثنائية مع الدول المغربية الشقيقة. وذلك في انتظار أن تتخلى الجزائر، عن معاكسة منطق التاريخ والجغرافيا والمشروعية، بشأن قضية الصحراء المغربية، وعن التماهي في مناوراتها اليائسة، لنسف الدينامية، التي أطلقتها مبادرتنا للحكم الذاتي لأقاليمنا الجنوبية.

هذه المبادرة المقدمة التي تظل مقترحا واقعيا، يتسم بروح الابتكار والتوافق، لإيجاد حل نهائي لهذا النزاع الإقليمي، في نطاق منظمة الأمم المتحدة، مؤكدين استعداد المغرب، لمواصلة دعم جهود المنظمة الأممية، وأمينها العام، ومبعوثه الشخصي.

وفي جميع الأحوال، فإن المغرب سيظل مدافعا عن سيادته، ووحدته الوطنية والترايبية، ولن يفرط في شبر من صحرائه.

وسنمضي قدما في تفعيل الرؤية الطموحة، التي حددناها في الخطاب الأخير للمسيرة الخضراء، سواء بجعل الصحراء المغربية في صدارة إقامة الجهوية الموسعة، أو بمواصلة جهودنا الدؤوبة، للتنمية التضامنية لأقاليمنا الجنوبية، أو بحرصنا على إعادة الهيكلة العميقة للمجلس الملكي الاستشاري للشؤون الصحراوية.

كما سنكثف جهودنا، لرفع الحصار عن رعايانا بمخيمات تندوف، وتمكينهم من حقهم المشروع، في العودة إلى الوطن الأم، وجمع شملهم بعائلاتهم وذويهم، طبقا للاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

وتجسيدا لانتماؤه الإفريقي، فإن المغرب سيظل وفيًا لانتهاج سياسة إفريقية متناسقة، هادفة لتحقيق التنمية البشرية، وتعزيز الأمن الإقليمي، خاصة في إطار التعاون مع بلدان

الساحل والصحراء، ومع الدول الإفريقية الأطلسية، لمواجهة المخاطر الأمنية المتعددة.»

مقتطفات من الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى الثانية عشرة لعيد العرش

لصنجة - 30 يوليوز 2011

...

«والآن، وبعد أن قال الشعب كلمته الحاسمة، بالمصادقة على الدستور الجديد، بمضامينه المتقدمة، بما يجعله دستورا لجميع المغاربة، فقد ارتأينا أن يكون خطابنا لك اليوم، منصبا حول المرحلة الموالية للمصادقة عليه. إنها مرحلة تفعيله الأمثل، روحا ومنطوقا، والذي نحن به ملتزمون، وله ضامنون، وعلى حسن تطبيقه ساهرون.

بيد أن أي دستور، مهما بلغ من الكمال؛ فإنه ليس غاية في حد ذاته، ولا نهاية المطاف؛ وإنما هو أساس متين، لتعاقد سياسي جديد، على الماضي قدما، في ترسيخ دولة القانون وحقوق الإنسان، والحكمة الجيدة والتنمية؛ وذلك بإرساء مؤسسات ناجعة وذات مصداقية.

ومهما كانت فعالية هذه المؤسسات، فستظل صورية، ما لم تنعكس نتائج عملها على الوطن: صيانة لسيادته وأمنه ووحدته، وتنميته وتقدمه؛ وعلى المواطنين: حرية، ومساواة، وكرامة، وعدالة اجتماعية.

وإذا كنا قد حققنا، شعبي العزيز، طموحنا الوطني الكبير، للدخول في عهد ديمقراطي جديد؛ فإن التحدي الأكبر هو تأهيل وتعبئة كل الفاعلين، ليصبح هذا الدستور واقعا ملموسا، وممارسة يومية، تجسد ديمقراطية الدولة والمجتمع معا؛ وتفتح آفاقا مستقبلية، واعدة بالعيش الحر الكريم، وخاصة لشبابنا ولفئات الشعبية.

ويظل عمادنا لرفع تحديات المرحلة المقبلة، الإيمان القوي بثوابتنا الوطنية، والثقة الكاملة في ذاتنا وقدراتنا، وفي مصداقية مؤسساتنا، ووجاهة اختياراتنا، وفي دينامية مجتمعنا؛ والعمل الدؤوب، والاستثمار الأمثل لمناخ الثقة، الذي كرسه الإقرار الشعبي الجماعي للدستور.

شعبي العزيز؛

إن نهوضنا بأمانتنا الدستورية، في ضمان حسن سير المؤسسات الدستورية؛ يتجسد، قبل كل شيء، خلال هذه المرحلة الهامة، في حرصنا على حسن إقامتها، في أقرب الآجال، وفق المرتكزات الثلاثة التالية:

أولا : الالتزام بسمو الدستور روحا ومنطوقا، كنهج قويم ووحيد لتطبيقه. ومن ثم، نعتبر أن أي ممارسة أو تأويل، مناف لجوهره الديمقراطي يعد خرقا مرفوضا مخالفا لإرادتنا، ملكا وشعبا .

ثانيا : إيجاد مناخ سياسي سليم، جدير بما أفرزه هذا الدستور من مغرب جديد، مفعم بروح الثقة والعمل، والإقدام والتعبئة والأمل، والالتزام بتجسيد جوهره المتقدم على أرض الواقع.

ثالثا : العمل بروح التوافق الإيجابي، على تفعيل المؤسسات الدستورية، بالاعتماد الجيد للنصوص القانونية، اللازمة والإصلاحات السياسية الهادفة لانبثاق مشهد سياسي ومؤسسي جديد وسليم، جدير بدستورنا المتقدم، وكفيل بعدم إنتاج ما يشوب المشهد الحالي من سلبات واختلالات.

فكل تباطؤ من شأنه رهن دينامية الثقة، وهدر ما يتيح الإصلاح الجديد من فرص التنمية، وتوفير العيش الكريم لشعبنا الأبى؛ فضلا عن كون كل تأخير يتنافى مع الطابع المؤقت للأحكام الانتقالية للدستور.

وعلى هذا الأساس، ندعو كافة الفاعلين المعنيين، إلى اعتماد جدولة زمنية مضبوطة، تمكنهم وسائر المواطنين، من رؤية واضحة، لإقامة المؤسسات الدستورية، في الآماد القصيرة والمتوسطة.

فعلى المدى القريب، ينبغي إعطاء الأسبقية لإقرار القوانين الجديدة، المتعلقة بالمؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية.

وفي هذا الصدد، تجدر البداية بانتخاب مجلس النواب الجديد، لنتولى بناء على نتائج الاقتراع الخاص به، وطبقا لأحكام الدستور، تعيين رئيس الحكومة من الحزب الذي سيتصدر نتائج انتخاباته، وليتأتى، بإذن الله، تشكيل حكومة جديدة، منبثقة من أغلبية برلمانية، متضامنة ومنسجمة .

أما بالنسبة لمجلس المستشارين، فإن إقامته رهينة بالمصادقة على القوانين التنظيمية والتشريعية، المتعلقة بالجهوية المتقدمة وبالجماعات الترابية الأخرى وبالغرفة الثانية؛ وكذا بإجراء الاستحقاقات الانتخابية الخاصة بها؛ وفق جدولة زمنية محددة، يتم إكمالها بتتصيب مجلس المستشارين، بتركيبته الجديدة، قبل متم سنة 2012 .

وفي هذا الإطار، نحث جميع الفاعلين المعنيين، على العمل البناء لتوفير الظروف الملائمة، لجعل هذا المسار الانتخابي المتعدد والمتوالي يتم في التزام بقيم النزاهة والشفافية، والتحلي بالمسؤولية العالية، وجعل المصالح العليا للوطن والمواطنين فوق كل اعتبار.

وانطلاقاً مما رسخه الدستور، من إقامة سلطة قضائية مستقلة، فإنه يتعين العمل، في الأمد المنظور، على إقرار التشريعات المتعلقة بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية، وبالمحكمة الدستورية.

أما على المدى المتوسط، فيظل التأهيل التشريعي العام، من أهم الأوراش التي على الحكومة والبرلمان النهوض بها، قبل نهاية الولاية التشريعية المقبلة. وهو ما يقتضي بلورة خارطة طريق مضبوطة، لإعداد واعتماد مختلف القوانين التنظيمية، وإقامة المؤسسات المرتبطة بها، الحقوقية منها والتنمية.

وإذا كان من الطبيعي أن يعترض التطبيق السليم للدستور الجديد، كأي مسار تاريخي، بعض الصعوبات، وأن تقف أمامه بعض المعوقات؛ فإن على الجميع، كل من موقعه، التعبئة الشاملة، والمشاركة المواطنة والملتزمة، في بناء هذا الصرح الدستوري المتقدم، بروح الثقة والعمل الجماعي؛ بعيداً عن نزوعات التئیس والعدمية، والممارسات التضليلية البالية.

شعبي العزيز؛

إن استكمال بناء الصرح المؤسسي والتنمية للدستور الجديد، يظل رهينا بالعمل الجاد، من أجل التأهيل العميق والفعلي للمشهد السياسي، واستثمار مناخ الثقة لإعادة الاعتبار للعمل السياسي النبيل في بلادنا.

وفي هذا الصدد، فإن الأحزاب السياسية، التي كرس الدستور الجديد مكانتها، كفاعل محوري في العملية الديمقراطية، أغلبية ومعارضة، مدعوة لمضاعفة جهودها لتحقيق مصالح المواطنين، وخاصة الشباب، مع العمل السياسي، بمفهومه الوطني النبيل، سواء في نطاق الأحزاب، التي أناط بها الدستور مهمة المساهمة في التعبير عن إرادة الناخبين؛ أو بالانخراط في المؤسسات الحكومية، الممارسة للسلطة التنفيذية، أو في المؤسسة البرلمانية، ذات السلطات التشريعية والرقابية الواسعة، أو في هيئات وآليات الديمقراطية المحلية، أو التشاركية، أو المواطنة.

وفي نفس السياق، فإن المنظومة الدستورية الجديدة، تتطلب من الفاعلين السياسيين التنافس الجاد، في بلورة مشاريع مجتمعية متميزة، وتجسيدها في برامج تنمية خلاقة وواقعية؛ وكذا في اختيار النخب المؤهلة لحسن تدبير الشأن العام، وطنياً وجهوياً ومحلياً.

بيد أن التكريس الدستوري لمبدأ ربط القرار السياسي بنتائج صناديق الاقتراع، يلقي على عاتق المواطنين والنهوض بالأمانة الجسيمة، لحسن اختيار ممثليهم. فعلى الجميع أن يستشعروا أن الأحزاب والاختيارات التي يريدها الشعب، والمؤسسات المنبثقة عن إرادته، هي التي ستتولى الحكم نيابة عنه، وتتخذ القرارات المتعلقة بتدبير الشأن العام، طيلة مدة انتدابها، باختيار منه.

كما أن على المنتخبين استحضار أن تلازم المسؤولية بالمحاسبة قد صار قاعدة لها سموها الدستوري، وجزاؤها القانوني، وضوابطها الأخلاقية الملزمة.

وبموازاة ذلك، يجدر تفعيل التكريس الدستوري لكل من دور المجتمع المدني، ووسائل الإعلام والاتصال، في البناء السياسي والحقوقى والتموي؛ بما يمكنهما من النهوض بمسؤوليتهما الفاعلة، كقوة اقتراحية، وكرافعة ناجعة، وشريك أساسي في توطيد هذا البناء.

شعبي العزيز؛

إن التعاقد الدستوري والسياسي الجديد، بما يكفله من منظومة متكاملة لحقوق الإنسان، وواجبات المواطنة، سيبقى صوريا ما لم يقترن بانبثاق تعاقد اجتماعي واقتصادي تضامني، يجعل كل مواطن ومواطنة يلمس الأثر الإيجابي لهذه الحقوق على معيشته اليومية، وعلى تقدم وطنه.

ومن هنا، فإن تفعيل آليات الدستور الجديد، لا يجوز أن يحجب عنا ضرورة مواصلة جهود التنمية؛ بل يتعين أن يكون، بحكامته الجيدة، رافعة قوية لتسريع وتيرتها، في حفاظ على التوازنات الماكرو-اقتصادية والمالية، التي صارت قاعدة دستورية.

كما أن توسيع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، التي جاء بها الدستور الجديد، يقتضي مواصلة رفع التحدي الأكبر، للتصدي للبطالة والفقر، والهشاشة والامية، وذلك من خلال إطلاق جيل جديد من الإصلاحات العميقة لتيسير أسباب ولوج كل مواطن، لجوهر هذه الحقوق، من تعليم نافع، وعمل منتج، وتغطية صحية، وسكن لائق، وبيئة سليمة، وكذا من تنمية بشرية، ولاسيما من خلال مواصلة تفعيل الأمثل لبرامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

وبنفس العزم، فإن التعاقد الاقتصادي الجديد، يقتضي الاهتمام بمنظومة الإنتاج الاقتصادي، وإذكاء روح المبادرة الحرة، خاصة من خلال تشجيع المقاولات الصغرى والمتوسطة، بما ينسجم مع روح الدستور الجديد، الذي يكرس دولة القانون في مجال الأعمال، ومجموعة من الحقوق والهيئات الاقتصادية، الضامنة لحرية المبادرة الخاصة، ولشروط المنافسة الشريفة، وآليات

تخليق الحياة العامة، ولضوابط زجر الاحتكار والامتيازات غير المشروعة، واقتصاد الريع، والفساد والرشوة.

شعبي العزيز؛

إن القانون الأسمى الجديد للمملكة، بما يكرسه من تشبث بالمرجعيات والقيم الكونية المثلى، ومن سمو للمواثيق الدولية - كما صادقت عليها المملكة - على التشريعات الوطنية، يشكل رافعة قوية لعمل الدبلوماسية الوطنية، في خدمة المصالح العليا والقضايا العادلة للمغرب، وتعزيز إشعاعه الجهوي والدولي.

وإننا لوثقون بأن هذا التطور المؤسسي والتمموي المتميز، بإرسائه لدعائم الجهوية الموسعة، والحكمة الترايبية، بكل مناطق المملكة، وفي صدارتها أقاليمنا الجنوبية؛ سيشكل دعما قويا لمبادرة الحكم الذاتي، كحل سياسي ونهائي للنزاع المفتعل حول صحرائنا، وذلك من خلال تفاوض جاد، مبني على روح التوافق والواقعية، وفي إطار المنظمة الأممية، وبالتعاون مع أمينها العام، ومبعوثه الشخصي.

وإذ نؤكد أن قضية وحدتنا الترايبية ستظل أسبقية الأسبقيات، في سياستنا الداخلية والخارجية، فإننا ماضون في الدفاع عن سيادتنا ووحدتنا الترايبية، التي لا مجال فيها للمساومة.

وانطلاقا من ثوابت سياستنا الخارجية التي عملنا، منذ اعتلائنا العرش، على ترسيخها، فإننا عازمون على المضي قدما في خدمة المصالح العليا للوطن، وتوطيد روابط انتمائه الإقليمي، وتنمية علاقاته الدولية، مهما كانت الإكراهات الناجمة عن السياقات الدولية المضطربة، والأوضاع الإقليمية الصعبة.

كما أن تعزيز انخراط المغرب في المنظومة الحقوقية الدولية، طبقا لما كرسه الدستور الجديد، من دسترة قواعد الحكامة الجيدة، كفيل بترسيخ مصداقية بلادنا كشريك اقتصادي ذي جاذبية قوية في ميدان الاستثمار؛ عماده في ذلك رصيده الهام في مجال الشراكات والتبادل الحر مع عدة دول ومجموعات، سواء في جوارنا المباشر، أو مع قوى اقتصادية أخرى وازنة».

مقتطفات من الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى الرابعة عشرة لعهد العرش

الدار البيضاء - 30 يوليوز 2013

...

«ويظل هدفنا الأساسي من النمو الاقتصادي هو تحقيق العدالة الاجتماعية، التي هي أساس التماسك الاجتماعي.

ومن هذا المنظر، يتعين اعتبار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، ورشا متطورا باستمرار. إنه خارطة طريق، لرؤية تنموية، شاملة ومقدامة، لا تقتصر فقط، على الفئات الفقيرة والأسر المعوزة، وإنما تتفتح على كل الأوراش التنموية، الهادفة إلى تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية. مؤكداين ضرورة تقوية وتوسيع البرامج الحالية لهذه المبادرة، بآليات أخرى، تعطي الأولوية للمشاريع المدرة للدخل.

وننوه بهذه المناسبة، بالنتائج غير المسبوقة، للبرامج الوطنية المؤطرة في مجال مكافحة الأمية، ولا سيما التي أطلقناها بالمساجد، منذ سنة 2004. حيث سيبلغ عدد المستفيدين، هذه السنة، نحو مليون ونصف، وهو ما يعني تمكينهم من الانخراط في التنمية الشاملة لببلادهم.

واعتبارا لما تقتضيه التنمية البشرية، من تكامل بين مقوماتها المادية والمعنوية، فإننا حريصون على إعطاء الثقافة ما تستحقه من عناية واهتمام، إيماننا منا بأنها قوام التلاحم بين أبناء الأمة، ومرآة هويتها وأصالتها.

ولما كان المغرب غنيا بهويته، المتعددة الروافد اللغوية والإثنية، ويملك رصيда ثقافيا وفنيا، جديرا بالإعجاب، فإنه يتعين على القطاع الثقافي أن يجسد هذا التنوع، ويشجع كل أصناف التعبير الإبداعي، سواء منها ما يلائم تراثنا العريق، أو الذوق العصري، بمختلف أنماطه وفنونه، في تكامل بين التقاليد الأصيلة، والإبداعات العصرية.

ولن يتم حفاظنا على هويتنا، وصيانتها من مخاطر الانغلاق والتحريف، إلا بالفهم السليم لديننا. ومن ثم ما فتئنا، منذ اعتلائنا العرش، حريصين، بصفقتنا أميرا للمؤمنين، وحاميا لحمى الملة والدين، على صيانة الهوية الإسلامية لشعبنا، باعتبارها تشكل نموذجا مغربيا متميزا في الممارسة للإسلام، عقيدة سمحة ووحدة مذهبية مالكية، قائمة على الوسطية

والاعتدال. وتفعيلا لهذا التوجه، قمنا بإطلاق «استراتيجية» للنهوض بالشأن الديني، عززناها بخطة «ميثاق العلماء»، جاعلين في مقدمة أهدافها، توفير الأمن الروحي للمملكة، والحفاظ على الهوية الإسلامية المغربية.

شعبي العزيز؛

ما فتئنا منذ تولينا أمانة قيادتكم، نضع إصلاح القضاء، وتخليقه وعصرنته، وترسيخ استقلاله، في صلب اهتماماتنا، ليس فقط لإحقاق الحقوق ورفع المظالم. وإنما أيضا لتوفير مناخ الثقة، كمحفز على التنمية والاستثمار. وفي هذا الصدد، نسجل بارتياح التوصل إلى ميثاق لإصلاح المنظومة القضائية. حيث توافرت له كل الظروف الملائمة. ومن ثم، فإنه يجب أن نتجند جميعا، من أجل إيصال هذا الإصلاح الهام، إلى محطته النهائية.

ومهما تكن أهمية هذا الإصلاح، وما عبأنا له من نصوص تنظيمية، وآليات فعالة، فسيظل «الضمير المسؤول» للفاعلين فيه، هو المحك الحقيقي لإصلاحه، بل وقوام نجاح هذا القطاع برمته.

شعبي العزيز؛

لقد تم تحقيق المزيد من التعاطف الدولي مع قضيتنا الأولى، على أساس الإمام بحوثيات وملابسات وحدتنا الترابية. الأمر الذي يتجلى في الدعم المتنامي لمبادراتنا الوجيهة، المتمثلة في الحكم الذاتي.

ومما نسجله في هذا الصدد، أن القرار الأخير لمجلس الأمن، قد أكد بصفة حازمة، المعايير التي لا محيد عنها، للتوصل إلى الحل السياسي، التوافقي والواقعي. كما يبرز هذا القرار، بصفة خاصة، البعد الإقليمي لهذا الخلاف، وكذا مسؤولية الجزائر، التي تعدّ معنية به، سواء على المستوى السياسي، أو على المستوى القانوني الإنساني، المتعلق بالوضعية المهنية لمخيمات تندوف.

وعملا بنفس القرار، يتعين ألا يتم التعاطي مع مسألة حقوق الإنسان، إلا من خلال الآليات الوطنية، وخاصة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي يحظى بالمصادقية الدولية، وبمبادرات سيادية قوية، تتفاعل إيجابيا مع المساطر الخاصة للأمم المتحدة.

وفي مواجهة الموقف المتعنت للأطراف الأخرى، لإبقاء الوضع على ما هو عليه، وكذا حملاتها التضليلية، سيعمل المغرب على مواصلة الدينامية، التي أطلقها على الصعيد الداخلي، والتي تسعى في المقام الأول إلى تحقيق المزيد من الحكامة الاقتصادية والاجتماعية الجيدة،

من خلال النموذج التنموي الجهوي، الذي يسهر على إعداد المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. والذي نتطلع إلى تفعيله، بكل نجاعة والتزام.

كما تتضمن هذه الدينامية، في المقام الثاني، تعزيز الحكامة الترايبية والمؤسسية، عبر الاستثمار الأمثل، للآفاق التي تتيحها الجهوية المتقدمة.

أما في المقام الثالث، فستعنى هذه الدينامية بتحسين الحكامة السياسية الأمنية، لحماية الحريات الفردية والجماعية، للمواطنين وللممتلكات. في إطار مراعاة المقتضيات والضمانات التي يكفلها القانون.

ويتطلب هذا المسار المنصف والوجيه، من حيث طبيعته وأبعاده، تعبئة كافة القوى الحية، ومواكبتها للجهود التي تبذلها السلطات العمومية، في هذا المجال».

مقتطفات من الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى الخامسة عشرة لعيد العرش

الرباط - 30 يوليوز 2014

...

«أنا لا تهمني الحصيلة والأرقام فقط، وإنما يهمني قبل كل شيء، التأثير المباشر والنوعي، لما تم تحقيقه من منجزات، في تحسين ظروف عيش جميع المواطنين.

وإذا كان من الطبيعي أن يتساءل الإنسان مع نفسه، في كل مرحلة من حياته، فإن إجراء هذه الوقفة مع الذات، تعد ضرورية بالنسبة لخدمك الأول، الذي يتحمل أمانة أكثر من 35 مليون مغربي.

ذلك أنني، من منطلق الأمانة العظمى التي أتحمّلها، كملك لجميع المغاربة، أتساءل يوميا، بل في كل لحظة، وعند كل خطوة، أفكر وأتساور قبل اتخاذ أي قرار، بخصوص قضايا الوطن والمواطنين: هل اختياراتنا صائبة؟ وما هي الأمور التي يجب الإسراع بها، وتلك التي يجب تصحيحها؟ وما هي الأوراش والإصلاحات التي ينبغي إطلاقها؟

أما إذا كان الإنسان يعتقد أنه دائما على صواب، أو أنه لا يخطئ، فإن هذا الطريق سيؤدي به إلى الانزلاق والسقوط في الغرور.

ومن هنا، فإن من حقنا جميعا أن نتساءل: هل ما نراه من منجزات، ومن مظاهر التقدم، قد أثر بالشكل المطلوب والمباشر على ظروف عيش المغاربة؟ وهل المواطن المغربي، كيفما كان مستواه المادي والاجتماعي، وأينما كان، في القرية أو في المدينة، يشعر بتحسن ملموس في حياته اليومية، بفضل هذه الأوراش والإصلاحات؟».

إننا بطرح هذه التساؤلات، إنما نبحث دائما عن الفعالية والنجاعة، وعن أفضل السبل، ليستفيد جميع المغاربة من مختلف المنجزات، على حد سواء.

فالتساؤل وإجراء هذه الوقفة مع الذات، لا يعني الشك أو التردد، أو عدم وضوح الرؤية. بل على العكس من ذلك، فطريقنا واضح، واختياراتنا مضبوطة. فنحن نعرف أنفسنا، ونعرف ماذا نريد، وإلى أين نسير.

شعبي العزيز؛

إن الوقوف على أحوال الأمة، يتيح لنا الفرصة لتحديد مدى التقدم الذي حققناه، وذلك باستعمال جميع الآليات المعروفة، لقياس هذه التطورات.

فقد سبق لنا أن قمنا، سنة 2005، بوقفة مع الذات، من خلال تقرير الخمسينية، لتقييم المنجزات، وتحديد الاختلالات، ومعرفة مستوى التطلعات، منذ بداية عهد الاستقلال، بهدف وضع سياسات عمومية أكثر نجاعة.

واليوم، وبعد مرور 15 سنة على تولينا العرش، أرى أنه من واجبنا تجديد هذه الوقفة الوطنية.

في الواقع، يجمع الخبراء والمهتمون، الوطنيون والدوليون، على أن المغرب عرف، خلال هذه الفترة، تقدما كبيرا في مختلف المجالات.

فلا أحد يمكنه أن ينكر التطور الديمقراطي، الذي يجسده دستور 2011، ومنظومة الحقوق والحريات التي تتوفر عليها بلادنا، والإقدام على ورش الجهوية المتقدمة. غير أن الأثر الملموس لهذه الإصلاحات وغيرها، يبقى رهينا بحسن تنزيلها، وبالنخب المؤهلة لتفعيلها.

كما لا يمكن لأي أحد أن يتجاهل البنيات التحتية الكبرى، التي تم إنجازها، وعلى سبيل المثال، فهل كان بإمكان المغاربة، وأنا في مقدمتهم، أن يتخيلوا بأن بلادهم تتوفر على أكبر ميناء بحوض المتوسط، وعلى أكبر محطة للطاقة الشمسية في العالم؟ وهل كان بإمكان أي مواطن أن يتنقل عبر الطريق السيار، من أكادير إلى طنجة، أو من الجديدة إلى وجدة؟

أما على المستوى الاقتصادي، فقد عرفت نسبة النمو ارتفاعا ملحوظا، بفضل اعتماد مخططات قطاعية طموحة، كمخطط المغرب الأخضر، ومخطط الإقلاع الصناعي، وغيرها.

بيد أن هذا التقدم لم يكن على حساب النهوض بالتنمية البشرية، التي يشهدها المستفيدون من برامجها، بكل مناطق المملكة، بآثرها المباشر في تحسين ظروف حياتهم، وبدورها في محاربة مظاهر الفقر والإقصاء والتهميش ببلادنا.

ويبقى السؤال المطروح: ماذا فعلنا بما حققناه من تقدم؟ هل ساهم فقط في زيادة مستوى الاستهلاك، أم أننا وظفنا ذلك في تحقيق الرخاء المشترك لكل المغاربة؟ وإلى أي درجة انعكس هذا التقدم على تحسين مستوى عيش المواطنين؟

شعبي العزيز؛

إننا نعتقد أن النموذج التنموي المغربي، قد بلغ درجة من النضج، تؤولنا لاعتماد معايير متقدمة وأكثر دقة، لتحديد جدوى السياسات العمومية، والوقوف على درجة تأثيرها الملموس على حياة المواطنين.

وهو ما أكدته البنك الدولي، الذي أبرز أن القيمة الإجمالية للمغرب، شهدت خلال السنوات الأخيرة، ارتفاعاً ملموساً، وخاصة بفضل النمو الكبير لرأسماله غير المادي.

ويعتبر الرأسمال البشري غير المادي من أحدث المعايير المعتمدة دولياً، لقياس القيمة الإجمالية للدول.

وكما هو معروف، فقد شهدت المعايير التي يعتمدونها المختصون في المجالين الاقتصادي والمالي لقياس الثروة، عدة تطورات.

فقد كانت القيمة الإجمالية للدول تقاس سابقاً، حسب مواردها الطبيعية، ثم على أساس المعطيات المتعلقة بالنواتج الداخلي الخام، الذي يعكس بدوره مستوى عيش المواطن.

وبعد ذلك، تم اعتماد مؤشرات التنمية البشرية، لمعرفة مستوى الرخاء لدى الشعوب، ومدى استفادتها من ثروات بلدانها. وخلال تسعينات القرن الماضي، بدأ العمل باحتساب الرأسمال غير المادي كمكون أساسي، منذ سنة 2005، من طرف البنك الدولي.

ويرتكز هذا المعيار على احتساب المؤهلات، التي لا يتم أخذها بعين الاعتبار من طرف المقاربات المالية التقليدية.

ويتعلق الأمر هنا بقياس الرصيد التاريخي والثقافي لأي بلد، إضافة إلى ما يتميز به من رأسمال بشري واجتماعي، والثقة والاستقرار، وجودة المؤسسات، والابتكار والبحث العلمي، والإبداع الثقافي والفني، وجودة الحياة والبيئة وغيرها.

فالأمن والاستقرار مثلاً، هما أساس الإنتاج والثروة. والثقة والمصادقية هما عماد تحفيز الاستثمار. إلا أن هذه المؤهلات لا يظهر لها أثر في القيمة الإجمالية للدول.

فقد سبق للبنك الدولي أن أنجز في 2005 و2010 دراستين لقياس الثروة الشاملة لحوالي 120 دولة، من بينها المغرب. وقد تم تصنيف بلادنا في المراتب الأولى على الصعيد الإفريقي، وبفارق كبير عن بعض دول المنطقة.

غير أنني بعد الاطلاع على الأرقام والإحصائيات، التي تتضمنها هاتين الدراستين، والتي تبرز تطور ثروة المغرب، أتساءل باستغراب مع المغاربة: أين هي هذه الثروة؟ وهل استفاد منها جميع المغاربة، أم أنها همت بعض الفئات فقط؟

الجواب على هذه الأسئلة لا يتطلب تحليلاً عميقاً: إذا كان المغرب قد عرف تطوراً ملموساً، فإن الواقع يؤكد أن هذه الثروة لا يستفيد منها جميع المواطنين. ذلك أنني ألاحظ، خلال جولاتي التفقدية، بعض مظاهر الفقر والهشاشة، وحدة الفوارق الاجتماعية بين المغاربة.

ومن هنا، وللوقوف على حقيقة الوضع، نوجه المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، بالتعاون مع بنك المغرب، ومع المؤسسات الوطنية المعنية، وبالتسيق مع المؤسسات الدولية المختصة، للقيام بدراسة، لقياس القيمة الإجمالية للمغرب، ما بين 1999 ونهاية 2013.

إن الهدف من هذه الدراسة ليس فقط إبراز قيمة الرأسمال غير المادي لبلادنا، وإنما لضرورة اعتماده كمعيار أساسي خلال وضع السياسات العمومية، وذلك لتعميم استفادة جميع المغاربة من ثروات وطنهم.

وإننا نتطلع لأن تقدم هذه الدراسة تشخيصاً موضوعياً للأوضاع، وتوصيات عملية للنهوض بها.

وحتى لا يبقى التقرير الختامي لهذه الدراسة حبراً على ورق، أو مادة للاستهلاك الإعلامي فقط، فقد قررنا أن يتم نشره على أوسع نطاق، داعين الحكومة والبرلمان، وكل المؤسسات المعنية، والقوى الحية للأمة للانكباب على دراسة التوصيات البناءة التي يتضمنها، والعمل على تفعيلها.

وبما أن قياس الثروة غير المادية، يعتبر آلية للمساعدة على اتخاذ القرار، فإننا ندعو لأن يشمل الإحصاء العام للسكان، الذي سيتم القيام به خلال هذه السنة، المؤشرات المتعلقة بالرأسمال غير المادي للمغرب، بمختلف مكوناته».

مقتطفات من الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى السادسة عشرة لعيد العرش

الرباط - 30 يوليوز 2015

«... إنني حريص على أن يستفيد جميع المواطنين من خيرات الوطن. وكما عاهدتكم، سأواصل العمل إلى آخر رفق، من أجل بلوغ هذه الغاية. فطموحننا من أجل إسعاد شعبنا ليس له حدود. فكل ما تعيشونه يهمني: ما يصيبكم يمسني، وما يسركم يسعدني. وما يشغلكم أضعه دائما في مقدمة انشغالاتي. ومن هذا المنطلق لابد من إجراء وقفة للتوصل إلى حلول جديدة، كفيلة بجعل هذه الفئة تلحق بالركب، وتندمج في الحياة الوطنية.

لذا، جعلنا من صيانة كرامة المواطن الهدف من كل الإصلاحات السياسية والاجتماعية، والمبادرات التنموية. فإقامة المؤسسات، على أهميتها، ليست غاية في حد ذاتها. كما أن النمو الاقتصادي لن يكون له أي معنى، إذا لم يؤثر في تحسين ظروف عيش المواطنين.

ورغم التطور الذي حققته بلادنا، فإن ما يحز في نفسي، تلك الأوضاع الصعبة التي يعيشها بعض المواطنين في المناطق البعيدة والمعزولة؛ وخاصة بقمم الأطلس والريف، والمناطق الصحراوية والجافة والواحات، وبيع بعض القرى في السهول والسواحل.

إننا ندرك حجم الخصائص المتراكمة، منذ عقود، بهذه المناطق، رغم كل المبادرات والمجهودات. لذا، عاهدنا الله، منذ تحملنا أمانة قيادتك، شعبي العزيز، ألا ندخر أي جهد من أجل تحسين أوضاع سكان هذه المناطق، والتخفيف من معاناتهم.

ولهذه الغاية، وتعزيزا للمبادرات التي سبق إطلاقها، قررنا تكليف وزير الداخلية، بصفته الوصي على الجماعات الترابية، للقيام بدراسة ميدانية شاملة، لتحديد حاجيات كل دوار، وكل منطقة، من البنيات التحتية، والخدمات الاجتماعية الأساسية، سواء في مجال التعليم والصحة، أو الماء والكهرباء والطرق القروية وغيرها.

وقد شملت هذه الدراسة كل جهات المملكة، حيث تم تحديد أزيد من 29 ألف دوار، في 1272 جماعة تعاني من الخصائص؛ وتم وضع المناطق والمجالات حسب الأسبقية.

كما تمت دراسة حوالي 20800 مشروع، تستهدف أزيد من 12 مليون مواطن يقطنون بأكثر من 24 ألف دوار، وبميزانية إجمالية تبلغ حوالي 50 مليار درهم. ولضمان النجاح لهذا الورش الاجتماعي الطموح، فإننا ندعو الحكومة لوضع مخطط عمل مندمج، يقوم على

الشراكة بين مختلف القطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية، لتوفير وسائل تمويل المشاريع، وتحديد برمجة مضبوطة لإنجازها.

ويمكن إدماج هذه المشاريع ضمن التوجه الجديد للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وفي إطار البرامج المقبلة للمجالس الجهوية والمحلية، لما أصبحت تتوفر عليه من موارد هامة واختصاصات واسعة. فالجهوية التي نريدها يجب أن تقوم على الاجتهاد في إيجاد الحلول الملائمة لكل منطقة، حسب خصوصياتها ومواردها، وفرص الشغل التي يمكن أن توفرها، والصعوبات التنموية التي تواجهها. والجهة يجب أن تشكل قطبا للتنمية المندمجة، في إطار التوازن والتكامل بين مناطقها، وبين مدنها وقراها، بما يساهم في الحد من الهجرة إلى المدن.

شعبي العزيز؛

إن العناية بأوضاع مواطنينا لا تقتصر فقط على سكان العالم القروي، والمناطق الصعبة والبعيدة؛ وإنما تشمل، أيضا، النهوض بالمناطق الهامشية، والأحياء العشوائية بضواحي المدن. لذا، ركزنا مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية على التصدي لمظاهر العجز الاجتماعي بها. كما وجهنا الحكومة لإعطاء المزيد من الأهمية للسياسات الاجتماعية.

غير أن اهتمامنا بأوضاع المواطنين في الداخل لا يعادله إلا حرصنا على رعاية شؤون أبنائنا المقيمين بالخارج، وتوطيد تمسكهم بهويتهم، وتمكينهم من المساهمة في تنمية وطنهم. لقد وقفت، خلال الزيارات التي أقوم بها إلى الخارج، وعندما ألتقي ببعض أفراد جاليتنا بأرض الوطن، على انشغالهم الحقيقية وتطلعاتهم المشروعة. وقد كنا نعتقد أنهم يواجهون بعض الصعوبات داخل المغرب فقط. بل إن عددا منهم يشتكون، أيضا، من مجموعة من المشاكل في تعاملهم مع البعثات القنصلية المغربية بالخارج. فبعض القناصل، وليس الأغلبية، ولله الحمد، عوض القيام بعملهم على الوجه المطلوب، ينشغلون بقضاياهم الخاصة أو بالسياسة.

وقد عبر لي عدد من أبناء الجالية عن استيائهم من سوء المعاملة ببعض القنصليات، ومن ضعف مستوى الخدمات التي تقدمها لهم، سواء من حيث الجودة أو احترام الآجال أو بعض العراقيل الإدارية.

وهنا نثير انتباه وزير الخارجية إلى ضرورة العمل، بكل حزم، لوضع حد للاختلالات والمشاكل التي تعرفها بعض القنصليات. فمن جهة، يجب إنهاء مهام كل من يثبت في حقه التقصير أو الاستخفاف بمصالح أفراد الجالية أو سوء معاملتهم. ومن جهة أخرى، يجب الحرص على اختيار القناصل الذين تتوفر فيهم شروط الكفاءة والمسؤولية، والالتزام بخدمة أبنائنا بالخارج.

غير أن مشاعر الغبن تزداد لديهم عندما يقارنون بين مستوى الخدمات التي توفرها المصالح الإدارية والاجتماعية لدول الإقامة، وطريقة التعامل معهم، وبين تلك التي يتلقونها داخل البعثات الوطنية. فإذا لم يتمكنوا من قضاء أغراضهم، فإنه يجب، على الأقل، حسن استقبالهم ومعاملتهم بأدب واحترام.

وعلى سبيل المثال، فإنهم يعانون من البطء في تسجيل الأسماء بالحالة المدنية، وفي تصحيح الأخطاء، مع ما يقتضيه الأمر من وقت وتكاليف مالية. وفيما يتعلق باختيار الأسماء أيضاً، فإن اللجنة العليا للحالة المدنية مطالبة بالاجتهاد لإيجاد حلول معقولة للحالات التي تعرض عليها، في إطار من المرونة والتفهم. كما يجب وضع حد للضغوط التي يخضعون لها أحياناً لفرض بعض الأسماء عليهم.

ونفس الشيء بالنسبة لمعالجة بطء وتعقيد مسطرة تجديد الوثائق الرسمية والمصادقة عليها. وبصفة عامة، يتعين تحسين التواصل والتعامل مع أفراد الجالية بالخارج، وتقريب الخدمات منهم، وتبسيط وتحديث المساطر، واحترام كرامتهم وصيانة حقوقهم.

أما في ما يخص المشاكل التي يعيشها بعض المهاجرين عند عودتهم لأرض الوطن، فإننا نؤكد على ضرورة التعامل، بكل حزم وصرامة، مع كل من يحاول التلاعب بمصالحهم أو استغلال ظروفهم.

ورغم كل ما يواجهونه من صعوبات، فإننا نسجل، بارتياح، تزايد عدد الذين يعودون منهم، كل سنة، لزيارة بلدهم وأحبابهم.

لذلك، ما فتئنا نعبر لهم عن اعتزازنا بحبهم لوطنهم، وحرصنا على حماية مصالحهم. ولتعزيز مشاركة مغاربة الخارج في الحياة الوطنية، ندعو لتفعيل مقتضيات الدستور المتعلقة بإدماج ممثليهم في المؤسسات الاستشارية، وهيئات الحكامة والديمقراطية التشاركية.

كما نجدد الدعوة لبلورة استراتيجية مندمجة تقوم على التفاعل والتنسيق بين المؤسسات الوطنية المختصة بقضايا الهجرة، وجعلها أكثر نجاعة في خدمة مصالح مغاربة الخارج، بما في ذلك الاستفادة من التجربة والخبرة التي راكمها مجلس الجالية، من أجل إقامة مجلس يستجيب لتطلعات أبنائنا بالخارج.

شعبي العزيز؛

في سياق الإصلاحات التي دأبنا على القيام بها من أجل خدمة المواطن، يظل إصلاح التعليم عماد تحقيق التنمية، ومفتاح الانفتاح والارتقاء الاجتماعي، وضمانة لتحسين الفرد والمجتمع

من آفة الجهل والفقر، ومن نزوعات التطرف والانغلاق. لذا، ما فتئنا ندعو لإصلاح جوهري لهذا القطاع المصيري، بما يعيد الاعتبار للمدرسة المغربية، ويجعلها تقوم بدورها التربوي والتموي المطلوب. ولهذه الغاية، كلفنا المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي بتقييم تطبيق الميثاق الوطني للتربية والتكوين، وبلورة منظور استراتيجي شامل لإصلاح المنظومة التربوية ببلادنا.

ولفهم ما ينبغي أن يكون عليه الإصلاح، نطرح السؤال: هل التعليم الذي يتلقاه أبنائنا اليوم، في المدارس العمومية، قادر على ضمان مستقبلهم؟ وهنا يجب التحلي بالجدية والواقعية، والتوجه للمغاربة بكل صراحة: لماذا يتسابق العديد منهم لتسجيل أبنائهم بمؤسسات البعثات الأجنبية والمدارس الخاصة، رغم تكاليفها الباهظة؟

الجواب واضح: لأنهم يبحثون عن تعليم جيد ومنفتح يقوم على الحس النقدي، وتعلم اللغات، ويوفر لأبنائهم فرص الشغل والانخراط في الحياة العملية. وخلافا لما يدعيه البعض، فالانفتاح على اللغات والثقافات الأخرى لن يمس بالهوية الوطنية، بل العكس، سيساهم في إغنائها، لأن الهوية المغربية، ولله الحمد، عريقة وراسخة، وتتميز بتنوع مكوناتها الممتدة من أوروبا إلى أعماق إفريقيا.

ورغم أنني درست في مدرسة مغربية، وفق برامج ومناهج التعليم العمومي، فإنه ليس لدي أي مشكل مع اللغات الأجنبية.

والدستور الذي صادق عليه المغاربة يدعو لتعلم وإتقان اللغات الأجنبية لأنها وسائل للتواصل، والانخراط في مجتمع المعرفة، والانفتاح على حضارة العصر.

كما أن الأجانب يعترفون بقدرة المغاربة وبراعتهم في إتقان مختلف اللغات.

لذا، فإن إصلاح التعليم يجب أن يظل بعيدا عن الأنانية، وعن أي حسابات سياسية ترهن مستقبل الأجيال الصاعدة، بدعوى الحفاظ على الهوية.

فمستقبل المغرب كله يبقى رهينا بمستوى التعليم الذي نقدمه لأبنائنا.

ومن هنا، فإن إصلاح التعليم يجب أن يهدف أولا إلى تمكين المتعلم من اكتساب المعارف والمهارات، وإتقان اللغات الوطنية والأجنبية، لاسيما في التخصصات العلمية والتقنية التي تفتح له أبواب الاندماج في المجتمع، كما أن الإصلاح المنشود لن يستقيم إلا بالتححرر من عقدة أن شهادة البكالوريا هي مسألة حياة أو موت بالنسبة للتلميذ وأسرته، وأن من لم يحصل عليها قد ضاع مستقبله.

وبطبيعة الحال فإن بعض المواطنين لا يريدون التوجه للتكوين المهني لأنه في نظرهم ينقص من قيمتهم، وأنه لا يصلح إلا للمهن الصغيرة، بل يعتبرونه ملجأ لمن لم ينجحوا في دراستهم.

فعلينا أن نذهب إليهم لتغيير هذه النظرة السلبية، ونوضح لهم بأن الإنسان يمكن أن يرتقي وينجح في حياته دون الحصول على شهادة البكالوريا.

كما علينا أن نعمل بكل واقعية من أجل إدماجهم في الدينامية التي يعرفها هذا القطاع.

فالمغاربة لا يريدون سوى الاطمئنان على مستقبل أبنائهم بأنهم يتلقون تكويناً يفتح لهم أبواب سوق الشغل.

وبما أن التكوين المهني قد أصبح اليوم هو قطب الرحى في كل القطاعات التتموية، فإنه ينبغي الانتقال من التعليم الأكاديمي التقليدي إلى تكوين مزدوج يضمن للشباب الحصول على عمل.

وفي هذا الإطار، يجب تعزيز معاهد التكوين في مختلف التخصصات، في التكنولوجيات الحديثة، وصناعة السيارات والطائرات، وفي المهن الطبية، والفلاحة والسياحة والبناء وغيرها.

وبموازاة ذلك يجب توفير تكوين مهني متجدد وعالي الجودة، ولا سيما في التخصصات التي تتطلب دراسات عليا.

ومما يبعث على الارتياح، المستوى المشرف الذي وصل إليه المغاربة في مختلف التخصصات المهنية.

وهو ما جعل بلادنا تتوفر على يد عاملة ذات كفاءات عالية، مؤهلة للعمل في مختلف المقاولات العالمية، خاصة منها التي تختار المغرب لتوسيع استثماراتها وزيادة إشعاعها. ولضمان النجاح للمنظور الاستراتيجي للإصلاح، فإنه يجب على الجميع تملكه، والانخراط الجاد في تنفيذه.

كما ندعو لصياغة هذا الإصلاح في إطار تعاقدية وطني ملزم، من خلال اعتماد قانون -إطار يحدد الرؤية على المدى البعيد، ويضع حداً للدوامة الفارغة لإصلاح الإصلاح، إلى ما لا نهاية.

«وتتجلى مصداقية بلادنا، أيضاً، في انخراطها الإيجابي، في مختلف الإشكالات والقضايا التي تشغل المجتمع الدولي. فاحتضان المغرب لعدد من المنتديات العالمية تهم حقوق الإنسان،

والهجرة، وريادة الأعمال، ومحاربة الإرهاب، والتغيرات المناخية، كلها تظاهرات تبرز الثقة والمصداقية التي يحظى بهما عالميا. كما أن الإجابات التي تقدمها بلادنا لمعالجة هذه القضايا الكونية تشكل مساهمة نوعية في الجهود الدولية لإيجاد حلول موضوعية لها.

شعبي العزيز؛

إن مذهبنا في الحكم يقوم على خدمة المواطن، وتحصين هويته، وصيانة كرامته، والتجاوب البناء مع تطلعاته المشروعة. ومن منطلق العهد المشترك بيننا، فإن خديمك الأول سيظل حريصا على مواصلة العمل الجماعي، من أجل مغرب الوحدة والتنمية، والمساواة في الحقوق والواجبات، وفي الاستفادة من خيرات الوطن.»

مقتطفات من الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى السابعة عشرة لعيد العرش

30 يوليوز 2016

...

«لقد تمكنا خلال السبعة عشرة سنة الماضية من إنجاز إصلاحات سياسية عميقة وأوراش اقتصادية كبرى ومشاريع للتنمية البشرية غيرت وجه المغرب.

غير أن هناك الكثير مما يجب القيام به خاصة ونحن على أبواب مرحلة جديدة ستتطلق مع الانتخابات التشريعية المقبلة.

وبصفتي الساهر على احترام الدستور وحسن سير المؤسسات وعلى صيانة الاختيار الديمقراطي، فإنني لا أشارك في أي انتخاب، ولا أنتمي لأي حزب. فأنا ملك لجميع المغاربة مرشحين، وناخبين، وكذلك الذين لا يصوتون.

كما أنني ملك لكل الهيئات السياسية، دون تمييز أو استثناء. وكما قلت في خطاب سابق، فالحزب الوحيد الذي أعتز بالانتماء إليه هو المغرب.

ومن تم، فشخص الملك، يحظى بمكانة خاصة في نظامنا السياسي. وعلى جميع الفاعلين، مرشحين وأحزابا، تفادي استخدامه في أي صراعات انتخابية أو حزبية.

إننا أمام مناسبة فاصلة لإعادة الأمور إلى نصابها: من مرحلة كانت فيها الأحزاب تجعل من الانتخاب آلية للوصول لممارسة السلطة، إلى مرحلة تكون فيها الكلمة للمواطن، الذي عليه أن يتحمل مسؤوليته، في اختيار ومحاسبة المنتخبين.

فالمواطن هو الأهم في العملية الانتخابية وليس الأحزاب والمرشحين. وهو مصدر السلطة التي يفوضها لهم. وله أيضا سلطة محاسبتهم أو تغييرهم، بناء على ما قدموه خلال مدة انتدابهم.

لذا أوجه النداء لكل الناخبين، بضرورة تحكيم ضمائرهم، واستحضار مصلحة الوطن والمواطنين، خلال عملية التصويت بعيدا عن أي اعتبارات كيفما كان نوعها.

كما أدعو الأحزاب لتقديم مرشحين، تتوفر فيهم شروط الكفاءة والنزاهة، وروح المسؤولية والحرص على خدمة المواطن.

فأحزاب الأغلبية مطالبة بالدفاع عن حصيلة عملها خلال ممارستها للسلطة، في حين يجب على أحزاب المعارضة تقديم النقد البناء واقتراح البدائل المعقولة في إطار تنافس مسؤول من أجل إيجاد حلول ملموسة، للقضايا والمشاكل الحقيقية للمواطنين.

ومن جانبها فإن الإدارة التي تشرف على الانتخابات تحت سلطة رئيس الحكومة، ومسؤولية وزير الداخلية ووزير العدل والحريات، مدعوة للقيام بواجبها، في ضمان نزاهة وشفافية المسار الانتخابي.

وفي حالة وقوع بعض التجاوزات، كما هو الحال في أي انتخابات، فإن معالجتها يجب أن تتم طبقا للقانون، من طرف المؤسسات القضائية المختصة.

غير أن ما يبعث على الاستغراب، أن البعض يقوم بممارسات تتنافى مع مبادئ وأخلاقيات العمل السياسي، ويطلق تصريحات ومفاهيم تسيء لسمعة الوطن، وتمس بحرمة ومصداقية المؤسسات، في محاولة لكسب أصوات وتعاطف الناخبين.

ولا يفوتني هنا أيضا، أن أنبه لبعض التصرفات والتجاوزات الخطيرة، التي تعرفها فترة الانتخابات، والتي يتعين محاربتها، ومعاقبة مرتكبيها.

فبمجرد اقتراب موعد الانتخابات، وكأنها القيامة، لا أحد يعرف الآخر. والجميع حكومة وأحزابا، مرشحين وناخبين، يفقدون صوابهم، ويدخلون في فوضى وصراعات، لا علاقة لها بحرية الاختيار، التي يمثلها الانتخاب.

وهنا أقول للجميع، أغلبية ومعارضة: كفى من الركوب على الوطن، لتصفية حسابات شخصية، أو لتحقيق أغراض حزبية ضيقة.

شعبي العزيز،

إن تمثيل المواطنين في مختلف المؤسسات والهيئات، أمانة جسيمة. فهي تتطلب الصدق والمسؤولية، والحرص على خدمة المواطن، وجعلها فوق أي اعتبار.

وكما أكدنا ذلك عدة مرات، فإن القيام بالمسؤولية، يتطلب من الجميع الالتزام بالمفهوم الجديد للسلطة، الذي أطلقناه منذ أن تولينا العرش.

ومفهومنا للسلطة هو مذهب في الحكم، لا يقتصر، كما يعتقد البعض، على الولاة والعمال والإدارة الترابية. وإنما يهم كل من له سلطة، سواء كان منتخبا، أو يمارس مسؤولية عمومية، كيفما كان نوعها.

والمفهوم الجديد للسلطة يعني المساءلة والمحاسبة، التي تتم عبر آليات الضبط والمراقبة، وتطبيق القانون. وبالنسبة للمنتخبين فإن ذلك يتم أيضا، عن طريق الانتخاب، وكسب ثقة المواطنين.

كما أن مفهومنا للسلطة يقوم على محاربة الفساد بكل أشكاله: في الانتخابات والإدارة والقضاء، وغيرها. وعدم القيام بالواجب، هو نوع من أنواع الفساد.

والفساد ليس قدرا محتوما. ولم يكن يوما من طبع المغاربة. غير أنه تم تمييع استعمال مفهوم الفساد، حتى أصبح وكأنه شيء عادي في المجتمع.

والواقع أنه لا يوجد أي أحد معصوم منه، سوى الأنبياء والرسل والملائكة. وهنا يجب التأكيد أن محاربة الفساد لا ينبغي أن تكون موضوع مزايدات.

ولا أحد يستطيع ذلك بمفرده، سواء كان شخصا، أو حزبا، أو منظمة جمعوية. بل أكثر من ذلك، ليس من حق أي أحد تغيير الفساد أو المنكر بيده، خارج إطار القانون.

فمحاربة الفساد هي قضية الدولة والمجتمع: الدولة بمؤسساتها، من خلال تفعيل الآليات القانونية لمحاربة هذه الظاهرة الخطيرة، وتجريم كل مظاهرها، والضرب بقوة على أيدي المفسدين.

والمجتمع بكل مكوناته، من خلال رفضها، وفضح ممارسيها، والتربية على الابتعاد عنها، مع استحضار مبادئ ديننا الحنيف، والقيم المغربية الأصيلة، القائمة على العفة والنزاهة والكرامة.

شعبي العزيز؛

إننا نؤمن بأن التقدم السياسي، مهما بلغ من تطور، فإنه سيظل ناقص الجدوى، ما لم تتم مواكبته بالنهوض بالتنمية.

وتقوم التنمية في منظورنا، على التكامل والتوازن، بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

كما أن رفع التحديات التنموية المتعددة والمتداخلة، يتطلب من جميع المغاربة، فرديا وجماعيا، الانخراط في المعركة الاقتصادية الحاسمة، التي يعيشها العالم.

فالتقدم الذي نطمح إليه ببلادنا، لا يقتصر فقط على مجرد مؤشرات، غالبا ما تتجاهل مسار كل بلد وخصوصياته؛ وإنما نريده أن يشكل تحولا اقتصاديا واجتماعيا حقيقيا، تشمل ثماره جميع المواطنين.

وإذا كان من حقنا أن نعتز بما حققناه من مكاسب تنموية، فإن على جميع الفاعلين، في القطاعين العام والخاص، مضاعفة الجهود، من أجل الارتقاء بالمغرب إلى مرتبة جديدة من التقدم، بين الدول الصاعدة، والتي سبق لنا أن حددنا مقوماتها.

وهو ما يقتضي العمل الجاد للرفع من تنافسية الاقتصاد الوطني، والتقييم الموضوعي للسياسات العمومية، والتحيين المستمر للاستراتيجيات القطاعية والاجتماعية.

ورغم الإكراهات المرتبطة أحيانا بالسياق الدولي، وأحيانا أخرى بالاقتصاد الوطني، فإن المغرب، والحمد لله، في تقدم مستمر، دون نفط ولا غاز، وإنما بسواعد وعمل أبنائه.

«إن صيانة الأمن مسؤولية كبيرة، لا أحد لها، لا في الزمان، ولا في المكان. وهي أمانة عظيمة في أعناقنا جميعا.

وأود هنا، أن أعبر لمختلف المصالح الأمنية، عن تقديرنا للجهود الدؤوبة، والتضحيات الجسيمة، التي يقدمونها في القيام بواجبهم الوطني. كما أشيد بالفعالية، التي تميز عملها، في استباق وإفشال المحاولات الإرهابية، التي تحاول يائسة ترويع المواطنين، والمس بالأمن والنظام العام.

وإننا نقدر الظروف الصعبة، التي يعمل فيها نساء ورجال الأمن، بسبب قلة الإمكانيات. فهم يعملون ليلا ونهارا، ويعيشون ضغوطا كبيرة، ويعرضون أنفسهم للخطر، أثناء القيام بمهامهم.

لذا، ندعو الحكومة لتمكين الإدارة الأمنية، من الموارد البشرية والمادية اللازمة لأداء مهامها، على الوجه المطلوب.

كما يتعين مواصلة تخليق الإدارة الأمنية، وتطهيرها من كل ما من شأنه أن يسيء لسمعتها، وللجهود الكبيرة، التي يبذلها أفرادها، في خدمة المواطنين.

إن مصداقية العمليات الأمنية، تقتضي الحزم والصرامة في التعامل مع المجرمين، ومع دعاة التطرف والإرهاب، وذلك في إطار الالتزام بالقانون، واحترام الحقوق والحريات، تحت مراقبة القضاء.

وأمام تزايد التحديات الأمنية، والمؤامرات التي تحاك ضد بلادنا، أدعو لمواصلة التعبئة واليقظة.

كما أؤكد على ضرورة التنسيق بين المصالح الأمنية، الداخلية والخارجية، ومع القوات المسلحة الملكية، بكل مكوناتها، ومع المواطنين. فالكامل مسؤول عندما يتعلق الأمر بقضايا الوطن.

فأمن المغرب واجب وطني، لا يقبل الاستثناء، ولا ينبغي أن يكون موضع صراعات فارغة، أو تهاون أو تساهل في أداء الواجب. وإنما يقتضي التنافس الإيجابي، في صيانة وحدة الوطن، وأمنه واستقراره.

فليس من العيب أن تكون الدولة قوية برجالها وأمنها، وأن يكون المغاربة جنودا مجتهدين للدفاع عن قضايا وطنهم.

أما على المستوى الخارجي، فإن التنسيق والتعاون، الذي تعتمد المصالح الأمنية ببلادنا، مع نظيراتها في عدد من الدول الشقيقة والصديقة، قد ساهم في إفشال العديد من العمليات الإرهابية، وتجنيد هذه الدول مآسي إنسانية كبيرة.

شعبي العزيز؛

إن انشغالنا بقضايا المواطنين داخل المغرب، لا يعادله إلا العناية التي نوليها، لشؤون أفراد الجالية المقيمة بالخارج.

فنحن نقدر مساهمتهم في تنمية بلدهم، وفي الدفاع عن مصالحه العليا.

كما نعتز بارتباطهم بوطنهم، وبتزايد عدد الذين يحرصون، كل سنة، على صلة الرحم بأهلهم، رغم ما يتحملونه من تعب ومشاق السفر، وما يواجهونه من صعوبات.

وإذا كنا نعيد ونؤكد، كل مرة، وفي كل مناسبة، شكرنا لهم، وعلى ضرورة الاهتمام بقضاياهم، سواء داخل الوطن، أو في بلدان الإقامة، فنحن لا نبالغ في ذلك، لأنهم في الواقع، يستحقون ذلك وأكثر.

وقد سبق أن شددنا على ضرورة تحسين الخدمات، المقدمة لهم. ووقفنا على بعض النماذج، التي تم اعتمادها لهذا الغرض.

ورغم الإصلاحات والتدابير، التي تم اتخاذها، إلا أنها تبقى غير كافية. وهو ما يقتضي جدية أكبر، والتزاماً أقوى من طرف القنصلية والموظفين، في خدمة شؤون الجالية.

شعبي العزيز؛

إن السياسة الخارجية لبلادنا، تعتمد دبلوماسية القول والفعل، سواء تعلق الأمر بالدفاع عن مغربية الصحراء، أو فيما يخص تنويع الشراكات، أو الانخراط في القضايا والإشكالات الدولية الراهنة.

فإذا كان البعض قد حاول أن يجعل من 2016 «سنة الحسم»، فإن المغرب قد نجح في جعلها «سنة الحزم»، في صيانة وحدتنا الترابية. فمن منطلق إيماننا بعدالة قضيتنا، تصدينا بكل حزم، للتصريحات المغلوطة، والتصرفات اللامسؤولة، التي شابت تدبير ملف الصحراء المغربية، واتخذنا الإجراءات الضرورية، التي تقتضيها الظرفية، لوضع حد لهذه الانزلاقات الخطيرة.

وسنواصل الدفاع عن حقوقنا، وسنتخذ التدابير اللازمة لمواجهة أي انزلاقات لاحقة. ولن نرضخ لأي ضغط، أو محاولة ابتزاز، في قضية مقدسة لدى جميع المغاربة.

شعبي العزيز؛

إن حرص المغرب على تنويع شركائه، لا يوازيه إلا انخراطه القوي، في مختلف القضايا والإشكالات الدولية الراهنة.

فالمغرب يعد شريكا فعالا في محاربة الإرهاب، سواء في ما يتعلق بالتعاون الأمني، مع عدد من الدول الشقيقة والصديقة، أو من خلال نموذج المميز في تدبير الشأن الديني.

وهو ما أهله ليتقاسم مع هولندا، الرئاسة المشتركة للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب.

كما أن بلادنا تتخبط بقوة، في الجهود الدولية لمواجهة التغيرات المناخية، حيث ستحتضن في نونبر المقبل، المؤتمر الثاني والعشرين، للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة، حول التغيرات المناخية.

وهي مناسبة لإبراز التزام المغرب، بالعمل على تنفيذ اتفاق باريس، ومواصلة دعم الدول النامية، بإفريقيا والدول الجزرية الصغيرة، التي تعتبر المتضرر الأكبر من تداعيات التغير المناخي.

وبصفته بلدا فاعلا في مجال التعاون الثلاثي، فإن المغرب يجعل في صدارة سياسته، توجيه العمل الدولي للاهتمام بقضايا التنمية، وخاصة في إفريقيا.

شعبي العزيز؛

إن عملنا لا يهتم كثيرا بالحصيلة والمنجزات، وإنما بمدى أثرها في تحسين ظروف عيش المواطنين.

ذلك أننا نضع البعد الإنساني في طليعة الأسبقيات. فما يهمنا هو المواطن المغربي، والإنسان بصفة عامة، أينما كان.

وإننا نحمد الله تعالى، أن وفقنا لجعل المغرب على ما هو عليه اليوم: فضاء لأوراش البناء والتنمية، وواحة أمن واستقرار؛ رغم إكراهات سياق دولي، مطبوع بتوالي الأزمات، وتزايد التوترات .



2 – مقتطفات من خطب ملكية سامية بمناسبة ثورة الملك والشعب



مقتطفات من الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى السادسة والأربعين لثورة الملك والشعب

الرباط - 20 غشت 1999

...

«إذا كان جلالته الملك الحسن الثاني تغمده الله بواسع رحمته قد رحل إلى جوار ربه فإننا نحن محمد السادس قد خلفناه في خدمتك - شعبي العزيز - وخدمة المغرب، وسنبقى على النهج الحسنى سائرين تمسكا ببيعة الإمامة الشرعية التي تطوق عنقنا وعنقك، موصولة بما سبقها على امتداد أزيد من اثني عشر قرنا موثقة السند بكتاب الله وسنة رسوله الكريم، ومشدودة العرى إلى الدستور المغربي الذي ينص على أن الملك أمير المؤمنين والممثل الأسمى للامة ورمز وحدتها وضامن دوام الدولة واستمرارها وعلى أنه ضامن حمى الدين والبلاد وحوزة المملكة في دائرة حدودها الحق وعلى أنه الساهر على احترام الدستور وعلى أن له صيانة الحقوق وحريات المواطنين وعلى أن شخصه مقدس لا تنتهك حرمة.

لذا فإننا، تقديرا منا لهذه المسؤوليات الجسيمة التي تفرضها علينا الامانة العظمى وتشبثا بالمقدسات الدينية والوطنية وحرصا على تدعيم المؤسسات وتقويتها، ندعو الجميع، بحزم وصرامة وبدون لين أو هوادة، إلى لزوم مقتضيات دولة الحق والقانون، في إطار الحريات التي يضمنها الدستور للأفراد والهيئات وفي نطاق القوانين الاجرائية التي تضبط ممارسة هذه الحريات والتمتع بسائر الحقوق والتي يفرض خرقها أو الاخلال بها إلى التعرض لما تقتضيه القوانين الجاري بها العمل.

شعبي العزيز؛

لقد حقق المغرب في العهد الحسنى الزاهر مكاسب جليلة في هذا المجال المتعلق بالحقوق، تحفزا من إرادة والدنا المنعم المعتمدة على المرجعية الاسلامية التي كرمت بني آدم، والتي حثت على الانضمام إلى الإعلان العالمي لحقوق الانسان وما تفرغ عنه من مواثيق دولية. وزاد - نور الله ضريحه - فعمل على تنمية هذه الحقوق وتوسيع دائرتها سواء على الصعيد التنظيمي أو إقامة المؤسسات وكذا على مستوى النصوص التي تحميها والاجراءات التي اتخذت لصالحها وما إلى ذلك، مما يصعب حصره أو التمثيل له وهو ما أهل المغرب لكي يعتلى موقعا مرموقا بين الدول المتقدمة في هذا المضمار.

وفي هذا السياق أحدثنا هيئة تحكيم مستقلة إلى جانب المجلس الاستشاري لحقوق الانسان

بهدف تحديد تعويض ضحايا وأصحاب الحقوق ممن تعرضوا للاختفاء والاعتقال التعسفي»
وأصدرنا تعليماتنا بأن تشرع هذه الهيئة في مباشرة أعمالها .

وسعيا منا حثيثا إلى المحافظة على الرصيد الغنى وإمداده وبرغبة منا عفوية تلقائية وإيمان
راسخ عميق بضرورة تمتيع كل فئات شعبنا بالحقوق التي تضمن لها العيش الكريم والحياة
الرغيدة أولينا عنايتنا ونحن ولي العهد إلى القضايا الاجتماعية التي تهم المواطنين كافة،
مدنيين أو عسكريين، مع رعاية خاصة للفئات التي تشكو الحرمان أو تعاني القهر.»

«وكيف يراد إدراك التقدم العلمي ومواكبة العالم المتطور وأفواج من شبابنا المتعلم والمؤهل
عاطلة عن العمل تلقى الأبواب مغلقة أمامها دون كسب الرزق، بعيدا عن تكوين مناسب
يفضي إلى إظهار المواهب والكفاءات وتمكينها من العلم الذي أوصى رسول الله، صلى الله
عليه وسلم، بأن يكون نافعا مؤديا للعمل، وبعيدا كذلك عن مخطط تتضافر لتطبيقه جهود
المقاولات وسائر الفاعلين الاقتصاديين.»

«وكيف يتصور بلوغ رقى المجتمع وازدهاره والنساء اللاتي يشكلن زهاء نصفه تهدر مصالحهن
في غير مراعاة لما منحهن الدين الحنيف من حقوق، هن بها شقائق الرجال، تتناسب
ورسالتهن السامية في انصاف لهن مما قد يتعرضن له من حيف أو عنف مع أنهن بلغن
مستوى نافسن به الذكور سواء في ميدان العلم أو العمل.»

«أم كيف يدرك تكافؤ الفرص واتاحتها للجميع إذا كان المعوقون جسديا يهمشون ويبعدون عن
الميادين التي هم لها مكنون ومستعدون في حين أن الاسلام - وهو دين التكافل والتكامل
- يدعو إلى الاهتمام بالمستضعفين ومساعدتهم على الاندماج في المجتمع والأخذ بيدهم
ليكونوا أعضاء فيه عاملين منتجين.»

مقتطفات من الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى السابعة والأربعين لثورة الملك والشعب

الرباط - 20 غشت 2000

...

«وتبعا لما كنا بينا في خطاب الذكرى الأولى لاعتلائنا عرش أسلافنا الأماجد، مبرزين أهمية التربية والتكوين في بلوغ التنمية الشاملة وإدراك رقي المجتمع فقد قررنا اعطاء عناية خاصة لمحو الأمية التي ما زالت للأسف متفشية في الحواضر والبادي بنسب متفاوتة تتنافى مع وضع المغرب ومكانته وتطلعاته إذ تشكل عائقا يتطلب تعبئة مختلف الطاقات والفعاليات لاقتلاعه وازاحته.

فبموازاة مع ما تنهض به الأجهزة الحكومية المعنية بهذا القطاع وما يقوم به المجتمع المدني وتأكيدا لما كنا أبرزنا في خطابنا من ضرورة احياء دور المساجد وبعث رسالتها في تأطير المواطنين والمواطنات فقد أمرنا أن تفتح لدروس محو الأمية الأبجدية والدينية والوطنية والصحية، وذلكم وفق برنامج محكم مضبوط كلفنا وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بتنفيذه، بكل ما يقتضي من مدرسين ومدرسات من المجازين العاطلين عن العمل وما يتطلب من كتب وأدوات وما إليها من تجهيزات.

وقد ارتأينا أن يبدأ هذا التنفيذ مع انطلاق الموسم الدراسي الجديد في مجموعة من المساجد تم تحديدها على صعيد المغرب كله وأن تعطى فيها دروس تستجيب لحاجات المستهدفين وتواكب التطور والمستجدات.

وإننا لنأمل أن نتابع هذا الانجاز الهام في السنوات الموالية بالزيادة في عدد المساجد وتوسيع مجالات المستفيدين والمستفيدات من هذه الحملة المباركة حتى لا تتقضي العشرية القادمة التي أردناها أن تكون للتربية والتكوين إلا وقد تغلبنا على هذه الآفة.»

«إلى جانب الاهتمام الذي نوليه لتنمية الموارد البشرية وإعداد شبابنا لولوج مجتمع المعرفة والتواصل فإننا ما فتئنا، منذ تحملنا أمانة قيادتك، نتخذ المبادرات، ونقود العمليات، ونشحن العزائم في سبيل تحقيق اقلاع اقتصادي وتنمية اجتماعية، غايتنا المثلى تشغيل الشباب، والنهوض بالعالم القروي والفئات الاجتماعية والمناطق المعوزة، ووسيلتنا العملية هي حفز الاستثمار العام والخاص، وتفعيل التضامن الاجتماعي، والاستثمار الأرشد لمواردنا الطبيعية الغنية والمتنوعة، وتعبئة كل الطاقات لخوض ما دعوناه في خطاب العرش الأخير بالجهاد الأكبر الاقتصادي والاجتماعي.»

مقتطفات من الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى الحادية والخمسين لثورة الملك والشعب

تصلون - 20 غشت 2004

...

«بيد أن الوطنية التي تمثلت بالأساس، بالنسبة لجيل التحرير، في مقاومة الاستعمار القديم، تقوم بالنسبة لأجيالنا المعاصرة، على التعبئة الشاملة وتحرير الطاقات، لمكافحة العضلات الصعبة للأمية والفقر، وبطالة الشباب، واتساع التفاوتات الاجتماعية والمجالية، وكسب رهانات التحديث الديمقراطي، والرفع من مستوى التنمية البشرية والانتاج الاقتصادي والنهوض بالاجتهاد الفكري والابداع الفني. إن المواطنة التي نريدها لا ينبغي أن تختزل في مجرد التوفر الشكلي على بطاقة تعريف أو جواز سفر، وإنما يجب أن تجسد في الغيرة على الوطن، والاعتزاز بالانتماء اليه، والمشاركة الفاعلة في مختلف أورش التنمية، التي فتحناها وطنية كانت أو جهوية أو محلية وتوسيع اشعاعه العالمي.»

«فأن تكون مغربيا معناه الجمع بين التشبع بثوابت الهوية المغربية الموحدة، الفنية بتعدد روافدها، وتقاسم القيم والتطلعات المشتركة للأمة، وبين التفاعل الايجابي مع مستجدات حضارة العصر، والانخراط في مجتمع المعرفة والاتصال. ولذلك جعلنا من تأهيل مواردنا البشرية، التي هي عماد الاقتصاد الجديد، رأسمالتنا الحقيقي، وهدفنا الاستراتيجي، لاكتساب المعرفة العلمية الدقيقة، والتكنولوجيا المتطورة، اللتين هما السبيل القويم للخروج من التخلف، ومواكبة التقدم. وبدون ذلك، فإن أجيالنا الصاعدة ستواجه أمية جديدة، هي أشد خطرا من الأمية التقليدية، التي لا سبيل لمواجهة إلا بالمعرفة النافعة، والعمل الجاد والتنظيم المضبوط.

بيد أن هذا التأهيل، الذي نعتمده لتربية وتكوين أجيالنا، لا ينبغي أن يقتصر على بعديه العلمي والتكنولوجي فحسب، وإنما يجب أن يشمل التربية والثقافة الفكرية والدينية المنفتحة، تحصينا للشخصية المغربية من الاستلاب، والتكر للقيم، التي جعلت المغاربة يتغلبون على الشدائد، منتصرين في كل منعطفات التاريخ.»

«وفي عصر يسوده اهتزاز المرجعيات العقائدية، وتساعد الأصوليات الهوجاء، فإننا حريصون على تحصين ووقاية مجتمعنا، من مخاطر التعصب والتزمت والانحلال، المحدقة بعالمنا اليوم. لذا يتعين على كل المؤسسات والهيئات والجمعيات، المؤطرة للمواطن والمجتمع، العمل على ترسيخ منظومة القيم الأخلاقية الرفيعة، التي تشكل جوهر حضارتنا المغربية العريقة،

قبل أن تكون مرجعية كونية.

ولن يتأتى لنا ذلك إلا بتشئة شبابنا على المواطنة الإيجابية، المتمثلة في تحمل الأمانة بدل التملص من المسؤولية. والالتزام باحترام القانون، وبتربط الحقوق بالواجبات، وعدم الخلط بين الحرية والتسيب. والتخلي بالإقدام والتضامن، بدل التواكل والانتهازية والأنانية، وتشجيع المواهب المبدعة والمنتجة، عوض إشاعة الإحباط والإعاقة والتئيس. فضلا عن التشبع بالوسطية والتسامح والعدل، وحسن الجوار والسلام، ونبذ التطرف والكراهية والتفرقة والإرهاب والعدوان.

وإننا لنعرب عن إشادتنا بما يرمز إليه بروز مظهر جديد للمواطنة، الذي يتحلى به شبابنا، الذين تحفزهم الثقة في حاضر ومستقبل المغرب، على خوض ميادين العمل والإبداع، والاستثمار المنتج، والإقدام على المبادرات الخلاقة جاعلين مما قد يعترض طريقهم من مصاعب الحياة، مصدر قوة للمزيد من العطاء. فهذه العزائم الشابة تجسد المواطنة الإيجابية، التي نعول عليها، في شجاعة ونكران ذات، في مجال الابتكار والاجتهاد، وخلق الثروات، والتعبئة الشاملة لتحقيق التنمية القوية، الموفرة لفرص الشغل والعيش الكريم. كما ننوه بالوطنية الصادقة، المتجلية في التجاوب والتضامن، والشعور الوطني الجماعي، بالانتماء إلى مغرب موحد، في السراء والضراء، من لدن جميع المغاربة حيثما كانوا، داخل الوطن وخارجه، معترزين بمغربييتهم ورايتهم الوطنية الخفاقة.»

مقتطفات من الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى الثانية والخمسين لثورة الملك والشعب

تصلون - 20 غشت 2005

...

«وسيرا على نهجهما القويم، حرصنا، منذ تولينا أمانة قيادتك، على أن تظل ثورة الملك والشعب مشعة في ضمير الأمة، بإعطائها روحاً جديدة ونقله نوعية. فعملنا، بكل تفان وإخلاص، على توطيد دولة الحق والمؤسسات، والمواطنة المسؤولة، والتحديث الاقتصادي، وتفعيل روح التضامن، وإعطاء الديمقراطية بعدها الاجتماعي والإنساني.

ولبلوغ هذه الأهداف، أطلقنا المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، لتعزيز ما تحقق من مكاسب سياسية، وذلك بالنهوض بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومحاربة الفوارق الطبقية والمجالية.

وتتفيذا لما أعلننا عنه في خطاب 18 ماي الأخير، بشأن تكليف الحكومة بالانكباب على بلورة هذه المبادرة، على المدى القريب، ضمن برامج مندمجة وملموسة، فقد تم قطع خطوات أولية على درب تجسيدها في مشروع خطة عمل متكاملة.

وكما حددنا ذلك في خطابنا الموجه إلى الأمة بشأنها، فإننا نجدد التأكيد على أن الدفعة الأولى لتفعيلها التي تتوخى الإدماج المجتمعي، ينبغي أن تقوم على معايير موضوعية، تراعي مستوى الاستعجال، والحاجة الملحة للمستهدفين بالتأهيل الاجتماعي، بإعطاء الأسبقية لـ 360 من الجماعات القروية، و250 من الأحياء الحضرية، الأشد فقراً وتهميشاً. فضلاً عن الفئات والأشخاص في وضعية صعبة، الذين يعانون الإقصاء أو الإعاقة.

وإن حرصنا القوي على مصداقية هذه المبادرة، لا ينحصر في الالتزام بآماد تنفيذها، وبتمكينها من الموارد البشرية والمالية اللازمة. بل يشمل الجوهر الديمقراطي لتحقيقها، القائم على الإصغاء والتشاور مع القوى الحية للأمة، وانتهاج المقاربات التشاركية والتعاقدية، وإسهام النسيج الجمعوي المحلي، والسكان أنفسهم، في الانخراط الذاتي والجماعي في برامجها الملموسة. لذا، أصدرنا توجيهاتنا إلى وزيرنا الأول قصد استكمال الحكومة تدابير هذا المرتكز الأساسي لنجاحاتها، سواء على الصعيد المركزي الحكومي-البرلماني، أو على مستوى المؤسسات والسلطات، والفعاليات الجهوية والإقليمية والمحلية بصفة خاصة، وبكيفية تعتمد اللامركزية وعدم التمرکز، والقرب والتدبير الجيد، بشكل يجعل من هذه المبادرة الطموحة

نموذجاً للتنمية المندمجة. وسنتولى، على بركة الله وبعونه وتوفيقه، قريباً، إعطاء الانطلاقة الفعلية للشروع في إنجاز المشاريع التنموية الميدانية لدفعها الأولى.

في ذكرى عيد ميلادنا، نتوجه إليك شعبي الوفي، وبالأخص إلى الأجيال الصاعدة، التي نشاطرها انشغالاتها الحقيقية، وطموحاتها المشروعة، مؤكدين لك بأن هذه المبادرة الجريئة، التي تعد ثورة جديدة للملك والشعب، تقتضي أن نخوضها، بروح الثقة والعزم والالتزام.

إنها المعركة التنموية، التي يتعين تعبئة كل الطاقات، لبلوغ أهدافها الحيوية، والعمل الجاد باستمرار، وفي كل وقت وحين، عبر سائر أرجاء المملكة، بحيث تعم مشاريعها كل مدينة وقرية ودوار، وبإسهام جميع المغاربة ولصالحهم، في الداخل والخارج.

مقتطفات من الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى الرابعة والخمسين لثورة الملك والشعب

تھولن - 20 غشت 2007

...

«وبعون الله، فقد تمكنا جميعا من توفير إطار عصري وفعال، محفز على المشاركة المواطنة، من معاملة البارزة: مدونة انتخابية حديثة، تفسح مجال المشاركة المتكافئة لكل الأحزاب في الاقتراع، قانون جديد لتأهيل الأحزاب وتمويل شفاف لعملها، حياد إداري إيجابي وحازم، مراقبة قضائية مستقلة، حضور فاعل للمجتمع المدني، ولوسائل الإعلام، في التوعية والمتابعة، فضلا عن التمثيل النسوي، الذي نريده أكثر إنصافا للمرأة».

«وإننا ندعو مواطنينا، للانخراط في العمل السياسي النبيل، غايتنا المثلى توسيع المشاركة الشعبية في التنمية. فمن لا يمارس السياسة الفاضلة بالمواطنة الملتزمة، فإن السياسة الرذيلة تستغله بالأساليب التضليلية لأغراض مقيتة: انتهازية أو عدمية مرفوضة، متطرفة أو إرهابية محرمة. لذا ينبغي مواصلة التصدي لنزواتها ولكل أعداء الديمقراطية، سلاحنا في ذلك، الدولة القوية للحق والمؤسسات، والتنمية الشاملة، والأمن الحازم، وسلطة القضاء المستقل، الحريصين على الالتزام التام للجميع بسيادة القانون».

«باعتبار الأحزاب فاعلا أساسيا في كسب رهان أي اقتراع، فإنني أتوجه إليها بالقول: إنه لا ديمقراطية حقة، بدون أحزاب قوية، أحزاب فاعلة متحملة لمسؤوليتها في جعل الانتخابات تنافسا شريفا بين مشاريع مجتمعية، وليس لخوض صراعات شخصية أو استعمال الديماغوجية. فالتنافس التنموي هو المحك الفعلي للممارسة الديمقراطية السليمة».

«فالساسة ليست حكرا على فئة معينة، وإنما هي شأن كل المغاربة في الداخل والخارج. وفي هذا الإطار، ستعرف هذه الانتخابات، مكسبا جديدا، بتعميم حق المشاركة فيها، بأرض الوطن، على كافة أجيال جاليتنا العزيزة المقيمة بالخارج، مؤكدين لهم فائق عنايتنا بصون كرامتهم، وتعزيز مواطنتهم الكاملة. وما هذه المشاركة الانتخابية إلا خطوة أولى في مسار تشاوري متدرج غايته إدماجهم المشروع في مختلف المؤسسات التنفيذية والنيابية والاستشارية الوطنية».

وفي نفس السياق، ستكون الخطوة المقبلة، في المشاركة المؤسسية الفعالة لجالييتنا بالخارج، هي إحداث مجلسها الأعلى ريثما يرفع المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، مقترحاته بشأنه، إلى نظرنا السديد. وذلك لتتصيه في الأمد القريب.»

«وبفضل ما تعرفه بلادنا من تحديث ديمقراطي، فإن إنجاح الانتخابات المقبلة، يقتضي الانخراط المسؤول لوسائل الإعلام، ولفعاليات المجتمع المدني في توعية المواطنين ومتابعة الانتخابات وملاحظتها إلى جانب مختلف الهيئات المعنية، كل في مجال اختصاصه، وفي طليعتها المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان باعتبار حرية الانتخاب من الحقوق الإنسانية الأساسية.»

مقتطفات من الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى الخامسة والخمسين لثورة الملك والشعب

تصلون - 20 غشت 2008

...

« يأتي خطابنا لك هذه السنة، في ظرفية اقتصادية دولية لا مسبوقة، ويتزامن مع فترة مطبوعة بتحمل الأسر المعوزة لمصاريف إضافية ناجمة عن متطلبات شهر رمضان المبارك، ومستلزمات الدخول المدرسي، تلقي بإكراهاتها على القدرة الشرائية للمواطنين.

لذا، ارتأينا أن يكون حديثنا لك اليوم، محطة لتأكيد إرادتنا لتخفيف أعبائها، عن الفئات الأكثر احتياجا، ضمن توجه تضامني، يقوم على دعم البعد الاجتماعي للإصلاحات العميقة، في عدة قطاعات أساسية ذات الصلة المباشرة بالحياة اليومية للمواطن، وذلك تفعيلا للتوجهات، التي تضمنها خطاب العرش الأخير.

«مهما كانت نجاعة تدبير الإكراهات الظرفية، فإنه لا ينبغي اعتبارها بديلا عن مضاعفة الجهود، لتفعيل السياسات العمومية، والمبادرات الخاصة، والأعمال الجموعية، الهادفة للنهوض بالأوضاع الاجتماعية. إن توجهاتنا الكبرى، وبرامجنا التنموية، تتوخى تعبئة الجميع، للانخراط القوي في ابتكار وإنجاز البرامج، الهادفة لتحسين المعيش اليومي للمواطن، وخلق الثروات، المدرة لفرص العمل لشبابنا.»

«ويأتي التعليم في صدارة هذه الإصلاحات، التي نوليها فائق عنايتنا. وفي هذا الصدد، ارتأينا أن نبادر لإطلاق عملية وطنية، تهدف إلى إعطاء دفعة قوية لتعميم وإلزامية التعليم الأساسي، ضمانا لتكافؤ الفرص، ومحاربة للانقطاع عن الدراسة.

ويتمثل ذلك في منح الكتب والأدوات المدرسية، لمليون طفل محتاج، غايتنا دعم الأسر المعوزة، في مواجهتها لتكاليف الدخول المدرسي المقبل. وسيعتمد تمويل هذه العملية أساسا، على الاعتمادات المرصودة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، فضلا عن مساهمات السلطات والمؤسسات المعنية، والجماعات المحلية، والهيئات والجمعيات ذات المصداقية.

وتأكيدا لعزمنا القوي، على حسن إنجاز البرنامج الاستعجالي لإصلاح النظام التربوي، ندعو الحكومة لإعداد برنامج مضبوط، لإسكان نساء ورجال التعليم، العاملين بالعالم القروي، واعتماد مختلف أنواع الشراكة والتعاقد لإنجازه. وإننا لنتوخى من ذلك، تمكين أسرة التعليم

بالبادية، وخاصة بالمناطق النائية، من ظروف العمل والاستقرار وتحفيزها على القيام بواجبها التربوي.»

«واستكمالاً لمقومات الدعم الاجتماعي، نحث الحكومة على تفعيل الآليات التشريعية والمؤسسية، الهادفة لتحسين القدرة الشرائية للمواطنين، وضبط الأسعار، ومحاربة الرشوة. ولهذه الغاية، ندعو الجهازين التنفيذي والتشريعي، إلى الإسراع باعتماد مدونة حماية المستهلك.

وبموازاة ذلك، يتعين التطبيق الحازم، لقانون حرية الأسعار والمنافسة، بما في ذلك تفعيل مجلس المنافسة، ضماناً للحكامة الاقتصادية الجيدة. وفي سياق تخليق الحياة العامة، ينبغي تنصيب الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة.

فالمواطن قد يتفهم أن غلاء المعيشة، رهين بارتفاع الأسعار، في السوق العالمية، لكنه لا يقبل أن يكون فريسة لجشع المضاربين، وشبكة الوسطاء، أو ضحية لعدم قيام السلطات المسؤولة، بواجبها كاملاً، في الضبط والمراقبة والزجر. فحرية السوق، لا تعنى الفوضى والنهب.»

مقتطفات من الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى السادسة والخمسين لثورة الملك والشعب

تصلون- 20 غشت 2009

...

«لقد كان في طليعة أهداف ثورة الملك والشعب، استرجاع استقلال المغرب، وبناء دولة المؤسسات، القوية بسيادة القانون، وعدالة القضاء. ومواصلة للجهد الأكبر لتحقيق هذا الهدف الأسمى، فقد ارتأينا أن نخصص خطابنا، المخلد لذكراها السادسة والخمسين، لإطلاق الإصلاح الشامل والعميق للقضاء، تعزيزا لأوراش التحديث المؤسسي والتموي، الذي نقوده.

فمنذ تولينا أمانة قيادتك، وضعنا في صلب انشغالاتنا إصلاح القضاء، بمنظور جديد، يشكل قطيعة مع التراكمات السلبية، للمقاربات الأحادية والجزئية. وقد أخذنا بالمنهجية التشاورية والإدماجية، التي سلكناها، بنجاعة، في القضايا الوطنية الكبرى، لبلورة إصلاح جوهري، لا يقتصر على قطاع القضاء، وإنما يمتد، بعمقه وشموليته، لنظام العدالة.

ونود الإشادة بما أبانت عنه كافة الهيئات والفعاليات المؤهلة، من تجاوب صادق، لما دعونا إليه من استشارات موسعة، وبما أثمرته من تصورات وحيهة. وحرصا على استمرار هذا النهج البناء، فإننا نعتزم إيجاد هيئة استشارية قارة، تعددية وتمثيلية، تتيح للقضاء الانفتاح على محيطه، وتشكل إطارا مؤسسيا للتفكير وتبادل الخبرات، بشأن القضايا ذات الصلة بالعدالة. وذلك في احترام لصلاحيات المؤسسات الدستورية، واستقلال السلطة القضائية، واختصاصات السلطات العمومية.

وإننا نعتبر القضاء عمادا لما نحرص عليه من مساواة المواطنين أمام القانون، وملاذا للإنصاف، الموطن للاستقرار الاجتماعي. بل إن قوة شرعية الدولة نفسها، وحرمة مؤسساتها من قوة العدل، الذي هو أساس الملك. لذا، قررنا إعطاء دفعة جديدة وقوية لإصلاحه.

وذلك وفق خارطة طريق واضحة في مرجعياتها، طموحة في أهدافها، محددة في أسبقياتها، ومضبوطة في تفعيلها.

وفي صدارة المرجعيات، ثوابت الأمة، القائمة على كون القضاء من وظائف إمارة المؤمنين، وأن الملك هو المؤمن على ضمان استقلال السلطة القضائية. كما ينبغي، في هذا الصدد،

الأخذ بعين الاعتبار، مختلف المقترحات والتوصيات الوطنية الوجيهة، وكذا الخلاصات البناء لمشروع وزارة العدل، ولاستشاراتها الموسعة، فضلا عن الالتزامات الدولية للمملكة.

أما الأهداف المنشودة، فهي توطيد الثقة والمصادقية في قضاء فعال ومنصف، باعتباره حصنا منيعا لدولة الحق، وعمادا للأمن القضائي، والحكمة الجيدة، ومحفزا للتنمية، وكذا تأهيله ليوأكب التحولات الوطنية والدولية، ويستجيب لمتطلبات عدالة القرن الحادي والعشرين.

ولتحقيق هذه الأهداف الكبرى، ندعو الحكومة إلى بلورة مخطط متكامل ومضبوط، يجسد العمق الاستراتيجي للإصلاح، في محاور أساسية، وهي تعزيز ضمانات استقلال القضاء، وتحديث المنظومة القانونية، وتأهيل الهياكل والموارد البشرية، والرفع من النجاعة القضائية، وترسيخ التخليق، وحسن التفعيل.

شعبي العزيز،

مهما كانت وجهة الأهداف الاستراتيجية، التي يمتد إنجازها على المدى البعيد، فلا ينبغي أن تحجب عنا حاجة المواطنين الملحة في أن يلمسوا عن قرب، وفي الأمد المنظور، الأثر الإيجابي المباشر للإصلاح. لذا، نوجه الحكومة، وخاصة وزارة العدل، للشروع في تفعيله، في ستة مجالات، ذات أسبقية.

أولا- دعم ضمانات الاستقلالية: وذلك بإيلاء المجلس الأعلى للقضاء المكانة الجديرة به، كمؤسسة دستورية قائمة الذات، وتخويله، حصريا، الصلاحيات اللازمة، لتدبير المسار المهني للقضاة، وإعادة النظر في طريقة انتخابه، بما يكفل لعضويته الكفاءة والنزاهة، ويضمن تمثيلية نسوية مناسبة لحضور المرأة في سلك القضاء، فضلا عن عقلنة تسيير عمله.

وفي نفس الإطار، يجدر مراجعة النظام الأساسي للقضاة، في اتجاه تعزيز الاحترافية، والمسؤولية والتجرد، ودينامية الترقية المهنية، وذلك في ارتباط مع إخراج القانون الأساسي لكتاب الضبط، وإعادة النظر في الإطار القانوني المنظم لمختلف المهن القضائية.

ثانيا: تحديث المنظومة القانونية: ولاسيما ما يتعلق منها بمجال الأعمال والاستثمار، وضمان شروط المحاكمة العادلة. وهو ما يتطلب نهج سياسة جنائية جديدة، تقوم على مراجعة وملاءمة القانون والمسطرة الجنائية، ومواكبتها للتطورات، بإحداث مرصد وطني للإجرام، وذلك في تناسق مع مواصلة تأهيل المؤسسات الإصلاحية والسجنية. وبموازاة ذلك، يتعين تطوير الطرق القضائية البديلة، كالوساطة والتحكيم والصلح، والأخذ بالعقوبات البديلة، وإعادة النظر في قضاء القرب.

ثالثا- تأهيل الهياكل القضائية والإدارية: وذلك بنهج حكمة جديدة للمصالح المركزية لوزارة العدل وللمحاكم، تعتمد اللاتمرکز، لتمكين المسؤولين القضائيين من الصلاحيات اللازمة، بما في ذلك تفعيل التفتيش الدوري والخاص، بكل حزم وتجرد، وكذا اعتماد خريطة وتنظيم قضائي عقلاني، مستجيب لمتطلبات الإصلاح.

رابعا- تأهيل الموارد البشرية: تكويننا وأداء وتقويما، مع العمل على تحسين الأوضاع المادية للقضاة وموظفي العدل، وإيلاء الاهتمام اللازم للجانب الاجتماعي، بتفعيل المؤسسة المحمدية، تجسيدا لرعايتنا الدائمة لأسرة القضاة.

خامسا- الرفع من النجاعة القضائية: للتصدي لما يعانيه المتقاضون، من هشاشة وتعقيد وبطء العدالة. وهذا ما يقتضي تبسيط وشفافية المساطر، والرفع من جودة الأحكام، والخدمات القضائية، وتسهيل ولوج المتقاضين إلى المحاكم، وتسريع وتيرة معالجة الملفات، وتنفيذ الأحكام.

سادسا- تخليق القضاء لتحسينه من الارتشاء واستغلال النفوذ: ليساهم بدوره في تخليق الحياة العامة، بالطرق القانونية.

شعبي العزيز،

إن المحك الحقيقي لهذا الإصلاح الجوهرى، لا يكمن في مجرد وضعه، وإنما في القدرة على حسن تفعيله وتدبيره، وهو ما ينبغي أن يتم على صعيدين. فعلى المستوى المركزى، نؤكد أن مسؤولية تفعيل هذا الإصلاح، والإشراف عليه، منوطة بالحكومة، وخاصة وزارة العدل، وذلك وفق برامج محددة في أهدافها ومراحلها، ومضبوطة في وسائل التنفيذ والمتابعة والتقويم. أما على صعيد المحاكم، فإن نجاح الإصلاح يظل رهينا بانتهاج عدم التمرکز، وبتوافر الكفاءات اللازمة. ولهذه الغاية، ندعو المجلس الأعلى للقضاء، لعقد دورة خاصة، لاقتراح المسؤولين القضائيين بالمحاكم، المؤهلين للنهوض الميداني بهذا الإصلاح الحاسم.

إن الأمر يتعلق بورش شاق وطويل، يتطلب تعبئة شاملة، لا تقتصر على أسرة القضاء والعدالة، وإنما تشمل كافة المؤسسات والفعاليات، بل وكل المواطنين. وإننا لنعتبر الإصلاح الجوهرى للقضاء، حجر الزاوية في ترسيخ الديمقراطية والمواطنة لدى شبابنا وأجيالنا الحاضرة والصاعدة».

مقتطفات من الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى التاسعة والخمسين لثورة الملك والشعب

الرباط - 20 غشت 2012

...

«فالأوراش الكبرى التي أطلقناها، لاستكمال بناء نموذج المجتمع المغربي المتميز، المتشعب بهويته، القائم على التضامن بين كل فئاته، لا يمكن أن تحقق أهدافها إلا بسواعد الشباب المغربي وإبداعاته، واستثمار طاقاته. فأنتم معشر الشباب، تشكلون الثروة الحقيقية للوطن، اعتبارا للدور الذي تهضون به كفاعلين في سياق التطور الاجتماعي. فأنتم تتمتعون بكامل المواطنة، بما تعنيه من حقوق وواجبات، ومن انخراط إيجابي في التحولات التي يعرفها المجتمع، وذلك في تشبث بثوابت الهوية الوطنية، وانفتاح على القيم الكونية. ومن ثم، ما فتئنا نحرص على الإصغاء إلى انشغالاتكم الخاصة، والتجاوب مع تطلعاتكم المشروعة، أينما كنتم، ومهما كانت انتماءاتكم.»

«مما لا شك فيه أن انخراط الشباب في هذا الخيار الاستراتيجي، يظل رهينا بمدى تأهيله وإعداده للمستقبل، وهذا ما يحلينا على المنظومة التربوية، وقدرتها على تكوين الأجيال الصاعدة، وإعدادها للاندماج الكامل في المسار التنموي الديمقراطي للمجتمع.

لذلك يتعين الانكباب الجاد على هذه المنظومة، التي نضعها في صدارة الأسبقيات الوطنية. هذه المنظومة التي تساءلنا اليوم، إذ لا ينبغي أن تضمن فقط حق الولوج العادل والمنصف، القائم على المساواة، إلى المدرسة والجامعة لجميع أبنائنا. وإنما يتعين أن تخولهم أيضا الحق في الاستفادة من تعليم موفور الجدوى والجاذبية، وملائم للحياة التي تنتظرهم.

كما يجب أن تهدف إلى تمكين الشباب من تطوير ملكاتهم، واستثمار طاقاتهم الإبداعية، وتنمية شخصيتهم للنهوض بواجبات المواطنة، في مناخ من الكرامة وتكافؤ الفرص، والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وذلك هو التحدي الأكبر الذي تطرحه الظرفية الراهنة. ولبلوغ هذه الغاية، يجب علينا العمل على تفعيل ما تمت التوصية به خلال السنوات الأخيرة، وتجسيد ما توخاه الدستور الجديد بخصوص التعليم العصري والجيد.

وفي هذا الصدد، ينبغي إعادة النظر في مقاربتنا، وفي الطرق المتبعة في المدرسة، للانتقال من منطق تربوي يركز على المدرس وأدائه، مقتصرًا على تلقين المعارف للمتعلمين، إلى منطق آخر يقوم على تفاعل هؤلاء المتعلمين، وتنمية قدراتهم الذاتية، وإتاحة الفرص أمامهم

في الإبداع والابتكار، فضلا عن تمكينهم من اكتساب المهارات، والتشبع بقواعد التعايش مع الآخرين، في التزام بقيم الحرية والمساواة، واحترام التنوع والاختلاف.

إن الأمر لا يتعلق إذن، في سياق الإصلاح المنشود، بتغيير البرامج، أو إضافة مواد أو حذف أخرى، وإنما المطلوب هو التغيير الذي يمس نسق التكوين وأهدافه. وذلك بإضفاء دلالات جديدة على عمل المدرس لقيامه برسالته النبيلة، فضلا عن تحويل المدرسة من فضاء يعتمد المنطق القائم أساسا على شحن الذاكرة ومراكمة المعارف، إلى منطق يتوخى صقل الحس النقدي، وتفعيل الذكاء، للانخراط في مجتمع المعرفة والتواصل. وفي هذا الصدد، ندعو الحكومة للعمل في هذا الاتجاه، من خلال التركيز على ضرورة النهوض بالمدرسة العمومية، إلى جانب تأهيل التعليم الخاص، في إطار من التفاعل والتكامل.

وللنهوض بالقطاع التربوي والتعليمي، بما يقتضيه الأمر من شراكة ومسؤولية، فإنه يتعين الإسراع بتفعيل مقتضيات الدستور، بخصوص المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، في صيغته الجديدة، على أن تساهم هذه الهيئة في إنجاح هذا التحول الجوهري والمصيري، ليس بالنسبة لمستقبل الشباب فحسب، بل ومستقبل المغرب، بلدا وأمة.

إننا نعلم الجهودات الجبارة التي تبذلها الأسر من أجل رعاية أطفالها وتعليمهم. ذلك أنه يتعين الحفاظ على هذا التضامن بين الأجيال. بيد أن قضايا الشباب لا تتعلق فقط بالمجال الخاص أو العائلي، أو بما هو مرتبط بالتربية والتكوين والتعليم وإنما هي قضية المجتمع برمته لإيجاد الحلول لكل المشكلات التي تواجه الشباب.

«إن شبابنا يتطلع إلى إيجاد الظروف المثلى التي تساعد على تحقيق الذات، وتحمل المسؤولية، ويحذوه الطموح المشروع إلى تحقيق اندماج أفضل على الصعيدين الاجتماعي والمهني، ولاسيما عبر خلق آفاق أوسع لفرص الشغل.

وبموازاة ذلك، يتعين توفير الظروف الملائمة للولوج إلى السكن والصحة، ومختلف خدمات القرب، من مرافق رياضية، وفضاءات ترفيهية، وهياكل تساعد على الاندماج، ومراكز تكنولوجيا المعلومات والاتصال. وإذا كان شبابنا يتطلع بكل مشروعية إلى القيام بدوره الهام في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فإنه يرغب كذلك في الانخراط في مجالات الإبداع الثقافى والفنى، الذي تظل فضاءاته غير متكافئة، بين مختلف المناطق المغربية.

فالثقافة تعد اليوم رافعة أساسية للإبداع والابتكار، وتغذية الروح، وإبراز الشخصية الوطنية، وبالتالي هي المحرك لدينامية مجتمعنا، الذي بقدر ما يعتز بتعددية روافده، وبرصيده الحضاري العريق، فإنه يظل متمسكا بتنوع خصوصياته وبانفتاحه على العالم.

ومما لا شك فيه أن المغرب بذل مجهودات كبيرة في كل هذه المجالات، وذلك لتمكين الشباب من ولوج مختلف الخدمات، التي يحق لهم الحصول عليها، والتي تساعدهم على تطوير كفاءاتهم، والاعتماد على مؤهلاتهم، والمشاركة بفعالية في تنمية بلدهم، كما تم في هذا الإطار رصد موارد مالية ضخمة، وإطلاق عدد هائل من المبادرات والبرامج. وهو ما مكن من الحصول على نتائج ملموسة، جديرة بالتقدير. بيد أن ما تحقق لا يرقى إلى مستوى طموحات الشباب وانتظاراته. فما تزال الصعوبات قائمة أمام تحقيق اندماجه المرغوب فيه. كما أن هناك عددا كبيرا من الشباب، من مختلف الأوساط، ما زالوا يعانون من بعض الإكراهات، التي تؤثر على معيشتهم اليومي، وعلى آفاقهم المستقبلية. لذلك فإنه من غير المقبول اعتبار الشباب عبئا على المجتمع، وإنما يجب التعامل معه كطاقة فاعلة في تنميته. وهو ما يقتضي بلورة استراتيجية شاملة، من شأنها وضع حد لتشتت الخدمات القطاعية المقدمة للشباب، وذلك باعتماد سياسة تجمع، بشكل متناغم ومنسجم، مختلف هذه الخدمات.

وفي هذا الصدد، يتعين على المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجماعي، المنصوص عليه في الدستور الجديد، أن يساهم، بعد إنشائه، في وضع المحاور الاستراتيجية، وبمشاركة هؤلاء الشباب، لاعتماد سياسة تأخذ بعين الاعتبار تجسيد المواطنة الكاملة للشباب».

« إنكم تعلمون أننا عندما نقدم على إصلاحات مهيكلة وعميقة، فإننا نضع دائما مواطنينا المقيمين في الخارج، في صلب انشغالاتنا ومخططاتنا المستقبلية. وهو ما تحقق بإنجازنا لإصلاح مدونة الأسرة وقانون الجنسية، بكل ما يحملانه من رمزية عالية، وبإقدامنا على مراجعة الدستور، الذي يتضمن مقتضيات غير مسبقة، تخص حقوق المغاربة المقيمين في الخارج، الذين أتوجه إليهم بالخطاب بهذه المناسبة، لأقول لهم : إنكم لم تبخلوا بدوركم بأي جهد، من أجل الحفاظ على أواصر انتمائكم، وما فتئتم تضعون المغرب في صلب انشغالاتكم اليومية، مدافعين عن قضايا الوطن، مساهمين في تنميته، حريصين على تطوير العلاقات بينه وبين بلدان إقامتكم، متشبثين بالتفاعل الثقافي مع القيم الكونية، لمناهضة الصور النمطية والأحكام المسبقة ضد الإسلام والمسلمين. إن هذه العلاقة المتميزة ليست وليدة الصدفة، بل إنها علاقة رسختها سنوات طويلة من الجهود والتضحيات المتبادلة.

لذا، فإننا سنستمر على نهجنا في الحفاظ على هويتكم، وتوفير الحماية لحقوقكم ومصالحكم، خاصة في ظل الأزمة الاقتصادية الحالية بأوروبا. وعلاوة على ذلك، فإننا سنحرص على تفعيل الكامل لمقتضيات الدستور، التي تكفل لكم المشاركة، على أوسع نطاق ممكن، في بناء مغرب المستقبل، والتي سوف تخول لكم، بكل تأكيد، الحضور الفاعل في الهيئات المسيرة لمؤسسات جديدة. كما سنسهر باستمرار، على دعم جهودكم، من أجل الاندماج في المجتمعات، التي تستقرون بها، وذلك بالعمل مع سلطات بلدان الاستقبال، على تفعيل حق الأجانب في التصويت في الانتخابات المحلية، على أساس مبدأ المعاملة بالمثل.»

مقتطفات من الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى الستين لثورة الملك والشعب

الرباط - 20 غشت 2013

...

«ومن منطلق حرصنا على جعل المواطن المغربي في صلب عملية التنمية والسياسات العمومية، فإننا نعمل على تمكين المدرسة من الوسائل الضرورية للقيام بدورها في التربية والتكوين.

وإن ما نسهر عليه شخصا من توفير البنيات التحتية الضرورية، بمختلف جهات ومناطق المملكة، من طرق وماء صالح للشرب وكهرباء، ومساكن للمعلمين ودور للطالبات والطلبة وغيرها، كلها تجهيزات أساسية مكملة لعمل قطاع التعليم، لتمكينه من النهوض بمهامه التربوية النبيلة.

وفي هذا الصدد، فقد حققت بلادنا منجزات هامة في مجال التربية والتكوين، يجسدها على الخصوص ارتفاع نسبة التمدرس، وخاصة لدى الفتيات، وذلك بفضل الجهود الخيرة التي يبذلها رجال ونساء التعليم. غير أن الطريق ما يزال شاقا وطويلا أمام هذا القطاع، للقيام بدوره كقاطرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث يبقى السؤال الملح الذي يطرح نفسه: لماذا لا نستطيع فئات من شبابنا تحقيق تطلعاتها المشروعة على المستوى المهني والمادي والاجتماعي؟

إن قطاع التعليم يواجه عدة صعوبات ومشاكل، خاصة بسبب اعتماد بعض البرامج والمناهج التعليمية، التي لا تتلاءم مع متطلبات سوق الشغل، فضلا عن الاختلالات الناجمة عن تغيير لغة التدريس في المواد العلمية، من العربية في المستوى الابتدائي والثانوي، إلى بعض اللغات الأجنبية، في التخصصات التقنية والتعليم العالي. وهو ما يقتضي تأهيل التلميذ أو الطالب، على المستوى اللغوي، لتسهيل متابعته للتكوين الذي يتلقاه. غير أن ما يبعث على الارتياح، ما تم تحقيقه من نتائج إيجابية في ميادين التكوين المهني والتقني والصناعة التقليدية. وهي مجالات توفر تكويننا متخصصا، سواء للحاصلين على شهادة البكالوريا أو الذين لم يحصلوا عليها، وذلك على مدى سنتين أو أربع سنوات، يخول لحاملي الشهادات فرصا أوفر للولوج المباشر والسريع للشغل، والاندماج في الحياة المهنية.»

مقتطفات من الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى الحادية والستين لثورة الملك والشعب

الرباط - 20 غشت 2014

...

«ذلك أننا لا نريد مغربا بسرعتين: أغنياء يستفيدون من ثمار النمو، ويزدادون غنى وفقراء خارج مسار التنمية، ويزدادون فقرا وحرمانا. وفي هذا الإطار، تندرج برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التي عبرت عدة دول عن رغبتها في الاستفادة من تجربتها، وكذا الجانب الاجتماعي للمخططات القطاعية، التي تعطي أهمية خاصة للتنمية المحلية والبشرية.

لقد أردنا أن نبين ونؤكد ما هو معروف عن المغاربة، من جد وتفان في العمل. وقد أثبتوا فعلا قدرتهم على العطاء والإبداع، كلما توفرت لهم الوسائل اللازمة، والظروف الملائمة، للقيام بأي عمل، كيفما كان نوعه، صغيرا أو كبيرا، فكريا أو يدويا، وذلك رغم آفة البطالة. ويظل العنصر البشري هو الثروة الحقيقية للمغرب، وأحد المكونات الأساسية للرأس المال غير المادي، الذي دعونا، في خطاب العرش، لقياسه وتثمينه، نظرا لمكانته في النهوض بكل الأوراش والإصلاحات، والانخراط في اقتصاد المعرفة.»

«كما نتقدم لكل المنظمات النقابية بعبارات الشكر، على دورها الكبير، في توطيد السلم الاجتماعي، بمفهومه الشامل، خلال 15 سنة الأخيرة، دون، بالطبع، التفريط في مبادئها الثابتة، دفاعا عن الحقوق والمصالح الاجتماعية والاقتصادية للطبقة العاملة.

لذا، فقد استجبنا للمتمس المرفوع إلينا، من قبل المنظمات النقابية، بخصوص تمثيليتها بمجلس المستشارين، الذي كان في الصيغة الأولى لمشروع الدستور الجديد، عبارة عن غرفة لممثلي الجماعات الترابية فقط. كما أننا حريصون على مواصلة القيام بدورها المجتمعي والتموي، في التزام بواجباتها الوطنية، في البناء والإصلاح، والسلم الاجتماعي، بقدر استفادتها مما يخوله لها القانون من حقوق.»

مقتطفات من الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى الثانية والستين لثورة الملك والشعب

تصلون - 20 غشت 2015

...

«غير أن المغرب قد عرف، قبل هذه الفترة، دخول عدد من اللاجئين القادمين من بعض الدول، التي تعرف تدهورا في الأوضاع الأمنية. وإننا نتأسف لحال بعضهم، الذين يعيشون ظروفًا صعبة. بل إن عددا منهم يتسولون للحصول على لقمة العيش.

وأمام هذا الوضع، فإني لا أحتاج لدعوة المغاربة إلى معاملة هؤلاء الناس كضيوف، وتقديم كل أشكال المساعدة لهم. كما أنني واثق أنهم يشاطرونهم معاناتهم ولا يخلون عليهم قدر المستطاع. وفي المقابل، فإن عليهم الالتزام بالقوانين المغربية، واحترام المقدسات الدينية والوطنية، وفي مقدمتها المذهب السني المالكي وكما تم العمل به سابقا، فإن كل من يثبت في حقه، أي خرق للقوانين أو الضوابط المغربية، سيتم ترحيله خارج الحدود وأقصد هنا أولئك الذين يحاولون إثارة الشغب والبلبل داخل المساجد وخارجها، والذين ينخرطون في عصابات الإجرام أو الإرهاب. ورغم ذلك، فإن المغرب سيظل، كما كان دائما، أرضا لاستقبال ضيوفه، الوافدين عليه بطريقة شرعية، ولن يكون أرضا للجوء. وبكل واقعية أقول: إن لدينا أولوياتنا الداخلية، التي نركز جهودنا على معالجتها.»

مقتطفات من الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى الثالثة والستين لثورة الملك والشعب

20 غشت 2016

...

«إن المشاكل التي تعاني منها الشعوب الإفريقية حاليا، كالتخلف والفقر والهجرة، والحروب والصراعات، واليأس والارتقاء في أحضان جماعات التطرف والإرهاب، هي نتاج للسياسة الكارثية، التي اعتمدها الاستعمار، طيلة عقود من الزمن.

فقد نهب خيراتها، ورهن قدرات ومستقبل أبنائها، وعرقل مسار التنمية بها، وزرع أسباب النزاع بين دولها.

ورغم الأضرار الكبيرة التي خلفها، إلا أننا نؤمن بأن إفريقيا قادرة على النهوض بتنميتها، وعلى تغيير مصيرها بنفسها، بفضل ما لشعوبها من إرادة قوية، وطاقات بشرية وموارد طبيعية.

وما قرارنا بعودة المغرب إلى مكانه الطبيعي، داخل أسرته المؤسسية القارية، إلا تجسيد لهذا الالتزام بمواصلة العمل على نصرة قضايا شعوبها.

فإفريقيا بالنسبة للمغرب، أكثر من مجرد انتماء جغرافي، وارتباط تاريخي. فهي مشاعر صادقة من المحبة والتقدير، وروابط إنسانية وروحية عميقة، وعلاقات تعاون مثمر، وتضامن ملموس. إنها الامتداد الطبيعي، والعمق الاستراتيجي للمغرب.

هذا الارتباط متعدد الأبعاد، يجعل المغرب في قلب إفريقيا، ويضع إفريقيا في قلوب المغاربة. وهو ما جعلنا نضعها في صلب السياسة الخارجية لبلادنا.

إننا نؤمن بأن مصلحة المغرب من مصلحة إفريقيا، ومصيره لا يمكن أن يكون بدونها. والتقدم والاستقرار، في نظرنا، إما أن يكونا مشتركين أو لا يكونا.

فالمغرب يعطي دائما لشعوب قارته، ولا ينتظر أن يأخذ منها. والتزامه من أجل قضاياها وانشغالاتها، لم يكن يوما من أجل استغلال خيراتها، ومواردها الطبيعية، خلافا لما يسمى بالاستعمار الجديد.

وإذا كان من الطبيعي أن يستفيد المغرب من التعاون مع أشقائه في إفريقيا، فإنه يحرص دائما أن تكون المنفعة مشتركة.

فنحن لا نعتبر إفريقيا سوقا لبيع وترويج المنتجات المغربية، أو مجالا للربح السريع، وإنما هي فضاء للعمل المشترك، من أجل تنمية المنطقة، وخدمة المواطن الإفريقي.

وفي هذا الإطار، يساهم المغرب إلى جانب الدول الإفريقية، في إنجاز مشاريع التنمية البشرية والخدمات الاجتماعية، التي لها تأثير مباشر على حياة سكان المنطقة.

فالمغرب مثلا، لا يقوم فقط بتصدير الأدوية بل يحرص على تشييد معامل صناعة الأدوية والمؤسسات والمراكز الصحية.

كما يقوم بإنجاز البنيات التحتية، ومراكز التكوين المهني والتقني، والمشاريع التي توفر الشغل والدخل القار، كقرى الصيادين، ودعم الفلاحين الصغار، وتشجيع الحفاظ على الانظمة البيئية.

وخير دليل على ذلك، إنجاز مشروع حماية وتثمين خليج كوكودي بأبيدجان، في إطار نموذج فريد من التعاون، بين المؤسسات العمومية المعنية في المغرب وكوت ديفوار، وبانخراط فاعل للقطاع الخاص في البلدين.

إن هذه الرؤية التضامنية المتكاملة التي تحكم علاقات المغرب بأشقائه في إفريقيا، تتطلب من جميع الفاعلين الذين فتحنا أمامهم المجال للانخراط في هذا التوجه تحمل مسؤولياتهم، والوفاء بالتزاماتهم حفاظا على مصداقية المغرب.

إن إفريقيا بالنسبة لنا ليست هدفا وإنما هي التزام، من أجل المواطن الإفريقي، أينما كان. فالاهتمام الذي نعطيه لتحسين ظروفه في وطنه، هو نفسه الذي يحظى به المهاجرون الأفارقة في المغرب، خلافا لما يعانونه في العديد من مناطق العالم.

شعبي العزيز؛

يعد المغرب من بين أول دول الجنوب التي اعتمدت سياسة تضامنية حقيقية لاستقبال المهاجرين، من جنوب الصحراء وفق مقاربة انسانية مندمجة تصون حقوقهم وتحفظ كرامتهم.

وتفعيلاً لهذه السياسة، قامت بلادنا دون تكبر أو استعلاء، ودون تحقير أو تمييز بتسوية وضعيية المهاجرين وفق معايير معقولة ومنصفة وتوفير الظروف الملائمة لهم للإقامة والعمل والعيش الكريم داخل المجتمع.

وهذا ليس بغريب عن المغاربة، في تعاملهم مع ضيوفهم. فخصال الكرم والترحيب، وحسن الاستقبال، متجذرة في ثقافتنا وتقاليدنا العريقة.

وبطبيعة الحال، فإخواننا الأفارقة يواجهون بعض الصعوبات بالمغرب، ولكنها لا ترتبط باللون أو بالجنسية التي يحملونها أو بوضعهم كمهاجرين. كما أنهم يتمتعون أيضاً بنفس الحقوق.

وإننا نسجل ببالغ التقدير والارتياح، ما يتميز به هؤلاء المهاجرون من حسن السلوك والمعاملة، ومن جد في العمل، والتزام بالقانون، واحترام لقيم ومقدسات المغاربة.

وأود التأكيد، بأننا لا نقوم إلا بواجبنا تجاه هذه الفئة، لأنهم ناس دفعتهم الظروف الصعبة للمغامرة بأرواحهم، ومغادرة أهلهم وبلدانهم.

وقد أهلت هذه السياسة الانسانية المغرب ليتولى إلى جانب ألمانيا، الرئاسة المشتركة سنتي 2017-2018، للمنتدى العالمي للهجرة والتنمية.

وإن المغرب، الذي طالما رفض الطرق المعتمدة من طرف البعض، لمعالجة قضايا الهجرة والتي اثبتت فشلها، يعتز بما يقوم به في مجال استقبال وإدماج المهاجرين ولن يتراجع عن هذا النهج العملي والانساني.

أما الذين ينتقدونه، فيجب عليهم، قبل أن يتناولوا عليه، أن يقدموا للمهاجرين، ولو القليل مما حققناه.

وإننا نتأسف للتوجه المنحرف، الذي أخذه تدبير قضايا الهجرة بالفضاء المتوسطي، بحيث تم تغييب أي سياسة حقيقية لإدماج المهاجرين.

وأكثر ما يتم تقديمه لهم، هو توفير فرص الشغل، بشروط تعجيزية من الصعب أن تتوفر لدى الكثير منهم.

شعبي العزيز؛

إن العالم كله يتكلم عن إشكالية الهجرة، والمآسي الانسانية، التي يقاسيها المهاجرون.

ويزداد هذا الوضع تفاقمًا، بسبب انتشار ظاهرة التطرف والإرهاب، ومحاولة ربطها عن خطأ أو عن صواب، بالمهاجرين، وخاصة في أوروبا.

وفي هذا السياق، ادعو المغاربة المقيمين بالخارج، للتشبث بقيم دينهم، وبتقاليدهم العريقة، في مواجهة هذه الظاهرة الغريبة عنهم.

كما أحثهم على الحفاظ على السمعة الطيبة، المعروفين بها، والتحلي بالصبر، في هذا الظرف الصعب، وعلى توحيد صفوفهم وأن يكونوا دائماً في طليعة المدافعين، عن السلم والوئام والعيش المشترك، في بلدان إقامتهم.

إننا نتفهم الوضع الصعب الذي يعيشونه. فهم يعانون من تشويه صورة الاسلام، ومن العمليات الإرهابية، التي حصدت أرواح العديد منهم.

كما يعانون من ردود الفعل، ومن الاتهامات الموجهة لهم، من قبل البعض، بحكم عقيدتهم.

ونحن بطبيعة الحال ندين بشدة قتل الأبرياء. ونؤمن بأن قتل راهب حرام شرعاً. وقتله داخل كنيسة حماقة لا تغتفر، لأنه إنسان، ولأنه رجل دين، وإن لم يكن مسلماً. والإسلام أوصانا خيراً بأهل الكتاب. قال تعالى: "لا نفرق بين أحد من رسله". وقال عز وجل: "ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبئين".

إن الإرهابيين باسم الإسلام ليسوا مسلمين، ولا يربطهم بالإسلام إلا الدوافع التي يركبون عليها لتبرير جرائمهم وحماقاتهم. فهم قوم ضالون، مصيرهم جهنم خالدين فيها أبداً.

إنهم يظنون، عن جهل، أن ما يقومون به جهاداً. فمتى كان الجهاد هو قتل الأبرياء؟ قال تعالى: "ولا تعتدوا، إن الله لا يحب المعتدين".

وهل من المعقول أن يأمر الله، الغفور الرحيم، شخصاً بتفجير نفسه، أو بقتل الأبرياء؟ علماً أن الإسلام لا يجيز أي نوع من الانتحار مهما كانت أسبابه. قال سبحانه: "من قتل نفساً بغير نفس، أو فساد في الأرض، فكأنما قتل الناس جميعاً".

إن الإسلام دين السلام، يقول تعالى: "يا أيها الذين آمنوا ادخلوا في السلم كافة".

والجهاد في الإسلام يخضع لشروط دقيقة من بينها أنه لا يكون إلا لضرورة دفاعية، ولا يمكن أن يكون من أجل القتل والعدوان، ومن المحرمات قتل النفوس بدعوى الجهاد.

ومن شروط صحة الجهاد أيضا، أن الدعوة إليه هي من اختصاص إمارة المؤمنين. ولا يمكن أن تصدر عن أي فرد أو جماعة.

إن الذين يدعون للقتل والعدوان، ويكفرون الناس بغير حق ويفسرون القرآن والسنة بطريقة تحقق أغراضهم، إنما يكذبون على الله ورسوله.

وهذا هو الكفر الحقيقي، مصداقا لقوله عز وجل: "فمن أظلم ممن كذب على الله وكذب بالصدق إذ جاءه، أليس في جهنم مثوى للكافرين". وقول جدنا المصطفى صلى الله عليه وسلم: "من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار".

كما يستغلون بعض الشباب المسلم، خاصة في أوروبا، وجهلهم باللغة العربية وبالإسلام الصحيح لتمرير رسائلهم الخاطئة ووعودهم الضالة.

فهل يقبل العقل السليم أن يكون جزاء الجهاد هو الحصول على عدد من الحور العين؟ وهل يقبل المنطق بأن من يستمع إلى الموسيقى ستبلعه الأرض، وغيرها من الأكاذيب؟

إن الإرهابيين والمتشددين يستعملون كل الوسائل لإقناع الشباب بالانضمام إليهم، ولضرب المجتمعات المتشعبة بقيم الحرية والانفتاح والتسامح.

كما أن عددا من الجماعات والهيئات الإسلامية تعتبر أن لها مرجعية في الدين، وأنها تمثل الإسلام الصحيح. مما يعني أن الآخرين ليسوا كذلك. والواقع أنها بعيدة عنه وعن قيمه السمحة.

وهو ما يشجع على انتشار فكر التطرف والتكفير والإرهاب، لأن دعاة الإرهاب يعتقدون بأنه هو السبيل إلى الإسلام الصحيح. فعلى هؤلاء أن ينظروا إلى أي حد يتحملون المسؤولية في الجرائم والمآسي الإنسانية التي تقع باسم الإسلام.

فكلنا مستهدفون. وكل من يفكر أو يؤمن بما قتلته هو هدف للإرهاب. وقد سبق له أن ضرب المغرب من قبل، ثم أوروبا والعديد من مناطق العالم.

وأمام انتشار الجهالات باسم الدين فإن على الجميع، مسلمين ومسيحيين ويهودا، الوقوف في صف واحد من أجل مواجهة كل أشكال التطرف والكراهية والانغلاق.

وتاريخ البشرية خير شاهد على أنه من المستحيل تحقيق التقدم في أي مجتمع يعاني من التطرف والكراهية لأنهما السبب الرئيسي لانعدام الأمن والاستقرار.

كما أن الحضارة الإنسانية حافلة بالنماذج الناجحة التي تؤكد بأن التفاعل والتعايش بين الديانات يعطي مجتمعات حضارية منفتحة تسودها المحبة والوئام والرخاء والازدهار.

وهو ما جسده الحضارات الإسلامية، وخاصة ببغداد والأندلس، التي كانت من أكبر الحضارات الإنسانية تقدما وانفتاحا.

شعبي العزيز؛

إن الإجابات الوطنية التي يقدمها المغرب بخصوص العديد من القضايا المعقدة، الجهوية والدولية، كالتنمية والهجرة ومحاربة الإرهاب، تندرج في سياق التزامه الثابت من أجل خدمة شعوب إفريقيا.

ولا غرابة في ذلك، فالمغرب كان دائما في مقدمة المدافعين عن تحرر قارتنا. ونحن في ذلك نسير على نهج أسلافنا الرواد الذين آمنوا بإفريقيا، وعملوا بصدق من أجل وحدتها وانفتاحها وتقدم شعوبها.



3 - مقتطفات من خطب ملكية سامية بمناسبة ذكرى المسيرة الخضراء المظفرة



مقتطفات من الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين للمسيرة الخضراء

الرباط - 6 فونبر 2000

...

«وعلى الرغم من استمرار الأقلية المغرر بها في تبني المواقف المتعنتة لأعداء وحدتنا الترابية - ضدا على إرادة المجتمع الدولي والقوى الفاعلة فيه التي ثمنت عاليا مواقف المغرب الإيجابية والبناءة - فإننا على يقين أن رعايانا الأوفياء المحتجزين في تندوف يدركون ألا مستقبل ولا عزة لهم إلا في وطنهم المغرب حيث يمكنهم العيش بكرامة في ظل الديمقراطية الحقة التي ينعم بها جميع إخوانهم في سائر جهات مملكتنا.»

«ومهما كان تقديرنا لمنجزاتنا فإنه لا ينسينا مأساة رعايانا المحتجزين في تندوف الذين يعيشون ظروف الاستعباد ويخاطرون بحياتهم من أجل الالتحاق بوطنهم الأم. فلهم نقول: إن ساعة الفرج آتية لا ريب فيها وأن المغرب لن يألو جهدا لرفع الحصار عنهم. كما نجدد للأقلية المغرر بها وصية وعهد والدنا المنعم «إن الوطن غفور رحيم».

«إنك تعلم شعبي العزيز مدى العناية الخاصة التي نوليها لأقاليمنا الجنوبية ولرعايانا الأوفياء هناك لتعويضهم عن سنوات الحجر والاستعمار وتبويضهم المكانة التي يستحقونها بين أبناء وطنهم. وقد بذلت الدولة مجهودات جبارة في جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والصحية لتنمية هذه الأقاليم وخاصة في مجال تشغيل أكبر عدد من أبنائها وتأهيل البعض الآخر ليندمج في النسيج الاقتصادي الإقليمي والوطني.

«إننا لعازمون على مضاعفة الجهد لتجنيب كل الكفاءات لضمان العيش الرغيد والأمن لكل رعايانا في هذه الأقاليم لجعلها قطبا من أقطاب الازدهار الاقتصادي والاجتماعي الذي ننشده لكافة جهات مملكتنا والذي تحظى فيه الجهات الجنوبية بمكانة الصدارة في عنايتنا.»

«إن موقفنا تجاه الحكومة الإسرائيلية ليس بصادر عن تعصب عرقي أو طائفي أو عقائدي. كما أنه لا يعني تحللنا من أمانتنا الدينية والتاريخية والدستورية في الحفاظ على حقوق وحرريات ومقدسات رعايانا ذوي الديانة اليهودية إسوة بكافة مكونات أمتنا التي تمازجت عبر التاريخ في ظل التسامح والتساكن والاحترام المتبادل للمقدسات الدينية. ولن نسمح في إطار دولة الحق والقانون التي نحن لها ضامنون بأي مساس بحريات وأمن وممتلكات ومقدسات رعايانا الأوفياء أيا كانت عقيدتهم. وليعلم الجميع أننا حريصون على

سيادة القانون والشرعية وأن أي مساس بهما سيعرض مرتكبيه لعقوبات قضائية.»

«في سياق الالتحام بين المسيرتين الوجدانية والديمقراطية وتفعيلاً لما أعلننا عنه في خطاب العرش من توسيع فضاء الحريات وإنجاز خطوات متقدمة على درب تدعيم دولة الحق والقانون فقد أعدت الحكومة مشاريع قوانين تتناول بالإصلاح والتحيين مدونة الحريات العامة المتعلقة بتأسيس الجمعيات والتجمعات العمومية والصحافة.

ويهدف هذا الإصلاح على وجه الخصوص إلى تعزيز حريات التجمع والاجتماع والتعبير وتبسيط المساطر الإدارية وإلغاء العقوبات السالبة للحرية أو التقليل منها لفائدة الغرامات المالية.

كما يهدف إلى سن قواعد جديدة ومدققة لضمان شفافية وسلامة وشرعية توسيع الموارد المالية الداخلية والخارجية للفاعلين الجمعويين وتقوية دور السلطة القضائية في مراقبة شرعية القرارات الإدارية المعللة بقوة القانون وحماية قدسية الثوابت الوطنية والحرص على الانسجام مع تقاليدنا الدينية والحضارية والتشريعات الدولية لحماية حقوق الإنسان في مجال نبذ العنصرية والكراهية والعنف والتمييز على أساس ديني أو طائفي أو المساس بحرية الغير.

وسنعمل على تفعيل أي إصلاح لقوانين الحريات العامة من مبدأ ائتماننا الدستوري على صيانة حقوق وحريات المواطنين والجماعات والهيئات ومن منطلق حرصنا على حماية وصيانة التوازن بين الحرية والنظام العام وبين الحريات الجماعية والحرية الفردية.»

مقتطفات من الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى السادسة والعشرين للمسيرة الخضراء

الرباط - 6 فونبر 2001

...

«وان من حق الشعب المغربي وهو يحتفل اليوم بالذكرى السادسة والعشرين لعودة صحرائنا إلى حظيرة الوطن الام أن يعتز بكون الجهود الجبارة والحثيثة التي بذلها قد أثمرت منجزات تنموية هائلة جعلت أقاليمنا الصحراوية تضاهي الجهات المتطورة من ربوع مملكتنا .

وهكذا عبت آلاف الكيلومترات من الطرق وزودت تلك الأقاليم بموارد قارة للماء الشروب وجلب المياه الضرورية للسكان عن طريق تحلية مياه البحر وحفر الابار وبنيت موانئ ومطارات متعددة. وتمت كهربية المدن والقرى مع ربطها بالشبكة الوطنية وأقيمت وسائل المواصلات السلكية واللاسلكية وشيدت المدن والآلاف من المساكن على امتداد أقاليم العيون وبوجدور والسمارة والداخلة وأوسرد. كما بنيت العديد من المؤسسات التعليمية، وأطلقت مجموعة من المشاريع الاستثمارية وأحدثت الكثير من المقاولات من طرف أبناء المنطقة وشبابها.

وما كان لهذه الجهود التنموية أن تحقق أهدافها لولا الأمن والاستقرار اللذان تنعم بهما هذه الأقاليم بفضل الجهود المستميتة والتحسينات الدفاعية التي قام بها المغرب للذود عن حوزته ونشر الأمن والطمأنينة في ربوع صحرائه والتي اضطلعت بها القوات المسلحة الملكية والدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة المرابطة بهذه الأقاليم بكامل التفاني والاخلاص مما يجعلها تستحق منا ومنك، شعبي العزيز، كل الاشادة والتقدير.

شعبي العزيز؛

إذا كنا قد تمكنا، بعون الله وتوفيقه، من تحقيق العديد من المنجزات في مسيرة توفير العيش الكريم والأمن لرعايانا الأوفياء بأقاليمنا الصحراوية فإن هنالك الكثير الذي ما يزال ينتظر منا القيام به.

فما الذي يتعين علينا انجازه بعد أن أرسينا البنيات والتجهيزات التحتية الأساسية. وأي مستقبل نريده لمناطقنا الصحراوية ويتطلع إليه أبنائها كفيل يجعلها تتبوأ المكانة المتميزة التي نتوخاها لها في مغرب التنمية المستديمة والديمقراطية الحقبة التي تعتبر الجهوية

إحدى ركائزها الأساسية.

إننا عازمون على توطيد الهوية بمنظور للتنمية الجهوية المتوازنة لا يختزلها في مجرد هياكلها وأبعادها الإدارية والمؤسسية والثقافية بل يعتبرها فضاء خصبا للتنمية الشاملة والمتواصلة بالجهة ومن أجلها.

وقد ارتأينا أن يكون الشروع في تفعيل هذا المنظور في جهتي جنوب المملكة وشمالها بكيفية تراعي خصوصياتهما ضمن مخططات للتنمية الجهوية المندمجة. وهكذا، قررنا أن يركز المخطط التنموي لأقاليمنا الصحراوية العزيزة الغنية برجالاتها ونسائها الأوفياء على تنمية قطاعات الصيد البحري والاستثمار العقلاني للثروات المعدنية والصناعة التقليدية والسياحة وتربية المواشي مع إيلاء كامل العناية للتربية والتكوين والثقافة والبيئة في ارتباط بالتنمية الاقتصادية وتشغيل الشباب وكذا توسيع المبادلات التجارية مع جيراننا الأشقاء في موريتانيا والبلدان الأفريقية المجاورة.

وسنشرف بنفسنا على تتبع اعداد مشروع مخطط للتنمية المندمجة للأقاليم الصحراوية حريصين على أن يتم بتشاور واسع وشفاف مع أبناء المنطقة بمجالسها المنتخبة وشبابها وفعالياتها وجمعياتها ونخبها الفكرية والاجتماعية. وانطلاقا من حرصنا الأكيد على أن لا يتحول هذا المخطط إلى مجرد مشاريع وقرارات نظرية فإننا سنسهر على حسن اعداده وضمان وسائل تمويله وتوفير أدوات تنفيذه وآليات تقويمه المستمر.

واعتبارا لما نشمل به رعايانا الأوفياء بأقاليمنا الصحراوية من سابغ رضانا وفائق عنايتنا لما أبدوه على مر التاريخ الوطني من مقاومة للمؤامرات الاستعمارية والانفصالية ومن تشبث بمقدسات وطنهم ووحدته ملتفين حول العرش العلوي المجيد فإننا سنجعل من مخطط التنمية لأقاليمنا الصحراوية مثالا يحتذى به في التنمية الجهوية المندمجة الرامية إلى توفير المزيد من أسباب العيش الكريم لسكانها المرابطين فوق ترابهم الوطني واستقبال المستجيبين لدعوة وطنهم الغفور الرحيم.»

مقتطفات من الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى السابعة والعشرين للمسيرة الخضراء

الرباط - 6 فونبر 2002

...

«ولهذه الغاية بذلت الدولة جهودا جبارة ومتواصلة على مدى العقود الثلاثة الفارطة مكنت من تحقيق منجزات هائلة في جميع مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتجهيزات الأساسية أتاحت لهذه الأقاليم أن تأخذ مكانة مرموقة ضمن مسار النهوض التنموي الشامل للمغرب.

وقد حرصنا خلال زيارتنا المتوالية لهذه الأقاليم على تجديد العهد برعايانا الأوفياء بها والاطلاع الميداني على أحوالهم وإعطاء الانطلاقة لعدة مشاريع لتنمية المؤهلات البشرية والطبيعية الواعدة للمنطقة.

ولأجل ذلك عملنا على إحداث الوكالة الخاصة لإنعاش وتنمية الأقاليم الجنوبية التي أعدت مخططا للتنمية المندمجة يتضمن مجموعة من المشاريع الطموحة المستجيبة للتطلعات الواقعية لشبابها ولاسيما إيجاد الشغل المنتج والعيش الكريم من خلال عدة برامج استثمارية تشمل جميع القطاعات وخاصة منها توفير السكن اللائق وتعميم التزود بالماء الشروب والكهرباء ومد الطرق وتهيئة مناطق للصناعة والسياحة الشاطئية والإيكولوجية وإعداد التجهيزات اللازمة للنهوض بالصيد البحري، والساحلي منه على وجه الخصوص، وتوسيع الموانئ الرئيسية للمنطقة.

وبهذه المناسبة نأمر بعقد المجلس الإداري للوكالة قصد إقرار تلك المشاريع وتفعيلها في أقرب الآجال مؤكداين موصول عنايتنا الفائقة لجعل هذه الأقاليم قطبا للاستثمار ونموذجا للتنمية الجهوية.

وفضلا عن ذلك، فقد وفرنا لرعايانا الأوفياء بهذه الأقاليم ما لا يقدر بثمن ألا وهو الحرية والكرامة والالتحام بالوطن الأم في ظل الأمن والاستقرار معبرين في هذا المقام عن بالغ تقديرنا لما أبانت عنه القوات المسلحة الملكية والدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة المرباطة بهذه الأقاليم من إخلاص راسخ وتعبئة مستمرة وتفان موصول.

«وقد تجلت هذه الحقيقة في مضمون القرار الأخير الصادر عن مجلس الأمن الدولي كما تكرست بالتوافد المتزايد للعائدين استجابة لنداء الوطن الغفور الرحيم الذي ما فتئ يفتح ذراعيه لكل أبنائه المكسرين لأغلال الاحتجاز والقهر ويعتز كل الاعتزاز برجعهم إلى أحضانه عاملا على تخليص من لازال رهين الأسر المناهية لكل المواثيق الدولية والقيم الإنسانية.

وستظل غايتنا المثلى أن ينعم جميع المغاربة بالحرية والكرامة في التزام تام بواجبات المواطنة وما تقتضيه من مساهمة إيجابية في تقدم بلدهم مفعمين بالثقة في حاضره ومستقبله مستلهمين روح المسيرة الخضراء التي كان سلاحها الإيمان والقران. وإننا لنستبشر خيرا باقتران ذكراها الخالدة بحلول شهر رمضان المبارك شهر نزول القرآن الكريم داعين الله عز وجل أن يهله عليك شعبي العزيز باليمن والإسعاد وتوالي الأمجاد وموصول التوفيق والسداد.»

مقتطفات من الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى الثلاثين للمسيرة الخضراء

الرباط - 6 فونبر 2005

...

«إننا نجدد الدعوة لكل الهيئات والفعاليات الوطنية، للنهوض بدورها في تعبئة الرأي العام، والتأطير الميداني للمواطنين، وتوسيع انخراطهم، في دعم هذا التوجه الحكيم، بكل وعي ومسؤولية، تجسيدا للإجماع الوطني حوله، وكسب المزيد من الدعم الدولي له.

كما ندعوها للمزيد من اليقظة والتعبئة، لفك الحصار عن مواطنينا المحتجزين بمخيمات تندوف، فمستقبلهم في ظل مغرب ديمقراطي وموحد، يوفر لهم كل شروط المواطنة الكاملة، والعيش الحر الكريم.»

«لقد خلقت المسيرة مغربا جديدا. وإننا لحريصون على تعزيز ما حققته بلادنا من مكاسب، على درب الوحدة والديمقراطية والتنمية، بفضل جهود كل أبناء شعبنا، داخل الوطن وخارجه.

وفي هذا الصدد، نشيد بالدور الفعال لجاليتنا المقيمة بالخارج، التي نعتبرها من مقومات المغرب الجديد. بل وفي طليعة الفعاليات، التي تساهم بكل صدق وإخلاص، في تنمية بلادنا، والدفاع عن وحدتها الترابية، وإشعاعها الخارجي، في ارتباط وثيق بهويتها المغربية الأصيلة.

وتجسيدا لتجاوبنا العميق مع التطلعات المشروعة لمختلف أجيالها، في ممارسة المواطنة الكاملة، ولضمان مشاركة ناجعة، وذات مصداقية، لمواطنينا المهاجرين، في كل مؤسسات ومجالات الشأن العام، فقد اتخذنا أربعة قرارات هامة ومتكاملة:

أولها : تمكين المغاربة المقيمين بالخارج من تمثيلهم، عن جدارة واستحقاق، في مجلس النواب، بكيفية ملائمة وواقعية وعقلانية.

أما القرار الثاني، المترتب عن الأول، فيتعلق بوجوب إحداث دوائر تشريعية انتخابية بالخارج، ليتسنى لمواطنينا بالمهجر اختيار نوابهم بالغرفة الأولى للبرلمان. علما بأنهم يتمتعون، على قدم المساواة، بالحقوق السياسية والمدنية، التي يخولها القانون لكل المغاربة، ليكونوا ناخبين أو منتخبين بأرض الوطن.

ويأتي قرارنا الثالث، بتمكين الأجيال الجديدة من جاليتنا العزيزة، من حق التصويت والترشيح في الانتخابات، على غرار آبائهم، تجسيدا لمبدأ المساواة في المواطنة. ولهذه الغاية، نصدر تعليماتنا للحكومة، لاتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ هذه القرارات الثلاثة، عند مراجعتها لمنظومة الانتخابات. وسيظل هدفنا أبعد من ذلك، في التجاوب مع الطموح الكبير، لمواطنينا المقيمين بالخارج، بفتح كل فضاءات وأنماط المشاركة أمامهم.

ومن هنا كان قرارنا الرابع، بإحداث مجلس أعلى للجالية المغربية بالخارج، برئاسة جلالتنا، يتم تشكيكه، بكيفية ديمقراطية وشفافة، تكفل له كل ضمانات المصداقية، والنجاعة والتمثيلية الحقة. على أن يضم أعضاء نتولى تعيينهم، من ضمن الشخصيات المشهود لها بالعطاء المتميز، في مجال الدفاع عن حقوق المغاربة المهاجرين، وعن المصالح العليا للوطن، بالإضافة إلى ممثلين عن السلطات والمؤسسات المعنية بقضاياهم.

وتتدرج هذه القرارات والتوجهات في سياق استراتيجية شمولية ثلاثية الأبعاد، تأخذ بعين الاعتبار، كون المغرب يعد مصدرا للهجرة، ومعبرا ووجهة لها.

وبالنظر لكون بلادنا تعتبر مصدراً للهجرة، لم نفتأ نولي عناية خاصة لجاليتنا بالخارج، ولتفاعلها الإيجابي مع بلدان الإقامة، وانخراطها الفاعل في الإصلاحات والأوراش الكبرى، التي نقودها.

«ومهما تكن المصاعب الظرفية، فإنها لن تتال من عزم المغرب الراسخ، لرفع هذا التحدي، في احترام لحقوق المهاجرين وكرامتهم، مغاربة كانوا أو أجانب. وبذلك يؤكد المغرب أنه يظل في مستوى ما يطرحه موقعه الجغرافي، ونظامه الديمقراطي، ورصيده الحضاري، من انفتاح وتواصل وتضامن وإخاء.»

مقتطفات من الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى الحادية والثلاثين للمسيرة الخضراء

أكادير- 6 نونبر 2006

...

«فعلى المستوى الوطني، سنواصل المضي قدما، في تعزيز صرحنا الديمقراطي، بالجهوية المتقدمة، باعتبارها قوام الدولة العصرية، التي نرسي دعائمها.

وعلى الصعيد المغربي والإقليمي، نؤكد بهذا النهج حرصنا على وحدة المغرب العربي، وعلى تجنب المنطقة وجهة الساحل، وجنوب-شمال المتوسط، ما يمكن أن ينجم عن زرع كيان وهمي، من ويالات البلقنة وعدم الاستقرار، وتحويلها إلى مستنقع لعصابات الإرهاب، والتخريب والاتجار في البشر والسلاح. وتلكم هي المخاطر التي يعمل المغرب على مواجهتها من خلال اقتراح الحكم الذاتي، كتوجه ديمقراطي.

أما على المستوى الدولي، فإن المغرب بهذا التوجه، يظل وفيا لالتزامه الثابت، بالتعاون الصادق مع المنتظم الأممي، ومع أمينة العام، وممثله الشخصي، من أجل الإسهام في إيجاد حل سياسي توافقي، تتخرط فيه بجدية، كل الأطراف المعنية فعلا بهذا النزاع.»

«إن حرصنا على تفعيل الخيار الديمقراطي التتموي، لا يقتصر فقط على توطيد وحدتنا الترابية، وإنما يشمل أيضا كل القضايا الوطنية الكبرى، حيث اعتمدنا في معالجتها نفس المقاربة التشاورية الإدماجية، القائمة على المشاركة الفعلية، لمختلف المعنيين في اقتراح الحلول الأنسب لها. ومن هذا المنظور، كان حرصنا القوي على إيلاء عناية خاصة لقضايا جالييتنا بالخارج، وذلك من خلال اعتماد سياسة جديدة للهجرة، ذات بعدين :

أولهما بعد خارجي نعمل في إطاره على الدفاع عن حقوقهم في بلدان الإقامة، وتمكينهم من ممارستها بدون تمييز، وذلك في نطاق الاتفاقيات الثنائية المبرمة، ولاسيما مع البلدان الأوروبية.

وبقدر ما نشيد باحترام مواطنينا بالخارج لقوانين بلدان الهجرة، فإننا حريصون على الحفاظ على هويتهم الثقافية والدينية المغربية الأصيلة، القائمة على التسامح والاعتدال، واحترام الاختلاف، وتجسيد الإسلام البناء.

أما البعد الثاني، فهو بعد داخلي وطني، قائم على انتهاج سياسة جديدة، منصفة لجاليتنا بالخارج، التي تحظى لدى جلالتنا بمكانة خاصة، اعترافا منا بكونها في طليعة القوى الحية، المساهمة بدورها الفاعل، في تنمية المغرب وتحديثه، وإشعاعه الحضاري، وتماسكه الاجتماعي، وتطوره الديمقراطي.

وفي هذا السياق، كان تأكيدنا على تمكين أفراد جاليتنا من شروط ممارسة مواظنتهم كاملة، بتوسيع انخراطهم ومشاركتهم، في كل مجالات الحياة الوطنية.

وإننا لجد معترزين بالصدى الإيجابي، الذي لقيته مبادرتنا من قبل جاليتنا في الخارج. وتجاوبا مع تطلّعهم للانخراط في تفعيل هذه المشاركة، فقد قررنا السير على نفس النهج الديمقراطي المتدرج. فبعد تخويلهم حق المشاركة السياسية، بتمكينهم من أن يكونوا ناخبين أو منتخبين بأرض الوطن، فإننا سنعزز هذا المكسب الديمقراطي، بإقامة المجلس الأعلى للجالية المغربية بالخارج.

وفي هذا الصدد، قررنا تكليف المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، وهو المؤسسة الوطنية التعددية والمستقلة، التي جعلنا ضمن مهامها الدفاع عن قضايا المغاربة بالخارج، بإجراء المشاورات الواسعة، مع كل المعنيين، لإبداء رأي استشاري بخصوص إحداث المجلس الجديد، بكيفية تجمع بين الكفاءة والتمثيلية، والمصداقية والنجاعة.

وفي ضوء ما سيرفع لجلالتنا في هذا الشأن، سنقوم بوضع الظهير الشريف، المحدث للمجلس الأعلى للجالية المغربية بالخارج، على أن نتولى تنصيبه، إن شاء الله، خلال سنة 2007.

وإننا لحريصون على أن يشكل هذا المجلس مؤسسة ناجعة لإسهام جاليتنا في النهضة الشاملة، التي يعرفها وطنهم المغرب، نظرا لما أبانوا عنه من تعلق بهويتهم الوطنية، ومن تعبئة والتزام في تقدم بلدهم، والدفاع عن وحدته، والانخراط في المشروع الديمقراطي والتمموي، الذي نواصل إنجازَه بإرادة راسخة وخطى حثيثة، لما فيه خير جميع مكونات شعبنا الأبي، داخل الوطن وخارجه.»

مقتطفات من الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى الثانية والثلاثين للمسيرة الخضراء

الدار البيضاء - 6 فونبر 2007

...

« إن المسار الديمقراطي التتموي، الذي نقوده، يتطلب انخراط كل المغاربة، حيثما كانوا، بنفس روح التشبث بالهوية الوطنية والمواطنة الملتزمة. وإن وقوفنا الميداني، وعملنا الدؤوب على توفير العيش الكريم لرعايانا الأوفياء داخل الوطن، لا يعادله إلا عنايتنا الفائقة بشؤون مواطنينا الأعزاء المقيمين في الخارج.

كما أننا حريصون على الاستجابة لمطامحهم المشروعة في تعزيز روابطهم بوطنهم الأم، لاسيما منها العائلية والروحية والثقافية، وذلك ضمن مقاربة شمولية ومتدرجة، هادفة لضمان مشاركتهم الديمقراطية الكاملة في كل مناحي الحياة الوطنية والدفاع عن حقوقهم وكرامتهم في بلاد المهجر.

وفي هذا السياق، قررنا إحداث مجلس لهم، بجانب جلالتنا، يحظى بسامي رعايتنا وتتوافر فيه صفات التمثيلية والفعالية والمصداقية. ولهذه الغاية، كلفنا المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، بإبداء رأي استشاري في هذا الشأن. ونود الإشادة، في هذا الصدد، بالنهج التشاوري الواسع والعمل الجاد الذي قام به المجلس وخاصة لجنته المختصة، رئاسة وأعضاء، لبلورة تصور عام ومتبصر لهذه المؤسسة.

وقد قمنا بإمعان النظر في توصيته، المرفوعة لجلالتنا، من ثلاثة منطلقات:

أولها: اقتناعنا بأن التمثيلية الحققة، إنما تتبع من الانتخاب، الذي سيظل صوريا، ما لم يقيم على المصداقية والأهلية والتنافس الشريف وتعبئة مواطنينا المهاجرين.

ويقوم المرتكز الثاني، على استبعاد التعيين المباشر، لأسباب مبدئية، لأن الأمر يتعلق بهيأة تمثيلية، وليس بوظيفة إدارية أو منصب سياسي، لذلك، نعتبر أن الانتخاب يظل هو المنطلق والمبتغى في إقامة هذه المؤسسة.

أما ثالث المرتكزات، فيستند إلى تجاوبنا الموصول مع الآراء الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان اعتبارا لوجهاتها ونزاهتها.

وانطلاقاً من الدراسات المعمقة والاستشارات الموسعة، فقد أخذنا بعين الاعتبار، استخلاص المجلس، أنه من المجازفة ارتجال انتخابات عشوائية مفتقرة للضمانات الأساسية، للشفافية والنزاهة والتمثيلية الحقة، اللازمة لبلوغ الغاية النبيلة من قيام هذه المؤسسة المتخصصة في شؤون جاليتنا العزيزة المقيمة بالخارج.

لذلك، ارتأينا اعتماد اقتراح الرأي الاستشاري، لصيغة مرحلية لانتداب هذه المؤسسة في تشكيلتها الأولى التأسيسية، لمدة أربع سنوات. والتزاماً بموقفنا المبدئي، فإننا ندعو هذه المؤسسة الجديدة إلى أن تجعل في صدارة أعمالها إنضاج التفكير ووضع الأسس الصلبة لبلوغ الهدف الأسمى للانتخاب الواعي والمسؤول، وتوفير شروط المشاركة الواسعة فيه بدل ركوب الحلول التبسيطية.

وسيراً على نهجنا التشاوري، وتقديراً منا لنزاهة مجلس حقوق الإنسان، فقد قررنا تكليفه، من خلال اللجنة المختصة، بأن يرفع لجلالته، في أقرب الآجال، مقترحات موضوعية بشأن الشخصيات والجمعيات المؤهلة لعضوية هذه المؤسسة، في التزام بترشيح المشهود لهم بالعطاء والدفاع عن قضايا جاليتنا.

وقد ارتأينا، ضماناً للنجاعة والتفاعل، أن تضم تركيبة هذه الهيئة، أعضاء مختارين، بكامل الشفافية والتمثيلية، يتمتعون بصلاحيات تداولية، علاوة على العضوية الاستشارية للسلطات الحكومية والمؤسسات المعنية بقضايا الهجرة. وإننا لحريصون على أن تكون هذه التركيبة متوازنة ومنسجمة، تراعي التمثيل المناسب بين النساء والرجال، والجغرافيا، وطنيا وجهويا وقاريا. وكذا بين الأجيال الثلاثة بمن فيهم رعايانا الأوفياء من الطائفة اليهودية المغربية.

وسنتوخى في الظهير الشريف، المحدث لهذه المؤسسة، تمكينها من اختصاصات واسعة، تجعل منها قوة اقتراحية، تعنى بكل القضايا والسياسات العمومية التي تهم المغاربة المقيمين بالخارج، ولاسيما منها الدينية والثقافية والمسائل ذات الصلة بالهوية والدفاع عن حقوقهم وتعزيز إسهامهم الوازن في تنمية قراهم ومدنهم الأصلية ووطنهم الأم وتوسيع إشعاعه الدولي، وكذا في تمكين روابط وطنهم الأصلي المغرب ببلدان الإقامة.

وإن إحداث هذه الهيئة، التي نعتزم تنصيبها قبل متم السنة الجارية، ليندرج في إطار إعادة التفكير العقلاني والمراجعة الجذرية لسياسة الهجرة باعتماد استراتيجية شمولية تضع حداً لتداخل الأدوار وتعدد الأجهزة، استراتيجية متناسقة تنهض فيها كل سلطة عمومية أو مؤسسة أو هيئة بالمهام المنوطة بها في تكامل وانسجام سواء في حسن تدبير جميع قضايا الهجرة أو في المسار الديمقراطي التتموي الواعد الذي نقوده بحزم وثبات وتقان ونكران ذات.

مقتطفات من الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى الرابعة والثلاثين للمسيرة الخضراء

ورزاقات - 6 نونبر 2009

...

«كما نحتفي بهذه الملحمة التاريخية، ونحن أكثر استلهاما لروحها الخلاقة، في التصدي لتأمر الخصوم على مغربية صحرائنا، بما يقتضيه الموقف من حكمة وثبات، وحزم وإقدام، على المبادرات البناءة، لبلوغ ما نتوخاه لأقاليمنا الجنوبية، من تنمية وتقدم ووحدة. سلاحنا الأساسي هو متانة الجبهة الداخلية، وتعزيز التطور الديمقراطي والتنمية، بإرادة سيادية وطنية. ومن هنا، قررنا إضفاء روح متجددة على المسيرة، لرفع التحديات الآنية والمستقبلية لقضيتنا الوطنية، وذلك بإطلاق مخطط مندمج، قائم على توجهات خمسة :

أولا: الحرص على أن تكون الأقاليم الصحراوية في صدارة الجهوية المتقدمة المنشودة، بما يعزز تدبيرها الذاتي لشؤونها المحلية.

ثانيا: قيام الحكومة، بجعل هذه الأقاليم نموذجا لعدم التمرکز، وللحكمة الجيدة المحلية، عبر تزويدها بأجود الأطر، وتخويلها صلاحيات واسعة، تحت الإشراف القانوني الحازم لولاية وعمال جلالتنا.

ثالثا: إعادة هيكلة المجلس الملكي الاستشاري للشؤون الصحراوية، في أفق انتهاء ولايته، من خلال إعادة النظر في تركيبته، وتقوية تمثيليته؛ بانفتاحه على نخب جديدة، ذات كفاءة وغير وطنية، وتأهيل وملاءمة هيكله، وطرق تسييره مع التحديات الجديدة، والرفع من نجاعته، في التعبئة للدفاع عن مغربية الصحراء وتنميتها.

رابعا: مراجعة مجال عمل وكالة تنمية الأقاليم الجنوبية، ونفوذها الترابي؛ وذلك بتركيز جهودها على الأقاليم الصحراوية؛ بالانكباب على إنجاز مشاريع للتنمية البشرية، وبرامج محلية موفرة لفرص الشغل للشباب، ومعرزة للعدالة الاجتماعية والإنصاف؛ والعمل على تيسير ظروف العودة لكل التائبين، من مخيمات تندوف، وكذا استقبالهم ودعم إدماجهم. خامسا: نهوض الهيئات السياسية والنقابية، والجمعوية والإعلامية، والقوى المنتجة والمبدعة، بواجبها في تأطير المواطنين، وترسيخ قيم الغيرة الوطنية، والمواطنة الحقة. ذلك أن تفعيل هذه الاستراتيجية، لا ينحصر في عمل الدولة وأجهزتها، وإنما يقتضي تعبئة شاملة لكل الفعاليات الوطنية والمحلية.»

وإذ نؤكد تشبثنا بالمسار التفاوضي الأممي حول مبادرتنا للحكم الذاتي، فقد آن الأوان لمواجهة هذا التصعيد العدواني، بما يقتضيه الأمر من صرامة وغيره وطنية صادقة، ووضوح في المواقف، وتحمل كل واحد لمسؤوليته. وهنا نؤكد أن التزامنا بأن يظل المغرب دولة للحق والتطور الديمقراطي؛ لا يوازيه إلا رفضنا للاستغلال المقيت، لما تنعم به بلادنا، في مجال الحريات وحقوق الإنسان، للتآمر ضد سيادة الوطن ووحدته ومقدساته، من أي كان.

لقد حل الوقت الذي يتعين على كافة السلطات العمومية، مضاعفة جهود اليقظة والتعبئة، للتصدي بقوة القانون، لكل مساس بسيادة الوطن، والحزم في صيانة الأمن والاستقرار والنظام العام؛ الضمان الحقيقي لممارسة الحريات.

وبروح المسؤولية، نؤكد أنه لم يعد هناك مجال للغموض أو الخداع؛ فإما أن يكون المواطن مغربيا، أو غير مغربي. وقد انتهى وقت ازدواجية المواقف، والتملص من الواجب، ودقت ساعة الوضوح وتحمل الأمانة؛ فإما أن يكون الشخص وطنيا أو خائنا، إذ لا توجد منزلة وسطى بين الوطنية والخيانة. ولا مجال للتمتع بحقوق المواطنة، والتكر لها، بالتآمر مع أعداء الوطن.»

«وإذ ننوه بدعم أصدقائنا، لعدالة قضيتنا، فإننا نسائل بعض أوساطهم: هل هناك بلد يقبل بجعل الديمقراطية وحقوق الإنسان، مطية لتآمر شرذمة من الخارجين عن القانون مع الأعداء على سيادته ووحدته ومصالحه العليا؟ ومتى كانت ممارسة الحريات تبيح تخريب الممتلكات العامة والخاصة، التي بناها المواطنون بتضحياتهم، وما ذنبهم في ذلك؟ كلا، إن كل القوانين الوطنية والمواثيق الدولية، تجمع على تجريم العنف؛ وتعتبر التآمر مع العدو خيانة عظيمة.

وفي هذا الصدد، نؤكد للجميع أن المغرب، وهو بلد الحرية والانفتاح، يرفض المزايدة عليه بحقوق الإنسان، لاسيما من طرف أنظمة وجماعات قائمة على انتهاكها. بل تحاول بأساليب المكر والتضليل جعلها أصلا تجاريا، واتخاذها وسيلة للارتزاق الرخيص، داخليا وخارجيا، بمقدسات الوطن، أو بالوضع اللاإنساني لإخواننا بتندوف.

فهذا الوضع المؤلم يجعل الجزائر والمنظمات الدولية، وخاصة المندوبية السامية لللاجئين، أمام مسؤولياتها، في توفير الحماية الفاعلة لهم؛ ولاسيما من خلال القيام بإحصائهم، واحترام كرامتهم، وتمكينهم من ممارسة حقهم الطبيعي في التنقل والعودة بحرية إلى وطنهم المغرب. وبنفس روح التمسك بالشرعية الدولية، نجدد الإعراب للمنتظم الأممي، عن استعداد المغرب الدائم للتفاوض الجاد، وحرصه على تيسير مهمة المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة، في مواصلة جهود سلفه، لإيجاد حل سياسي توافقي وواقعي ونهائي، على أساس مقترح الحكم الذاتي، وفي نطاق سيادة المملكة ووحدتها الوطنية والترايبية.

مقتطفات من الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى الخامسة والثلاثين للمسيرة الخضراء

ميدلت - 6 فونبر 2010

...

«وبقدر ما تميز موقف بلادنا بالوضوح، وانتهاج الحوار، والتحلي بالواقعية، تمادى خصوم وحدتنا الترابية في التملص من مسؤولياتهم، وفي مناوراتهم المعادية للدينامية الخلاقة، التي أطلقتها مبادرة الحكم الذاتي. لذا يتعين على المجموعة الدولية أن تحدد، بشكل واضح وصريح، المسؤولين عن عرقلة المسار التفاوضي. وهم خصوم المغرب، الذين يصرون على الجمود والتغنت والانقسام، بدل الدينامية والحوار والوئام.

لقد ولى زمن التملص من المسؤولية، ودقت ساعة الحقيقة، لتكشف للمجتمع الدولي، ما يتعرض له أبناءنا في مخيمات تندوف، من قمع وترهيب، وإهانة وتعذيب؛ وذلك في خرق سافر لأبسط مبادئ القانون الدولي الإنساني.

وأمام هذا الوضع المأساوي، فإن رعايانا الأوفياء بالمخيمات، رجالا ونساء، شيوخا وأطفالا، ما فتئوا يعبرون عن معارضتهم الشجاعة والمتصاعدة للقهر والاستبداد. وهو ما تجسده، رغم كل قيود الحصار الخانق، عودتهم المكثفة إلى وطنهم المغرب، في تجاوب تلقائي مع مبادرة الحكم الذاتي، ومشروع الجهوية المتقدمة.

وإننا نسترعي انتباه المجموعة الدولية، والهيئات الحقوقية، إلى أنه من غير المقبول، ولا من الإنصاف، التعامل باللامبالاة أو المحاباة، مع استمرار هذا الوضع، الغريب قانونيا، والمأساوي إنسانيا، والمرفوض سياسيا. كما ندعوها لتحمل مسؤوليتها بوضع حد لتمادي الجزائر، في خرق المواثيق الدولية الإنسانية. ضمن حالة شاذة لا مثيل لها؛ ولاسيما برفضها السماح للمفوضية العليا للاجئين، بإحصاء سكان المخيمات وحمايتهم.

وهنا نؤكد أننا لن نتخلى أبدا عن رعايانا الأوفياء بمخيمات تندوف، وأينما كانوا. ولن ندخر جهدا لتمكينهم من حقوقهم الأساسية، في حرية التعبير والتنقل، والعودة إلى وطنهم الأم. وإذا نعبر عن رفضنا للاستغلال المقيت لما تنعم به بلادنا من حريات، لمحاولة النيل من وحدتها الترابية، نؤكد أننا لن نسمح، لأي كان، بعرقلة المسيرة الديمقراطية لبلادنا.

إن المغرب، الذي يمارس سيادته على كامل ترابه، يلتزم بمسؤولياته القانونية الدولية، دون أي غموض أو التباس، ليستنكر الترويج الكاذب، لوجود ما يسمى بالمناطق «الخاضعة للمراقبة»، شرق الخط الدفاعي، الذي يعرف الجميع طبيعته السلمية، والغاية الحكيمة من ورائه.

«مهما كانت التطورات الإيجابية لقضيتنا الوطنية، فإن مواكبة تحولاتها، وكسب معاركها، ورفع تحدياتها، رهين بمواصلة تفعيل محاور الاستراتيجية المندمجة، التي أعلننا عنها، في خطاب المسيرة السابق.

أولها: الجهوية المتقدمة، التي أطلقنا ورشها، والتي ستكون الأقاليم الصحراوية، في صدارة إقامتها، بما تتطوي عليه من توسيع التدبير الديمقراطي الجهوي، وتعزيز حقوق الإنسان، بآليات جهوية ومحلية، وبما تقتضيه من جعلها في طليعة اللاتمرکز.

ثانيا: إعادة هيكلة المجلس الملكي الاستشاري للشؤون الصحراوية ; حيث سنتولى، قريبا إن شاء الله، إصدار ظهير شريف للمجلس الجديد. وسيتم تنصيبه، على أساس الإصلاحات الجوهرية التالية:

- ديمقراطية تركيبته: بجعلها منبثقة ومنحصرة في الهيئات والشيوخ والشخصيات ذات الصلة التمثيلية، وتعزيز انفتاحه على النخب الجديدة، ولاسيما منها المجتمع المدني المحلي، الحقوقي والشبابي والنسوي ; وكذا القوى المنتجة، وممثلي العائدين إلى الوطن، والمقيمين بالخارج.

- اعتماد حكمة جيدة، من شأنها ضمان عقلنة هياكل وطرق تسيير المجلس.

- توسيع صلاحياته لتشمل، على وجه الخصوص، المهام التمثيلية والتنموية، والتعبئة الوطنية والدولية، والعمل على تحقيق المصالحة بين كافة أبناء الصحراء المغربية.

أما المحور الثالث، المتعلق بإعادة هيكلة وكالة تنمية الأقاليم الجنوبية، فقد اتخذنا بشأنها قراراتين:

ويهم الأول تحديد نفوذها الترابي في ناحية الساقية الحمراء ووادي الذهب، وتركيز مهامها على إنجاز مشاريع التنمية البشرية، وبرامج محلية موفرة لفرص الشغل للشباب، ومعرزة للعدالة الاجتماعية، وتيسير ظروف استقبال ودعم إدماج العائدين.

أما القرار الثاني: فيتعلق بإحداث وكالة جديدة مماثلة، يشمل اختصاصها الترابي الأقاليم الأخرى، التابعة حاليا لوكالة تنمية الأقاليم الجنوبية، وأقاليم أخرى بهذه المنطقة، لمواصلة

النهوض بتميمتها ; اعتبارا لما لها من مكانة أثيرة لدى جلالتنا؛ داعين الحكومة لاتخاذ الإجراءات اللازمة والعاجلة لتنفيذ هاذين القرارين.

وفيما يخص محاور هذه الاستراتيجية، المتعلقة بوجوب مواصلة التعبئة الشعبية ودعم الجهود الدؤوبة للدبلوماسية الرسمية، فإننا نؤكد على ضرورة تعزيزها بمبادرات موازية مقدامة، برلمانية وحزبية، وحقوقية وجمعية وإعلامية، للدفاع عن عدالة قضيتنا.»

مقتطفات من الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى السادسة والثلاثين للمسيرة الخضراء

الرباط - 6 نونبر 2011

...

«وانطلاقا من الإصلاحات العميقة التي أقدم عليها المغرب، وقدرته على التفاعل الإيجابي مع التحولات، فإننا اليوم أكثر ثقة وعزما على مواصلة هذه المسيرة المتجددة، لتوطيد الوحدة الترابية وترسيخ دولة الحق والمؤسسات، والحكمة الجيدة بكل جهات المملكة. وتأتي في مقدمتها أقاليمنا الصحراوية وأبنائها الأوفياء الذين خصهم الدستور بمكاسب ديمقراطية متقدمة، ولاسيما حينما كرس الحسانية كأحد مقومات الهوية الثقافية المغربية الموحدة، وأناط بالدولة مسؤولية صيانتها وتنميتها وجعل من الجهوية المتقدمة نهجا يمكن هذه الأقاليم من حكمة جيدة.»

«أما على الصعيد الحقوقي، فإنه علاوة على ما جاء به الدستور من ميثاق متقدم ومؤسسات متكاملة لضمان حقوق الإنسان وكرامته وحرياته، بسائر أرجاء الوطن، فقد تم إحداث آليات حقوقية جهوية لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها، بما في ذلك أقاليمنا الصحراوية.

وقد مكن هذا التحول الديمقراطي الكبير الذي أنجزه المغرب، في خضم متغيرات جهوية غير مسبوقة من تعزيز موقف بلادنا ومصادقية مبادرتها للحكم الذاتي.»

«وإن إشراك الممثلين الحقيقيين لسكان أقاليمنا الجنوبية، ضمن دينامية جادة لكفيل بوضع حد نهائي، لمزاعم الذين ينصبون أنفسهم ممثلين حصريين لساكنة المنطقة، في محاولة يائسة منهم، لإخفاء غياب أي سند قانوني، أو دعم شعبي، أو شرعية ديمقراطية، لتمثيلهم لساكنة الصحراوية.

وإن إنجاح هذه الدينامية من شأنه أن يمكن إخواننا في مخيمات تندوف، من التمتع بنفس الحقوق والفرص والآفاق، المفتوحة أمام إخوانهم في أقاليمنا الجنوبية، ضمن مغرب موحد ديمقراطي وتنموي للجهات، محتضن لكل أبنائه. وبقدر ما يحرص المغرب، بكل صدق وتوجه نحو المستقبل، على تفعيل هذه الدينامية البناءة، فإن مواطنينا في مخيمات تندوف، ما يزالون يعانون، في منطقة معزولة ومغلقة، أبشع أساليب الحرمان والقمع والإهانة، في تكرار لكرامتهم وحقوقهم الأساسية المشروعة.

وفي هذا الصدد، نجدد رفضنا لهذا الوضع غير الإنساني المهيّن، وللمناورات السياسية الدنيئة، لخصوم وحدتنا الترابية، الذين يتجاهلون، بشكل سافر، كل النداءات الدولية، بما فيها دعوات مجلس الأمن الدولي، والمفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، لإجراء إحصاء يضمن الحق الإنساني والطبيعي لإخواننا بتندوف، في الحماية القانونية وتمكينهم من كافة حقوقهم.

لقد آن الأوان ليتحمل كل طرف مسؤوليته، فبدل الخضوع لنزوعات الجمود والتجزئة والانفصال، يتعين اتخاذ قرارات اندماجية وتكاملية ومستقبلية شجاعة. كما يجدر استثمار الفرص الجديدة التي تتيحها التحولات التي تعرفها المنطقة العربية والمغاربية، والتي كان المغرب سابقا لتفهم التطلعات الديمقراطية المشروعة لشعوبها والتضامن معها، وذلك في حرص على استقرار بلدانها، وعلى وحدتها الوطنية والترابية.»

مقتطفات من الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى السابعة والثلاثين للمسيرة الخضراء

الرباط - 6 نونبر 2012

...

«ونود التذكير بالموقف الواضح، الذي عبر عنه مؤخرا السيد الأمين العام للأمم المتحدة، والذي يشدد على أنه من مهام الأمم المتحدة، بموازاة مع مواصلة المسار التفاوضي، التشجيع على تطوير العلاقات المغربية الجزائرية، التي ما فتئ المغرب يدعو إلى تطبيعها، بما فيها فتح الحدود، وذلك في تجاوب مع عدد من الدول والمنظمات الدولية.

وبموازاة ذلك، فإن المغرب يدعو المجموعة الدولية للانخراط القوي لوضع حد للمأساة، التي يعيشها أبنائنا في تندوف داخل التراب الجزائري، حيث يسود القمع والقهر واليأس والحرمان بأبشع تجلياته، في خرق سافر لأبسط حقوق الإنسان.

لذا، نجدد ندائنا للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين للقيام، بحكم مسؤولياتها في مجال الحماية، والالتزامات الدولية للجزائر، باعتبارها بلد الاستقبال، بتسجيل وإحصاء سكان المخيمات، تطبيقا لقرارات مجلس الأمن لسنتي 2011 و2012.»

« نود الإشادة بأهمية الأوراش التنموية المتعددة، التي تم إطلاقها لفائدة سكان المنطقة، في مختلف المجالات، مؤكدين على ضرورة تعزيزها، وإضفاء دينامية جديدة عليها، على أساس الآفاق الطموحة التي تفتحها المشاريع المهيكلية، التي هي في طور الإنجاز، أو قيد البرمجة أو التقييم.

ولهذه الغاية، ندعو لبلورة نموذج تنموي جهوي مندمج ومضبوط، يطبق على أوسع نطاق، ويهدف إلى تحقيق التفاعل والتكامل بين البرامج القطاعية، ورفع مختلف التحديات التي تواجهها المنطقة، وإقامة منظومة اقتصادية جهوية محفزة للنمو وخلق الثروات، ومرددة لفرص الشغل، ولاسيما بالنسبة للشباب.

ولتوفير شروط النجاح لهذا المشروع الطموح، واعتبارا لما يتوفر عليه المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، من كفاءات واختصاصات، وتركيبية تعددية، فإنه يعد المؤهل للانكباب على إعداداته، وذلك وفق مقاربة تشاركية، تتيح مشاركة السكان المعنيين، ومساهمة جميع الفعاليات الوطنية.»

مقتطفات من الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى الثامنة والثلاثين للمسيرة الخضراء

الرباط- 6 فونبر 2013

...

«وإذا كانت المسيرة الخضراء قد مكنت من استرجاع أقاليمنا الجنوبية، فإن المسيرات التي نقودها، تهدف إلى ترسيخ الحقوق المدنية والسياسية، والمضي قدما في النهوض بالجيل الجديد من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية. غايتنا تكريم المواطن المغربي وتمكينه من مقومات المواطنة الكاملة.

وفي هذا الصدد، فقد أقدمنا على مجموعة من الإصلاحات العميقة والأوراش الكبرى، وفق منظور متدرج، يراعي الخصوصيات الوطنية، بعيدا عن الشعارات الفارغة، الموجهة للاستهلاك الإعلامي، وعن ردود الأفعال المتسريعة، على التطورات والأحداث الوطنية والدولية. غير أن بعض الجهات والأشخاص، يستغلون فضاء الحرية والانفتاح الذي ينعم به المغرب لأغراض باطلة، وخاصة بأقاليمنا الجنوبية.

وإن المغرب، بقدر ما يحرص على التعاون والتفاعل الإيجابي مع المنظمات الحقوقية الدولية، التي تتحلى بالموضوعية في التعامل مع قضاياها، ويتقبل، بكل مسؤولية، النقد البناء، فإنه يرفض أن تتخذ بعض المنظمات، في تقارير جاهزة، بعض التصرفات المعزولة، ذريعة لمحاولة الإساءة لصورته وتبخيس مكاسبه الحقوقية والتنمية.

فهناك مثلا من يصدقون، ظلما وعدوانا، أي شخص يدعي أنه تم المس بحقوقه، أو أنه تعرض للتعذيب، ولا يأخذون بعين الاعتبار أحكام العدالة، بل وما يقوم به المغرب على أرض الواقع. فهل يعقل أن يحترم المغرب حقوق الإنسان في شماله، ويخرقها في جنوبه .

فكل الدول ترفض أن تتعرض لأعمال تمس بالأمن والاستقرار. لأن حقوق الإنسان تتنافى مع العنف والشغب، وترهيب المواطنين. ولأن ممارسة الحريات، لا يمكن أن تتم إلا في إطار الالتزام بالقانون. وإذا كانت معظم المواقف الدولية تتصف بالموضوعية والواقعية، فإن ما يبعث على الأسف أن بعض الدول تتبنى، أحيانا، نفس المنطق، في تجاهل مفضوح، لما حققته بلادنا من منجزات، وخاصة في مجال الحقوق والحريات.

فهذا الخلط والغموض في المواقف، يجعل طرح السؤال مشروعا: هل هناك أزمة ثقة بين المغرب وبعض مراكز القرار لدى شركائه الاستراتيجيين، بخصوص قضية حقوق الإنسان بأقاليمنا الجنوبية. بل إن مجرد وضع هذا السؤال يوضح أن هناك شيئا غير طبيعي في هذه المسألة.

شعبي العزيز،

إنني لا أريد أن أدخلك في الجوانب القانونية والسياسية لقضية وحدتنا الترابية، ومختلف قرارات مجلس الأمن ذات الصلة التي سبق لي أن تكلمت عدة مرات بشأنها. ولكني سأوضح لك الأسباب وراء بعض المواقف المعادية للمغرب. إن بعض الدول تكتفي بتكليف موظفين بمتابعة الأوضاع في المغرب. غير أن من بينهم، من لهم توجهات معادية لبلادنا، أو متأثرون بأطروحات الخصوم. وهم الذين يشرفون أحيانا، مع الأسف، على إعداد الملفات والتقارير المغلوطة، التي على أساسها يتخذ المسؤولون بعض مواقفهم.

هذا كلام أقوله لك، شعبي العزيز، لأول مرة، ولكني أقوله دائما، وبصفة خاصة لمسؤولي الدول الكبرى، وللأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة ومساعديه. غير أن السبب الرئيسي في هذا التعامل غير المنصف مع المغرب، يرجع بالأساس، لما يقدمه الخصوم من أموال ومنافع، في محاولة لشراء أصوات ومواقف بعض المنظمات المعادية لبلادنا، وذلك في إهدار لثروات وخيرات شعب شقيق، لا تغنيه هذه المسألة، بل إنها تقف عائقا أمام الاندماج المغربي. فشعبنا الوفي يتميز بإجماعه الراسخ حول وحدته الترابية، وبتجنده الجماعي للتضحية في سبيلها. فالصحراء قضية كل المغاربة دون استثناء، وأمانة في أعناقنا جميعا.

كما أن المغرب ليست له، ولله الحمد، أي عقدة في التجاوب الإيجابي مع التطلعات المشروعة لمواطنيه، أينما كانوا. وفي هذا الصدد، فقد أقدمنا بإرادتنا الخاصة، على إحداث مؤسسات وطنية وآليات جهوية، لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها، مشهود لها بالاستقلال والمصداقية، وذلك وفق المعايير الدولية، فضلا عن الدور الذي تقوم به الأحزاب السياسية، والهيئات الجمعوية، ووسائل الإعلام.

ومن هنا، فإن المغرب يرفض أن يتلقى الدروس في هذا المجال، خاصة من طرف من ينتهكون حقوق الإنسان، بطريقة ممنهجة. ومن يريد المزايدة على المغرب، فعليه أن يهبط إلى تدويف، ويتابع ما تشهده عدد من المناطق المجاورة من خروقات لأبسط حقوق الإنسان. ورغم المحاولات اليائسة لخصوم المغرب للمس بسمعته وسيادته، فإننا سنواصل التعاون مع الأمين العام للأمم المتحدة، ومع مبعوثه الشخصي، ومع الدول الصديقة، من أجل إيجاد حل سياسي ونهائي للنزاع المفتعل حول وحدتنا الترابية، في إطار مبادرتنا للحكم الذاتي، المشهود لها بالجدية والمصداقية وبروح الواقعية.

كما لن نرهن مستقبل أقاليمنا الجنوبية بتطورات قضية الصحراء، على المستوى الأممي، بل سنواصل النهوض بالانتماء الشاملة بربوعها..»

شعبي العزيز؛

لا يخفى على أحد أن المغرب بذل مجهودات جبارة في سبيل تنمية أقاليمه الجنوبية. ففي إطار التضامن الوطني، فإن جزءا مهما من خيرات وثروات المناطق الوسطى والشمالية للمغرب، يتوجه لتلبية حاجيات مواطنينا في الجنوب، وذلك عكس ما يروج له خصوم المغرب، من استغلال لثروات الصحراء. وهو ما تؤكده جميع المؤشرات والمعطيات الاقتصادية الخاصة بالمنطقة.

وتعزيزا لهذا المسار، فإننا حريصون على استكمال بلورة وتفعيل النموذج التنموي الجهوي لأقاليمنا الجنوبية، الذي رفعه إلى نظرنا السامي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. إن الأمر لا يتعلق بمجرد اقتراح حلول ترقية لظرفية طارئة، أو مشاريع معزولة لا رابط بينها، وإنما بمنظور تنموي متكامل، يركز على تحليل موضوعي لواقع الحال بأقاليمنا الجنوبية، ويهدف للتأسيس لسياسة مندمجة، على المدى البعيد، في مختلف المجالات.

إننا نريده نموذجا متعدد الأبعاد، عماده الالتزام بقيم العمل والاجتهاد والاستحقاق وتكافؤ الفرص، نموذجا متوجها نحو المستقبل، تحتل فيه المرأة والشباب مكانة خاصة.

فعلى الصعيد الاقتصادي، يركز هذا النموذج على مشاريع استثمارية كبرى، كفيلة بتحفيز النمو الاقتصادي، وإنتاج الثروات وفرص الشغل، وتشجيع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وذلك ضمن تنمية مستدامة، تراعي الحفاظ على البيئة، وصيانة حقوق الأجيال الصاعدة، وخاصة من خلال التركيز على الطاقات المتجددة.

أما على المستوى الاجتماعي، فإنه يقوم على سياسة جديدة، عمادها التضامن والإنصاف، وصيانة كرامة الفئات الهشة، والنهوض بالتنمية البشرية، وتوطيد التماسك الاجتماعي.

وفيما يخص الجانب الثقافي، فإن هذا النموذج يتوخى النهوض بالثقافات والخصوصيات المحلية، وذلك تجسيدا للمكانة الدستورية للثقافة الحسانية، كأحد مكونات الهوية المغربية الموحدة، ولاسيما من خلال إدماجها في البرامج الدراسية، وتثمين التراث المعماري، وتشجيع الإبداع الفني بالمنطقة.

وحرصا منا على ضمان شروط النجاح لهذا النموذج الطموح، القائم على الإبداع وروح التشارك، فإنه سيتم تزويده بآليات ناجعة للحكمة المسؤولة، فضلا عن كونه يندرج في إطار الجهوية المتقدمة، التي تخول اختصاصات واسعة للمجالس المنتخبة. ويظل هدفنا الأسمى، جعل أقاليمنا الجنوبية فضاء للتنمية المندمجة، والعيش الكريم لأبنائها، وتعزيز بعدها الجيو-استراتيجي، كقطب جهوي للربط والمبادلات بين أوروبا وإفريقيا جنوب

«وأمام التزايد الملحوظ لعدد المهاجرين، سواء من إفريقيا أو من أوروبا، فقد دعونا الحكومة لبلورة سياسة شاملة جديدة، لقضايا الهجرة واللجوء، وفق مقاربة إنسانية، تحترم الالتزامات الدولية لبلادنا وتراعي حقوق المهاجرين. وتجسيدا للاهتمام الخاص الذي نوليّه لهذا المجال، فقد حرصنا على تكليف قطاع وزاري بقضايا الهجرة.

ومما يكرس مصداقية المغرب في مجال حقوق الإنسان، التجاوب الواسع الذي لقيته هذه المبادرة من الأطراف المعنية مباشرة بهذه الإشكالية، وخاصة الدول الشقيقة جنوب الصحراء، ودول الاتحاد الأوروبي، ومختلف المنظمات والهيئات الدولية، المعنية بظاهرة الهجرة وحقوق الإنسان.

وتعزيزا لهذا التوجه، فقد قدم المغرب، على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة لهذه السنة، مبادرة «التحالف الإفريقي للهجرة والتنمية». وهي مبادرة تقوم على منظور إفريقي مشترك، وعلى مبادئ إنسانية لقضايا الهجرة، وعلى المسؤولية المشتركة، بين دول المصدر والعبور والاستقبال، وكذا على الترابط الوثيق بين الهجرة والتنمية.

ولأن إشكالية الهجرة تهم كل الدول والشعوب، فإننا نناشد المنتظم الدولي للانخراط القوي في معالجة هذه الظاهرة، لتفادي ما تسببه من كوارث إنسانية، كالمأساة التي شهدتها، مؤخرا، سواحل جزيرة لامبيدوسا الإيطالية، والتي كان لها الوقع الأليم في نفوسنا جميعا.»

مقتطفات من الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى التاسعة والثلاثين للمسيرة الخضراء

الرباط - 6 نونبر 2014

...

«فالهوية التي نتطلع إليها، ليست مجرد نصوص قانونية، وتحويل اختصاصات وموارد، مادية وبشرية، من المركز إلى الجهات، وإنما نريدها أن تقوم على الغيرة الوطنية الصادقة، على الوحدة الترابية لبلادنا. إننا نريد مناطق وجهات متضامنة ومتكاملة، غيرة على بعضها البعض.

فالمغاربة تلاقح حضاري أصيل، بين جميع مكونات الهوية المغربية. وهم عندنا سواسية. لا فرق بين الجبلي والريفي، والصحراوي والسوسي ... ومن هذا المنطلق، فإن البحث الأكاديمي في مكونات هويتنا، مفيد لترسيخ الوحدة الوطنية. أما النقاش الذي يقوم على التعصب، ويميل لزرع التفرقة، فلا يسمن ولا يغني من جوع. ومن يدعي أنه لا ينتمي لهذا المزيج، فهو مخطئ. ومن يحاول إثبات عكس ذلك قد يفقد صوابه.

ومن هنا، فالهوية التي نريدها، هي استثمار لهذا الغنى، والتنوع البشري والطبيعي، وترسيخ لهذا التمازج والتضامن والتكامل بين أبناء الوطن الواحد، وبين جميع مناطقه. فالمغرب الموحد للجهات لا يعني أبدا، التعصب القبلي، ولن يكون عاملا للتفرقة والانفصال. لأنه أمر ممنوع، سواء في الدستور القديم، أو الجديد للمملكة.»

«لقد مرت أربعون سنة من التضحيات، من أجل استرجاع الأرض، وتحرير الإنسان، وتكريم المواطن المغربي بالصحراء، وكسب قلبه، وتعزيز ارتباطه بوطنه. وإننا لنستحضر، بكل تقدير، جميع الذين قدموا حياتهم، في سبيل الدفاع عن الصحراء. فهناك أمهات وآباء من جميع أنحاء الوطن، فقدوا أبناءهم في الصحراء.

وهناك أرامل تحملن أعباء الحياة وحدهن، وأيتام لم يعرفوا حنان الأب، من أجل الصحراء. وهناك شباب فقدوا حريتهم، وعاشوا أسرى لسنوات طويلة، في سبيل الصحراء. فالصحراء ليست قضية الصحراويين وحدهم. الصحراء قضية كل المغاربة. وكما قلت في خطاب سابق : الصحراء قضية وجود وليست مسألة حدود. والمغرب سيظل في صحرائه والصحراء في مغربها، إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.»

«إضافة إلى التضحية بأرواحهم، فقد قدم جميع المغاربة أشكالاً أخرى من التضحيات، المادية والمعنوية، من أجل تنمية الأقاليم الجنوبية، وتقاسموا خيراتهم مع إخوانهم في الجنوب. فالكل يعرف الوضع الذي كانت عليه الصحراء، قبل 1975. ولمن لا يعرف الحقيقة، أو يريد تجاهلها، أقدم بعض المعطيات:

فمنذ استرجاعها، مقابل كل درهم من مداخل المنطقة، يستثمر المغرب في صحرائه 7 دراهم، في إطار التضامن بين الجهات وبين أبناء الوطن الواحد. كما أن مؤشرات التنمية البشرية بالمنطقة، سنة 1975، كانت أقل ب 6 بالمائة من جهات شمال المغرب، وب 51 بالمائة مقارنة بإسبانيا.

أما اليوم، فهذه المؤشرات بالأقاليم الجنوبية، تفوق بكثير المعدل الوطني لباقي جهات المملكة.

لهذا أقول، وبكل مسؤولية، كفى من الترويج المغلوط لاستغلال المغرب لثروات المنطقة. فمن المعروف أن ما تنتجه الصحراء، لا يكفي حتى لسد الحاجيات الأساسية لسكانها. وأقولها بكل صراحة: المغاربة تحملوا تكاليف تنمية الأقاليم الجنوبية. لقد أعطوا من جيوبهم، ومن رزق أولادهم، ليعيش إخوانهم في الجنوب، في ظل الكرامة الإنسانية. كما أن الكل يعرف أن المغرب حريص على استفادة سكان المنطقة من ثرواتها، في ظل تكافؤ الفرص، والعدالة الاجتماعية.»

شعبي العزيز؛

إن التزامنا بتوفير شروط العيش الكريم لمواطنينا، لا يعادله إلا حرصنا على ضمان الأمن العام، وسلامة المواطنين، في إطار دولة الحق والقانون. ومن هنا، فإن المغرب يرفض كل الممارسات، التي تستهدف المس بأمّنه واستقراره. وسيتصدى لها بكل حزم ومسؤولية، في إطار القانون، وتحت سلطة القضاء.

فمتى كان ترهيب المواطنين، وتخريب ممتلكاتهم، التي اكتسبوها بجهدهم وعرق جبينهم، حقاً من حقوق الإنسان؟ ومتى كان الإخلال بالأمن العام، وتدمير الممتلكات العمومية، يدخل في إطار ممارسة الحقوق والحريات؟

لقد سبق لنا في خطاب المسيرة سنة 2009، أن عبرنا عن رفضنا القاطع لهذه الممارسات، ونبهاها إلى أن «أي شخص إما أن يكون وطنياً أو خائناً. فليس هناك مرتبة وسطى بين الوطنية والخيانة». كما أنه ليس هناك درجات في الوطنية، ولا في الخيانة. فإما أن يكون الشخص وطنياً، وإما أن يكون خائناً.

صحيح أن الوطن غفور رحيم، وسيظل كذلك. ولكن مرة واحدة، لمن تاب ورجع إلى الصواب. أما من يتمادى في خيانة الوطن، فإن جميع القوانين الوطنية والدولية، تعتبر التآمر مع العدو خيانة عظمى. إننا نعرف أن الإنسان يمكن أن يخطئ، ولكن الخيانة لا تغتفر. والمغرب لن يكون أبدا، مصنعا «لشهداء الخيانة».

أما الشهداء الحقيقيون، هم الذين وهبوا أرواحهم في سبيل حرية واستقلال الوطن، والذين استشهدوا دفاعا عن سيادته ووحدته. لهذا أقول: كفى من المزايدات على المغرب. وكفى من استغلال فضاء الحقوق والحريات، التي يوفرها الوطن، للتآمر عليه.

إن المغرب يتوفر على آلياته ومؤسساته الخاصة، المشهود لها دوليا بالالتزام والمصداقية، لمعالجة كل القضايا المرتبطة بحقوق الإنسان. والمغرب هو البلد الوحيد بالمنطقة، الذي يتعاون مع الآليات الخاصة للمجلس الأممي لحقوق الإنسان. كما أنه مستعد للانفتاح أكثر على مختلف الهيئات والمنظمات الحقوقية الدولية، التي تعتمد الحياد والموضوعية، في التعامل مع قضاياها. والمغرب يرفض سياسة تبخيس مبادراته، وتضخيم الأحداث التي تقع بالأقاليم الجنوبية، مقابل الصمت والتواطؤ، تجاه ما يقع في تندوف، وفي بلدان الجوار.

شعبي العزيز؛

إن المغرب عندما فتح باب التفاوض، من أجل إيجاد حل نهائي للنزاع المفتعل حول صحرائه، فإن ذلك لم يكن قطعا، ولن يكون أبدا حول سيادته ووحدته الترابية. فقد سبق لي أن تفاوضت مع بعض المغاربة من تندوف، لما كنت وليا للعهد. وليس عندي في ذلك أي مشكل. لأنني كنت أفاوض مواطنين مغاربة، ولأن الأمر يتعلق بالدفاع عن حقوق المغرب.

فالمغرب ليس لديه أي عقدة، لا في التفاوض المباشر، ولا عن طريق الوساطة الأممية مع أي كان. ولكن يجب التأكيد هنا، على أن سيادة المغرب، على كامل أراضيه ثابتة، وغير قابلة للتصرف أو المساومة.

غير أن اختيار المغرب للتعاون، مع جميع الأطراف، بصدق وحسن نية، لا ينبغي فهمه على أنه ضعف، أو اتخاذ كدافع لطلب المزيد من التنازلات. فمبادرة الحكم الذاتي، هي أقصى ما يمكن أن يقدمه المغرب، في إطار التفاوض، من أجل إيجاد حل نهائي، لهذا النزاع الإقليمي.

وبصفتي الضامن لاستقلال البلاد، ولوحدتها الترابية، فإن من واجبي تحديد المفاهيم والمسؤوليات، في التعامل مع الأمم المتحدة، والتعبير عن رفض المغرب للمغالطات والانزلاقات، التي تعرفها هذه القضية. وتأكيدا لموقف المغرب بهذا الشأن، أقول :

- لا لمحاولة تغيير طبيعة هذا النزاع الجهوي، وتقديمه على أنه مسألة تصفية الاستعمار.
- فالمغرب في صحرائه، لم يكن أبدا قوة محتلة، أو سلطة إدارية. بل يمارس صلاحياته السيادية على أرضه.
- لا لأي محاولة لمراجعة مبادئ ومعايير التفاوض، ولأي محاولة لإعادة النظر، في مهام المينورسو أو توسيعها، بما في ذلك مسألة مراقبة حقوق الإنسان.
- لا لمحاباة الطرف الحقيقي في هذا النزاع، وتمليصه من مسؤولياته.
- لا لمحاولة التوازي بين دولة عضو في الأمم المتحدة، وحركة انفصالية. ولا لإعطاء الشرعية لحالة انعدام القانون بتدويف.

فسيادة المغرب لا يمكن أن تكون رهينة، لأفكار إيديولوجية، وتوجهات نمطية لبعض الموظفين الدوليين. وأي انزلاقات أو مغالطات، سترهن عمل الأمم المتحدة في هذه القضية.

وبالمقابل، فالمغرب مستعد للتعاون مع كل الأطراف، للبحث عن حل يحترم سيادته، ويحفظ ماء وجه الجميع، ويساهم في ترسيخ الأمن والاستقرار بالمنطقة، وتحقيق الاندماج المغاربي.

«شعبي العزيز،

إننا مؤمنون بعدالة قضيتنا، وبانتصار الحق والمشروعية، على نزوعات الانفصال. وإننا نتطلع، بكل أمل وتفاؤل، لجمع الشمل بين أبناء الصحراء، في وطنهم؛ واثقين من انخراطهم في مسيرات جديدة، للنهوض بالتنمية، وتوفير العيش الحر الكريم لكافة المواطنين، أينما كانوا. وذلك خير وفاء لروح مبدع المسيرة، والدنا المنعم، جلالة الملك الحسن الثاني، أكرم الله مثواه، ولأرواح شهداء الوطن الأبرار.»

مقتطفات من الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى الأربعين للمسيرة الخضراء

العيون - 6 نونبر 2015

...

«إن تطبيق النموذج التتموي للأقاليم الجنوبية، يجسد وفاءنا بالتزاماتنا تجاه المواطنين بأقاليمنا الجنوبية، بجعلها نموذجا للتنمية المندمجة. كما نريده دعامة لترسيخ إدماجها، بصفة نهائية في الوطن الموحد، وتعزيز إشعاع الصحراء كمركز اقتصادي، وصلة وصل بين المغرب وعمقه الإفريقي.

لذا قررنا، بعون الله وتوفيقه، تعبئة كل الوسائل المتاحة لإنجاز عدد من الأوراش الكبرى، والمشاريع الاجتماعية والصحية والتعليمية بجهات العيون الساقية الحمراء، والداخلية وادي الذهب، وكلميم - واد نون.

ففي مجال البنيات التحتية، ستتم تقوية الشبكة الطرقية بالمنطقة بإنجاز طريق مزدوج، بالمواصفات الدولية، بين تيزنيت - العيون والداخلية.

وبموازاة ذلك، ندعو الحكومة للتفكير في إقامة محور للنقل الجوي، بالأقاليم الجنوبية، نحو إفريقيا. كما أن لدينا حلما ببناء خط للسكة الحديدية، من طنجة إلى لكورة، لربط المغرب بإفريقيا. وإننا نرجو الله تعالى أن يعيننا على توفير الموارد المالية، التي تنقصنا اليوم، لاستكمال الخط بين مراكش ولكورة.

كما نعتزم بناء الميناء الأطلسي الكبير للداخلية، وإنجاز مشاريع كبرى للطاقة الشمسية والريحية بالجنوب، وربط مدينة الداخلية بالشبكة الكهربائية الوطنية. وإننا نتطلع لربط هذه الشبكات، والبنيات التحتية، بالدول الإفريقية، بما يساهم في النهوض بتتميتها.

«وإيماننا منا بأن البنيات التحتية، لا تكفي وحدها، لتحسين ظروف عيش المواطنين، فإننا حريصون على مواصلة النهوض بالمجال الاقتصادي، ودعمه بمشاريع التنمية البشرية. وهنا نؤكد على مواصلة استثمار عائدات الثروات الطبيعية، لفائدة سكان المنطقة، في إطار التشاور والتنسيق معهم.

ولهذه الغاية، قررنا إنجاز مجموعة من المشاريع، التي ستمكن من تثمين واستغلال الموارد والمنتجات المحلية، كالمشروع الكبير لتحلية ماء البحر بالداخلية، وإقامة وحدات ومناطق

صناعية بالعيون والمرسى وبوجدور. وإننا حريصون على تعزيز هذه المبادرات، بوضع إطار قانوني محفز للاستثمار، يوفر للقطاع الخاص، الوطني والأجنبي، وضوح الرؤية، وشروط التنافسية، للمساهمة في تنمية المنطقة.

كما سيتم إحداث صندوق للتنمية الاقتصادية، مهمته تطوير النسيج الاقتصادي، ودعم المقاولات والاقتصاد الاجتماعي، وتوفير الدخل القار وفرص الشغل وخاصة لفائدة الشباب.»

«إن ما يهمنا هو صيانة كرامة أبناء الصحراء، وخاصة الأجيال الصاعدة، وتعميق حبهم وارتباطهم بوطنهم. لذلك، وجهنا الحكومة لإعادة هيكلة منظومة الدعم الاجتماعي، لتكون أكثر شفافية وإنصافاً، في التزام بمبادئ المساواة، والعدالة الاجتماعية، التي تطالب بها أغلبية الفئات المعنية.»

أما فيما يخص الجانب الحقوقي، فقد استطاع المغرب، والحمد لله، التصدي لمناورات أعداء الوطن، بفضل التعبئة الجماعية، والحكمة الأمنية، والانفتاح على فعاليات المجتمع المدني.

كما أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ولجانه الجهوية، كمؤسسة دستورية، للدفاع عن الحقوق والحريات وحمايتها، يقوم بكل استقلالية، بمعالجة أي تجاوز، في إطار الحوار والتعاون مع السلطات العمومية، والهيئات الجمعوية، والمواطنين.»

«شعبي العزيز،

إن المغرب إذا وعد وفى، قولاً وفعلاً، ولا يلتزم إلا بما يستطيع الوفاء به. وبذلك فإننا نوجه رسالة إلى العالم: نحن لا نرفع شعارات فارغة ولا نبيع الأوهام، كما يفعل الآخرون، بل نقدم الالتزامات ونقوم بالوفاء بها، وبتنفيذها على أرض الواقع.

فالمغرب وعد بتطبيق الجهوية المتقدمة، وهي اليوم حقيقة على أرض الواقع، بمؤسساتها واختصاصاتها.

والمغرب وعد بالديمقراطية، وبتمكين سكان أقاليمه الجنوبية من تدبير شؤونهم المحلية، وها هم اليوم يختارون ممثليهم ويشاركون في المؤسسات المحلية بكل حرية ومسؤولية.

كما أن المغرب التزم بنموذج تنموي خاص بأقاليمه الجنوبية، واليوم أطلقنا الأوراش المهيكلية والمشاريع المدرة للثروة وفرص الشغل.

والمغرب التزم بضمان الأمن والاستقرار، والصحراء المغربية اليوم، أكثر المناطق أماناً، في
جهة الساحل والصحراء.»

«وفي المقابل، فإن ساكنة تندوف بالجزائر، ما تزال تقاسي من الفقر واليأس والحرمان،
وتعاني من الخرق المنهجي لحقوقها الأساسية، وهو ما يجعل التساؤل مشروعاً: أين
ذهبت مئات الملايين من الأورو التي تقدم كمساعدات إنسانية والتي تتجاوز 60 مليون
أورو سنوياً، دون احتساب الملايير المخصصة للتسلح ولدعم الآلة الدعائية والقمعية
للانفصاليين؟ كيف يمكن تفسير الغنى الفاحش لزعماء الانفصال الذين يملكون العقارات
ويتوفرون على حسابات وأرصدة بنكية بأوروبا وأمريكا اللاتينية؟ ولماذا لم تقم الجزائر
بأي شيء من أجل تحسين أوضاع سكان تندوف الذين لا يتجاوز عددهم 40 ألفاً على
أقصى تقدير، أي حي متوسط بالجزائر العاصمة؟ وهو ما يعني أنها لم تستطع أو لا
تريد أن توفر لهم طيلة أربعين سنة حوالي 6000 سكن، يصون كرامتهم بمعدل 150 وحدة
سكنية سنوياً.

ولماذا تقبل الجزائر التي صرفت الملايير في حربها العسكرية والدبلوماسية ضد المغرب
بترك ساكنة تندوف في هذه الوضعية المأساوية واللاإنسانية؟ إن التاريخ سيحكم على
الذين جعلوا من أبناء الصحراء الأحرار الكرام متسولين للمساعدات الإنسانية.

كما سيسجل عنهم أنهم استغلوا مأساة مجموعة من نساء وأطفال الصحراء وحولوهم
إلى غنيمة حرب، ورصيد للاتجار بالمشروع ووسيلة للصراع الدبلوماسي. ولا يفوتني
هنا أن أتوجه بالسؤال لسكان مخيمات تندوف: هل أنتم راضون على الأوضاع المأساوية
التي تعيشونها؟ وهل تقبل الأمهات بمشاعر اليأس والإحباط لدى أبنائهن والأفق المسدود
أمامهم؟ أنا لا أرضى لكم هذا الوضع اللاإنساني. أما إذا رضيت به، فلا تلوموا إلا
أنفسكم، وأنتم تشاهدون المغرب، يقوم بتنمية أقاليمه الجنوبية وتوفير الكرامة والعيش
الحر لسكانها..»



4 - مقتطفات من خطب ملكية سامية بمناسبة ترأس جلالة الملك لافتتاح الدورات الأولى للبرلمان



مقتطفات من الخطاب الملكي السامي بمناسبة الدورة الأولى من السنة التشريعية 2003-2004 من الولاية التشريعية السابعة

مقر البرلمان - 10 أكتوبر 2003

...

«إن التمثيل الضعيف للنساء في الجماعات المحلية يجعلنا نتساءل: إلى متى سنتستمر في اللجوء إلى التمييز الإيجابي القانوني، لضمان مشاركة واسعة للمرأة في المؤسسات؟ لا ريب أن الأمر يتطلب نهضة شاملة، وتحولا عميقا في العقلية البالية والوعي الجماعي، وفتح المجال أمام المرأة، بما يناسب انخراطها في كل مجالات الحياة الوطنية، لما أبانت عنه من جدارة واستقامة وتقان، في خدمة الصالح العام.»

«... أما بالنسبة للأسرة والنهوض بأوضاع المرأة، فإنني قد أبرزت إشكالاتها الجوهرية، غداة تحملي الأمانة العظمى، لإمارة المؤمنين، متسائلا في خطاب عشرين غشت لسنة 1999: «كيف يمكن الرقي بالمجتمع، والنساء اللواتي يشكلن نصفه، تهدر حقوقهن، ويتعرضن للحيث واللعن والتهميش في غير مراعاة لما خولهن ديننا الحنيف، من تكريم وإنصاف؟».

وفضلا عما اتخذناه من قرارات ومبادرات، ذات دلالة قوية، للنهوض بأوضاع المرأة وإنصافها؛ فإننا لم نتردد في تجنيب المجتمع، مغبة الفتنة حول هذه القضية، بتكوين لجنة استشارية متعددة المشارب والاختصاصات، لاقتراح مراجعة جوهريّة، لمدونة الأحوال الشخصية، عاملين على تزويدها بتوجيهاتنا السامية باستمرار إلى أن رفعت إلى نظرنا السيد حصيد أعمالها.

وبهذه المناسبة، نود أن ننوه بجهود رئيسها وأعضائها، معتبرين أن ما عرفته هذه اللجنة أحيانا، من تباين في بعض القضايا، إنما هو من قبيل كون اختلاف العلماء رحمة. لقد توخينا، في توجيهاتنا السامية لهذه اللجنة، وفي إبداء نظرنا في مشروع مدونة الأسرة، اعتماد الإصلاحات الجوهرية التالية.

أولا: تبني صياغة حديثة بدل المفاهيم التي تمس بكرامة وإنسانية المرأة. وجعل مسؤولية الأسرة تحت رعاية الزوجين. وذلك باعتبار «النساء شقائق للرجال في الأحكام»، مصداقا لقول جدي المصطفى عليه السلام، وكما يروى: «لا يكرمهن إلا كريم ولا يهينهن إلا لئيم». ثانيا: جعل الولاية حقا للمرأة الرشيدة، تمارسه حسب اختيارها ومصالحها، اعتمادا على أحد تفاسير الآية الكريمة، القاضية بعدم إجبار المرأة على الزواج بغير من ارتضته

بالمعروف.» ولا تعضلوهم أن ينكحن أزواجهن إذا تراضوا بينهم بالمعروف». وللمرأة بمحض إرادتها أن تفوض ذلك لأبيها أو لأحد أقاربها.

ثالثا: مساواة المرأة بالرجل بالنسبة لسن الزواج، بتوحيده في ثمان عشرة سنة، عملا ببعض أحكام المذهب المالكي، مع تخويل القاضي إمكانية تخفيضه في الحالات المبررة، وكذلك مساواة البنت والولد المحضونين في بلوغ سن الخامسة عشرة لاختيار الحاضن.

رابعا: فيما يخص التعدد، فقد راعينا في شأنه الالتزام بمقاصد الإسلام السمحة في الحرص على العدل، الذي جعل الحق سبحانه يقيّد إمكان التعدد بتوفيره، في قوله تعالى « فإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة»، وحيث إنه تعالى نفى هذا العدل بقوله عز وجل «ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم»، كما تشبعنا بحكمة الإسلام المتميزة بالترخيص بزواج الرجل بامرأة ثانية، بصفة شرعية لضرورات قاهرة وضوابط صارمة، وبإذن من القاضي، بدل اللجوء للتعدد الفعلي غير الشرعي، في حالة منع التعدد بصفة قطعية. ومن هذا المنطلق فإن التعدد لا يجوز إلا وفق الحالات والشروط الشرعية التالية:

لا يأذن القاضي بالتعدد إلا إذا تأكد من إمكانية الزوج في توفير العدل على قدم المساواة مع الزوجة الأولى وأبنائها في جميع جوانب الحياة، وإذا ثبت لديه المبرر الموضوعي الاستثنائي للتعدد.

للمرأة أن تشترط في العقد على زوجها عدم التزوج عليها باعتبار ذلك حقا لها، عملا بقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «مقاطع الحقوق عند الشروط». وإذا لم يكن هنالك شرط، وجب استدعاء المرأة الأولى لأخذ موافقتها، وإخبار ورضى الزوجة الثانية بأن الزوج متزوج غيرها. وهذا مع إعطاء الحق للمرأة المتزوج عليها، في طلب التطبيق للضرر.

خامسا: تجسيد إرادتنا الملكية، في العناية بأحوال رعايانا الأعزاء، المقيمين بالخارج، لرفع أشكال المعاناة عنهم، عند إبرام عقد زواجهم. وذلك بتبسيط مسطرته، من خلال الاكتفاء بتسجيل العقد بحضور شاهدين مسلمين، بشكل مقبول لدى موطن الإقامة، وتوثيق الزواج بالمصالح القنصلية أو القضاية المغربية، عملا بحديث أشرف المرسلين «يسروا ولا تعسروا». سادسا: جعل الطلاق حلا لميثاق الزوجية يمارس من قبل الزوج والزوجة كل حسب شروطه الشرعية وبمراقبة القضاء. وذلك بتقييد الممارسة التعسفية للرجل في الطلاق، بضوابط تطبيقا لقوله عليه السلام: «إن أبغض الحلال عند الله الطلاق»، وبتعزيز آليات التوفيق والوساطة، بتدخل الأسرة والقاضي. وإذا كان الطلاق، بيد الزوج، فإنه يكون بيد الزوجة بالتمليك. وفي جميع الحالات، يراعى حق المرأة المطلقة في الحصول على كافة حقوقها قبل الإذن بالطلاق. وقد تم إقرار مسطرة جديدة للطلاق، تستوجب الإذن المسبق من طرف المحكمة، وعدم تسجيله إلا بعد دفع المبالغ المستحقة للزوجة والأطفال على الزوج.

والتتصيص على أنه لا يقبل الطلاق الشفوي في الحالات غير العادية.

سابعاً: توسيع حق المرأة في طلب التطليق، لإخلال الزوج بشرط من شروط عقد الزواج، أو للإضرار بالزوجة مثل عدم الانفاق أو الهجر أو العنف، وغيرها من مظاهر الضرر، أخذاً بالقاعدة الفقهية العامة: « لا ضرر ولا ضرار»، وتعزيزاً للمساواة والانصاف بين الزوجين. كما تم إقرار حق الطلاق الاتفاقي تحت مراقبة القاضي.

ثامناً: الحفاظ على حقوق الطفل بإدراج مقتضيات الاتفاقيات الدولية، التي صادق عليها المغرب. وضمان مصلحة الطفل في الحضانة من خلال تخويلها للأم ثم للأب ثم لأم الأم. فإن تعذر ذلك، فإن للقاضي أن يقرر إسناد الحضانة لأحد الأقارب الأكثر أهلية. كما تم جعل توفير سكن لائق للمحضون واجباً مستقلاً عن بقية عناصر النفقة، والإسراع بالبت في القضايا المتعلقة بالنفقة في أجل أقصاه شهر واحد.

تاسعاً: حماية حق الطفل في النسب، في حالة عدم توثيق عقد الزوجية لأسباب قاهرة، باعتماد المحكمة البيانات المقدمة في شأن اثبات البنوة، مع فتح مدة زمنية من خمس سنوات لحل القضايا العالقة في هذا المجال، رفعا للمعاناة والحرمان عن الأطفال في مثل هذه الحالة.

عاشراً: خويل الحفيدة والحفيد من جهة الأم، على غرار أبناء الإبن، حقهم في حصتهم من تركة جدهم، عملاً بالاجتهاد والعدل في الوصية الواجبة.

حادي عشر: أما فيما يخص مسألة تدبير الأموال المكتسبة، من لدن الزوجين خلال فترة الزواج، فمع الاحتفاظ بقاعدة استقلال الذمة المالية لكل منهما، تم اقرار مبدأ جواز الاتفاق بين الزوجين، في وثيقة مستقلة عن عقد الزواج، على وضع إطار لتدبير واستثمار أموالهما المكتسبة، خلال فترة الزواج، وفي حالة عدم الاتفاق يتم اللجوء إلى القواعد العامة للإثبات بتقدير القاضي لمساهمة كلا الزوجين في تنمية أموال الأسرة.

«إن الإصلاحات التي ذكرنا أهمها، لا ينبغي أن ينظر إليها على أنها انتصار لفئة على أخرى، بل هي مكاسب للمغاربة أجمعين. وقد حرصنا على أن تستجيب للمبادئ والمرجعيات التالية:

- لا يمكنني بصفتي أميراً للمؤمنين، أن أحل ما حرم الله وأحرم ما أحله.
- الأخذ بمقاصد الاسلام السمحة، في تكريم الانسان والعدل والمساواة والمعاشرة بالمعروف، وبوحدة المذهب المالكي والاجتهاد، الذي يجعل الاسلام صالحاً لكل زمان ومكان، لوضع مدونة عصرية للأسرة، منسجمة مع روح ديننا الحنيف.

- عدم اعتبار المدونة قانونا للمرأة وحدها، بل مدونة للأسرة، أبا وأما وأطفالا، والحرص على أن تجمع بين رفع الحيف عن النساء، وحماية حقوق الاطفال، وصيانة كرامة الرجل. فهل يرضى أحدكم بتشريد أسرته وزوجته وأبنائه في الشارع، أو بالتعسف على ابنته أو أخته؟

- وبصفتنا ملكا لكل المغاربة، فإننا لا نشرع لفئة أو جهة معينة، وإنما نجسد الإرادة العامة للأمة، التي نعتبرها أسرتنا الكبرى.

وحرصا على حقوق رعايانا الأوفياء المعتقدين للديانة اليهودية، فقد أكدنا في مدونة الأسرة الجديدة، أن تطبق عليهم أحكام قانون الأحوال الشخصية المغربية العبرية.»

مقتطفات من الخطاب الملكي السامي بمناسبة الدورة الأولى من السنة التشريعية 2008-2009 من الولاية التشريعية الثامنة

مقر البرلمان - 10 أكتوبر 2008

...

«وهو ما يتطلب توسيع الانخراط الملزم لكافة الفئات الاجتماعية، وفي طليعتها الشباب، ليسهم بطاقاته وطموحاته البناءة، ليس فقط في الاختيار الواعي لمثليه، بل أيضا في تحمل مسؤولية تدبير الشأن العام المحلي؛ باعتباره الأساس المتين للحكمة الجيدة. ولهذه الغاية، نوجه الحكومة لاتخاذ التدابير اللازمة، قصد تخفيض السن القانوني للترشيح الانتخابي للجماعات المحلية من 23 إلى 21 سنة.»

«وفي نفس السياق، ندعو الحكومة والبرلمان إلى التعاون المثمر من أجل إيجاد الآليات الناجعة لتشجيع حضور ملائم وأوسع للمرأة في المجالس الجماعية؛ ترشيحا وانتخابا. غايتنا المثلى، ضمان التمثيلية المنصفة للنساء في الجماعات المحلية، وبالأساس، تمكين مجالسها من الاستفادة من عطاء المرأة المغربية المؤهلة؛ بما هو معهود فيها من نزاهة وواقعية وغيره اجتماعية.

ولا يخفى عليكم أن الجماعات المحلية تعد المحك الفعلي لترسيخ ثقة المواطن في الهيئات التمثيلية، لأنها مجالس مؤتمنة على حاجياته الأساسية ومعيشه اليومي.»

«ويندرج قرارنا بإقامة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ضمن توجهنا الراسخ، للتأهيل المستمر للإصلاح المؤسسي الشامل.

وإننا نتوخى من تفعيل هذه المؤسسة الدستورية، ذات الطابع التنموي، تعزيز منظومة الهيئات الاستشارية الوطنية، التي أبانت عن مصداقيتها وفعاليتها في المجال السياسي والحقوقى.

وتجسيدا لعزمنا على تنصيب هذا المجلس، في أقرب الآجال، ندعو الحكومة إلى التعجيل بإعداد مشروع قانونه التنظيمي، وإيداعه بالبرلمان قبل متم دورته الحالية.»

مقتطفات من الخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية 2010-2011 من الولاية التشريعية الثامنة

مقر البرلمان - 08 أكتوبر 2010

...

«أما على مستوى النائب البرلماني، فإن الانخراط في المسار الإصلاحي، يقتضي منكم ألا تتسوا أنكم تمثلون، داخل قبة البرلمان، الإرادة الشعبية، قبل كل شيء. ومن ثم، فإن عضوية البرلمان ليست امتيازاً شخصياً، بقدر ما هي أمانة، تقتضي الانكباب الجاد، بكل مسؤولية والتزام، على إيجاد حلول واقعية، للقضايا الملحة للشعب.

إنها بالأسبقية قضايا التعليم النافع، والسكن اللائق، والتغطية الصحية، والبيئة السليمة، وتحفيز الاستثمار، المدر لفرص الشغل، والتنمية البشرية والمستدامة.

ولهذه الغاية، يتعين ترسيخ علاقات تعاون إيجابي، بين الجهازين التشريعي والتنفيذي، وبين أغلبية متضامنة، ومعارضة بناءة، في نطاق الاحترام المتبادل، والالتزام المشترك بأحكام الدستور، وبالقيم الديمقراطية، وحرمة المؤسسات، والمصالح العليا للوطن».

«لذلك، سيظل خديمك الأول، شعبي العزيز، ساهرا على رعايته، حريصا على حسن تفعيله، من طرف كل ذي سلطة، بالآليات القانونية للمتابعة والمحاسبة والجزاء؛ وذلك في ظل القضاء النزيه.

وهنا نؤكد أن السلطة القضائية، بقدر ما هي مستقلة عن الجهازين، التشريعي والتنفيذي، فإنها جزء لا يتجزأ من سلطة الدولة. فالقضاء مؤتمن على سمو دستور المملكة، وسيادة قوانينها، وحماية حقوق والتزامات المواطنين.

وفي هذا الصدد، نلح على أن حسن تنفيذ مخططنا، للإصلاح العميق والشامل لمنظومة العدالة، لا ينحصر فقط في عمل الحكومة والبرلمان، وإنما هو رهين، أساسا، بالأداء المسؤول للقضاة.

وعلى غرار مبادرتنا للمفهوم الجديد للسلطة، الهادف لحسن تدبير الشأن العام، فقد قررنا أن نؤسس لمفهوم جديد لإصلاح العدالة، ألا وهو «القضاء في خدمة المواطن».

وإننا نتوخى من جعل «القضاء في خدمة المواطن»، قيام عدالة متميزة بقربها من المتقاضين، وببساطة مساطرها وسرعتها، ونزاهة أحكامها، وحدثة هياكلها، وكفاءة وتجرد قضاتها، وتحفيزها للتنمية، والتزامها بسيادة القانون، في إحقاق الحقوق ورفع المظالم.»

«وحرصا منا على إغناء مساهمة البرلمان في الجهود التنموي؛ فإننا ننتظر منكم، الإفادة المثلى من الآراء الاستشارية الوجيهة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي سيتم تنصيبه، بعون الله، إثر استكمال تركيبته.

كما ندعوكم لإعطاء الأسبقية لإعداد واعتماد القانون - الإطار للبيئة والتنمية المستدامة، باعتبارهما عماد ضمان حاضر ومستقبل تقدم بلادنا.»

مقتطفات من الخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية 2011-2012 من الولاية التشريعية الثامنة

مقر البرلمان - 14 أكتوبر 2011

«نخاطبكم اليوم، في سياق يتميز بإقدام بلادنا على تفعيل الدستور الجديد، بإقامة مؤسساته، وفي صدارتها البرلمان والحكومة.

ومن هنا، فإن المناسبة ليست مجرد رئاسة افتتاح دورة تشريعية عادية، وإنما هي لحظة قوية، لاستشرف الولاية البرلمانية الأولى، في العهد الدستوري الجديد، وتدشين مرحلة تاريخية، في مسار التطور الديمقراطي والتموي للمغرب.

وهو ما يقتضي من كل الفاعلين في هذا التحول الحاسم، تحمل مسؤوليتهم كاملة، ومواصلة الجهود، لإنجاح الانتخابات النيابية المقبلة، بالالتزام بضوابط نزاهتها، وذلك بروح الثقة والوضوح، والغيرة الوطنية الصادقة.

فالتغيير الجوهرى الذى جاء به الدستور، لا بد أن يتجلى في تجديد المؤسسات، بمصادقيتها الديمقراطية، ونخبها المؤهلة، وعملها السياسى الناجع، والتموي الملموس، الكفيل بتوفير أسباب العيش الحر الكريم، لكافة أفراد شعبنا الوفي، ولاسيما فئاته المعوزة، وشبابه الطموح. وذلك هو النهج القويم، لإعادة الاعتبار للعمل السياسى النبيل، والارتقاء بأداء المؤسسات إلى مستوى مكانتها الدستورية المتقدمة، وذلك بإرساء ممارسة سياسية جديدة، قوامها النجاعة والتتاسق والاستقرار المؤسسي، ونهوض كل سلطة بمسؤوليتها كاملة، في إطار فصل السلط وتوازنها وتعاونها.

والتزاما بمهامنا الدستورية، في ضمان حسن سير المؤسسات، وصيانة الخيار الديمقراطي، فإننا حريصون على أن تعكس المؤسسات الجديدة، روح ومنطوق الدستور، وأن تجسد طموحنا الجماعي في انبثاق هيئات نيابية وتنفيذية ناجعة:

عمادها برلمان قوي، معبر عن الإرادة الشعبية الحرة، يمارس صلاحياته التشريعية الحصرية، والرقابية الواسعة، وينهض بدوره الفاعل في المجال الدبلوماسي، خدمة للقضايا العادلة للأمم، وفي طليعتها قضية وحدتنا الترابية.

وقوامها حكومة فاعلة، منبثقة عن أغلبية نيابية، متضامنة ومنسجمة، تنهض ورئيسها بكامل سلطتها التنفيذية، وتتحمل مسؤولية وضع برنامجها وتطبيقه، وبلورة أسبقياته، في سياسات عمومية ناجعة ومتناسقة.

وإيماننا منا بأن النظام الديمقراطي، يقوم على حكم الأغلبية وسيادة القانون، بقدر ما يتأسس على المشاركة الإيجابية للمعارضة البرلمانية، فإن من شأن تفعيل النظام الخاص بها، تمكينها من أن تشكل سلطة رقابية مسؤولة، وقوة اقتراحية بناءة.

بيد أن المصادقية السياسية للمؤسسات، ستظل صورية، ما لم تكن رافعة قوية للتقدم الاقتصادي، والتماسك الاجتماعي، والتحديث الثقافي.

وهنا يتجلى تميز النموذج المغربي، القائم دوماً على تلازم الديمقراطية والتنمية، وعلى نهج متطور في الحكم، مؤسس على التفاعل الإيجابي مع الدينامية البناءة للمجتمع المغربي، ومع التحولات الجهوية والدولية، وذلك بإرادة سيادية خالصة، وعمل تشاركي وجماعي متواصل، وانفتاح على المستجدات العالمية.

وهو ما مكن المغرب من تحقيق إنجازات وإصلاحات كبرى، ومن تدبير تداعيات ظرفية عالمية اقتصادية ومالية صعبة، يقتضي توالي أزماتها المزيد من اليقظة والحزم والعقلنة. إلا أن ذلك لا ينبغي أن يكون مبعث ارتياح ذاتي، بقدر ما يجب أن يشكل حافزاً على مضاعفة الجهود، لتوطيد نموذجنا الديمقراطي التنموي، الذي لا يستمد قوته من العمل على تعزيز المكاسب، ومواصلة إنجاز الأوراش التنموية الهيكلية فحسب، وإنما بالأساس من الانكباب الجاد على إزاحة ما يعترضه من عوائق، والتقويم المستمر لما قد يشوبه من اختلالات، والإقدام على ما تقتضيه التحولات من إصلاحات جريئة وعميقة.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين؛

إن السياق الوطني والجهوي والدولي، يقتضي استحضار التحديات الكبرى، المؤسسية والتنموية، للولاية التشريعية المقبلة، والتي يتعين رفعها من قبل كل القوى الحية للأمة، وسائر الفاعلين السياسيين، كل من موقعه، وخاصة البرلمان والحكومة.

أما التحديات المؤسسية، فتتعلق باستكمال تفعيل الدستور، بإقرار القوانين التنظيمية، المكملة له، باعتبارها المحك الحقيقي لما يفتحه من آفاق ديمقراطية واعدة. وهو ما يجعل الولاية البرلمانية القادمة، ولاية تأسيسية بامتياز.

كما تشمل هذه التحديات التأهيل الذاتي للأحزاب، التي لا ديمقراطية حقة بدونها؛ وذلك من أجل انبثاق مشهد سياسي معقلن وفعال. وبموازاة ذلك، فإن تفعيل دسترة المشاركة المواطنة، يمر عبر تعزيز انخراط الفاعلين الجدد، من مواطنين وهيئات المجتمع المدني، ونقابات وقوى منتجة، ووسائل الإعلام، كشريك بناء، في بلورة وتنفيذ وتقييم السياسات العمومية، والمشاريع التنموية، والاقتراحات التشريعية.

ويظل الرهان المؤسسي الكبير الذي يتوقف عليه تقدم وتحديث بلادنا، هو إصلاح وتجديد هياكل الدولة.

وفي هذا الصدد، يعد إرساء الجهوية المتقدمة من الأوراش الاستراتيجية، لمغرب الحاضر والمستقبل، ليس لارتباطها بإقامة مجلس المستشارين، ولكن بالأساس لما تتيحه مع اللاتمرکز الإداري، من حكمة ترابية جيدة، وقرب من المواطن، ومن إمكانات وآفاق واعدة، لتحقيق تنمية بشرية واقتصادية واجتماعية، متوازنة ومتضامنة ومستدامة.

وفي نفس السياق يندرج توطيد عدالة مستقلة، بإقامة المجلس الأعلى للسلطة القضائية، والمحكمة الدستورية، ومواصلة الإصلاح العميق والشامل للقضاء، ترسيخا لسمو الدستور، وسيادة القانون ومساواة الجميع أمامه، وضمانا للأمن القضائي.

كما أن ديمقراطية الدولة والمجتمع، وتحسين مناخ الأعمال، يتطلب انتهاج الحكامة الجيدة، بتفعيل المبادئ والآليات التي ينص عليها الدستور. وعلى رأسها ربط تحمل المسؤولية بالمساءلة والمحاسبة، وتخليق الحياة العامة، بالتصدي لكل أشكال الفساد والرشوة، والريع الاقتصادي والسياسي والاحتكار، وكذا العمل على ضمان تكافؤ الفرص، وحرية المبادرة الخاصة، والمنافسة الحرة.

وأما التحديات التنموية، فإن المحك الحقيقي لنجاعة المؤسسات، بالنسبة للفئات الشعبية، هو مدى قدرتها على إحداث نقلة نوعية في الرفع من مؤشرات التنمية البشرية.

ولا سيما من خلال إصلاحات وإنجازات، مقدامة ولمموسة، تضع في صلبها تحفيز الاستثمار المنتج، المدر لفرص الشغل، والسكن اللائق، وتعميم التغطية الصحية، والحفاظ على البيئة، وتوفير التعليم النافع، بالإصلاح العميق لمنظومة التربية والتكوين، والانخراط في اقتصاد المعرفة والابتكار، مفتاح تقدم المغرب.

ولن يتأتى ما نتوخاه من نهوض بالعدالة الاجتماعية والمجالية، إلا بتعزيز السياسات الاجتماعية، لمحاربة الفقر والإقصاء والتهميش، وتوسيع قاعدة الطبقة الوسطى، والنهوض بالمساواة بين الرجل والمرأة، فضلا عن إيلاء عناية خاصة للعالم القروي، وللمناطق الجبلية

والنائية والمعزولة، وبلورة ميثاق اجتماعي متقدم.

وأمام تزايد الحاجيات الاجتماعية الملحة، وإكراهات الإمكانيات المالية، فإن مضاعفة الجهود للارتقاء بالاقتصاد الوطني إلى عتبة أعلى من التحديث والانفتاح والتنافسية، والنمو القوي والمستدام، يظل من أهم الرهانات التنموية التي يتعين كسبها، للارتقاء بالمغرب إلى مصاف الدول المتقدمة. وهو ما يقتضي اعتماد حكمة تنموية متناسقة، كفيلة بالتفعيل الأمثل للمخططات القطاعية، ومواصلة الأوراش الهيكلية؛ وذلك في إطار الحفاظ على التوازنات الكبرى، ليس الماكرو-اقتصادية والمالية فقط، التي أصبحت مبدأ دستوريا، وإنما أيضا على التوازنات الاجتماعية؛ باعتبارها جوهر تقدم المجتمع واستقراره وتماسكه.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين؛

إن استحضارنا لبعض التحديات السياسية والتنموية الكبرى، ليس هدفه تقديم إجابات جاهزة لرفعها.

بل إن إيجاد الحلول الناجعة لها رهين، في هذه المرحلة الانتخابية، بتحمل الأحزاب الوطنية الجادة، لمسؤوليتها السياسية، في تقديم مشاريع مجتمعية واضحة ومتميزة، وبلورتها في برامج مضبوطة وناجعة وواقعية، تضع في صلبها الانتظارات الحقيقية للأجيال الحاضرة والصاعدة، ليتاح للمواطن الاختيار الحر للنخب المؤهلة للنهوض بها.

وعلى ضوء نتائج الانتخابات النيابية القادم، فإن رفع هذه التحديات، في العهد الدستوري الجديد، مسؤولية الحكومة والبرلمان بالأساس، بما لهما من صلاحيات تشريعية وتنفيذية كاملة.

ومن هنا، فإن الحكومة المنبثقة عن أغلبية مجلس النواب المقبل، مسؤولية عن وضع وتنفيذ برنامج طموح ومضبوط في أسبقياته وأهدافه ووسائل تمويله، وآليات تفعيله وتقويمه.

ومن جهتها، فإن المعارضة البرلمانية مطالبة بالقيام بدورها البناء في المراقبة والمساءلة.

كما أن كسب هذه التحديات وغيرها من الرهانات الكبرى لمغرب اليوم والغد، يتطلب تضافر جهود كل المؤسسات والقوى الحية للأمة. فبلادنا ستظل في حاجة إلى طاقات جميع أبنائها، داخل الوطن وخارجه، للمساهمة البناءة، في توطيد مغرب الوحدة والديمقراطية والكرامة، والتقدم والتضامن. وفي ذلك فليتنافس المتنافسون.»

مقتطفات من الخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية 2012-2013 من الولاية التشريعية التاسعة

مقر البرلمان - 12 أكتوبر 2012

...

« لقد استجاب كافة المغاربة لمبادرتنا في الاستفتاء على الدستور الجديد الذي تمت صياغته وفق مقاربة شاملة وتشاركية. فأقبلوا بكثافة على التصويت عليه، في اعتزاز بما قطعوه من مراحل نحو المزيد من التقدم واستكمال بناء دولة المؤسسات، واثقين في مستقبلهم. وبذلك كرسنا التجديد المؤسسي الهام الذي عرفت فيه كافة المؤسسات الدستورية تحولات كبرى، بما في ذلك المؤسسة البرلمانية.

وقد ارتبط تجديد البرلمان بالتطور السياسي والاجتماعي والثقافي الذي عرفه المغرب، وهو ما مكن المجتمع المغربي، بما هو معهود فيه من رصانة وثقة في الذات، من إعطاء دفعة جديدة لمسلسل التحديث، الذي تعرفه بلادنا، مع تحسين تمثيلية النساء والشباب. وهو أمر أثلج صدرنا، بيد أننا تواقون إلى تمثيلية أوسع.

لقد تحقق هذا التجديد على وجه الخصوص بإصلاح دستوري إرادي، تم إنضاجه عبر مسار طويل. كما تعزز بتأسيس برلمان جديد، إن في مستوى مكانته أو في نظامه أو في سلطاته.

وعلاوة على المنزلة الرفيعة التي يحظى بها في الصرح المؤسسي الدستوري، فإنه أضحى مصدرا وحيدا للتشريع، الذي اتسع مجاله. فضلا عما أصبح له من اختصاص في إقرار عدد كبير من القوانين التنظيمية، الهادفة إلى تفعيل مقتضيات الدستور الجديد، خصوصا ما يتعلق بمواده الأكثر حساسية واستراتيجية. حتى إنه في بعض الحالات، وبمبادرة ملكية من جلالتنا، فإن البرلمان يكون مؤهلا للقيام بمراجعة دستورية، دون المرور عبر الاستفتاء.

وفي نفس السياق، تم تعزيز دور المعارضة البرلمانية كسلطة نافذة، مع تخويلها وسائل عمل جديدة، تمكنها من مشاركة أقوى وأكثر مسؤولية في العمل البرلماني.

وتعميقا لدور البرلمان في مجال مراقبة الحكومة. فقد تم تدعيمه دستوريا، ليتولى مهمة تقويم السياسات العمومية. وهو ما يفتح آفاقا واعدة أمام إمكانية إدخال التعديلات الملائمة والضرورية على البرامج، في الوقت المناسب، وذلك من أجل ضمان حسن سيرها وإنجاحها.

حضرات السيدات والسادة؛

لا يخفى عليكم ما يقتضيه هذا التقدم الديمقراطي الوازن من متطلبات جديدة. كما أن ترجمته على أرض الواقع وتحقيق الجدوى منه، لن يتسنى بدون المزيد من البذل والعطاء والتحلي بقدر عال من الوعي والتعبئة وإنكار الذات. وهو ما يقتضي القطيعة مع الممارسات المتجاوزة والتطوير الجذري للممارسة البرلمانية.

ومن المعلوم أن الإقدام على مساءلة الذات، في سياق هذا التطور المؤسسي، لن يتم إلا من لدن البرلمانيين أنفسهم.

لذا نهيب بكم، بصفتنا الحكم الأسمى الساهر على المصالح العليا للبلاد، أن تتحلوا - معشر البرلمانيين- بما يلزم من الحزم والشجاعة، في انتهاج هذه الممارسة المنشودة، التي ستضفي قيمة جديدة على عملكم النبيل، في تجاوب مع انتظارات الأمة ومتطلبات الدستور الجديد.

وفي هذا الصدد، ندعو البرلمان إلى الانكباب على بلورة مدونة أخلاقية ذات بعد قانوني، تقوم على ترسيخ قيم الوطنية وإيثار الصالح العام، والمسؤولية والنزاهة، والالتزام بالمشاركة الكاملة والفعلية، في جميع أشغال البرلمان، واحترام الوضع القانوني للمعارضة البرلمانية ولحقوقها الدستورية. على أن يكون هدفكم الأسمى جعل البرلمان فضاء للحوار البناء، ومدرسة للنخب السياسية بامتياز. فضاء أكثر مصداقية وجاذبية، من شأنه أن يحقق المصالحة مع كل من أصيب بخيبة الأمل في العمل السياسي وجدواه في تدبير الشأن العام.

وفي هذا السياق، نود التذكير بكون أعضاء البرلمان يستمدون ولايتهم من الأمة. وأنهم، بغض النظر عن انتمائهم السياسي والترابي، مدعوون للارتقاء إلى مستوى الصالح العام وتغليب المصالح العليا للأمة.

كما ندعوكم إلى ترسيخ التعاون الضروري بين مجلسي البرلمان، عبر نظام محكم مضبوط، وأن تجعلوا من ترشيد علاقات الحوار الدائم والتعاون الوثيق والمتوازن بين الحكومة والبرلمان، إطارا راسخا، قوامه الاحترام التام لخصوصية كل منهما ومجال اختصاصه.

ونود في نفس السياق، أن نذكر بكون البرلمان أصبح يتوفر على كافة الوسائل من أجل قيام أعضائه بإعطاء دفعة جديدة لعمله الدبلوماسي والتعاون الدولي، من خلال إغناء علاقات الشراكة التي تربطه بالبرلمانات الأخرى، معززا بذلك حضور بلدنا في المحافل الدولية، لخدمة مصالحه العليا، وفي طليعتها قضية وحدتنا الترابية.

وبذلك يقع على عاتقكم - حضرات أعضاء البرلمان - شرف تدشين منعطف تاريخي جديد .

ولنا اليقين بأنكم تستشعرون هذه الأمانة الملقاة على عاتقكم وأنتم تتحملون مسؤولية ولاية تشريعية مؤسسة ورائدة. وبإمكانكم أن تجعلوا منها أكثر الولايات التشريعية إبداعا وعطاء.

أجل فأنتم تحظون بعضوية برلمان في ولاية تشريعية مسؤولة عن بلورة قوانين تنظيمية جديدة وأخرى عادية، ينتظر منها استكمال مقتضيات الدستور الجديد، على الوجه الأمثل، في القطاعات المنصوص عليها. وفي إطار هذا المجال الواسع، نود التركيز على بعض الأولويات.

ففيما يتعلق بإصلاح التنظيم الترابي ، والذي يعد من أهم المجالات الهيكلية، فإنه يتعين توفير الشروط القانونية والتنظيمية لإقامة مجلس المستشارين في صيغته الدستورية الجديدة، وذلك بهدف تمكين بلادنا من الجهوية المتقدمة التي نتطلع إليها. وفي هذا الصدد، نهيب بكم الى احترام روح ومنطوق مقتضيات الدستور المتعلقة بالجهات وغيرها من الجماعات الترابية، مع الأخذ بعين الاعتبار الاقتراحات الوجيهة للجنة الاستشارية للجهوية في هذا الشأن.

أما الإصلاح القضائي، فاعتبارا لبعده الاستراتيجي، فإنه يتعين، فيما يرجع إلى مهمة البرلمان، اعتماد القوانين التنظيمية الخاصة بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية، والنظام الأساسي للقضاة. وهنا نود، مجددا، أن ندعوكم إلى الالتزام الدقيق بروح ومنطوق مقتضيات الدستور المتعلقة بالسلطة القضائية، كما نحث الهيئة العليا للحوار حول إصلاح المنظومة القضائية، على أن تجعل من استقلاليته الحجر الأساس ضمن توصياتها.

وفيما يخص هويتنا المنفتحة والمتعددة الروافد ، فقد سبق لنا أن أرسينا دعائمها في خطابنا الملكي التاريخي بأجدير، ثم كرسها الدستور الجديد .

وفي هذا الصدد، ينبغي اعتماد القوانين التنظيمية المتعلقة بتفعيل المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، وكذا تفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية، بعيدا عن الأحكام الجاهزة والحسابات الضيقة.

ونود بهذه المناسبة، أن نستحضر دور هيئات الحكامة الجيدة، التي بادرنا إلى إنشاء بعضها وتفعيلها منذ سنوات. والآن، وقد بلغت هذه المؤسسات نضجها، وتم الارتقاء بها إلى مستوى المؤسسات الدستورية، فإنه يتعين مراجعة النصوص المنظمة لها، ووضع الإطار القانوني للمؤسسات الجديدة، وجعلها جميعا في مستوى القيم والأهداف التي أنشئت من أجلها، وذلك طبقا لمقتضيات النصوص الدستورية.

مقتطفات من الخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية 2013-2014 من الولاية التشريعية التاسعة

مقر البرلمان - 11 أكتوبر 2013

...

«أن الممارسة البرلمانية التعددية ببلادنا ليست وليدة الأمس، بل هي خيار استراتيجي يمتد على مدى نصف قرن من الزمن، نابع من الإيمان العميق للمغرب وقواه الحية، بالمبادئ الديمقراطية.

وهو ما يجعل النموذج البرلماني المغربي، رائدا في محيطه الجهوي والقاري.

فالبرلمان المغربي ذاكرة حية، شاهدة على المواقف الثابتة والنضالات الكبرى التي عرفتها بلادنا في سبيل السير قدما بمسارها السياسي التعددي.

غير أن الكثيرين لا يعرفون، مع الأسف، تاريخ مؤسساتنا، وما طبع تطورها من حكمة وبعد نظر، ضمن مسار تدريجي، وبإرادة قوية وخاصة، دون أن يفرضه علينا أحد.

وهو نفس النهج السليم، الذي اعتمدناه، لتعزيز مكانة المؤسسات، إذ أصبح البرلمان اليوم، المسؤول الوحيد على إقرار القوانين.

حضرات السيدات والسادة؛

إن تطور المسار المؤسسي ببلادنا، يقوم على التجديد المستمر، واستثمار التراكيمات الإيجابية للممارسة النيابية، على الصعيدين الوطني والمحلي، باعتبارهما مسارين متكاملين:

أولهما الانتداب البرلماني، بما هو تمثيل للأمة، ومهمة وطنية كبرى، وليس ريعا سياسيا.

فعليكم أن تستشعروا جسامة هذه الأمانة العظمى، التي تستوجب التفاني ونكران الذات، والتحلي بروح الوطنية الصادقة، والمسؤولية العالية في النهوض بمهامكم.

ولا يخفى عليكم أن الولاية التشريعية الحالية، تعد ولاية تأسيسية، لوجوب إقرار جميع القوانين التنظيمية خلالها.

وباعتبارها مكملة للقانون الأسمى، فإننا نوصيكم، حضرات السيدات والسادة البرلمانيين، بضرورة اعتماد روح التوافق الوطني، ونفس المنهجية التشاركية الواسعة، التي ميزت إعداد الدستور، خلال بلورة وإقرار هذه القوانين التنظيمية.

كما ندعوكم لتحمل مسؤولياتكم كاملة، في القيام بمهامكم التشريعية، لأن ما يهمنا، ليس فقط عدد القوانين، التي تتم المصادقة عليها، بل الأهم من ذلك هو الجودة التشريعية لهذه القوانين.

وفي نفس السياق، ندعو لإخراج النظام الخاص بالمعارضة البرلمانية، لتمكينها من النهوض بمهامها، في مراقبة العمل الحكومي، والقيام بالنقد البناء، وتقديم الاقتراحات والبدائل الواقعية، بما يخدم المصالح العليا للوطن.

كما نشدد على ضرورة اعتماد الحوار البناء، والتعاون الوثيق والمتوازن، بين البرلمان والحكومة، في إطار احترام مبدأ فصل السلط، بما يضمن ممارسة سياسية سليمة، تقوم على النجاعة والتناسق، والاستقرار المؤسسي، بعيدا عن تحويل قبة البرلمان إلى حلبة للمصارعة السياسية.

وثانيهما: الانتداب الجماعي المحلي أو الجهوي، الذي يكتسي أهمية أكبر، في الواقع السياسي الوطني، لكونه يرتبط بالمعيش اليومي للمواطنين، الذين يختارون الأشخاص والأحزاب الذين يتولون تدبير قضاياهم اليومية.

فالمجالس الجماعية هي المسؤولة عن تدبير الخدمات الأساسية، التي يحتاجها المواطن كل يوم. أما الحكومة، فتقوم بوضع السياسات العمومية، والمخططات القطاعية، وتعمل على تطبيقها.

فالوزير ليس مسؤولا عن توفير الماء والكهرباء والنقل العمومي، أو عن نظافة الجماعة أو الحي أو المدينة، وجودة الطرق بها. بل إن المنتخبين الجماعيين هم المسؤولون عن هذه الخدمات العمومية، في نطاق دوائهم الانتخابية، أمام السكان الذين صوتوا عليهم.

كما أنهم مكلفون بإطلاق وتنفيذ أورش ومشاريع التنمية بمناطق نفوذهم لخلق فرص الشغل، وتوفير سبل الدخل القار للمواطنين.

إنها مهمة نبيلة وجسيمة، تتطلب الصدق والنزاهة وروح المسؤولية العالية، والقرب من المواطن، والتواصل المستمر معه، والإنصات لانشغالاته الملحة، والسهر على قضاء أغراضه الإدارية والاجتماعية.

غير أنه في الواقع، يلاحظ تفاوت كبير في مستويات تدبير الشأن المحلي والجهوي.

فإذا كانت كثير من الجماعات الترابية، تتمتع بنوع من التسيير المعقول، فإن هناك، مع الأسف، بعض الجماعات تعاني اختلالات في التدبير، من قبل هيئاتها المنتخبة. وهنا أستحضر المشاكل التي تعيشها بعض المدن كالدار البيضاء مثلا، التي أعرفها جيدا، وتربطني بأهلها مشاعر عاطفية من المحبة والوفاء، التي أكنها لجميع المغاربة.

فقد خصصت لها أولى زياراتي سنة 1999، مباشرة بعد جلوسي على عرش أسلافي المنعمين، بل ومنها أطلقت المفهوم الجديد للسلطة.

ومنذ ذلك الوقت وأنا أحرص على القيام بجولات تفقدية لمختلف أحيائها للوقوف على أوضاعها. كما أتابع مختلف البرامج والمشاريع الهادفة لتجاوز الاختلالات التي تعيشها. واعتبارا لمكانة الدار البيضاء كقاطرة للتنمية الاقتصادية، فإن هناك إرادة قوية لجعلها قطبا ماليا دوليا.

إلا أن تحقيق هذا المشروع الكبير لا يتم بمجرد اتخاذ قرار، أو بإنشاء بنايات ضخمة وفق أرقى التصاميم المعمارية.

بل إن تحويل الدار البيضاء إلى قطب مالي دولي يتطلب، أولا وقبل كل شيء، توفير البنيات التحتية والخدمات بمواصفات عالمية، وترسيخ قواعد الحكامة الجيدة، وإيجاد إطار قانوني ملائم وتكوين موارد بشرية ذات مؤهلات عالية واعتماد التقنيات وطرق التدبير الحديثة.

غير أن الدار البيضاء لا تجتمع فيها مع الأسف كل هذه المؤهلات رغم الجهود الكبيرة على مستوى التجهيز والاستثمار، وخاصة ما يتعلق منها بالتأهيل الحضري.

لكن لماذا لا تعرف هذه المدينة، التي هي من أغنى مدن المغرب، التقدم الملموس الذي يتطلع إليه البيضاويون والبيضاويات على غرار العديد من المدن الأخرى؟ وهل يعقل أن تظل فضاء للتناقضات الكبرى إلى الحد الذي قد يجعلها من أضعف النماذج في مجال التدبير الترابي؟

فالدار البيضاء هي مدينة التفاوتات الاجتماعية الصارخة، حيث تتعايش الفئات الغنية مع الطبقات الفقيرة. وهي مدينة الأبراج العالية وأحياء الصفيح. وهي مركز المال والأعمال والبؤس والبطالة وغيرها، فضلا عن النفايات والأوساخ التي تلوث بياضها وتشوه سمعتها. وأما الأسباب فهي عديدة ومتداخلة:

فإضافة إلى ضعف نجاعة تدخلات بعض المصالح الإقليمية والجهوية لمختلف القطاعات الوزارية، فإن من أهم الأسباب، أسلوب التدبير المعتمد من قبل المجالس المنتخبة، التي تعاقبت على تسييرها والصراعات العقيمة بين مكوناتها، وكثرة مهام أعضائها، وازدواج المسؤوليات رغم وجود بعض المنتخبين الذين يتمتعون بالكفاءة والإرادة الحسنة والغيرة على مدينتهم.

وبكلمة واحدة فالمشكل الذي تعاني منه العاصمة الاقتصادية يتعلق بالأساس بضعف الحكامة.

فرغم أن ميزانية المجلس الجماعي للدار البيضاء تفوق بثلاثة إلى أربعة أضعاف تلك التي تتوفر عليها فاس أو مراكش مثلاً، فإن المنجزات المحققة بهاتين المدينتين في مجال توفير جودة الخدمات الأساسية تتجاوز بكثير ما تم إنجازه بالدار البيضاء.

وخير مثال على ذلك، ما يعرفه مجال التطهير من خصائص كبير، بحيث تظل المنجزات محدودة وأقل بكثير من حاجيات السكان، مقارنة بما تم تحقيقه بالرباط وفاس ومراكش ومدن أخرى.

وهو ما تعكسه، على الخصوص، نسبة تصفية المياه المستعملة، التي تبقى ضعيفة جداً، إذ لا تتجاوز 45 بالمائة بالدار البيضاء، في الوقت الذي تم الإعلان عن التطهير الكامل لمدينة الرباط، بنسبة بلغت 100 بالمائة، سواء في الربط بقنوات الصرف الصحي، أو في مجال تصفية المياه المستعملة. كما تصل النسبة في هذا المجال إلى 100 بالمائة، بكل من فاس ومراكش.

إن هذا الوضع المعقد يتطلب تشخيصاً عاجلاً، يحدد أسباب الداء، وسبل الدواء. ذلك أن تقدم المدن لا يقاس فقط بعلو أبراجها، وفساحة شوارعها، وإنما يكمن بالأساس، في توفير بنياتها التحتية، ومرافقها العمومية، وجودة نمط العيش بها.

وهنا أذكر بما قلته في أول خطاب، بعد تقلدنا أمانة قيادة شعبنا الوفي، بمناسبة ذكرى ثورة الملك والشعب لسنة 1999، حيث أكدت أننا لا نملك عصا سحرية لحل جميع المشاكل. ولكننا سنواجهها بالعمل والجدية والضمير.

وهو ما ينطبق على الدار البيضاء. غير أن المسؤولين على تدبير الشأن العام بها، يتوفرون على الإرادة والعزم للنهوض بمدينتهم. وهو ما يتعين عليهم ترجمته على أرض الواقع.

وأمام ما تشهده العديد من المدن الكبرى والمتوسطة، والمراكز القروية، من اختلالات، فإننا نتوجه للأحزاب السياسية، لضرورة العمل على إفراز كفاءات ونخب جهوية جديدة، مؤهلة لتدبير الشأن العام المحلي، خاصة في ظل ما يخوله الدستور للجماعات الترابية من اختصاصات واسعة، وما تفتحه الجهوية المتقدمة من آفاق، وما تحمله من تحديات.

كما نهيب بالحكومة والبرلمان، لتفعيل المقتضيات الخاصة بالجهة والجماعات الترابية الأخرى، والإسراع بإقرار النصوص القانونية المتعلقة بها.

وبموازاة ذلك، فإن الحكومة مطالبة بالإسراع باعتماد ميثاق اللاتمرکز الإداري، ما دام الأمر يدخل ضمن اختصاصاتها، ولا يستلزم إلا إرادتها الخاصة. وهو الميثاق الذي سبق أن دعونا إليه عدة مرات.

حضرات السيدات والسادة؛

إننا نعتبر الانتدابين البرلماني والجماعي، عماد الممارسة السياسية التشاركية، التي ارتضاها المغاربة، والتي لن تستقيم في غياب أحدهما.

ومن هنا، فإنه لا فرق عندي بينهما. ويبقى الأهم، هو أن يقوم كل منهما بمهامه الوطنية والمحلية، وبواجباته تجاه الناخبين، الذين وضعوا ثقتهم فيه.

كما أن أهمية هذين الانتدابين، لا تكمن فقط في حسن تدبير الشأن العام، على أهميته، وإنما تتجلى أيضا في خدمة المصالح العليا للوطن، والدفاع عن قضايا العادلة، وفي مقدمتها الوحدة الترابية لبلادنا.

فقد واجهت قضية الصحراء، خلال هذه السنة، تحديات كبيرة، تمكنا من رفعها، بفضل قوة موقفنا، وعدالة قضيتنا.

غير أنه لا ينبغي الاكتفاء بكسب هذه المعركة، والإفراط في التفاؤل.

فقد لاحظنا بعض الاختلالات في التعامل مع قضيتنا المصيرية الأولى، رغم التحركات الجادة التي يقوم بها بعض البرلمانيين. إلا أنها تظل غير كافية.

وهو ما من شأنه تشجيع خصومنا على الرفع من مستوى مناوراتهم لإلحاق الضرر ببلدنا.

ذلك أن أغلب الفاعلين لا يتعبؤون بقوة، إلا إذا كان هناك خطر محقق يهدد وحدتنا الترابية،

وكانهم ينتظرون الإشارة للقيام بأي تحرك.

فبدل انتظار هجومات الخصوم للرد عليها، يتعين إجبارهم على الدفاع، وذلك من خلال الأخذ بزمام الأمور، واستباق الأحداث والتفاعل الإيجابي معها.

ذلك أن قضية الصحراء ليست فقط مسؤولية ملك البلاد، وإنما هي أيضا قضية الجميع: مؤسسات الدولة والبرلمان، والمجالس المنتخبة، وكافة الفعاليات السياسية والنقابية والاقتصادية، وهيئات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام، وجميع المواطنين. وهنا يجب التذكير، مرة أخرى، بأن مصدر قوتنا في الدفاع عن صحرائنا، يكمن في إجماع كل مكونات الشعب المغربي حول مقدساته.

حضرات السيدات والسادة؛

إن الوضع صعب، والأمر لم تحسم بعد، ومناورات خصوم وحدتنا الترابية لن تتوقف، مما قد يضع قضيتنا أمام تطورات حاسمة.

لذا، أدعو الجميع، مرة أخرى، إلى التعبئة القوية واليقظة المستمرة، والتحرك الفعال، على الصعيدين الداخلي والخارجي، للتصدي لأعداء الوطن أينما كانوا، وللأساليب غير المشروعة التي يנהجونها.

وأمام هذا الوضع، فقد أصبح من الضروري على البرلمان بلورة مخطط عمل متكامل وناجع، يعتمد جميع آليات العمل البرلماني، لمواصلة الدفاع عن وحدتنا الترابية، بعيدا عن خلافات الأغلبية والمعارضة، بل لا ينبغي أن تكون رهينة الظرفيات والحسابات السياسية.

وفي نفس الإطار، يتعين على أعضاء البرلمان والمجالس المنتخبة، المحلية والجهوية، وخاصة بأقاليمنا الجنوبية، تحمل مسؤولياتهم كاملة، بصفتهم ممثلين لسكان المنطقة، والقيام بواجبهم في التصدي لأعداء الوطن.

وبصفتي الممثل الأسمى للدولة ورمز وحدة الأمة، فإنني لن أدخر أي جهد، على جميع المستويات، لصيانة الوحدة الترابية للمملكة والحفاظ على سيادتها واستقرارها، في ظل إجماع شعبنا الوفي، وتضافر جهود كل مكوناته.

فقد تربييت على حب الوطن، وكنت شاهدا، كجميع المغاربة، رغم صغر سني آنذاك، على جو التعبئة، وروح الوطنية العالية، التي ميزت استرجاع أقاليمنا الجنوبية، بفضل المسيرة الخضراء المظفرة، وعبقريّة مبدعها، والدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني، أكرم الله

مثواه، وهي الروح التي يجب أن تلهم كل تحركاتنا.

وسأظل، كما عهدتموني دوماً، في مقدمة المدافعين عن وحدتنا الترابية، وقائداً لمسيرات التنمية والتقدم والرخاء، في ظل الوحدة والأمن والاستقرار، والإجماع الوطني الراسخ.»

مقتطفات من الخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية 2015-2016 من الولاية التشريعية التاسعة

مقر البرلمان - 09 أكتوبر 2015

...

«إن الانتخابات ليست غاية في ذاتها، وإنما هي البداية الحقيقية لمسار طويل ينطلق من إقامة المؤسسات وإضفاء الشرعية عليها.

بل أكثر من ذلك، فإن تمثيل المواطنين أمانة عظيمة على المنتخبين والأحزاب أدائها، سواء بالوفاء بوعودهم تجاه الناخبين أو من خلال العمل على الاستجابة لانشغالاتهم الملحة.

وهي مسؤولية وطنية تقتضي من الجميع الارتفاع إلى مستوى اللحظة التاريخية التي تعيشها بلادنا.

فليس أمامنا إلا خيار واحد هو إقامة مؤسسات جهوية ناجعة حتى لا يخلف المغرب هذا الموعد الهام مع التاريخ.

غير أن ما ينبغي الانتباه إليه، أن الحياة السياسية لا ينبغي أن تركز على الأشخاص، وإنما يجب أن تقوم على المؤسسات. فالأشخاص كيفما كانوا فهم راحلون، أما المؤسسات فهي دائمة. وهي الضمانة الحقيقية لحقوق المواطنين، والخدمات التي يحتاجون إليها، والتي لا نقبل أن تكون رهينة أهواء الأشخاص ورغباتهم.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين؛

لقد قال المواطنون كلمتهم، ولكني أريد من هذا المنبر أن أوجه رسالة للذين لم يتوقفوا في هذه الانتخابات، فعليهم ألا يفقدوا الأمل، وأن يرفعوا رؤوسهم لما قدموه من خدمات للوطن والمواطنين، وعليهم أن ينتبهوا إلى أن المغاربة أصبحوا أكثر نضجا في التعامل مع الانتخابات، وأكثر صرامة في محاسبة المنتخبين على حصيلة عملهم.

كما يجب عليهم القيام بالنقد الذاتي البناء، لتصحيح الأخطاء وتقويم الاختلالات، ومواصلة العمل الجاد، من الآن، ودون كلل أو ملل، من أجل كسب ثقة الناخبين في

الاستحقاقات القادمة.

وهذا هو حال الديمقراطية الحققة، فهي تداول وتناوب على ممارسة السلطة، وتدير الشأن العام، فمن لم يفز اليوم قد يكون هو الرابع غدا.

غير أننا نرفض البكاء على الأطلال، كما نرفض الاتهامات الباطلة الموجهة للسلطات المختصة بتنظيم الانتخابات. فالضمانات التي تم توفيرها تضاهي مثيلاتها في أكبر الديمقراطيات عبر العالم، بل إنها لا توجد إلا في قليل من الدول.

وبطبيعة الحال فإن من يعتبر نفسه مظلوما، بسبب بعض التجاوزات المعزولة التي تعرفها عادة الممارسة الديمقراطية، فيبقى أمامه اللجوء إلى القضاء.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين؛

لقد سجلنا، ببالغ الاعتزاز، المشاركة المكثفة لسكان أقاليمنا الجنوبية، في الانتخابات الأخيرة، وهو دليل ديمقراطي آخر، على تشبث أبناء الصحراء بالوحدة الترابية، وبالنظام السياسي لبلادهم، وحرصهم على الانخراط الفعال في المؤسسات الوطنية.

وهنا نؤكد، أن الشرعية الشعبية والديمقراطية التي اكتسبها المنتخبون، الذين تم اختيارهم بكل حرية، تجعل منهم الممثلين الحقيقيين لسكان الصحراء المغربية، وليس أقلية تقيم خارج الوطن وتحاول واهمة، تنصيب نفسها، دون أي سند، كممثل لهم.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين؛

لقد أعطى الدستور لمجلس المستشارين مكانة خاصة في البناء المؤسسي الوطني، في إطار من التكامل والتوازن مع مجلس النواب. فهو يتميز بتركيبة متنوعة ومتعددة التخصصات، حيث يضم مجموعة من الخبرات والكفاءات، المحلية والمهنية والاقتصادية والاجتماعية. لذا، يجب أن يشكل فضاء للنقاش البناء، وللخبرة والرزانة والموضوعية، بعيدا عن أي اعتبارات سياسية.

كما ينبغي استثمار التكامل بين مجلسي البرلمان للرفع من مستوى أدائه ومن جودة التشريعات التي يصادق عليها.

ورغم كل الجهود المبذولة، فإن الصورة التي تبقى في ذهن عدد من المواطنين، هي الصراعات والمزايدات بين الاغلبية والمعارضة، داخل البرلمان أحيانا، وفي بعض التجمعات الحزبية وحتى

في وسائل الإعلام.

وقد سبق لي أن قلت لكم، من هذا المنبر، بأن الخطاب السياسي لا يرقى دائما إلى مستوى ما يتطلع إليه المواطن. وهنا أنبه إلى أن التوجه نحو الصراعات الهامشية يكون دائما على حساب القضايا الملحة والانشغالات الحقيقية للمواطنين، وهو ما يؤدي إلى عدم الرضى الشعبي على العمل السياسي بصفة عامة، ويجعل المواطن لا يهتم بالدور الحقيقي للبرلمان. فالبرلمان يجب أن يكون مرآة تعكس انشغالات المواطنين، وفضاء للحوار الجاد والمسؤول، حول كل القضايا الوطنية الكبرى.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين؛

إن ما ينتظركم من عمل، خلال هذه السنة، لاستكمال إقامة المؤسسات، لا يستحمل إضاعة الوقت في الصراعات الهامشية.

فمشاريع النصوص القانونية التي ستعرض عليكم شديدة الأهمية والحساسية. لذا ارتأينا أن نذكر الحكومة والبرلمان بضرورة الالتزام بأحكام الفصل 86 من الدستور، الذي يحدد نهاية هذه الولاية التشريعية كآخر أجل لعرض القوانين التنظيمية على مصادقة البرلمان.

ونذكر هنا، على سبيل المثال، مشاريع القوانين التنظيمية المتعلقة بتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية، والمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، وممارسة حق الإضراب ومجلس الوصاية.

فهذه القضايا الوطنية الكبرى تتطلب منكم جميعا، أغلبية ومعارضة، حكومة وبرلمانا، تغليب روح التوافق الإيجابي والابتعاد عن المزايدات السياسية.

ففيما يخص مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية لتقوم مستقبلا بوظيفتها، يجب استحضار أن العربية والأمازيغية، كانتا دائما عنصر وحدة، ولن تكونا أبدا سببا للصراع أو الانقسام.

أما المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، فإن الأمر يتعلق بإقامة مجلس يضم كل المؤسسات المعنية بهذه المجالات وليس وضع هيكل عام لمؤسسات مستقلة.

كما أن بلورة مشروع القانون التنظيمي للإضراب، يقتضي إجراء استشارات واسعة، والتحلي بروح التوافق البناء، بما يضمن حقوق الفئة العاملة، ومصالح أرباب العمل، ومصصلحة الوطن.

أما فيما يخص النصوص المعروضة على البرلمان، فإننا ندعو للإسراع بالصادقة على مشاريع القوانين التنظيمية الخاصة بالسلطة القضائية، إضافة إلى مشروع قانون هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز.

حضرات السيدات والسادة البرلمانين؛

إن ما يهمنا ليس فقط المصادقة على القوانين ونشرها في الجريدة الرسمية، وإنما أيضا تفعيل هذه التشريعات وتنصيب المؤسسات.

فمكانة المؤسسات تقاس بمدى قيامها بمهامها وخدمتها لمصالح المواطنين.

وفي هذا الإطار، نجدد الدعوة للإسراع بانتخاب أعضاء المحكمة الدستورية الذين يخول الدستور صلاحية تعيينهم لمجلسي البرلمان حتى يتسنى تنصيبها في أقرب الآجال. وهو ما سبق أن دعونا إليه في خطاب السنة الماضية.

كما يتعين تفعيل النصوص القانونية المتعلقة بمجلس المناصفة والهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة.

ويبقى السؤال المطروح: لماذا لم يتم تحيين قوانين عدد من المؤسسات، رغم مرور أربع سنوات على إقرار الدستور؟ وماذا ننتظر لإقامة المؤسسات الجديدة التي أحدثها الدستور؟ ونخص بالذكر بعض المؤسسات الحقوقية والرقابية، والمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة، والمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجماعي.»

مقتطفات من الخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية 2016-2017 من الولاية التشريعية العاشرة

مقر البرلمان - 14 أكتوبر 2016

...

«وبصفتنا الساهر على صيانة الاختيار الديمقراطي، فإننا نؤكد تشبثنا بالتعددية الحزبية، التي وضع أسسها جدنا المقدس جلالة الملك محمد الخامس، ورسخها والدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني، طيب الله مثاها وناضلت من أجلها الأجيال السابقة.

لقد انتهت الولاية التشريعية الأولى، بعد إقرار دستور 2011، والتي كانت ولاية تأسيسية، لما ميزها من مصادقة على القوانين المتعلقة بإقامة المؤسسات.

فالمرحلة التي نحن مقبلون عليها أكثر أهمية من سابقتها، فهي تقتضي الانكباب الجاد على القضايا والانشغالات الحقيقية للمواطنين، والدفع قدما بعمل المرافق الإدارية، وتحسين الخدمات التي تقدمها.

السيدات والسادة البرلمانيين المحترمين؛

إن الهدف الذي يجب أن تسعى إليه كل المؤسسات، هو خدمة المواطن. وبدون قيامها بهذه المهمة، فإنها تبقى عديمة الجدوى، بل لا مبرر لوجودها أصلا.

وقد ارتأيت أن أتوجه إليكم اليوم، ومن خلالكم لكل الهيئات المعنية، وإلى عموم المواطنين، في موضوع بالغ الأهمية، هو جوهر عمل المؤسسات.

وأقصد هنا علاقة المواطن بالإدارة، سواء تعلق الأمر بالمصالح المركزية، والإدارة الترابية، أو بالمجالس المنتخبة، والمصالح الجهوية للقطاعات الوزارية.

كما أقصد أيضا، مختلف المرافق المعنية بالاستثمار وتشجيع المقاولات، وحتى قضاء الحاجيات البسيطة للمواطن، كيفما كان نوعها.

فالغاية منها واحدة، هي تمكين المواطن من قضاء مصالحه، في أحسن الظروف والآجال،

وتبسيط المساطر، وتقريب المرافق والخدمات الأساسية منه.

أما إذا كان من الضروري معالجة كل الملفات، على مستوى الإدارة المركزية بالرباط، فما جدوى اللامركزية والجهوية، واللامركز الإداري، الذي نعمل على ترسيخه، منذ ثمانينيات القرن الماضي.

إن تدبير شؤون المواطنين، وخدمة مصالحهم، مسؤولية وطنية، وأمانة جسيمة، لا تقبل التهاون ولا التأخير.

ولكن مع كامل الأسف، يلاحظ أن البعض يستغلون التفويض، الذي يمنحه لهم المواطن، لتدبير الشأن العام في إعطاء الأسبقية لقضاء المصالح الشخصية والحزبية، بدل خدمة المصلحة العامة، وذلك لحسابات انتخابية.

وهم بذلك يتجاهلون بأن المواطن هو الأهم في الانتخابات، وليس المرشح أو الحزب، ويتكبرون لقيم العمل السياسي النبيل.

فإذا كانوا لا يريدون القيام بعملهم ولا يهتمون بقضاء مصالح المواطنين، سواء على الصعيد المحلي أو الجهوي، وحتى الوطني، فلما ذا يتوجهون إذن للعمل السياسي؟

إن الالتزام الحزبي والسياسي الحقيقي، يجب أن يضع المواطن فوق أي اعتبار، ويقتضي الوفاء بالوعود التي تقدم له، والتفاني في خدمته، وجعلها فوق المصالح الحزبية والشخصية.

ولأن النجاعة الإدارية معيار لتقدم الأمم، وما دامت علاقة الإدارة بالمواطن لم تتحسن، فإن تصنيف المغرب في هذا الميدان، سيبقى ضمن دول العالم الثالث، إن لم أقل الرابع أو الخامس.

حضرات أعضاء البرلمان المحترمين؛

يقال كلام كثير بخصوص لقاء المواطنين بملك البلاد، والتماس مساعدته في حل العديد من المشاكل والصعوبات.

وإذا كان البعض لا يفهم توجه عدد من المواطنين إلى ملكهم من أجل حل مشاكل وقضايا بسيطة، فهذا يعني أن هناك خللا في مكان ما.

أنا بطبيعة الحال أعتز بالتعامل المباشر مع أبناء شعبي، وبقضاء حاجاتهم البسيطة، وسأظل

دائماً أقوم بذلك في خدمتهم.

ولكن هل سيطلب مني المواطنون التدخل لو قامت الإدارة بواجبها؟

الأكيد أنهم يلجؤون إلى ذلك بسبب انغلاق الأبواب أمامهم، أو لتقصير الإدارة في خدمتهم، أو للتشكي من ظلم أصابهم.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين،

إن المرافق والإدارات العمومية، تعاني من عدة نقائص، تتعلق بالضعف في الأداء، وفي جودة الخدمات، التي تقدمها للمواطنين.

كما أنها تعاني من التضخم ومن قلة الكفاءة، وغياب روح المسؤولية لدى العديد من الموظفين. إن الإدارة تعاني، بالأساس، من ثقافة قديمة لدى أغلبية المغاربة.

فهي تشكل بالنسبة للعديد منهم مخبأ، يضمن لهم راتبا شهريا، دون محاسبة على المردود الذي يقدمونه.

غير أن المسؤولية تتطلب من الموظف، الذي يمارس مهمة أو سلطة عمومية، تضع أمور الناس بين يديه، أن يقوم على الأقل بواجبه في خدمتهم والحرص على مساعدتهم.

والواقع أن الوظيفة العمومية لا يمكن أن تستوعب كل المغاربة. كما أن الولوج إليها يجب أن يكون على أساس الكفاءة والاستحقاق وتكافؤ الفرص.

السيدات والسادة البرلمانيين المحترمين،

إن الصعوبات التي تواجه المواطن في علاقته بالإدارة كثيرة ومتعددة، تبتدئ من الاستقبال، مروراً بالتواصل، إلى معالجة الملفات والوثائق؛ بحيث أصبحت ترتبط في ذهنه بمسار المحارب.

فمن غير المعقول أن يتحمل المواطن، تعب وتكاليف التنقل إلى أي إدارة، سواء كانت قنصلية أو عمالة، أو جماعة ترابية، أو مندوبية جهوية وخاصة إذا كان يسكن بعيداً عنها، ولا يجد من يستقبله، أو من يقضي غرضه.

ومن غير المقبول، أن لا تجيب الإدارة على شكايات وتساؤلات الناس وكأن المواطن لا يساوي

شيئا، أو أنه مجرد جزء بسيط من المنظر العام لفضاء الإدارة.

فبدون المواطن لن تكون هناك إدارة. ومن حقه أن يتلقى جوابا عن رسائله، وحلولا لمشاكله، المعروضة عليها. وهي ملزمة بأن تفسر الأشياء للناس وأن تبرر قراراتها التي يجب أن تتخذ بناء على القانون.

وعلى سبيل المثال، فالعديد من المواطنين يشتكون من قضايا نزع الملكية، لأن الدولة لم تقم بتعويضهم عن أملاكهم، أو لتأخير عملية التعويض لسنوات طويلة تضر بمصالحهم، أو لأن مبلغ التعويض أقل من ثمن البيع المعمول به، وغيرها من الأسباب.

إن نزع الملكية يجب أن يتم لضرورة المصلحة العامة القصوى، وأن يتم التعويض طبقا للأسعار المعمول بها، في نفس تاريخ القيام بهذه العملية مع تبسيط مساطر الحصول عليه.

ولا ينبغي أن يتم تغيير وضعية الأرض التي تم نزعها، وتحويلها لأغراض تجارية، أو تفويتها من أجل المضاربات العقارية.

كما أن المواطن يشتكي بكثرة، من طول وتعقيد المساطر القضائية، ومن عدم تنفيذ الأحكام، وخاصة في مواجهة الإدارة.

فمن غير المفهوم أن تسلب الإدارة للمواطن حقوقه، وهي التي يجب أن تصونها وتدافع عنها. وكيف لمسؤول أن يعرقل حصوله عليها وقد صدر بشأنها حكم قضائي نهائي؟

كما أنه من غير المعقول، أن لا تقوم الإدارة حتى بتسديد ما بذمتها من ديون للمقاولات الصغرى والمتوسطة، بدل دعمها وتشجيعها، اعتبارا لدورها الهام في التنمية والتشغيل.

كما أن المواطنين يشتكون أيضا من الشطط في استعمال السلطة والنفوذ، على مستوى مختلف الإدارات، ومن تعقيد المساطر، وطول آجال منح بعض الوثائق الإدارية.

إذ لا يعقل أن يسافر المواطن لطلب وثيقة، ويقدم كل الوثائق الضرورية، وينتظر أياما وأحيانا أسابيع للحصول عليها.

ففي العديد من القنصليات مثلا، لا يتم إخبار المواطنين بالأخطاء، التي تقع في الوثائق، بسبب غياب آلية لمتابعة الملفات، إضافة إلى التعقيدات الإدارية التي يتطلبها تصحيح أي خطأ.

وهو ما يكلف المواطن عناء وتكاليف التتقل إلى المغرب لإحضار وثائق الإثبات اللازمة

لتصحيح هذا الخطأ، إضافة إلى غياب التنسيق بين الإدارات المعنية مما يعطل عملية تسليم الوثائق.

ومن بين القضايا الإدارية، الأكثر انتشارا، تلك التي تتعلق بتطبيق مدونة الأسرة، وما ينتج عن ذلك من مشاكل عائلية واجتماعية.

فبعد مرور أكثر من 12 سنة، على إطلاق هذا الإصلاح المجتمعي، هناك من لا يعرف لحد الآن، مضمون هذا القانون، وما له من حقوق وما عليه من واجبات، وخاصة في أوساط المغاربة بالخارج.

لذا، ندعو الحكومة وكافة المؤسسات المعنية، الإدارية والقضائية، لحسن تفعيله، ومواصلة التوعية بمضامينه، ومواكبته بالإصلاح والتحديث، لتجاوز المشاكل التي أبانت عنها التجربة والممارسة.

حضرات السيدات والسادة أعضاء البرلمان؛

إن المشاكل التي تواجه المواطن في الإدارة تتجسد بشكل واضح في العراقيل التي تعيق الاستثمار، رغم إحداث المراكز الجهوية واستعمال الشباك الوحيد لتبسيط المساطر وتسريع عملية اتخاذ القرار.

صحيح أن بعض المستثمرين، في بعض الحالات، يقدمون ملفات غير كاملة، إلا أنه بدل أن يقوم الشباك بمساعدتهم وعرض قائمة من الحلول لتشجيعهم، يلاحظ أنه يتم تعقيد الأمور عليهم وتكبيهم بسلسلة من القيود والعراقيل.

وبهذه العقلية والتمادي في مثل هذه التصرفات، فإن الشباك الوحيد سيبقى دون جدوى.

وقد أكدت أكثر من مرة، على ضرورة حل المشاكل، ومعالجة الملفات في عين المكان. كما أعطيت تعليماتي للحكومة، ووجهتها لاتخاذ الإجراءات الإدارية بهذا الخصوص.

فما جدوى الرسالة التي وجهتها إلى الوزير الأول منذ 2002 وما فائدة الجهوية واللامركزية واللامركز، إذا استمر الوضع القديم واستمرت المشاكل السابقة؟

إن هذا الوضع غير مقبول، ولا ينبغي أن يستمر. فالمستثمر عندما لا يتلقى جوابا وإذا لم يتم حل المشكل الذي يواجهه، فإنه يرجع أمواله إلى البنك، إذا كان مقيما في المغرب.

أما إذا كان من أبناء الجالية، وفضل الاستثمار في وطنه، فإنه يكون مجبرا على العودة

بأمواله إلى الخارج.

وبذلك يتم حرمان الوطن من فرص الاستثمار والتنمية، وحرمان المواطنين من فرص الشغل. إن الشباك الوحيد ليس إلا واحدا من الأوراش، لمعالجة العراقيل التي تواجه الاستثمار.

وإذا لم يتم إيجاد الحلول الناجعة لها، بعد كل هذه السنوات، فكيف سيتم تطبيق باقي النقاط المهمة الواردة في رسالتنا إلى الوزير الأول والتي تخص علاقة المواطن بالإدارة وتبسيط المساطر وتشجيع الاستثمار؟.

السيدات والسادة البرلمانيين المحترمين؛

رغم السلبيات والنقائص التي تعاني منها بعض المرافق العمومية، فهذا لا يعني أن الوضع أسود، وأن الإدارة لا تقوم بواجبها، بل إنها تتوفر على مؤهلات مهنية وتقنية عالية، وتعرف تحسنا ملحوظا.

وخير دليل على ذلك، الأوراش الكبرى التي يتم إنجازها والسياسات القطاعية والوطنية الناجحة التي غيرت وجه المغرب وكان لها دور كبير في تحقيق تقدم ملموس في مختلف المجالات.

ولكن طموحنا أكبر، وتطلعات المواطن تفوق ما تقدمه الإدارة. كما أن التطور الذي يعرفه المغرب، يقتضي الرفع من مردوديتها.

إننا نؤمن بأن النجاعة الإدارية تساهم في النهوض بالتنمية، وفي جلب الاستثمار الوطني والأجنبي، وتعزيز الثقة التي يحظى بها المغرب.

لذا، ندعو الجميع، حكومة وبرلمانا، أحزابا ونقابات، جمعيات وموظفين، للتخلي بروح الوطنية والمسؤولية، من أجل بلورة حلول حقيقية للارتقاء بعمل المرافق الإدارية، والرفع من جودة الخدمات التي تقدمها للمواطنين.

إن إصلاح الإدارة يتطلب تغيير السلوكات والعقليات، وجودة التشريعات، من أجل مرفق إداري عمومي فعال، في خدمة المواطن.

فالوضع الحالي، يتطلب إعطاء عناية خاصة، لتكوين وتأهيل الموظفين، الحلقة الأساسية في علاقة المواطن بالإدارة، وتمكينهم من فضاء ملائم للعمل، مع استعمال آليات التحفيز والمحاسبة والعقاب.

كما يتعين تعميم الإدارة الإلكترونية بطريقة مندمجة، تتيح الولوج المشترك للمعلومات بين مختلف القطاعات والمرافق.

فتوظيف التكنولوجيات الحديثة، يساهم في تسهيل حصول المواطن، على الخدمات، في أقرب الآجال، دون الحاجة إلى كثرة التنقل والاحتكاك بالإدارة، الذي يعد السبب الرئيسي لانتشار ظاهرة الرشوة، واستغلال النفوذ.

وهو ما سبق أن أكدنا على ضرورة محاربته في مفهومنا للسلطة.

وتعتبر الجهوية المتقدمة التي أصبحت واقعا ملموسا، حجر الزاوية الذي يجب أن تركز عليه الإدارة، في تقريب المواطن من الخدمات والمرافق، ومن مركز القرار.

كما نشدد في نفس السياق، على ضرورة بلورة وإخراج ميثاق متقدم للاتمرکز الإداري، يستجيب لمتطلبات المرحلة.

فعلى الجميع مواكبة التطور، والانخراط في الدينامية المؤسسية والتنمية، التي نقودها ببلادنا.

والكل مسؤول على نجاعة الإدارة العمومية والرفع من جودتها باعتبارها عماد أي إصلاح وجوهر تحقيق التنمية والتقدم، الذي نريده لأبناء شعبنا الوفي.»



ثانيا

مقتطفات من خطب ورسائل ملكية سامية موجهة
إلى قمم ومؤتمرات دولية





1 - مقتطفات من خطب ورسائل ملكية سامية موجهة إلى قمم دولية



مقتطفات من الخطاب الملكي السامي الموجه إلى القمة الحادية والعشرين لرؤساء دول افريقيا وفرنسا المنعقدة بياوندي بالكاميرون

18 يناير 2001

...

«فهذا الواقع يتجلى في كون المجموعة الإفريقية تنتمي لذلك الجزء من العالم الذي يقل فيه الناتج الداخلي الخام للعديد من بلدانه عن نظيره في البلدان الأعضاء في مجموعة الثمانية.

وهو واقع يتمثل كذلك في كون العالم أصبح قرية كونية ينقل فيها الاعلام باستمرار، عبر شاشات السينما والتلفزة من خلال الفيديو والحاسوب، صور الغنى الفاحش جنبا إلى جنب مع صور الفقر المدقع، دون أن تحده في ذلك حدود.

ويتجلى هذا الواقع أخيرا في نظام يتأسس في مطلع هذه الألفية الثالثة على مبادرات تجارية تتجاوز قيمتها عشرة آلاف مليار دولار أي ما يناهز ربع الناتج الداخلي الخام العالمي ولكنه لم يشكل بعد ذلك مجال الانسيابي المأمول الذي يسمح بتوزيع منافع العولمة بكيفية منصفة بين مختلف الجهات والأمم بحيث تعم المجموعة البشرية برمتها. وان الملاحظ المدقق لا يمكن أن يفوته إدراك أن الانتشار الهائل للتكنولوجيات الجديد ومن بينها على سبيل المثال لا الحصر الأنترنت هذه الوسيلة الرائعة قد يظل ولفترة طويلة بعيد المنال لذي شرائح عريضة من البشرية مازالت تعيش بدون تعليم ولا سكن لائق ولا كهرباء ولا ماء ومفتقرة الى كل ما يمكن أن يلبي الحاجيات لضمان حياة كريمة.

وإننا لنعلم أن قضية الصحة تشكل في هذا السياق عاملا أساسا بالنسبة للإنسان في سعيه الحثيث إلى تحقيق الكرامة. فسبب سوء التغذية وانعدام الوقاية الصحية وانتشار داء السيدا، آفة العصور الحديثة الكاسحة والمقلقة، وبالرغم من كل التقدم الحاصل في مجال البحث الطبي والصيدلي فإن معدل الأمل في الحياة قد يتقلص في افريقيا مما يحرم المجتمعات الافريقية من كفاءاتها العاملة الأكثر نشاطا ومن شبابها الواعد والأكثر حيوية.

كما أننا نعلم أن تقويم القطاع الفلاحي والبحث الزراعي في زمان هذه العولمة يظل غير ذي جدوى بالنسبة لثلاثين مليون افريقي ما زلوا يعانون الى يومنا هذا من

عجز غذائي لا يطاق ولا يحتمل.

إن ما أقوله هنا ليس من قبيل إطلاق أحكام قيمية بقدر ما هو وصف لواقع الحال ولا هو بأي حال من الأحوال محاكمة لمبدأ العولمة ولكن إذا كانت العولمة لا مناص منها فإننا نأمل أن تفضي إلى تحول ذي بعد تضامني وأكثر مراعات لمصير السكان المهمشين وأكثر إصغاء للأفارقة الذين مازالوا مقصيين من مسلسل الاندماج العالمي.

ويتعلق الأمر إذن بعولمة مؤنسنة وبنظام ذاتي التقويم يحمل في طياته آليات تصحيح تضمن توازنه في الزمان وتجعله يدمج أكثر مما يقضي ويحول بالتالي دون أي تراجع مع الماضي قدما نحو تحالف من أجل التقدم وتجاوز الذات.

وفي نظري فإن التوازن المنشود يجب أن يروم كذلك الحفاظ على الخصوصيات والهويات الخاصة لكل مجتمع، موفقا بذلك بين متطلبات الحداثة ومزايا الأصالة.

أصحاب الفخامة؛

أيتها السيدات أيها السادة؛

إن بلدي المغرب كما تعلمون حظي سنة 1994 بشرف استضافة الجولة الأخيرة من مفاوضات «الغات» في مراكش، والتي أسفرت عن ميلاد المنظمة العالمية للتجارة.

بهذه المناسبة أعرب والدي جلاله المغفور له الحسن الثاني طيب الله ثراه، وعيا منه بالانعكاسات المتعددة التي ستحدثها ظاهرة العولمة في اقتصاديات بلداننا، عن أمله في تنفيذ مخطط للتنمية الشاملة في افريقيا. وكان هذا المخطط في تصوره يتوخى ترسيخ موقع البلدان الأفريقية في النظام التجاري المتعدد الأطراف، مدشنا بذلك حلقة تقدم اقتصادي واجتماعي ديناميكية ودائمة على مستوى القارة.

وإن راهنية هذا النداء المتبصر لعاهلنا الراحل الذي كان شغله الشاغل تحقيق رخاء وطمأنينة الشعوب الأفريقية قد أصبحت تفرض نفسها اليوم أكثر من أي وقت مضى. ذلك أننا نسجل بقلق أن افريقيا لم تستفد إلا بشكل هامشي من نتائج تحرير المبادلات، وذلك بالرغم مما أبدته المنظمة العالمية للتجارة من حسن نية.

إن هذا التهميش لأفريقيا في جميع القطاعات الحيوية على الصعيد الدولي يعرقل بشكل كبير اندماجها في منظومة التجارة متعددة الأطراف.

إن قارتنا التي تتعدى ساكنتها 700 مليون نسمة تمثل أقل من اثنين في المائة من التجارة العالمية، وتكاد لا تتلقى سوى اثنين في المائة من مجمل تدفق الاستثمارات الدولية تقتصر في مجملها على القطاعات المعدنية والنفطية.

وعلاوة على ما تشكو منه الدول الأفريقية من تأخر على مستوى أنظمتها الانتاجية وعدم استقرار الأسعار فإنها تصطدم كذلك بإغلاق أسواق الدول الصناعية أمام منتوجاتها الأكثر تنافسية. فقد خصصت الدول المتقدمة على سبيل المثال في سنة 1999 أزيد من 300 مليار دولار كمساعدات للقطاع الفلاحي، وهو ما يمثل تقريبا مجموع الناتج الداخلي الخام لجميع البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء.

وتتضاف إلى إغلاق الأسواق السياسات التجارية وما يطبعها من تقييد يؤدي إلى فقدان حصص من السوق. كما أن تعميم المقاييس بالنسبة لكل منتج على حدة قد يصبح بدوره عائقا جديا من طبيعة غير جمركية. إن الخسائر الكبيرة التي تتكبدها البلدان الأفريقية تتجاوز بكثير ما تحصل عليه من دعم عمومي للتنمية.

كما أن المديونية الخارجية لأفريقيا التي قدرت سنة 1999 بحوالي 350 مليار دولار تشكل عائقا كبيرا إضافيا أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمجموع الدول الإفريقية. ومن ثمة تبدو الضرورة الملحة والعاجلة لإعادة النظر في هذه المديونية، سواء من خلال إلغائها أو من خلال تحويلها حتى تكون مصدرا لتوفير مناصب الشغل وموارد يمكن أن تعزز الاعتمادات الموجهة للقطاع الاجتماعي.»

مقتطفات من الخطاب الملكي السامي الموجه إلى الدورة الاستثنائية السابعة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة المخصصة للطفل

نيويورك - 9 ماي 2002

...

«في إطار الحركة العالمية للنهوض بحقوق الطفل، يجدر التذكير بأن المملكة المغربية بذلت كل ما في وسعها لتحقيق الأهداف التي رسمتها القمة العالمية الأولى، وتجسيد ما تعهد به والدي المنعم، جلالة الملك الحسن الثاني، رضوان الله عليه، الذي وقع في الثالث من فبراير 1992، على الإعلان العالمي من أجل الحفاظ على حياة الطفل ورعايته وتنشئته، وأحدث، سنة 1995، المرصد الوطني لحقوق الطفل، مسندا رئاسته إلى شقيقتي صاحبة السمو الملكي الأميرة للامريم، لتتابع، عن كثب، كافة القضايا المتعلقة بالنهوض بوضعية الطفل في المغرب.

وقد حققت بلادي تقدما كبيرا، في هذا المضمار، كما ورد في التقرير الذي وجهته اليونيسيف في مطلع سنة 2001 إلى مجلسها الإداري بشأن ما تم انجازه من أهداف القمة العالمية الأولى حول الطفل.

وإذا كان الطريق ما زال طويلا أمامنا فإن عزم المغرب وطيد على المضي قدما لبلوغ أهدافنا كاملة.

ومساهمة منها في إنجاح الإجراءات التحضيرية لهذه الدورة الاستثنائية، نظمت المملكة المغربية، بتنسيق مع اليونيسيف، جملة من الملتقيات الدولية، منها على وجه الخصوص ملتقى المجتمع المدني العربي، ومؤتمر القمة للسيدات الأوليات الأفريقيات، والمؤتمر العربي-الأفريقي لوزراء المالية والملتقى الإقليمي لمناهضة الاستغلال الجنسي للأطفال.

وقد أفضت هذه الاجتماعات إلى إثبات أن أيا من تلك الإجراءات والتوصيات لن يتجسد على أرض الواقع إلا بإضفاء البعد الانساني على مسلسل العولمة، وذلك تجنبنا لتفاقم الاختلالات الموجودة حاليا في التوازنات الاقتصادية والاجتماعية بين الدول.

ولن يتأتى تحقيق ذلك إلا بالاستعمال الأرشد للموارد المتاحة، وبتنشيط علاقات التعاون جنوب-جنوب، والنهوض بالتعاون الدولي الملتزم، سيما بعد التعهدات التي اتخذها القادة في مؤتمر مونتيري.

وعليه، فإننا نأمل أن ترقى المساعدات العمومية للتنمية إلى ما تطمح إليه الدول النامية، حتى تتمكن من تحقيق الأهداف التي رسمتها الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، لا ينبغي أن يغيب عن أذهاننا ما يشكله الدين الخارجي الذي يعد عائقاً رئيسياً للتنمية المستدامة والسليمة.

ومما لا شك فيه أنه يتعين بذل المزيد من الجهود الخاصة لحماية حقوق الأطفال، الذين يعانون من ظروف جد قاسية. كما أنني آسف لمعاناة الأطفال الذين يعيشون في ظروف استثنائية من جراء العقوبات المفروضة والنزاعات المسلحة، كما هو الشأن بالنسبة لأطفال فلسطين والعراق، المهدة حقوقهم الأساسية في الحياة. وعليه فإن الواجب يقتضي أن تتحمل المجموعة الدولية مسؤوليتها لإيجاد حلول ملائمة كفيلة بوضع حد لهذه المأساة.

وعلاوة على تجنيد الأطفال وإقحامهم في النزاعات المسلحة، فإن استغلالهم لأغراض تجارية، يستأثر كذلك باهتمامنا ويشغل بالنا، بشكل خاص. وقد حظي كلا المشكلين، خلال السنوات الأخيرة، باهتمام خاص من لدن لجنة حقوق الانسان.

كما لا يفوتني أن أؤكد على حتمية اتخاذ التدابير الوقائية من أجل مواجهة فيروس السيدا. وإنه لجدير بنا نحن أصحاب القرار أن نضع سياسات وبرامج تتمحور بالأساس حول الطفل، مع إعطاء الأولويات لمعالجة هذه المشاكل التي تبعث على القلق وتستوجب من المجموعة الدولية بذل المزيد من الجهود لإيجاد الحلول الناجعة لها.

السيد الرئيس؛

إن المملكة المغربية تتعهد بتفعيل مقتضيات الإعلان وخطة العمل، المنبثقة عن هذه القمة الثانية، وسوف تضعهما في صدارة اهتماماتها الوطنية بقصد الحفاظ على السلم والأمن لصالح هذا الجيل والأجيال المقبلة.»

مقتطفات من الخطاب الملكي السامي أمام الدورة العاشرة لقمة المؤتمر الإسلامي المنعقدة ببوتراجايا بماليزيا

16 أكتوبر 2003

...

«لقد كان الإرهاب وما يزال أحد التحديات التي تواجهنا إذ امتدت أياديته الإجرامية إلى عدد من دولنا الإسلامية بهدف زعزعة استقرارها. إلا أن الإرادة الراسخة للمغرب ملكا وشعبا في توفير الأمن والطمأنينة لمجتمعنا جعلتنا نتصدى لآفة الإرهاب بما يستوجبه الظرف من جدية وحزم متشبهين بالخيار الديمقراطي ومسلحين بإجماع شعبنا على إدانة هذه الظاهرة الخارجة عن ثقافتنا وقيم ديننا السمح التي تحرم سفك الدماء وتدعو للسلم والتعارف وتتنافى مع كل الادعاءات التي تنسب لدننا الحنيف المبني على تكريم الإنسان.

إن بناء الإنسان كان دائما ضرورة ملحة وهو اليوم أكثر إلحاحا. لذا فإنه يجب علينا أن نولي الأهمية اللازمة للتربية والتعليم السليم انطلاقا من الوعي بمتطلبات العصر ومقتضيات المستقبل. وذلك بغية إعداد النشء الصالح المتشبع بروح المواطنة القادر على التمييز والاختيار والمدرک لمسؤولياته تجاه مجتمعه بفهم صحيح لحقائق الإسلام الثابتة وما توفره من أسباب الحصانة والمناعة التي تحمي كيانا الإسلامي من الانحراف والجهل والتطرف.

إن الخروج بمجتمعاتنا من آفات الأمية والفقر التي تقود إلى اليأس وفقدان الثقة في المستقبل هو من أكبر التحديات التي تواجهنا اليوم وتفرض علينا تركيز جهودنا من أجل تحسين الأوضاع الاجتماعية لشعبونا وتسخير كل الإمكانيات المتاحة للحد من هذه الآفات وتحقيق التنمية المستدامة باعتماد مقاربة شمولية تتكامل فيها الديمقراطية والتنمية الاقتصادية والتضامن الاجتماعي التي هي قوام الأمن والاستقرار.

ولبناء شخصية المواطن المسلم الوفي لهويته والمنفتح على عصره فاني أقترح عليكم إعداد خطة محددة في الآماد ووسائل الانجاز والتقويم لمحو الأمية التي هي وصمة عار في جبين أمة كان أول ما نزل من كتابها العزيز: «اقرأ باسم ربك الذي خلق».

وفي زمن العولمة الشمولية الكاسحة فإنه لن يسمع لنا صوت أو تحترم كلمتنا بين الأمم ما لم نعمل جاهدين على وضع أسس صلبة لتضامن اقتصادي قائم على ما رزقنا الله من ثروات مادية وطاقات بشرية تؤهلنا لأن نكون حاضرين بفعالية في الاقتصاد العالمي ولا سيما والإمكانيات لا تعوزنا. وانما ينقصنا التخطيط المحكم لسياسة اقتصادية منفتحة ذات

أهداف مشتركة وتوافر إرادة جادة. ولنا في التاريخ القريب بعض التجارب التي علينا أن نسترشد بها لبناء منظومة اقتصادية متكاملة تراعي مصالح الجميع.

ولن يكون بوسعنا كدول منفردة أن نواجه تحديات العولمة أو ننتظر من غيرنا النهوض باقتصادياتنا إذ لا بد من أن نعتمد على ذاتنا وأن نجعل من العنصر البشري الوسيلة والهدف في معادلة التنمية واعتماد ديمقراطية القرب والمشاركة للقضاء على البطالة والفقر والامية لتحقيق ما نتطلع إليه من تقدم وازدهار لبلداننا ولا سيما منها الشعوب الإفريقية التي يجب أن نرقى بتضامننا الإسلامي الفعال معها إلى مستوى ما تعانيه من ضعف الوسائل بالنسبة لطموحاتها الواعدة مثل مبادرة النيباد .

وذلكم هو النهج القويم لإزالة كل أسباب الإحباط والكراهية واليأس التي تتحول من خلال العنف والإرهاب إلى حقد ونزوع إلى الإضرار بالغير.»

مقتطفات من الخطاب الملكي السامي أمام قمة منتدى خمسة زائد خمسة بتونس

5 دجنبر 2003

...

«نجدد التزامنا بالعمل على التجسيد التام للفضاء الواعد المنبثق عن إعلان أكادير ولتطلع المغرب إلى جعل مجموعتنا جسرا مفتوحا للتعاون الأوربي/المغاربي مع القارة الإفريقية لتحقيق تطلعات بلدانها الشقيقة إلى الاستقرار والتنمية الشاملة في إطار مبادرة « النيباد » التي تستحق من منتدانا المزيد من الدعم القوي.

وإذا كنا نولي جميعا بالغ الأهمية للمجال الاقتصادي والاجتماعي فالى أي حد تم وضع تصورات مشتركة تستمد قوتها من ملامسة واقعنا وتحديد وسائل انجازها دونما حاجة إلى انتظار استحقاقات متوسطة مثل الاستحقاق المنتظر برسم عام 2010 ؟

إننا واثقون بكوننا نتقاسم هذا الانشغال وأن بوسعنا أن نجعل من هذه القمة منطلقا للتخطيط لمشاريع ملموسة متحررة من مرجعيات وآليات تجمعات أخرى؛ عاملين على ترسيخ خصوصية هذه المنطقة التاريخية كمجال حرية تنقل الأشخاص والأموال، والتفاعل الحضاري والتنوع الثقافي وكفضاء لإشاعة الديمقراطية وصيانة كرامة وحقوق الانسان التي جعلناها أساس توطيد أركان المغرب العصري.

وتلكم سبيلنا إلى تجاوز العديد من المشكلات الناجمة عن الظروف الاقتصادية وانعكاساتها الاجتماعية السلبية وفي مقدمتها معضلة الهجرة التي لا يمكن لبلد بمفرده ولا لضفة دون أخرى التغلب عليها، وهذا ما يفرض إدماج المقاربة الأمنية ضمن استراتيجية شمولية وإنسانية للتنمية والتعاون الأمثل بين دولنا بتمكين بلدان الضفة الجنوبية لغرب المتوسط من الموارد الضرورية والوسائل التكنولوجية لمساعدتها على سد العجز الاجتماعي وفي مقدمته بطالة الشباب.

وإدراكا منا لخطورة هذه الظاهرة المنافية لكرامة الانسان والمؤثرة سلبا على علاقات التعاون وحسن الجوار فقد اتخذ المغرب تشريعات عصرية صارمة لتجريم ومحاربة العصابات المتاجرة بالهجرة السرية، مجندا لذلك كل السلطات العمومية في ظل سيادة القانون وفيما لالتزاماته الثنائية والجهوية والدولية. كما أحدثنا أجهزة متخصصة في شؤون الهجرة ومراقبة الحدود، إسهاما من المغرب في إيجاد سياسات عمومية ناجعة للحد منها، في تعاون تام مع جيراننا

وشركائنا للحد من الهجرة غير الشرعية ومعالجة دوافعها العميقة وانعكاساتها السلبية؛
مؤكدین عزیم المملكة المغربية الراسخ على تنسيق جهودها في هذا الشأن مع أشقائها في
الاتحاد المغاربي، دعماً من المغرب لكل المبادرات التي تصب في هذا المسار الشاق والطويل.»

مقتطفات من الخطاب الملكي السامي الموجه إلى القمة الفرنكوفونية المنعقدة بواغادوغو ببوركينا فاسو

26 نوفمبر 2004

...

«إننا نعي جميعا بأنه لا يمكن تحقيق تنمية مستدامة إلا ضمن محيط سياسي ملائم يحترم الحريات الفردية الأساسية. وإنه لحري بنا أيضا أن نشيد بانخراط منظماتنا في مجال تعزيز الديمقراطية والسلم وحقوق الإنسان، وبعملها في ميدان الوساطة والمصالحة والاشراف على الانتخابات.

إنه يتعين علينا المثابرة في هذا النهج، والمضي قدما في تنفيذ اعلان باماكو وقرارات مؤتمر برازا فيل. إن المملكة المغربية التي حظيت بشرف احتضان الاجتماعات الأولى للجنة المتابعة لمؤتمر المنظمات الفرنكوفونية المكلفة بحقوق الإنسان بمراكش، لتجدد عزمها الأكيد على دعم هذا المسلسل بضمونه الشامل والمتعدد.

إن المغرب الذي فضل على الدوام الحوار والتشاور، يلتزم بمواصلة تعاونه خدمة للأمن والسلام، وذلك بتقديم مساهمات فعلية في إطار الأمم المتحدة كما يدعو الى التفاهم لحماية فضائنا من أية أزمات أو نزاعات يمكن أن تبرز، ودعم السلام والاستقرار، اللذين بدونهما سيكون أي مسلسل للتقدم مهددا.

...

إننا لعللى ثقة من أن قمة واغادوغو لن تدخر أي جهد في البحث عن حلول من أجل إعطاء مدلول ملموس للتنمية المستدامة وتشجيع أنشطة فعالة وخلاقة لفائدة السكان الأكثر احتياجا الذين يواجهون الأوبئة والأمراض المعدية والحروب.

وفي هذا السياق يتعين إيلاء اهتمام فائق للتربية والتكوين على اعتبار أن هناك بالتأكيد علاقة وطيدة بين القضاء على الفقر وتحسين برامج التربية الأساسية وإصلاح نظم التكوين. وهذا هو السبيل الذي قرر المغرب نهجه من خلال تطبيق ميثاق وطني للتربية والتكوين يؤدي إلى إصلاح نظامه التربوي ويحدد أهداف اندماج اجتماعي ومهني أفضل.

إن المملكة المغربية المقتنعة، بأنه لا يمكن أبدا تحقيق تنمية مستدامة دون حماية حقيقية للتنوع الثقافي، لا يسعها إلا أن تحيي التزام الفرانكفونية بالنهوض بكل الثقافات وكل اللغات

داخل فضائها. كما تنوّه بجهود المنظمة إلى جانب اليونيسكو من أجل تبني معاهدة دولية حول التنوع الثقافي.

السيد الرئيس؛

إن تحديات التنمية المستدامة لا يمكن رفعها دون شركاء، مثل أولئك الذين تدافع عنهم مبادرة الشراكة الجديدة من أجل إفريقيا «نيباد»، ودون استراتيجية شاملة ومندمجة ترسي أسس اقتصاديات منفتحة ومدة للثروات وموفرة لمناصب الشغل خاصة بالنسبة للشباب، في إطار مجتمعات متضامنة. ويتعين أن يدعم هذا المجهود بأعمال مجددة وتطوعية وسخية مثل تحويل الديون إلى استثمارات أو إلغائها وهو التوجه الذي انخرطت فيه المملكة بعزم قوي لا يوازيه إلا تمسكها بتعميق نموذج التعاون الثلاثي الذي يجمع بين المشاريع والخبرة والتمويل في بلدان الشمال والجنوب.

إن حماية البيئة تشكل أيضا عاملا حاسما في التنمية الاقتصادية. وفي هذا المجال فإن المقاربة الفرانكفونية تستحق بالتأكيد كل التنويه. إن المملكة المغربية التي تواجه بدورها تحولات مناخية وجفافا متلاحقا وتهديد التصحر اعتمدت مخططا وطنيا وبرامج عمل مخصصة لحماية البيئة والتنوع البيولوجي.»

مقتطفات من الخطاب الملكي السامي الموجه إلى قمة الجنوب الثانية لمجموعة السبع والسبعين والصين المنعقدة بالدوحة بقصر

15 يونيو 2005

...

«فبرغم كل مظاهر الانفتاح الاقتصادي، والتطور التكنولوجي، وأقول الانقسامات الإيديولوجية، فما زالت البلدان النامية تعاني، بكل أسف، مخاطر حقيقية وتحديات كبرى، من جراء اتساع بؤر التوتر، والفقر والتهميش، وانتشار الأمراض الفتاكة.

ولمواجهة هذه الأوضاع المأساوية، نجدد نداءنا لدول الشمال للوفاء بتعهداتها، وخاصة عبر تنفيذ ما اتفق عليه في مؤتمر مونتييري، وبلورة أهداف الألفية، بتعبئة الموارد المالية الوطنية والدولية، من أجل التنمية، وولوج الأسواق، وتخفيض الديون الخارجية، وإلغائها بالنسبة للبلدان الأقل نمواً.

وبالنظر لكون غالبيتها تنتمي لإفريقيا، فإن المغرب، من منطلق تضامنه الملموس مع دولها الشقيقة، قد خصص، خلال رئاسته للمجموعة، مؤتمرا وزاريا استثنائيا، لتدارس إيجاد حلول لمعضلاتها المتفاقمة.

ولا يفوتني بهذه المناسبة أن أشيد بالخطوة الإيجابية، التي أقدمت عليها مجموعة الثماني الكبار، بإلغاء ديونها على عدد من الدول الأقل نمواً.

وإن دعوتنا لدول الشمال للإسهام الفعلي في إضفاء بعد إنساني وتضامني على العولمة، لا ينبغي أن ينسينا ضرورة الاعتماد، في المقام الأول، على قدراتنا الذاتية، واستغلال كل فرص التعاون والتكامل، التي تتيحها مؤهلاتنا الاقتصادية، والبشرية والفكرية، وتحمل مسؤولياتنا، بدل الركون إلى التواكل والانتظارية، وإلقاء اللوم دائما على الآخر.

ولنا اليقين، في أنكم تشاطروننا نفس الاقتناع، بأن بلوغ هذه الغاية، لا بد أن يركز على حلقات مترابطة، انطلاقا من الصعيد الوطني، ومرورا بالميدان الجهوي والمجال القاري وبين القاري، وانتهاء بالمستوى الأشمل لتضامن أقوى جنوب-جنوب.

وفي هذا السياق، قام المغرب باتخاذ مبادرات مقدامة وخلاقة، وبإصلاحات عميقة، مكنته

من تحقيق مكاسب هامة، على درب ترسيخ الديمقراطية، والنهوض بحقوق الإنسان، وبناء اقتصاد عصري، منفتح ومنتج، وتعزيز التضامن، في مجتمع المعرفة والاتصال. ولتوطيد التماسك الاجتماعي، أقدمنا، مؤخرًا، على إطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، في إطار المنظور المتجدد، الذي يجعل من الإنسان محور وغاية كل سياسة تنموية.

وتقوم هذه المبادرة على برامج عملية مضبوطة، في إطار سياسات عمومية مندمجة، تعتمد المشاركة الديمقراطية والحكم القويم، والاجتهاد والابتكار، غايتها تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية، ومحاربة الفقر والإقصاء والتهميش، وتشجيع الأنشطة المدرة لفرص الشغل.

أما على المستوى الجهوي، فإننا حريصون على توطيد التطور المتزايد للتعاون المدعوم مع عدد من الدول الإفريقية الشقيقة، بروح من الشراكة التضامنية؛ واضعين الإمكانيات والخبرات المتاحة لدينا، لدعم التنمية المستدامة لشعوبها الشقيقة، من خلال مشاريع هادفة وملموسة.

«علاوة على القرارات التي ستسفر عنها، بالنسبة لتوطيد العلاقات بين بلداننا، فإن قمنا تشكل فرصة سانحة، لتوجيه رسالة قوية، من مجموعتنا إلى المنتظم الأممي، في أفق الاجتماع الرفيع المستوى، للجمعية العامة للأمم المتحدة، في قمته المتميزة هذه السنة، بتخليد ذكراها الستين. رسالة تعقل، مفادها أن التفاوت الاقتصادي والتكنولوجي الصارخ بين الشمال والجنوب، لا تنحصر تداعياته السلبية داخل المجتمعات النامية فقط، وإنما تهدد الأمن الشامل، في عالم أصبح قرية كونية، وتساؤل الضمير العالمي، بما تطرحه من معضلات الإقصاء والفقر والانغلاق، ونزعات التطرف والإرهاب.

كما أنها تحمل إشارة أمل، في أن تشكل هذه القمة الهامة، فرصة للتأكيد على تشبثنا بترسيخ نظام متعدد الأطراف، عادل ومتوازن، كفيل بتحقيق التطلعات المشروعة لأجيالنا الحاضرة والصاعدة، للتنمية الشاملة المستدامة، والمواطنة القومية والكونية، في عالم أوفر أمنًا ورخاءً، وأكثر تضامنًا وإنصافًا وإنسانية.»

مقتطفات من الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المشاركين في القمة الإفريقية الثانية للشباب الرائد المنعقدة بإفران بالملكة المغربية

18 غشت 2005

...

«كما ستشكل هذه القمة، بالنسبة لنا، فرصة مواتية لتعزيز الأسس التي تقوم عليها استراتيجية التعاون بين دول الجنوب، من خلال نهج أنسب الطرق للقيام بأعمال ملموسة تساعد على تنشيط حركة المبادلات وإقامة اندماج اقتصادي على أسس سليمة، فضلا عن بث روح التضامن الفاعل، والإسهام في استثبات الأمن والاستقرار في قارتنا.

وعلاوة على ذلك، فالقمة تعتبر مناسبة للتأكيد على تشبث المغرب بجذوره الإفريقية والتزامه الثابت بالعمل، في إطار من التضامن على تحقيق النماء لفائدة القارة الإفريقية، كما أنها فرصة للإعراب مجددا عن اقتناعه الراسخ بجدوى التعاون الفاعل بين دول الجنوب- جنوب وبناء شراكة حقيقية وملموسة في مجال تكوين الشباب وتطوير البنى التحتية والنظم المالية والصحة والبيئة والتهيئة، مع التركيز على الأنشطة الرامية إلى مكافحة التصحر، واجتثاث آفة الجراد المزمنة.

وإن المملكة المغربية، وفاء منها بالتزاماتها، لم تفتأ تدافع في المحافل الإقليمية والدولية عن القضايا التنموية الإفريقية.

وفي هذا الصدد، يظل المغرب منفتحاً على شركائه الأفارقة لتبادل التجارب، في إطار من التضامن الفاعل والأخوة الصادقة، ولإفساح المجال أمامهم للاستفادة من النتائج التي أسفرت عنها الجهود التي يبذلها لتحقيق تنمية مستدامة ومنسجمة عن طريق إشراك كافة القوى الحية للأمة في تجسيد مختلف الإصلاحات الجارية.

وبهذا الخصوص، فإن المغرب يشهد اليوم تفعيل استراتيجية شاملة وواسعة النطاق، تتمحور حول التحكم في آفة الفقر ومجاربة ظاهرة الإقصاء وتقليص أشكال الخصائص الاجتماعي، واستئصال الأنواع الأكثر حدة، والعمل على إيجاد حلول مناسبة لمشاكل بطالة الشباب.

وقد قامت المملكة المغربية، وحرصاً منها على تعزيز أركان الدولة الديمقراطية الحديثة والمتضامنة، بإنجاز إصلاحات هيكلية لضمان التدبير الجيد للقطاعات العام والخاص

ولنظامها التعليمي، هادفة من وراء ذلك إلى تحسين مردودية هذا النظام وإعداد الناشئة لمواكبة المستقبل بتمكينها من امتلاك ناصية التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال، بما يكفل لها ولوج مجتمع المعرفة، بجدارة واستحقاق، في سياق دولي يشهد تصاعدا مطردا لوتيرة العولمة.

وفي إطار هذه التعبئة الشاملة التي يقتضيها مجهود التوعية، يعد إدماج النسيج الجمعوي بصفة عامة والجمعيات الشبابية على وجه الخصوص، أحد المحاور الحيوية التي ينبغي الارتكاز عليها لبلوغ أهداف الألفية من أجل التنمية، علما أننا قد أعربنا، في شتبر 2000 في نيويورك، عن تأييدنا الكامل لهذه الأهداف، مؤكدين استمرار المغرب في تقديم الدعم اللازم لها.

كما أننا أدرجنا ضمن أهدافنا الملحة أعمال الآليات المنمطة، التي تم وضعها لدعم الإجراءات الكفيلة بإقرار مبدأ المساواة بين الرجال والنساء. وقد اتخذنا في هذا الصدد تدابير ملموسة، ترمي اعتماد الوسائل القانونية المتوفرة لتوطيد دعائم مجتمع تشكل فيه الأسرة حجر الزاوية لبناء تماسكه الاجتماعي.

كما تحظى الجهود المبذولة في مجال الصحة بالعناية اللازمة التي تجلت في اعتماد سياسة ذات بعد وقائي وعلاجي، تهدف إلى تعميم التغطية الصحية لفائدة كل المغاربة ومحاربة الأوبئة، لا سيما الأمراض المعدية كداء السل وفقدان المناعة.»

مقتطفات من الخطاب الملكي السامي الموجه إلى الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة المنعقد بنيويورك

15 شتنبر 2005

...

«وقد ساهمت التطورات الحديثة، التي شهدها العالم في ميادين تكنولوجيا الإعلام والاتصال، في تقريب الشعوب فيما بينها، وإذكاء وعيها بفداحة التهديدات التي تحدق بالإنسانية، وتحفيزها على العمل من أجل معالجتها، عبر تفعيل جاد ومنسق للتضامن والتعاون الدوليين. وفي هذا السياق، فإننا إذ نؤكد انخراط المملكة المغربية القوي، في التعاون الجهوي والدولي، في مجال محاربة آفة الإرهاب المقيت، الذي استفحل منذ الاعتداءات الأثمة للحادي عشر من سبتمبر 2001، فإننا نعتبر إحكام التنسيق، خير تجسيد لمدى الفعالية التي يمكن أن تحققها المجموعة الدولية، لمواجهة أي تحدٍّ، متى توافرت الإرادة السياسية الجادة، وجندت الوسائل الضرورية لبلوغ الهدف المشترك، لتوطيد الأمن الشامل.

وبنفس العزم وروح الالتزام، فإننا نشدد على مدى حاجة المجموعة الدولية إلى تعاضد وتعاون من هذا القبيل، لمعالجة التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تعيق نمو واستقرار دول الجنوب، وخصوصا في قارتنا الإفريقية، ومساعدتها على تحمل مسؤولياتها في تحقيق التنمية البشرية، لشعوبها الشقيقة.

لقد تضمن إعلان الألفية، الذي اعتمدناه منذ خمس سنوات، تجسيدا لوعي المجتمع الدولي بضرورة العمل من أجل القضاء على الفقر المدقع والمجاعة المستفحلة، وتعميم التعليم الابتدائي، وتعزيز المساواة بين الرجل والمرأة، وتحسين التغطية الصحية، ومكافحة فيروس فقدان المناعة المكتسبة، وغيره من الأمراض والأوبئة الفتاكة. كما تضمنت البيانات الختامية لكل من مؤتمري جوهانسبورغ ومونتييري التزامات واضحة، آلت المجموعة الدولية على نفسها تحقيقها في آفاق زمنية محددة، مما ساهم في بعث الأمل لدى الشعوب المستضعفة بأن التضامن الدولي سينتقل من مرحلة الوعود والأمانى والأقوال إلى التجسيد الفعلي على أرض الواقع، ببرامج تنموية ومشاريع ملموسة، مدرة للثروات.

وتجسيدا لالتزامنا بالتنفيذ الأمثل لهذه التعهدات الدولية، ركزنا خلال ترؤسنا لمجموعة 77 والصين، على تجنيد الوسائل الكفيلة بضمان تطبيق هذه الالتزامات، وتحقيق مرامي وأهداف الألفية بالنسبة لبلدان الجنوب، وعلى رأسها إفريقيا. فكانت الدعوة إلى الاجتماع الرفيع المستوى، لمتابعة تطبيق أهداف الألفية، والذي تم توسيعه، ليشمل إصلاح قواعد

المنظومة الدولية وهيكلها. وإن أي تقييم موضوعي لمدى تنفيذ الدول النامية لما التزمت به في إطار الألفية، يبرز مدى ما قامت به بلدانها من مجهودات محمودة، بانتهاج سياسات عمومية قديمة، تعتمد الحكامة الجيدة، وتعبئة الموارد المحلية، لخلق الظروف المواتية للتوظيف الأنجع للاستثمارات الأجنبية، وتسهيل الاندماج في التجارة الدولية. غير أن كل هذه المجهودات لا يمكن أن تعطي ثمارها كاملة، إلا إذا أزرقتها مساعدات إنمائية عمومية أكبر حجما، ومحددة في جداول زمنية، تدعمها موارد مبتكرة وإضافية، وإعفاءات جمركية، وإلغاء أو تخفيف لمديونية الدول الفقيرة.

وانسجاما مع تعهدات المملكة المغربية الدولية، فقد بادرنّا باعتماد مدونة للأسرة تقوم على مساواة الرجل والمرأة، وتضمن حقوق الطفل، وترفع كل أشكال الحيف عن النساء، وتصون كرامتهن، في حفاظ على وحدة وتماسك العائلة، وحرص على تمكين المرأة من الاندماج الفعلي، في التنمية الوطنية. وفي نفس السياق، قمنا بإطلاق «المبادرة الوطنية للتنمية البشرية»، التي تتسجم مع فلسفة وأهداف الألفية، وتدرج ضمن رؤية شمولية، قائمة على مبادئ الديمقراطية السياسية، والفعالية الاقتصادية، والتماسك الاجتماعي، وعلى تمكين كل مواطن من الاستثمار الأمثل لمؤهلاته وقدراته، ضمن مشروع مجتمعي ديمقراطي حداثي، يعتمد تكافؤ الفرص، والمواطنة المسؤولة، ويجعل الإنسان في صلب عملية التنمية، بالمشاركة في بلورة مشاريعها، والمساهمة الفاعلة في إنجازها، والتوزيع العادل لثمارها بين الفئات والجهات، لتقليص التفاوتات الاجتماعية والمجالية، ومكافحة الإقصاء، بالتعبئة الوطنية الشاملة لكل الموارد والطاقات، لانتشال شرائح واسعة من المحرومين، وخاصة الشباب منهم، من آفات الفقر والامية والبطالة، وتمكينها من أسباب العيش الحر الكريم، الذي نشده لكل مواطنينا.

وبنفس القناعة والعزيمة، تواصل المملكة المغربية، عملها الدؤوب على التجسيد الفعلي للتعاون جنوب - جنوب، عبر تطوير سياسة للتضامن الملموس مع الأشقاء الأفارقة، تعتمد التكوين في المجالات التي يتوفر فيها المغرب على كفاءات وتجربة واسعة، وفتح أسواق بلادنا لصادرات الدول الإفريقية الأقل نموا، وإعفاءها مما عليها من ديون نحو المغرب».

«إن إتمام منظمتنا لعقدها السادس تعد مناسبة يجب انتهازها، ليس لاجترار عقيم ومحبط لهفوات الماضي، أو انتقاد لاذع للاختلالات، وما يشوب بعض الأداء من نقائص، بل بالتوجه الإيجابي، لتجديد تشبثنا الصادق بمبادئها، والتعبئة الفعالة لطاقتنا، لتأهيلها وإصلاحها، بكيفية جادة، لتقويتها، باعتبارها الإطار الأنجع للحوار والتفاوض، وإيجاد الحلول الملائمة للمشاكل المستعصية، وبناء صرح نظام عالمي منصف متعدد الأطراف، يرتضيه الجميع.

وإننا لنطمح في هذا السياق، لأن تكون ستينية الأمم المتحدة مناسبة لانبعث جديد لتلكم الرؤية السياسية الحسيفة والإلهام الخلاق، اللذين ساهما في ميلاد منظماتا العتيدة، حتى نتمكن بإرادة جماعية ومتألفة، من اعتماد الإصلاحات الضرورية، الهيكلية منها والعملية، بما فيها توسيع مجلس الأمن، وتفعيل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لصالح التنمية المستدامة، وتطوير لجنة حقوق الإنسان، بالنحو الذي يؤمن أداءها لمهامها السامية، بطريقة أكثر فعالية وديمقراطية».

مقتطفات من الخطاب الملكي السامي الموجه إلى قمة حركة عدم الانحياز المنعقدة بهافانا بكوبا

15 شتنبر 2006

...

«إن العالم اليوم، لفي أمس الحاجة إلى نظام حكمة دولي أكثر تمثيلية، وأوفر ضماناً لسلام دائم، ولتحقيق تنمية مستدامة، تقوم على التضامن، وتشجع تحالف الحضارات وحوار الثقافات.

وفي هذا السياق، يتعين على حركتنا أن تساهم بكامل ثقلها، في توطيد نظام متعدد الأطراف حقيقي، وتعزيز دور الهيئات الدولية، ودعم جهودها الإصلاحية، وترسيخ العمل الجماعي، والتضامن الدولي، من أجل عالم أكثر إنصافاً، وأوفر أمناً واستقراراً. وفي هذا الإطار، يؤكد المغرب على المشاركة الفعالة لحركة عدم الانحياز في مسلسل إصلاح منظومة الأمم المتحدة.

كما أن الترابط القائم بين بلداننا لمواجهة الأخطار المتعددة الأبعاد، يتطلب منا تعبئة طاقاتنا لاحتواء بؤر التوتر والصراع، والتصدي لآفة الإرهاب، ومحاربة انتشار أسلحة الدمار الشامل وتهريب الأسلحة. وذلك باعتماد مقاربات ملائمة، للتعامل مع الأسباب العميقة لآفات عصرنا، مع الأخذ بعين الاعتبار لضرورة الانسجام مع روح شراكة صادقة مع دول الشمال، ترسيخاً لتقاليدنا الداعية للحوار والانفتاح والتقارب.

وفي هذا الإطار، فإن حركتنا مطالبة بالنهوض بدعائم السلم والعدل والإنصاف، واحترام حقوق الإنسان، والمساهمة الناجعة في تسوية الخلافات الجهوية، ارتكازاً على الثوابت التي قامت عليها حركة عدم الانحياز».

«إن التنمية البشرية تحظى بصدارة انشغالاتنا، لمواجهة ما يعانيه ما يقرب من نصف سكان المعمور من فقر مدقع، ونقص في التغذية، وسكن غير لائق، وتدني الشروط الصحية، وضعف الخدمات الطبية، وتفشي الأمية والأمراض الفتاكة. ولن يتأتى لنا ذلك إلا من خلال استراتيجية تنمية حقيقية، تعتمد بالأساس على مؤهلاتنا وإمكاناتنا الذاتية، وتقوم على التعاون والتضامن بين دولنا.

وتحقيقاً لهذا الهدف، يجب العمل على تعزيز التعاون جنوب-جنوب، والارتقاء بعلاقاتنا إلى مستوى شراكات متميزة، مشجعة على الاندماج والتقارب، وتكثيف حركة التجارة والاستثمار، والعمل على بلورة أقطاب اقتصادية كبيرة، ذات تنافسية عالية، جديرة بتشكيل قوة اقتراحية وتفاوضية مؤثرة على الصعيد الدولي».

مقتطفات من الخطاب الملكي السامي الموجه إلى القمة الحادية عشرة للفرنكوفونية ببوخارست برومانيا

28 شتنبر 2006

...

«إن امتلاك مقومات الحداثة والتنمية المستدامة، وترسيخ القيم الديمقراطية، لهو عمل شاق ينطوي على إكراهات جمة، مما يستتهدز همة المنظمة الفرنكوفونية للاضطلاع بمهامها وأداء رسالتها.

إن أي دولة ديمقراطية لا يمكن تصورها إلا بوصفها دولة مواطنة. فالمواطنة تعد حجر الزاوية في بناء صرح الديمقراطية. لذا، يتعين على الفرنكوفونية أن تركز عطاءها في هذا المضمار على النهوض بمبادئ وقيم الديمقراطية وحوار الثقافات، لاسيما من خلال التربية التي هي أساس كل تنمية، والتي تعد بالتالي حقا جوهريا. وبما أن التربية تحمل في ثناياها مفهوم التنوع اللغوي والثقافي، الذي يفضي إلى احترام الهويات، فإنها يجب أن تتطوي أيضا على المفهوم المحوري، القائم على الاعتراف بالآخر، والمندرج في صميم الديمقراطية وثقافة السلم.

السيد الرئيس؛

أصحاب المعالي والسعادة؛

حضرات السيدات والسادة؛

تشير العولمة في الوقت الراهن نقاشا دائما، وعلينا فكريا شديدا، كما تؤجج في بعض الأحيان مشاعر الخوف والتوجس والنفور. فهي بالتالي تطرح تحديا حقيقيا، يكمن في تفادي الوقوع في فخ الإقصاء أو الاستسلام أمام الفوارق الصارخة بين الأفراد. وحتى لا تصبح عولمة الاقتصاد عاملا لتهميش الضعفاء والمعوذين، فإنه يتعين علينا أن نحول دون ذلك. وعلى العكس، يجب أن تكون ذات بعد إنساني، وتسهم بالتالي في تقليص الفوارق الاجتماعية والاقتصادية، وتفاذي تعميق «الفجوة الرقمية».

ويكمن الدور الرئيسي المنوط بالفرنكوفونية النشيطة، المتحمسة في الدفاع عن مفهوم التنوع، ونهج سبل التعاون اللازمة، لتمكين أعضائها الأقل نماء من استدراك ما فاتهم في مجالات التربية والتكوين، واكتساب التكنولوجيا الحديثة.

وإذا كانت التقنيات الحديثة للمعرفة والاتصال، المدرجة في صميم جدول أعمال قمتنا، تتم عن رؤية استراتيجية متبصرة للتعامل مع مسلسل العولمة، الذي لا رجعة فيه، فإنها تتطوي كذلك على مؤهلات رفيعة للإبداع التربوي، فضلاً عن كونها خزاناً يكاد لا ينضب، لإفراز معطيات جديدة، كفيلة بالنهوض بنظمنا التعليمية على الوجه الأكمل، ورفع التحديات الجديدة، التي يطرحها مجتمع المعرفة، في مطلع الألفية الثالثة.

وإذا كان مجتمع الإعلام يقوم على استخدام التقنيات الحديثة للإعلام والاتصال، فإن مجتمع المعرفة ينبع من المعارف المكتسبة من خلال التربية، التي بدونها قد يبقى في الإعلام ما هو نافع ومجد، لكن دون أن يكون له وزن كبير.

ووعياً منا بهذا الواقع، فقد عملنا على أن تتخرط المملكة المغربية في عملية إصلاح عميقة لمنظومتها التعليمية، لاسيما من خلال تعزيز وتوسيع دائرة استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال، كالتقنيات متعددة الوسائط والإنترنت، داخل سائر مؤسساتها المدرسية. وتتوخى هذه الاستراتيجية الشاملة المصطلح عليها بـ «المغرب الإلكتروني E-Maroc» بلوغ هدفين أساسيين. أولهما يتجلى في تقليص «الفجوة الرقمية»، وثانيهما تمكين المغرب من موقع متقدم في السلم العالمي، في مجال التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال.

وقد تجلّى الجهد الموصول الذي يبذل لجعل المدرسة قاطرة من القاطرات التي لا غنى عنها، في تحقيق التنمية المستدامة، في بلورة البرنامج الوطني المسمى «عقبوري»، والرامي إلى وضع التقنيات الجديدة للإعلام في متناول أزيد من 6 ملايين تلميذ، وكذا التصدي للفجوة الرقمية المواكبة للفجوة الأبجدية، باعتبارها آفة اجتماعية حقيقية. وبالموازاة مع ذلك، أعلن المغرب عن قراره بأن تكون الفترة الممتدة بين 2000 و2010 ميثاقاً للتربية والتكوين، وهو عبارة عن مشروع مجتمعي حقيقي، يتمحور حول مجموعة من الأولويات، كمحاربة الأمية، وتحسين جودة التعليم، وحسن الحكامة في المنظومة التربوية والتكوين المهني.

إن التزام المغرب الثابت بمواصلة إصلاح التربية واقتراح حلول ناجعة لل صعوبات المطروحة والمحتملة، قد تجلّى أساساً في تنصيب المجلس الأعلى للتعليم، الذي أحدث يوم 14 شتبر 2006، وكذا في إطلاق البرنامج الوطني لتعميم تقنيات الإعلام والاتصال داخل المؤسسات التعليمية، ابتداء من شهر شتبر 2006.

وفي هذا السياق، جاء منح كل من جائزة كونفوشيوس لليونيسكو لمحو الأمية، والجائزة الكبرى الإنسانية لفرنسا لسنة 2006، لوزارة التربية الوطنية في المغرب، تثمينا لجودة البرامج المعتمدة، والتطور الحاصل في هذا القطاع الاستراتيجي ببلادنا.

وتجدر الإشارة إلى أن الإصلاحات سألقة الذكر، تتدرج ضمن باقة أوسع من الإصلاحات، تم إطلاقها في مايو 2005 والمعروفة «بالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية». وهي عبارة عن عملية حقيقية لإعادة الهيكلة، تضع الإنسان في صلب المسار التتموي، مع التركيز على محاربة الأمية والفقر والإقصاء.

مقتطفات من الخطاب الملكي السامي الموجه إلى مؤتمر القمة الثاني لرؤساء دول إفريقيا والاتحاد الأوروبي المنعقدة بلشبونة بالبرتغال

8 دجنبر 2007

...

«إن معظم البلدان الإفريقية، وهي تواجه رهانات إقليمية ودولية جديدة، لاسيما منها المرتبطة بمخاطر الإرهاب، والتقلبات الناجمة عن إكراهات العولمة وحركات الهجرة، لتعمل جادة، بفضل ما تزخر به من دينامية ذاتية، لتفعيل الإصلاحات، ورفع ما يواجهها من تحديات.

وتعد هذه الحركة الإصلاحية الحثيثة، وتلكم النتائج المحصلة في المجال الاقتصادي، إشارة قوية من إفريقيا، لإشعار شركائها، بأنها حريصة كل الحرص، على المضي قدما في عملية التغيير، مصممة على الاضطلاع بدورها كاملا، في انبثاق التوازنات العالمية الجديدة.

بيد أنه بالرغم مما تبذله القارة الإفريقية من جهود، فإنها ما تزال تواجه، وبحدة، تحديات الفقر والامية والبطالة والأوبئة ومشاكل البيئة وتعاني من بؤر التوتر والنزاعات المسلحة، التي تهدر طاقاتها ومؤهلاتها، مما ينعكس سلبا ويحيد بها، بكل أسف، عن أهدافها التنموية الحقيقية.

لذا، فقد أضحي لزاماً علينا، الأخذ بيد البلدان الإفريقية، ومساندة جهودها، من أجل الوقاية من النزاعات وتدبيرها، وفضها بالطرق السلمية، والتوجه نحو إعادة البناء والإعمار.

ولعل أخطر هذه التحديات، يتمثل في النزوع إلى بلقنة الكيانات الوطنية، ودعم الحركات الانفصالية، والكيانات الوهمية، التي لا مكان لها في عالم التكتلات القوية والوازنة.

وإن هذا الوضع المضطرب، يوفر مرتعاً خصباً لتهريب الأسلحة والمخدرات، والمتاجرة بالبشر، واستفحال ظاهرة تزايد التنظيمات الإرهابية، التي تهدد استقرار المنطقة، بل والعالم بأسره.

ولمواجهة هذه الأوضاع، فإنه يتعين على كل الشركاء، التصدي أولا، وبشكل استراتيجي، للتهديد الذي ما فتئ يحدق بسيادة أي بلد إفريقي، وبوحدته الوطنية والترايبية، بموازاة مع معالجة التحديات المطروحة على إفريقيا، بما يفرضه طابعها الملح والاستعجالي.

ذلكم أن الحفاظ على وحدة الدول، والعمل على الاندماج الإقليمي، في ظل الأمن

والاستقرار، يشكلان ضرورة ملحة لتوطيد أواصر التفاهم والتضامن، والحد من التوترات والخلافات، التي أصبحت متجاوزة، لكونها من مخلفات الماضي. والتي لا يمكن حلها إلا عن طريق الحوار والتشاور، في ظل الانفتاح والواقعية.

ولبلوغ هذه المقاصد النبيلة، فإنه يتعين الالتزام بمبادئ حسن الجوار، والاحترام المتبادل، بعيداً عن كل ما من شأنه المس بالخصوصيات والمشاعر الوطنية أو استفزازها.

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة؛

حضرات السيدات والسادة؛

من منطلق اعتزازنا الكبير بالعلاقات التي تربط المملكة المغربية بمحيطها الإفريقي، والالتزام الاستراتيجي الذي أخذته على عاتقها للنهوض بالتعاون جنوب - جنوب، فإننا لم ندخر جهداً من أجل تطوير علاقاتنا الثنائية مع البلدان الإفريقية، على أسس الثقة والتضامن والمصلحة المشتركة.

وفي هذا الصدد، فقد قمنا، خلال السنوات الأخيرة، بالعديد من الزيارات إلى البلدان الإفريقية الشقيقة، بقصد التشاور مع قادتها الأشقاء، والوقوف على إمكانيات تحقيق التكامل والمزيد من التبادل بين المغرب وهذه الدول، لا سيما في إطار أهدافنا المشتركة بشأن التنمية المستدامة؛ حريصين على تفعيل مبادئ المشاركة، وسياسة القرب والتضامن، مستلهمين في ذلك المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التي أطلقناها في ربيع سنة 2005.

وإننا إذ نعبر عن ارتياحنا لما تحقق من نتائج إيجابية، وما أنجز من مشاريع، مع عدد من البلدان الإفريقية، لنجدد التعبير عن التزامنا الراسخ، بالعمل على تعزيز هذا النهج التشاركي، وتبادل التجارب والخبرات مع إخواننا في إفريقيا، ومواصلة إنجاز المشاريع، الرامية إلى تحسين مؤشرات التنمية البشرية، وتحقيق أهداف الألفية للتنمية.

كما أننا عازمون على العمل على تمتين هذه المبادلات، في إطار تعاون ثلاثي الأطراف، تعاون فعال وتضامني، يعود بالنفع على كافة البلدان الإفريقية الشقيقة، ويضطلع فيه الاتحاد الأوروبي بدور هام.

وإن المغرب، بفعل موقعه الجغرافي، وتاريخه العريق، وتقاليد الحضارية، ظل على الدوام أرضاً للحوار والتلاقي، وما يزال يشكل فضاء رحباً، لتفعيل التضامن الإفريقي والتعاون الأوروبي - إفريقي.

وفي هذا الصدد، فإننا ننوّه بالمبادرة الواعدة، التي أطلقها صديقنا الكبير، فخامة رئيس الجمهورية الفرنسية السيد نيكولا ساركوزي، والتي تنادي بالعمل على بناء هذه الشراكة، يشكل فيها البحر الأبيض المتوسط قطب الرحى، والمحور الرئيسي. واثقين أن هذه المبادرة ستعطي لشراكتنا دفعة قوية، تضيف عليها بعداً استراتيجياً أكيداً.

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة؛

حضرات السيدات والسادة؛

تواجه إفريقيا تحديات عديدة، ولا سيما في مجال البيئة، كالتراجع المقلق في الغطاء الغابوي، وزحف التصحر، وتدهور التربة، وآفة الجفاف، علاوة على مصاعب التزود بالماء، ومشاكل التغير المناخي، التي تساهم كلها في استفحال الفقر، وتهدد استقرار السكان. لذلك فإن على هذه القمة، أن تكرس جهودها، لإعطاء شراكتنا دينامية جديدة، تكون في مستوى التحديات المطروحة، بشأن التنمية المستدامة والتغيرات المناخية، وأن تعمل على مساعدة إفريقيا في التحكم في هذه الظواهر، وتطوير مخاطرها.

إنه توجه يكتسي طابع الضرورة، باعتبار أن التفاعل الإيجابي بين الرهانات البيئية، والمتطلبات التنموية، يكفل بكل تأكيد، توفير المزيد من الاستقرار للسكان، وتحقيق تحكم أفضل في حركات الهجرة.

وتكتسي ظاهرة الهجرة، التي ارتفعت وتيرتها بحدّة، في سياق العولمة، بعداً خاصاً في الفضاء الأوروبي-إفريقي، حيث جاءت حركات الهجرة، تعبيراً واضحاً عن مدى الفوارق الاقتصادية والديمغرافية، القائمة بين قارتينا.

وإن التدبير المشترك لحركات الهجرة، وفق مقاربة شمولية مندمجة، هو وحده الكفيل بجعلنا نتجاوب مع الانشغالات الناجمة عن هذه الظاهرة، والتوترات التي تفرزها، وعلى حسن استثمار ما تتيحه من فوائد، لصالح التنمية في فضائنا المشترك، شمالاً وجنوباً.

وفي هذا السياق، احتضن المغرب، في يوليو 2006، المؤتمر الأوروبي-إفريقي حول الهجرة والتنمية، حيث تم إطلاق مسلسل للتشاور بين القارتين، والتأكيد على أن مواجهة إشكالية الهجرة المعاصرة، لا يمكن أن يكون لا وطنياً، ولا ثنائياً، ولا أمنياً بحتاً. بل لا مناص من تناوله وفق منظور جماعي، عابر للجهات والأقاليم، متعدد الأبعاد، استشرافي الرؤية، وإنساني المنهج، بصفة خاصة.

وإن أملنا لكبير، في أن يفضي المؤتمر الأوروبي-إفريقي المقبل، المزمع عقده بفرنسا، في النصف الثاني من سنة 2008، إلى تفعيل أكبر لخطّة عمل الرباط، لاسيما من خلال معالجة مختلف المشاكل، الناجمة عن حركات الهجرة.»

مقتطفات من الخطاب الملكي السامي الموجه إلى قمة حركة عدم الانحياز المنعقدة بشرم الشيخ بمصر

15 يوليوز 2009

...

«إذا كان العالم قد خرج، في نهاية القرن المنصرم، من مخاض الاستقطاب الإيديولوجي، فإنه يجد نفسه اليوم، أمام تنامي هيمنة المصالح الوطنية، في ظل عولمة كاسحة، تدفع في اتجاه خلق تكتلات جهوية، قوية وفاعلة، وحكامة دولية، مختلة وغير منصفة.

ولعل من أهم إفرازات هذا الوضع، بروز تهديدات شمولية، متمثلة في الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، بكل تداعياتها السلبية المتزايدة، اجتماعيا واقتصاديا. كما يتميز أيضا بأوضاع سياسية هشة في العديد من مناطق العالم. فضلا عن الانعكاسات المقلقة للتغيرات المناخية، وتفاقم آفات البطالة والفقر والأمراض الفتاكة، ومعضلة الهجرة السرية والقرصنة، والاتجار بالأشخاص، والجريمة المنظمة، وانتشار أسلحة الدمار الشامل.

ومما لا شك فيه أن المبادرات الأحادية، في مواجهة التداعيات العميقة لهذه القضايا الشمولية، تبقى غير مجدية، ولا ترقى إلى مستوى فعالية العمل الجماعي المنسق، في مقاربة الرهانات المصيرية، ورفع التحديات العالمية، والتغلب على الأزمات الدولية التي تواجهنا جميعا.

وإن المملكة المغربية إذ تعبر عن اقتناعها الراسخ بضرورة الالتزام بمبادئ حركة عدم الانحياز، كقاعدة للسياسة الخارجية لأعضائها، فإنها تؤكد ضرورة العمل من أجل تجديد هيكليتها، وإصلاح مناهج عملها، بغية تطوير وعقلنة إطارات التشاور البناء والتوافقي، وبلورة آليات اندماج عمل جماعي، فاعل ووازن.

ومن هذا المنطلق، فقد أضحت من الملح العمل على تعزيز مختلف أشكال التعاون جنوب-جنوب، وتفعيل برامج التعاون، ضمن الفضاءات البين-إقليمية والمنتديات القارية، إضافة إلى تنسيق أكبر مع مجموعة السبعة والسبعين زائد الصين.

وإن تكثيف هذا التعاون بين دولنا، وتوسيع مجالاته، لا ينبغي أن يؤثر على دور ومكانة التعاون مع دول الشمال، القائم على شراكات مثمرة ومتعددة الأبعاد، تطبيقا للالتزامات التي أخذتها هذه الدول على نفسها، أثناء المؤتمرات الدولية ذات الصلة.

ذلك أن الحوار الحقيقي بين الشمال والجنوب، أصبح ضرورة ملحة، وحلقة أساسية في مسار الجهود التي يبذلها المنتظم الدولي، من أجل بلورة أجوبة ناجعة للقضايا الشاملة، ومواجهة ما ينتج عنها من أوضاع مقلقة، تهدد تحقيق السلم والأمن والتنمية.

وفي هذا السياق، نلح على أهمية تحريك مفاوضات الدوحة، بشأن تحرير التجارة العالمية، بما يسهم، بروح التضامن والتوافق، في تعزيز النظام التجاري متعدد الأطراف والتحكم، بشكل أفضل، في الاختلالات القائمة بين الشمال والجنوب.

السيد الرئيس؛

أصحاب الجلالة والفضامة والسمو والمعالي؛

إن حركتنا مؤهلة للنهوض بدور الشريك الجدي والملتزم، الحريص على الإسهام البناء في تعزيز إطار التشاور والعمل الدولي، بغية إيجاد حلول ناجعة ومتوافق عليها، لمختلف الأزمات العالمية الراهنة، والحد من تداعياتها الوخيمة.

ولهذه الغاية، فإن حركتنا مدعوة، أكثر من أي وقت مضى، إلى الانخراط الإيجابي، والإسهام البناء، في إرساء قواعد حكمة جيدة، منصفة ومتوازنة، بما يكفل تثبيت السلم والأمن الدوليين، وتحقيق التنمية البشرية المستدامة.

وبالرغم من الوضع الدولي المقلق، فإن هناك بوادر انفتاح تبعث على التفاؤل. فقد عبرت بعض القوى الدولية الكبرى، عن إرادتها في التعامل الإيجابي مع بعض القضايا الشاملة، سواء تعلق الأمر بتعزيز الحوار بين الحضارات، والحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل، وتكريس ثقافة احترام حقوق الإنسان، والعمل على حل النزاعات الإقليمية المزمنة. وهي مؤشرات مضيئة في اتجاه إعادة صياغة الأجندة الدولية، وفق التزامات جريئة وواضحة».

مقتطفات من الخطاب الملكي السامي الموجه إلى الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة المنعقدة بنيويورك

27 شتنبر 2010

...

«إننا نعتبر هذه الدورة، الملتزمة بعد مضي عقد كامل على انعقاد قمة الألفية، مناسبة سانحة لاعتماد رؤية توافقية، لتوجيه عملنا الجماعي، للسنوات القادمة، ولتأكيد التزامنا بالمحاور الثلاثة الأساسية لهذه الرؤية، والمتمثلة في الأمن والاستقرار، والتنمية والازدهار، والنهوض بحقوق الإنسان وصيانة كرامته. وهي أولويات تشكل، في الوقت الراهن، حجر الزاوية في الأجندة الدولية.

ومن هنا، فإن هذا اللقاء الهام، يشكل فرصة مواتية للإعراب مجددا عن وفائنا لتعهدات هذه الأسبقيات، وتأكيد عزمنا على النهوض بالتعاون الدولي، ووضع الأسس المتينة لبناء عالم آمن ومتضامن.

ومن منطلق إيمان المغرب الراسخ، بأهمية ومكانة الأمم المتحدة، باعتبارها إطارا مرجعيا للقيم الكونية، والشرعية الدولية؛ فإنه ما فتئ يعمل جاهدا على الدعم الملموس للمنظمة، وإشاعة مبادئها، والإسهام في بلوغ أهدافها.

بل حرصت بلادنا، فضلا عن ذلك، على المواءمة الكاملة بين أسبقياتها الوطنية، والقضايا المطروحة في الأجندة الدولية.

السيد الرئيس،

لقد جعلت المملكة المغربية من حماية حقوق الإنسان خيارا لا رجعة فيه، وذلك في إطار استراتيجية شاملة، تقوم على مقاربة تشاركية، تتوخى النهوض بالعنصر البشري، وصيانة كرامته، ضمن نموذج مجتمعي ديمقراطي تنموي.

وقد أطلق المغرب، وفق هذا المنظور، أوراشا وإصلاحات كبرى، وحقق مكاسب متقدمة ومشهودة في مجالات توسيع فضاء الحريات الفردية والجماعية، والحفاظ على الكرامة الإنسانية، وتعزيز حقوق مواطنيه وحمايتهم، وخاصة النساء والأطفال والفئات الاجتماعية ذات الاحتياجات الخاصة.

وعلى الصعيد الدولي، فإن انخراط المغرب القوي، منذ إحداث مجلس حقوق الإنسان، ووضع آليات عمله، يتأكد اليوم، من خلال اختيار المغرب ليتولى، في مارس 2010، على مستوى الجمعية العامة، التسيير المشترك لأشغال مسار إعادة النظر في هذه الهيئة الهامة، ضمن منظور متجدد، يضع حقوق الإنسان في صلب التنمية البشرية والمستدامة.

وإن المغرب لن يدخر أي جهد، من أجل تحقيق هذا الهدف، وانبثاق رؤية متطابقة ومسؤولة، حول القيم الأصيلة لحقوق الإنسان، بعيدا عن اختزالها في شعارات رنانة، أو التوظيف المغرض لغاياتها النبيلة.

السيد الرئيس،

ما يزال الطريق شاقا وطويلا أمام دول وشعوب العالم للعيش في إطار من التنوع، يشكل مصدرا حقيقيا لثروة روحية وثقافية وحضارية.

فالحوار بين الحضارات لم يعد ضروريا فحسب، وإنما أضحت أولوية ملحة.

وإنه لمن الأساسي أن تصبح الأمم المتحدة رافعة متميزة لإشاعة ثقافة السلام والتسامح والتفاهم المتبادل، ومحفزا على اعتماد شكل جديد من التعاون التضامني والملتزم، من أجل رفاهية وتقدم المجموعة البشرية، وطمأنينة وكرامة بني الإنسان، في كل الأوطان».

مقتطفات من الخطاب الملكي السامي الموجه إلى الدورة الرابعة للقمة الأفريقية الأوروبية المنعقدة في بروكسيل بلجيكا

3 أبريل 2014

...

«إن مسار الارتقاء الطوعي بالتعاون الإفريقي-الإفريقي وتشجيع الاندماج الإقليمي في قارتنا لا يتعارض، في أي حال من الأحوال، مع مسار التعميق الموازي للعلاقات التي تربط إفريقيا بشركائها المتعددين، وخاصة الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. بل على العكس من ذلك، إذ يغني المساران أحدهما الآخر ويتكاملان في إطار من التوافق والانسجام.

فحجم التحديات يفرض علينا الانخراط سويا وبقوة في كل مسار للتعاون يعود بالنفع على الطرفين ويستجيب بشكل ملموس لانتظارات الجميع.

وفي هذا السياق، يشكل الأمن والاستقرار أولوية مركزية. فالشراكة التي تجمعنا أصبحت جزءا لا يتجزأ من مختلف التحركات والاستراتيجيات التي يتم تبنيها محليا وإقليميا ودوليا، من أجل إضفاء قيمة مضافة والمساهمة في نشر السلم والسلام داخل الفضاء المشترك الذي نعيش فيه، في إطار الاحترام التام لسيادة كل بلد ووحدته الوطنية والترايبية.

ولا يمكن بلوغ هذا الهدف النبيل إلا إذا تم التصدي جماعيا وبكل حزم وقوة لكل التهديدات العابرة للحدود التي تترىص بأمن القارة، أينما كان مصدرها. فالإرهاب وعمليات القرصنة البحرية والجريمة المنظمة وشبكات الاتجار في البشر وتهريب المخدرات والأسلحة، كلها تحديات تقتضي أجوبة مشتركة وشاملة وتضامنية.

وتستدعي التحديات المرتبطة بالهجرة على وجه الخصوص أجوبة جماعية ومتوازنة، مع كونها إنسانية بالدرجة الأولى. وقد تحول المغرب خلال السنوات الأخيرة إلى وجهة بالنسبة للعديد من المهاجرين المنحدرين من إفريقيا، فقام مؤخرا، ومن باب واجب التضامن وتشبثا منه بتقاليد الضيافة والاستقبال التي عرف بها، بتبني سياسة جديدة للهجرة، سياسة رائدة على مستوى المنطقة التي ينتمي إليها، وتمكن المهاجرين من التمتع بحقوقهم المشروعة كاملة.

وفي نفس السياق، يقوم المغرب بمساع حثيثة من أجل قيام «تحالف إفريقي من أجل الهجرة والتنمية»، يصون المبادئ الانسانية ويجعل كلا من بلدان المصدر والعبور والاستقبال تتحمل مسؤولياتها .

إن التهديدات الأمنية غالبا ما تغذيها الهشاشة والجهل. ومن تم يظل الرأس مال البشري في قلب انشغالاتنا وفي صميم تحركنا المشترك. فدعم التنمية البشرية في إفريقيا يمثل ضرورة بالنسبة للقارتين معا، والإشكاليات المرتبطة بالتعليم والتكوين والصحة والوصول للخدمات الأساسية وحقوق المرأة والشباب والتشغيل يجب أن تشكل هدفا في كل المبادرات المشتركة وتحدد معالم كل خطط العمل التي سيتم تنفيذها في هذا الصدد، بموازة مع نشر قيم الانفتاح والتسامح، مما سيساعدنا على إيجاد أجوبة شاملة ومستدامة للتهديدات الأمنية والارهاب التي تعاني منها فضاءات شاسعة من قارتنا.»

مقتطفات من الخطاب الملكي السامي الموجه إلى الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة المنعقدة بنيويورك

26 سبتمبر 2014

...

«إن تحقيق التنمية المستدامة، يعد من التحديات الملحة، التي تواجه البشرية، وخاصة ضرورة إيجاد التوازن اللازم، بين مستلزمات التقدم الاقتصادي والاجتماعي، ومتطلبات حماية البيئة، وضرورة الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة.

وإدراكا منا للطابع الحاسم لهذه التحديات، فإننا نعمل على بناء نموذج تنموي متميز، يقوم على القيم الحضارية للشعب المغربي، وخصوصياته الوطنية، وعلى التفاعل الإيجابي مع المبادئ والأهداف الدولية في هذا المجال.

فقد تمكن المغرب من بلورة مبادرة وطنية رائدة، للنهوض بالتنمية البشرية، وبرامج طموحة في مجال الطاقات المتجددة، وخاصة الشمسية والريحية، باعتبارها عماد التنمية المستدامة.

ولكنني لست هنا اليوم، لأستعرض عليكم تجربة بلدي، وما حققه من منجزات. وإنما جئت أحمل نداء من أجل إنصاف الدول النامية، وخاصة بإفريقيا، والتعامل الموضوعي مع إشكالية التنمية بها.

وكما لا يخفى عليكم، فإن تحقيق التنمية المستدامة، لا يتم بقرارات أو وصفات جاهزة. كما أنه ليس هناك نموذج واحد في هذا المجال.

فكل بلد له مساره الخاص، حسب تطوره التاريخي، ورصيده الحضاري، وما يتوفر عليه من طاقات بشرية، وموارد طبيعية، وحسب خصوصياته السياسية، وخياراته الاقتصادية، وما يواجهه من عراقيل وتحديات.

فما ينطبق على الغرب، لا يجب أن يتم اعتماده كمعيار وحيد لتحديد نجاعة أي نموذج تنموي آخر. كما لا ينبغي المقارنة بين الدول، مهما تشابهت الظروف، أو الانتماء لنفس الفضاء الجغرافي.

لذا، فإن أول نداء أتوجه به من هذا المنبر، هو ضرورة احترام خصوصيات كل بلد، في مساره الوطني، وإرادته الخاصة، لبناء نموذجه التنموي، لاسيما بالنسبة للدول النامية، التي ما تزال تعاني من آثار الاستعمار.

حضرات السيدات والسادة؛

لقد خلف الاستعمار أضرارا كبيرة، للدول التي كانت تخضع لحكمه.

فقد عرقل مسار التنمية بها، لسنوات طويلة، واستغل خيراتها وطاقات أبنائها، وكرس تغييرا عميقا في عادات وثقافات شعوبها. كما رسخ أسباب التفرقة بين أبناء الشعب الواحد، وزرع أسباب النزاع والفتنة بين دول الجوار.

فرغم مرور العديد من السنوات، فإن الدول الاستعمارية، تتحمل مسؤولية تاريخية، في الأوضاع الصعبة، والمأساوية أحيانا، التي تعيشها بعض دول الجنوب وخاصة بإفريقيا.

واليوم، بعد كل هذه الآثار السلبية، فإنه ليس من حق هذه الدول أن تطالب بلدان الجنوب، بتغيير جذري وسريع، وفق منظومة غريبة عن ثقافتها ومبادئها ومقوماتها. وكأنه لا يمكن تحقيق التنمية، إلا حسب نموذج وحيد، هو النموذج الغربي.

ومن هذا المنطلق، يأتي النداء الثاني، الذي أوجهه للمجتمع الدولي: لا بد من التعامل بالمزيد من الواقعية والحكمة مع هذه الدول، وتفهم ظروفها، في مساراتها الديمقراطية والتنمية.

لكن بعض الدول الغربية، التي لم تطلب الإذن من أحد، لاستعمار بلدان الجنوب، بدل تقديم الدعم اللازم لشعوبها، تتماذى في فرض شروط صارمة عليها، تعرقل مسارها الطبيعي نحو التقدم.

بل إن الدول الغربية، والمؤسسات التابعة لها، لا تعرف سوى تقديم الكثير من الدروس، وفي أحسن الأحوال بعض النصائح. أما الدعم فهو ضعيف جدا ودائما ما يكون مشروطا.

والأكثر من ذلك، فإنها تطالب دول الجنوب، بتحقيق الاستقرار والتنمية، خلال فترة محدودة جدا، ووفق مواصفات محددة ومفروضة، دون اعتبار لمسار هذه الدول، ولخصوصياتها الوطنية.

إن الاستقرار لن يتحقق بدون تنمية. كما أن التنمية لن تستقيم بدون استقرار. وكلاهما مرتبطان باحترام سيادة الدول ووحدتها الترابية، وثقافة وعادات شعوبها، وبتمكينها من

ظروف العيش الحر الكريم.

كما أن عملية تنقيط وتصنيف هذه الدول، حسب المعايير المعتمدة حالياً، تثير العديد من التساؤلات.

فقد أبانت عن محدوديتها، وعن بعدها، في الكثير من الأحيان، عن واقع دول الجنوب، وعجزها عن تقديم صورة موضوعية عن مستوى التنمية البشرية بها.

غير أن تقديم المساعدات، رغم ضعفها، مع كامل الأسف، يتم غالباً على أساس هذه التصنيفات، ويرتبط بشروطها التعجيزية.

لذا، ندعو لاعتماد الرأسمال غير المادي، ضمن المعايير الرئيسية لقياس ثروة الدول وتصنيفها.

وكما أثبتت ذلك الدراسات، التي قام بها البنك الدولي، فإن الرأسمال غير المادي يقوم على مجموعة من المعطيات، المرتبطة بواقع عيش السكان، كالأمن والاستقرار، والموارد البشرية، ومستوى المؤسسات، وجودة الحياة والبيئة. وهي معطيات لها تأثيرها الكبير في وضع السياسات العمومية.

فتطور الدول لا ينبغي أن يخضع لأي تنقيط أو تصنيف. وإنما يجب التعامل معه كمسار تاريخي، يقوم على التراكمات الإيجابية لكل بلد، ويحترم خصوصياته.

حضرات السيدات والسادة؛

إن استحضار الآثار السلبية، للماضي الاستعماري، لا يهدف إلى محاكمة أي كان. وإنما هو دعوة صادقة لإنصاف دول الجنوب، من خلال إعادة النظر في طريقة التعامل معها، ودعم مساراتها التدريجية، نحو التقدم.

وقد سبق لي أن أكدت في خطابي بأبيدجان، في فبراير الماضي، بأن إفريقيا ليست في حاجة للمساعدات الانسانية، بقدر ما تحتاج لشراكات ذات النفع المتبادل.

كما شددت على ضرورة تحرر إفريقيا من ماضيها، ومن مشاكلها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والاعتماد بالأساس على قدراتها الذاتية، في تحقيق تنميتها.

وهو ما جسده المغرب، في الاتفاقيات الهامة، التي تم توقيعها مع عدد من الدول الإفريقية الشقيقة.

وأخص بالذكر هنا، الاتفاق الاستراتيجي بين المغرب والغابون، في مجال انتاج الأسمدة، وتوجيهها نحو البلدان الافريقية، بما يساهم في التنمية، وضمان الامن الغذائي بالقارة، خاصة أنها تتوفر على خزان كبير من الاراضي غير المستغلة، يمثل 60 في المئة على الصعيد العالمي.

وهو نموذج متميز للتعاون بين دول الجنوب، يبرز قدرة دولنا على النهوض بإفريقيا، بالاعتماد على الذات، واستثمار الموارد الطبيعية لبلدانها.

وكما تعلمون، حضرات السيدات والسادة، فإن تحقيق التنمية، ليس مجرد مشاريع واعتمادات مالية. كما أن التخلف ليس مرادفا لدول الجنوب.

فالمشكل لا يرتبط بطبيعة ومؤهلات الانسان الإفريقي، فقد أثبت قدرته على العطاء والابداع، كلما توفرت له الظروف الملائمة، وتحرر من الارث الثقيل، الذي خلفه الاستعمار.

كما أن مشكلة التنمية بإفريقيا، لا تتعلق بطبيعة الارض والمناخ، رغم قساوته في بعض المناطق، وإنما بما تم تكريسه من تبعية اقتصادية، ومن ضعف الدعم ومصادر التمويل، وانعدام نموذج تنموي مستدام.

ومن ثم، فإن تقديم المساعدة لهذه الدول ليس خيارا أو كرما، وإنما هو ضرورة وواجب، رغم أن ما تحتاجه الشعوب، في حقيقة الأمر، هو التعاون المثمر، على أساس الاحترام المتبادل.

إن الامر يتطلب توفير الظروف الملائمة، على مستوى الفكر والممارسة، للانتقال من مرحلة إلى أخرى، في المسارين الديمقراطي والتنموي، دون التدخل في الشؤون الداخلية للدول، التي عليها في المقابل، الالتزام بمبادئ الحكامة الجيدة».

مقتطفات من الخطاب الملكي السامي الموجه إلى قمة القادة حول مكافحة تنهيم «داعش» والتصرف العنيف المنعقدة بنيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية

29 سبتمبر 2015

...

«رغم تعدد المبادرات والأجوبة، التي تقدمها المجموعة الدولية، بما فيها العمليات العسكرية والأمنية، إلا أن العديد من البلدان، ما تزال تتعرض للضربات المؤلمة للإرهاب المقيت، الذي لا دين له ولا وطن.

فجماعات التطرف والإرهاب تواصل عملياتها الحقيرة، في قتل الأبرياء، وتخريب البنيات الاقتصادية، وتدمير رموز ومظاهر التراث والحضارة الإنسانية، التي تم بناؤها منذ قرون من الزمن.

كما تستهدف المس بالوحدة الترابية للدول، وزعزعة أمن الشعوب، وطمأنينة بني البشر، وتخريب الروابط الاجتماعية والثقافية والقيم الإنسانية، التي تجمعهم.

وإن الانتشار المقلق لهذه الآفة العالمية، يسائلنا جميعا ويدعونا للمزيد من التنسيق والتعاون، وترشيد الوسائل المتاحة، من أجل تحريك أكثر نجاعة وتأثيرا.

فالأبعاد الأمنية والعسكرية والقضائية، لها دورها الكبير في محاربة التطرف والإرهاب. إلا أنها تبقى لوحدها غير كافية.

وهو ما يقتضي بلورة استراتيجية مندمجة، تشمل أيضا النهوض بالجانب الاجتماعي والتموي، إضافة إلى الدور الهام للبعد التربوي والديني، في نشر ثقافة التسامح والاعتدال.

حضرات السيدات والسادة؛

إن المقاربات المعتمدة، في مجال محاربة التطرف والإرهاب، ينبغي أن تقوم على شراكات من التعاون الصادق، والوفاء بالالتزامات.

وهي مسؤولية جماعية لا ينبغي، بأي حال من الأحوال، أن تكون رهينة حسابات أو مزايدات

ضيقة، أو موضوع استعلاء أو تحقير.

ومن هذا المنظور، فإن محاربة هذه الآفة، يجب أن تقوم على توافر إرادة جماعية قوية، وعلى التنسيق والتعاون الثنائي والإقليمي في القيام بالعمليات الميدانية، وعلى تكامل واندماج الاستراتيجيات الوطنية.

إن المعركة التي نخوضها جميعا ضد التطرف والإرهاب، يجب أن تتسم بالقوة والعمق، من أجل جعل المواطنين أكثر ثقة ودعما للأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لبلدانهم، وتحسينهم ضد الأوهام، التي تقدمها لهم الإيديولوجيات المتطرفة.

كما ينبغي إعادة الاعتبار للقيم الدينية والروحية والثقافية والإنسانية، لأنها تفضح الادعاءات الفارغة، وتدحض المبررات المغلوطة، التي يستند عليها المتطرفون، في تفسير عملياتهم الوحشية.

ويبقى التحدي الأكبر في محاربة التطرف والإرهاب، هو الإيمان الجماعي بأن هذه الآفة العالمية، لا يمكن ربطها بأي دين أو حضارة أو ثقافة.

فالجهد الدولي يجب أن تقوم، على المساواة والاحترام المتبادل للهويات والخصوصيات الثقافية للشعوب، ول معتقداتهم الدينية وقيمهم الروحية.

إن معركتنا ضد التطرف، يجب أن تركز أيضا على تمكين الشباب والنساء من تربية منفتحة، تنهل من المبادئ والمرجعيات الأصيلة لمجتمعاتهم في تشبع بالقيم الكونية، لتحسينهم من نزوعات التعصب والانغلاق.

كما يتعين الحرص على تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي وضعناها واتفقنا عليها جميعا، لأنها تضمن حياة أفضل للمواطنين، وتؤسس لعالم أكثر استقرارا.

حضرات السيدات والسادة؛

لقد اعتمد المغرب استراتيجية شاملة، تجمع بين العمليات الوقائية التي تتوخى محاربة العوامل والأسباب المؤدية للتطرف، وبين مستلزمات الحفاظ على الأمن والاستقرار.

فبفضل التنسيق والتعاون بين مختلف المصالح الأمنية الوطنية، وتعزيز وتحديث الترسانة القانونية، استطاعت بلادنا أن تجد إجابات ملائمة للتهديدات الإرهابية، التي تعرف تطورا متسارعا.

وإننا واعدون أيضا بأن محاربة التطرف والإرهاب، يجب أن تدرج ضمن مقاربة تشاركية

ووقائية، تقوم على انخراط المواطنين في الجهود والإجراءات التي تتخذها مؤسسات الدولة. وإن المغرب حريص على تعزيز الشراكات التي تجمعها بعدد من الدول، في المجال الأمني، للتصدي لمختلف التهديدات الإرهابية.

وسيرا على نهجه في اعتماد التعاون التضامني، فإن المغرب مستعد لتقاسم تجربته مع كل الدول الشقيقة والصديقة، وتمكينها من البرامج التي طورها في مجال إشاعة القيم الإسلامية السمحة، والانفتاح على الديانات والثقافات والحضارات الأخرى.

حضرات السيدات والسادة؛

لقد أصبح المنتدى العالمي لمحاربة التطرف والإرهاب، فضاء للحوار وتبادل الخبرات والتجارب الناجحة. كما يواصل جهوده الاستباقية من أجل دعم الإجراءات التي تتخذها الدول.

وإن المغرب، الذي يتقاسم مع هولندا رئاسة مجموعة العمل، المنبثقة عن هذا المنتدى، يعمل جاهدة على نشر الممارسات الجيدة لوثيقة لاهاي-مراكش، والاستفادة منها.

ويتعلق الأمر، على الخصوص، بإيجاد حلول ناجعة، لظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، والقيام بتحليل عميق للتيارات والتوجهات الإرهابية، التي تعرف تطورا مستمرا.

كما يواصل هذا المنتدى، تعميق البحث ودراسة مختلف القضايا، المتعلقة بالوقاية ومحاربة التطرف والإرهاب، ولاسيما من خلال تطوير وسائل عملية، لتقاسم التجارب والخبرات وتقوية قدرات الدول في هذا المجال.»

مقتطفات من الخطاب الملكي السامي الموجه إلى الدورة السبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة المنعقدة بنيويورك

1 أكتوبر 2015

...

«إن إعداد خطة التنمية للسنوات الخمسة عشر القادمة، يجب أن يستند على تقييم موضوعي، لما قمنا به منذ سنة 2000.

فهل تمكنا من تغيير المعيش اليومي للفقراء؟ وهل النتائج المحققة قوية ومستدامة، للصمود في وجه الاضطرابات والحروب والأزمات الاقتصادية والاجتماعية؟

لقد أبانت حصيلة أهداف الألفية للتنمية، عن تقدم ملموس ما بين 1990 و2015. إلا أن حجم الفوارق بين المناطق عبر العالم، وداخل بعض الدول، يعد مصدر قلق مشروع.

إن هذا الوضع، الذي يسيء لصورة التعاون الدولي، ويضع عملنا الجماعي موضع شك داخل الأمم المتحدة، لا ينبغي أن يكون مرادفا للفشل.

بل يجب أن يدفع كل الفاعلين، إلى التساؤل عن أحسن الطرق، للنهوض بالتنمية، وتصحيح الاختلالات، التي يعرفها التعاون الدولي.

وفي هذا الإطار، فإن المملكة المغربية تأمل أن تساهم أهداف التنمية المستدامة، في بلورة برنامج طموح، لتغيير الأوضاع على جميع المستويات، وطنيا وجوهيا ودوليا.

وكيفما كانت وجاهة خطة التنمية المستدامة وآفاقها، فإن مصداقيتها تظل رهينة، بمدى قدرتنا على توفير الموارد الضرورية لتمويلها.

لذا، فإن التعاون الدولي ينبغي أن يتلاءم مع الواقع الدولي الجديد، وأن يتحرر من إرث الماضي، ومن الحسابات الجيو - سياسية، ومن الشروط التعجيزية للحصول على الدعم.

وقد كشف وباء إيبولا أنه، باستثناء عبارات التضامن، التي تقتضيها الحالة، فإن الدعم الدولي للبلدان المتضررة، لم يكن كافيا. بل كان دون مستوى ما يقتضيه الوضع الخطير من تعبئة والتزام.

السيد الرئيس؛

إن تحقيق التنمية لا يتم بقرارات بيروقراطية، أو من خلال تقارير تقنية جاهزة، تنقصها المصداقية.

إن الأمر يتطلب المعرفة العميقة بواقع الشعوب وخصوصياتها، والتحليل الموضوعي للظروف التي تعيشها، والعمل الميداني الجدي، الذي يستجيب لتطلعاتها وانشغالاتها الحقيقية.

إنني أعرف جيدا الأوضاع الصعبة بإفريقيا. وأعرف ماذا أقول. والواقع أن عددا من الأفارقة يعيشون ظروفًا قاسية جدا. والحقيقة أكثر قساوة ومرارة، مما تشير إليه تقارير بعض المنظمات الدولية، الحكومية وغير الحكومية.

فحياتهم كلها كفاح وتحديات يومية. يواجهون قساوة الظروف، وقلة الموارد. ولكنهم أيضا يعيشون بكرامة، وفي التزام وطني صادق، من أجل غد أفضل.

إن معالجة هذا الوضع، تقتضي اعتماد رؤية إدماجية، متناسقة ومتكاملة الابعاد، على المدى المتوسط.

كما تتطلب مبادرات عملية عاجلة، لأن تفاقم الأوضاع، والضروريات اليومية الملحة، لا يمكن أن تنتظر حتى تستفيق البيروقراطية الدولية، لاتخاذ القرارات.

ومن هذا المنظور، فإن إفريقيا يجب أن تكون في صلب التعاون الدولي، من أجل التنمية، لمساعدتها على التخلص من ماضيها الاستعماري، وتحرير طاقاتها.

لذا، فإن المغرب يوجه نداء لمنظمة الأمم المتحدة، وللمؤسسات المالية الدولية والجهوية، من أجل إعداد خطة عمل، للتحويل الاقتصادي بإفريقيا، وتوفير موارد قارة لتمويلها.

إن إفريقيا اليوم، رغم مؤهلاتها، توجد في مفترق الطرق.

فبدون دعم دولي جوهري ملموس، فإنها ستعرف تفاوتات صارخة وخطيرة بين دولها. دول تتخبط في مسار التنمية والتقدم. ودول تعاني من مشاكلها، وتغرق في الفقر والجهل وعدم الاستقرار.

كما ندعو لوضع السلم والاستقرار، في صدارة الأولويات، للوقاية من النزاعات، والتصدي للتطرف والإرهاب، ومعالجة إشكالية الهجرة، وفق مقاربة تأخذ بعين الاعتبار كرامة

المهاجرين، وصيانة حقوقهم الأساسية، وتواجه الأسباب العميقة لهذه الظاهرة.

السيد الرئيس؛

إن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التي أطلقناها ببلادنا، والتي احتفلت هذه السنة بذكرها العاشرة، قد ساهمت في الحد من الفقر والهشاشة والإقصاء، وفي تقليص الفوارق بين الجهات.

كما مكنت المغرب من بلوغ الهدف الاول من أهداف الالفية للتنمية، منذ سنة 2013.

وهو ما جعل الهيئات الدولية، تصنف بلادنا في المرتبة الثالثة من بين الدول الخمس الأوائل في العالم، التي اعتمدت أحسن البرامج والمبادرات ذات النفع العام.

وإننا مستعدون لوضع تجربتنا، في هذا المجال، في خدمة شركائنا، وخاصة بإفريقيا.

وإن المملكة المغربية، بحكم موقعها الجغرافي، واختياراتها الاستراتيجية، تتخبط في مختلف الاشكالات والقضايا العالمية.

فسواء تعلق الأمر بالهجرة وحقوق الانسان، أو بالتغيرات المناخية والتنمية المستدامة، أو بمحاربة الارهاب، فإن المغرب يقدم إجابات وطنية، تشكل إضافة نوعية، تساهم في الجهود الدولية لرفع هذه التحديات الكونية غير المسبوقة.»

مقتطفات من الخطاب الملكي السامي الموجه إلى القمة الثالثة عشرة لمنظمة التعاون الإسلامي المنعقدة بإسطنبول بتركيا

14 أبريل 2016

...

« إذا كانت الظروف التي يعقد فيها اجتماعنا اليوم تتسم بتزامن اندلاع الأزمات في بعض دول المنظمة، كسوريا واليمن والعراق وليبيا، واحتدامها وطنيا، وتفاقم تداعياتها إقليميا، فضلا عن تصاعد نغرات الطائفية والانقسام، وتنامي ظاهرة التطرف والإرهاب، فإنه من الضروري معرفة العوامل المؤدية إلى هذا الوضع الشاذ، المنذر بالعديد من المخاطر، وكذا معرفة الأسباب التي تجعل من عالمنا الإسلامي مصدرا وهدفا له في نفس الآن.

ومما يزيد من أهمية هذه التساؤلات، محاولات جهات، هنا وهناك، استغلال هذا الوضع الهش لإذكاء نزوعات الانفصال، أو إعادة رسم خريطة عالمنا الإسلامي على أسس تتجاهل التاريخ والهويات، وتنتكر للخصائص والمقومات، كما تعكس النوايا المبيتة للتدخل في مصائر الأمم والمجازفة بالأمن والاستقرار العالميين.

لكن الوضع الحالي ليس قدرا محتوما على أمتنا الإسلامية، الحاضنة للقيم الروحية العليا، ولرسالة التنوير والاعتدال والتي يسجل لها التاريخ أيضا إسهاماتها القيمة في بناء الحضارة الإنسانية.

فهذه القيم هي التي رسخت مبادئ التعايش والتسامح في الأديان، واحترام الأقليات في مجتمعاتنا الإسلامية التي اندمجت فيها شتى الأجناس، في إطار هوية حضارية، قائمة على التعددية والتنوع، كما يشهد التاريخ بذلك.

وقد فاقم من هذا الوضع ما انتشر في المجتمعات الغربية خلال العشرية الأخيرة، من نزوعات العداء ضد الإسلام وزرع الخوف والحذر والكرهية تجاه الأقليات المسلمة، المكونة على الخصوص من مهاجرين ينحدرون من بلداننا، ويعيشون ضمن تلك المجتمعات المتشعبة بقيم احترام حقوق الإنسان، وعلى رأسها حسن المعاملة والتسامح والتضامن والتكافل.

كما تعالت في الغرب أصوات مناهضة للدين الإسلامي، توجع مشاعر الحقد، وتعبئ الرأي العام في تلك البلدان ضده، في نطاق توسع ظاهرة الإسلاموفوبيا، مما يبعث على القلق الشديد.

إن من شأن معرفة الأسباب الكامنة وراء هذا الوضع، وتقييمها بتجرد وعمق، والتحديد الموضوعي للمسؤوليات التاريخية، محليا وإقليميا ودوليا، أن تعيد الطريق لتجاوز هذه المرحلة العصبية، عبر وضع الاستراتيجيات والبرامج الإصلاحية الملائمة وتنفيذها، في مراعاة تامة للخصوصيات الوطنية، وعلى أسس التضامن والتعاون داخل الفضاء الإقليمي وعلى الصعيد الدولي».

مقتطفات من الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المشاركين في أشغال القمة العالمية الأولى للعمل الإنساني المنعقدة بتركيا

إسطنبول- 23 و24 ماي 2016

...

«إن لقاءنا اليوم، ينعقد في ظرفية حساسة، تتسم بارتفاع مهول لعدد اللاجئين والنازحين في العالم، وتوالي موجات غير مسبوقة من الفارين من ويلات الحروب، أو من الأخطار الناتجة عن الكوارث الطبيعية والآثار السلبية لتغير المناخ، وكذا من الأوضاع الاقتصادية المزرية لبلدانهم.

ولمواجهة ما ينجم عن ذلك من معاناة ومآسي، فإن الاهتمام ينبغي أن ينصب اليوم على كل ما هو عملي، باعتماد مقاربة عقلانية، واستلزام اقتراحات استباقية واستشرافية، كفيلة بتطوير العمل الإنساني، بعيدا عن أي استغلال سياسي له.

حضرات السيدات والسادة؛

لقد حرصنا منذ اعتلائنا عرش المملكة المغربية على أن يشكل العمل الإنساني النبيل ركيزة أساسية وهيكلية للسياسة الخارجية للمملكة. وفي هذا الإطار، نسجل بكل اعتزاز، مساهمة المغرب الفعلية في التخفيف من حدة الأزمات الإنسانية، حيثما كانت وخصوصا بدول الجنوب.

كما كان المغرب دائما سباقا، كلما دعت الضرورة إلى ذلك، لتوفير المساعدات الإنسانية الأولية للمتضررين من الكوارث الطبيعية أو النزاعات المسلحة، بتوفير المواد الغذائية والأدوية والخيام والمستشفيات الميدانية متعددة الاختصاص، سواء في فلسطين أو في تونس والمملكة الأردنية الهاشمية، للتخفيف من معاناة أشقائنا السوريين والليبيين.

وبموازاة مع هذه العمليات الميدانية، تم اعتماد نهج الوساطة وتبني الحوار والتعاون، إلى جانب المشاركة الفعلية في كثير من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وعلى هامش مؤتمرننا هذا، فقد أقامت المملكة المغربية معرضا يبرز مساهمتها في العمل الإنساني والمهام الجليلة المرتبطة به، خاصة تلك التي تقوم بها التجريدات العسكرية المغربية. غير أن إسهام المملكة في مجال العمل الإنساني لا ينحصر فقط في المساعدات العاجلة، بل إنه يندرج في منظور شمولي، يروم التخفيف من معاناة الفئات المستضعفة، من خلال

مشاريع للتنمية المستدامة، خاصة بدول إفريقيا جنوب الصحراء.

ويتجلى ذلك، على الخصوص، في عمليات مختلفة، تتجزئ في إطار برامج تضامنية للتعاون جنوب-جنوب، تشمل خصوصا تبادل الخبرات والتقنيات، وعمليات حفر الآبار وتوفير الأسمدة المناسبة لصغار الفلاحين وإنشاء مستوصفات قروية. كما تضم إطلاق حملات التلقيح والعلاج الطبي، خاصة في كل من مالي والنيجر وغينيا والغابون والكونغو والسنغال وغينيا بيساو.

وبخصوص التصدي للكوارث الطبيعية وتغير المناخ، أود تأكيد انخراط المغرب التام في «خطة التنمية المستدامة لعام 2030»، واتفاق باريس بشأن التغيرات المناخية.

كما أجدد التأكيد على حرص المملكة المغربية، بمناسبة استضافتها للدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الإطار للأمم المتحدة حول التغيرات المناخية، COP22 بمراكش، في شهر نونبر المقبل، للتوصل إلى التزام دولي أقوى للتعامل مع آثار تغير المناخ، في إفريقيا، لاسيما في منطقة الساحل والصحراء.

حضرات السيدات والسادة؛

إن التعاطي مع أزمات اللاجئين عبر العالم، يجب ألا يعرضهم للاستغلال، أو الحرمان من أبسط الحقوق، بما في ذلك حقهم في التسجيل والإحصاء، باعتباره إجراء جوهريا ينص عليه القانون الدولي الإنساني، لضمان حمايتهم الدولية وتقييم حاجياتهم، وضمان الطابع المدني للمخيمات التي تأويهم.

لذا، ندعو إلى إضفاء المزيد من الفعالية والشفافية على العمل الإنساني، وتكريس المساءلة بشأنه، وضبط آليات مراقبته وتقييمه، كل ذلك من أجل ضمان استفادة اللاجئين أنفسهم، دون غيرهم، من المساعدات الإنسانية، وعدم تحويلها أو استغلالها في ممارسات تسيء للعمل الإنساني.

كما يتعين ضمان الوصول الآمن ودون عوائق للمساعدات الإنسانية، وفقا للمبادئ الراسخة في هذا المجال، المبنية على الحياد والنزاهة والاستقلالية، وتوفير الحماية للجهات الإنسانية الفاعلة، بما فيها الأطقم الطبية، تعزيزا لآليات العمل الإنساني الخلاق».



2 - مقتطفات من رسائل ملكية موجهة إلى ملتقيات ومؤتمرات دولية



مقتضفات من الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المشاركين في ملتقى برلمانى بروكسيل حول «حقوق الإنسان وحرية العقيدة»

بروكسيل- 5 غشت 2004

...

«وإن من مقتضيات تفعيل خصب الأديان وراثتها في عالم اليوم، عدم إغفال العمل على ترقية مدارك الناس العلمية والمعرفية، ومؤهلاتهم الاجتماعية، بالقدر الذي يجعل هوياتهم الثقافية والدينية توافق ولا تتصادم مع غيرها، ويجعل اعتناقهم لمبادئ الأديان وقيمها، ينطلق من الاقتناع الراسخ، بقيم التسامح والمساواة بين البشر، لا من التعصب والانغلاق، أو من أي نوع من أنواع الإكراه المادي أو المعنوي، المباشر أو غير المباشر.

وقد ظل المغرب، الذي يعد منذ أقدم العصور ملتقى للحضارات المتوسطة والشرقية والغربية، بهوياتها الثقافية وأديانها المختلفة، مثالا للتسامح والانفتاح فيما بينها، ولا سيما في ظل دولته العصرية، القائمة اليوم على ترسيخ مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان، وإشاعة قيم الحوار والتفاعل بين الحضارات والمعتقدات».

حضرات السيدات والسادة؛

تجتمعون اليوم في هذا المحفل المبارك في بروكسيل، وهو اختيار له دلالاته، للتدارس والتباحث في هذا الموضوع الوازن حول حقوق الإنسان والحرية الدينية، في عالم بدأ يستشعر مخاطر ظلاميات الجهل والتعصب والعنف. وإنها لمسيرة تحتاج إلى تحفيز. ومن أنجع التحفيز وأفعله، أن يتداعى لتدارس هذا الموضوع الإشكالية ممثلون عن برلمانات العالم، التي تعتبر مكونا مركزيا من مكونات سلطة عالمنا التشريعية، قصد الخروج برؤية يمكن أن تعبر إلى مختلف العقول الجمعية، والوجدانات المشتركة، والتشريعات المؤطرة، بما فيه نفع البشرية جمعاء وصالحها، حالا واستقبالا.

ومن علامات هذه المسيرة الدالة على الاستبصار، أن الأبحاث في موضوع حقوق الإنسان قد بلغت الجيل الثالث، الذي تم فيه تجاوز النظرة إلى حقوق الإنسان باعتباره فردا، إلى النظرة إلى حقوقه باعتباره مجموعات، تعيش في سياقات معينة تقتضي المراعاة، مما يتعين معه موقعة هذه الحقوق بشكل لا يؤدي إلى تضارب بينها أو تناف. وقد أنتجت هذه المقاربة الحديث عن واجبات تمس صلب هذه الحقوق وتحميها.

ولا شك أن حرية الدين اليوم، بما أنها حق من حقوق الإنسان، لا يمكن، في ظل هذه النظرة، فصلها عن واجبات الإنسان، المتعلقة بحماية هذه الحرية لنفسه وللآخرين، بعدم استعمالها فيما يضر نفسه والآخرين، وبالدفاع عنها بفعالية، ولكن أيضا بتسامح وسعة صدر وتحضر، عن طريق المزيد من الترسخ لثقافة التشريعات الدينامية، المتفاعلة مع احتياجات الإنسان المتطورة، وكذا مزيد من التشييد للمؤسسات، التي تحتضن هذا الترسخ وتنميته، ومنها مؤسستكم الموقرة هذه.

حضرات السيدات والسادة؛

وكنموذج على الثراء والخصب اللذين في الأديان بهذا الصدد، فإن الدين الإسلامي يرسخ مفهوم الأسرة البشرية الموحدة، «يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة، وخلق منها زوجها وبث منهما رجالا كثيرا ونساء» - سورة النساء 1 - ، ويرسخ مفهوم وحدة المصدر ووحدة المال، «إنا لله وإنا إليه راجعون» - سورة البقرة 156 - ، ويرسخ مفهوم المسؤولية المشتركة عن البسيطة، «و لا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها» - سورة الأعراف 56 - . إن الإسلام إذ يرسخ هذه المفاهيم المركزية فإنه قد مهد بها ليرسخ مفهوما أكثر شمولية، وهو مفهوم حاجة البشر المشتركة لبعضهم البعض، عن طريق التعارف المبني أساسا على الانفتاح الحضاري، الذي يقوم على الاعتراف للآخرين بتجربتهم وعملهم لامتلاك ما يمتلكونه من مهارات وحكمة، يتفردون بها جراء استنطاقهم للكون والحياة والأحياء من زاوية نظرهم، وهو قوله تعالى .. «يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا، إن أكرمكم عند الله أتقاكم، إن الله عليم خبير» - سورة الحجرات 13- .

ولكم سعد العالم خلال فترات وضيئة من تاريخه بثمرات هذا الانفتاح الحضاري، القائم على الدفاع المشترك عن حريات الدين، فأفضى ذلكم إلى التعارف والتآلف، والتنافع والتعاون. وقد شهد العالم فعل هذا «الإكسير» إكسير التواضع الحضاري - حقيقة لا خيالا - في كل من القاهرة ودمشق وفاس وقرطبة ومرسية وغرناطة وغيرها من المناطق التي انتبعت إليه ... مما يقيم الدليل على الإمكان، ولا سيما إذا استحضرن أن عالمنا أصبح في ظل العولمة، مدعوا، بجميع أممه ودوله، إلى التضامن الوثيق، من أجل التغلب على مشاكله المزمنة في محاربة الفقر والتصحر والتلوث البيئي، والإرهاب والتعصب، المهددين للسلام العالمي».

مقتطفات من الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المشاركين في الاجتماعات السنوية للبنك الإفريقي للتنمية المنعقدة بأروشا بتانزانيا

31 ماي 2012

...

«إن اجتماعاتكم لهذه السنة، تأتي في سياق اقتصادي دولي يتميز باستمرار تداعيات الأزمة العالمية، وما يواكبها من مخاوف ومخاطر، ومن عدم وضوح الآفاق المستقبلية المتعلقة بالنمو والانتعاش الاقتصادي.

وإذا كانت اقتصادياتنا ما تزال تظهر قدرتها المتميزة على مواجهة هذه الإكراهات، مما مكن إفريقيا من تبوؤ المرتبة الثانية بعد آسيا من حيث معدلات النمو، فإن قارتنا ليست بمنأى عن تداعيات الأزمة العالمية الراهنة.

وبينما تسجل بعض الاقتصاديات الإفريقية معدلات نمو جد مرتفعة، فإن العديد من الدول قد تخلف، مع الأسف، موعدها مع أهداف الألفية للتنمية، لاسيما في ظل استمرار ارتفاع معدلات الفقر بها، بالرغم مما تزخر به قارتنا من موارد طبيعية وبشرية هائلة، وما تعرفه من دينامية عميقة للتغيير.

لقد فرضت إفريقيا وجودها اليوم، كقارة منفتحة على المستقبل، قادرة على الانخراط في مجالات قطاعية متميزة بالحيوية، كالبنى التحتية والتكنولوجيات الحديثة، والطاقات المتجددة والسياحة.

بيد أنها توجد اليوم مجددا في مفترق الطرق. فهي تشكل فضاء شاسعا يزخر بالعديد من الفرص الاقتصادية، وقطبا حقيقيا للنمو في أعلى مستوياته. وهي في نفس الوقت، في حاجة إلى انطلاقة تنموية جديدة، وإلى تعبئة قوية لمواردها البشرية والطبيعية، متطلعة بكل أمل، إلى دعم أكبر من المجتمع الدولي. لذا، فإن الدول الإفريقية مدعوة، أكثر من أي وقت مضى، إلى تأهيل مواردها البشرية، ومواصلة الإصلاحات الهيكلية، ووضع سياسات اقتصادية واجتماعية ملائمة، ومحفزة للاستثمار والتشغيل والنمو الشامل. وإذا كان المغرب قد استطاع، بصفة عامة، مواجهة انعكاسات الأزمة العالمية، فلأنه اختار، بكل وعي، النهج القويم للتنمية المندمجة والحكامة الاقتصادية الجيدة، حريصا على تحقيق الانسجام والتكامل بين الأبعاد المؤسساتية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية. وفي هذا الصدد، فإن المغرب، سواء بفضل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التي أطلقناها سنة 2005، أو من خلال

فتح وإنجاز العديد من الأوراش الكبرى، في مجالات البنيات التحتية، واعتماد استراتيجيات قطاعية طموحة، وإصلاح منظومة التربية والتكوين، وتوسيع التغطية الصحية، قد تمكن من توطيد دعائم نموذج تنموي متوازن ومندمج، محققا بذلك تقدما ملموسا في مجالات الرفع من الدينامية الاقتصادية، ومحاربة الفقر والهشاشة والإقصاء.

كما أن الإصلاحات المؤسسية التي أقدمت عليها المملكة مؤخرا من خلال إقرار دستور جديد، كرست هذا الخيار الذي لا رجعة فيه، ومكنت البلاد من مرجعية متكاملة ومتقدمة في مجال الحکامة الاقتصادية.

وفي هذا الإطار، فقد تم ترسيخ مبادئ اقتصاد السوق الاجتماعي، والحق في الملكية، وحرية المبادرة، والمنافسة الحرة، فضلا عن تكريس مبادئ توازن المالية العمومية، واستقلالية البنك المركزي وسلطات التقنين والضبط والهيئات المكلفة بالحکامة الجيدة والديمقراطية التشاركية. كما تمكنت المملكة من تعزيز منظومتها الوطنية في مجال الشفافية ومحاربة الرشوة، وتكريس ميثاق رائد للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة؛

حضرات السيدات والسادة؛

إن المملكة المغربية تضع القارة، التي تنتمي إليها، في صلب اهتماماتها على الصعيدين الإقليمي والدولي. فالمغرب حريص أشد ما يكون الحرص على تفعيل تعاون ناجع ومتضامن مع أشقائه الأفارقة، وبصفة أكثر شمولية، على صعيد الشراكات القائمة بين دول الجنوب.

ومن هذا المنطلق، فقد أكد المغرب، على الدوام، التزامه بتحقيق الوحدة والتضامن الإفريقيين، من خلال إطلاق العديد من المبادرات والأنشطة الملموسة، واعتماد التنمية البشرية والمستدامة لفائدة القارة الإفريقية والإنسان الإفريقي.

وإن المغرب، الذي يعتز بدعمه لكافة الحركات التحررية الأصيلة، منذ حصوله على الاستقلال، لن يدخر اليوم أي جهد لتقاسم تجربته وخبرته مع الدول الإفريقية الشقيقة، في كافة الميادين التنموية.

ذلكم هو النهج الذي اعتمده المغرب مع عدد من البلدان الإفريقية الشقيقة، في القطاعات الاجتماعية الأساسية، وفي مختلف الميادين المرتبطة بالتكوين والتعاون التقني، الذي يسعى المغرب إلى توسيع فضاءاته ليشمل قطاعات الاستثمار المنتج والنقل الجوي والبحري والخدمات المالية والبنكية.

إننا نضع العنصر البشري في صلب الإصلاحات والاستراتيجية التنموية التي نقدم عليها.

كما نبوءه أيضا مكانة محورية في الشراكات التي يقيمها المغرب مع نظرائه من الدول الإفريقية، سواء على الصعيد الثنائي، أو في إطار التعاون الثلاثي.

كما أننا نعتبر هذه العلاقة التي تجمع المغرب بشركائه في إفريقيا، نموذجا حقيقيا للتعاون جنوب-جنوب، ورصيда ثمينا لشعوبنا. لذا ينبغي العمل على تعميقها، وإفساح المجال أمامها للاستفادة من إمكانات جديدة، وأشكال مبتكرة للعمل المشترك، بما يخدم مصالح الشعوب الإفريقية، ويساهم في تحقيق الرخاء والازدهار لها.

إن الأمر يتعلق بمطلب جوهري، يسائل الحكومات والفاعلين المؤسسيين، شأنهم في ذلك شأن المجتمع المدني والقطاع الخاص في إفريقيا، ويطالبهم بتكثيف هذا التعاون، وضمان شروط استمراريته، وجعله أكثر دقة ونجاعة.

ذلك أن تعميق التعاون الإفريقي والشراكة بين دول الجنوب، لا يعد ضرورة أخلاقية فحسب، بالنظر إلى القيم التي نتقاسمها، وإنما هو أيضا شرط من الشروط الأساسية لبلوغ النجاعة والفعالية المنشودتين. إنه توجه لا محيد عنه، في إطار السعي إلى تعبئة كافة الطاقات الإفريقية لخدمة التنمية المنسجمة والمستدامة في إفريقيا. كما ينبغي الإقرار بأن الأمر يتعلق بمجال يتعين علينا أن نتحلى فيه بالمزيد من الإقدام والابتكار».

منشورات المنعوية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان

رقم الإيداع القانوني : 2016MO4444

ردمك : 2-796-38-9954-978

نوفمبر 2016

ملتقى شارع ابن مينا و زنقة ولد
المخازني ، أكادال - الرباط

Tél.: + 212 (0) 5 37 27 04 04/05/06

Fax : + 212 (0) 5 37 67 11 55

